لمزيد من الكتب والأبحاث زوروا موقعنا مكتبة فلسطين للكتب المصورة
https://palstinebooks.blogspot.com

التركيب الاجتماعي للشعب الفلسطيني

الدكتور إسحق يعقوب القطب

- ولد في الخليل ١٩٣٥.
- حصل على الدكتوراه من جامعة ولاية متشيغن / إيست لانسنغ بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٦ في علم الاجتماع. وكان قد حصل على البكالوريوس عام ١٩٥٥ من جامعة بلغتون بأوهايو وعلى الماجستير عام ١٩٥٧ من جامعة ولاية نيويورك.
- يعمل حالياً أستاذاً في علم الاجتماع بجامعة الكويت (كلية الآداب ـ قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية) وقد التحق بها منذ عام ١٩٧٤. عمل خبيراً للتنمية الاجتماعية للأمم المتحدة بمركز الدرعية (السعودية) عام ١٩٧٣ وعمل خبيراً في العلوم الاجتماعية لمنظمة اليونسكو الدولية بمركز سرس الليان ١٩٦٩ ـ ١٩٧٢. وعمل مدرساً بقسم الاجتماع بالجامعة الأردنية ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩.
- ألّف كتابين وشارك في كتابين حول التحضر والنمو الحضري عربياً وخليجياً. نشر أكثر من ٤٠ بحثاً في قضايا اجتماعية وسكانية كما حضر أكثر من ٥٠ مؤتمراً علمياً خليجياً وعربياً ودولياً.
- عضو في خمس جمعيات علمية عربية وعالمية وعضو استشاري للتحكيم في عدد من المجلات العلمية المحكمة عربياً وعالمياً وعضو لجنة إدارية للمؤسسة العالمية لمساعدة الطلبة العرب وممثلها بالكويت.

التركيب الاجتماعي للشعب الفلسطيني

الدكتور إسحق يعقوب القطب

● ولد في الخليل ١٩٣٥.

● حصل على الدكتوراه من جامعة ولاية متشيغن / إيست لانسنغ بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٦ في علم الاجتماع. وكان قد حصل على البكالوريوس عام ١٩٥٥ من جامعة بلغتون بأوهايو وعلى الماجستير عام ١٩٥٧ من جامعة ولاية نيويورك.

● يعمل حالياً أستاذاً في علم الاجتماع بجامعة الكويت (كلية الآداب ـ قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية) وقد التحق بها منذ عام ١٩٧٤. عمل خبيراً للتنمية الاجتماعية للأمم المتحدة بمركز الدرعية (السعودية) عام ١٩٧٣ وعمل خبيراً في العلوم الاجتماعية لمنظمة اليونسكو الدولية بمركز سرس الليان ١٩٦٩ ـ ١٩٧٢. وعمل مدرساً بقسم الاجتماع بالجامعة الأردنية ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩.

● ألّف كتابين وشارك في كتابين حول التحضر والنمو الحضري عربياً وخليجياً. نشر أكثر من ٤٠ بحثاً في قضايا اجتماعية وسكانية كما حضر أكثر من ٥٠ مؤتمراً علمياً خليجياً وعربياً ودولياً.

● عضو في خمس جمعيات علمية عربية وعالمية وعضو استشاري للتحكيم في عدد من المجلات العلمية المحكمة عربياً وعالمياً وعضو لجنة إدارية للمؤسسة العالمية لمساعدة الطلبة العرب وممثلها بالكويت.

المحتويات

المقدمـــة

أخذت الدراسات الفلسطينيـة تزداد أهميـة في العقدين الأخيرين، نظراً للتطورات التي تمر بهـا القضية الفلسطينية من ناحية، ولزيادة الاهتمام العالمي في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من ناحية أخرى.

وقد أخذت دراسة البناء الاجتماعي للشعب الفلسطيني أهمية خاصة نظراً لأن معالجة هذا الجانب في البحوث المنشورة قد تناولته بصورة مجزأة وغير شاملة، مثل دراسة البناء الطبقي، أو خصائص قوة العمل، أو التقاليد والقيم الريفية، أو دراسات ديمغرافية إحصائية تبين خصائص السكان في مناطق معينة وغيرها من الدراسات المحدودة. وقد جاءت المعالجة في هذه الدراسات غير مترابطة وموزعة بين المتخصصين في علوم الجغرافيا والتربية والاقتصاد، وعلم النفس، والاجتماع والأنثروبولوجيا، بالإضافة إلى علم السياسة والتاريخ والأدب العربي. وقد قامت منظمة التحرير الفلسطينية والمراكز والهيئات المنبثقة عنها بجهود مضنية في توثيق الدراسات والبحوث، وعقد الندوات والمؤتمرات العلمية، وتمويل المشروعات التي تستهـدف إعداد المـوسوعـات العامـة والمتخصصة من أجل تقديم مرجع علمي أساسي شامل للأبعاد التاريخية والحضارية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية لشعب فلسطين في وطنه وفي المهجر ليكون مصدراً رئيسياً للباحثين العرب والأجانب وللأجيال القادمة.

إن دراسة التركيب الاجتمـاعي لشعب فلسطين عمليـة معقدة من الناحية السوسيولوجية، ذلك لأنها تتناول دراسة شعب عاش في وطنه لعدة قرون وعاصر الحروب والدويلات وصمد أمام النكبات المتتالية وعانى من الاستعمار والصهيونيـة، ودخل في صراع من أجل الوجود في السبعين سنة الماضية، ثم شُرِّد وتبعثر وانتشر في القارات الست وتفككت وحدته الجغرافية وتقطعت أواصر علاقاته من حيث القربى والعرق. واهتزت وتخلخلت وحدات بناء نظمه الأسرية والسياسية والتربويـة والاقتصاديـة وأنساقها. ثم أخذ الشعب في الحركة باتجاهات مختلفة فرادى وجماعات صغيرة وكبيرة تضم الأسرة والعشيرة والقبيلة، تارة تحت الضغـط والتشريد وتهديد السلاح، وتارة بعامل ضيق العيش وقلة فرص العمل. وقطع المهاجرون مئات الأميال وآخرون الآلاف منها، ومنهم من تحرك أكثر من مرة وإلى أكثر من مكان، وانتقل من منطقة إلى أخرى في البلد الواحد عدة مرات بين جيلين أو ثلاثة. ونتيجة لذلك نجد أن الوحدة الاجتماعية الأساسية، وهي الأسرة، قد انتشر أفرادها في مواقع مختلفة. فالأجداد في الضفة الغربية أو قطاع غزة المحتلين، وأقرباؤهم في (إسرائيل) وأبناؤهم في الضفة الشرقية، وأحفادهم في دول الخليج أو في إحدى القارات. ويتفاوت حجم الوجود السكاني الفلسطيني من منطقة لأخرى في الدولة الواحدة وبين الدول المختلفة. كما أن تحليل التركيب الاجتماعي يصبح أكثر تعقيداً في الحالات التي لا يتخذ الوجود الفلسطيني سمات المجتمع الذي يقيم فيه إقامته «المؤقتة» ومهما طالت فترتها. إن إطار المقارنة بين الجماعـات الفلسطينية ومؤشراتها في البلدان المختلفة تتفاوت إلى حد كبير نظراً لتفاوت الـظروف الاقتصاديـة والسياسيـة في البلد الذي يعيشون فيه. ومن ناحية أخرى من الصعب أن نتناول تحليل التركيب الاجتماعي للفلسطينيين كأقلية اجتماعية سكانية مع سكان البلد المضيف ومجتمعه بسبب تفاوت المعطيات الإدارية والسياسية والقومية، سواء بين أولئك الذين يتمتعون بجنسية الدولة التي يقيمون فيها، أو الذين يقيمون في المخيمات ويحملون وثيقـة السفر الصـادرة عن البلد المضيف، أو الـذين يحملون جوازات سفر أردنية ويقيمون بصـورة مؤقتة تـطول أو تقصر حسب حاجة تلك الدول إلى قوة العمل في الطفرات الاقتصادية المختلفة.

وفي ضوء هذه الاعتبارات حاولنا في هذه الدراسة تسليط الضوء على الشعب الفلسطيني وعلاقاته بالأرض التي يقيم عليها، مبتدئين بفلسطين فالضفة الغربية ثم سائر أنحاء العالم، حيث يقيمون، وحيث تتوفر الإحصاءات الرسمية أو التقديريـة التي أمكن الحصول عليها من مصادر موثوق بها.

وقد تم تقسيم الموضوعات التي تناولتها الدراسة إلى أربعة أجزاء رئيسية وخلاصة:

يتناول الجزء الأول التركيب الاجتماعي لعرب فلسطين حتى عام ١٩٤٨، ويتضمن تحليل موجات الهجرة اليهودية وخصائص المجتمع اليهودي ثم خصائص المجتمع العربي الفلسطيني في الريف والحضر والبادية ضمن إطار التحليل الديمغرافي والسوسيولوجي وملكية الأراضي.

أما الجزآن الثاني والثالث فيتناولان الخصائص الاجتماعية للفلسطينيين العرب في الأرض المحتلة منذ ١٩٤٨ التي أطلق عليها اسم (إسرائيل) وما تبقّى من فلسطين وقد أطلق عليه اسما الضفة الغربية وقطاع غزة وقد وقعا تحت الاحتلال أيضاً ١٩٩٧. ويتضمن هذان الجزآن نظرة عامة على واقع الفلسطينيين وتحليل الخصائص الديمغرافية وقوة العمل والخدمات التعليمية والتوزيع السكاني للريف والحضر والبادية للفلسطينيين على أرض فلسطين.

أما الجزء الرابع فيتناول الأوضاع الديمغرافية للفلسطينيين في المملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية العربية السورية، والجمهورية اللبنانية، والجمهورية العراقية، والمملكة العربية السعودية، والكويت، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وقطر، ومسقط – عُمان، والبحرين، وجمهورية مصر العربية، وليبيا، مع نظرة سريعة على أوضاع الفلسطينيين خارج الوطن العربي.

ومن الصعوبات التي واجهت الباحث في جمع البيانات حتى فترة الثمانينات هي الحصول على المصادر الإحصائية، سواء تلك التي تنشرها الدول أو التي صدرت عن منظمة التحرير الفلسطينية والمراكز العلمية المنبثقة عنها، حيث ان الإحصاءات في معظمها لا تتضمن بيانات دقيقة ومفصلة وحديثة حول الفلسطينيين وخاصة في دول الخليج والبلدان الأخرى الأوروبية والأمريكية. والتقديرات الخاصة بالسكان تسهم في توضيح الاتجاهات العامة للتطور الديمغرافي للشعب الفلسطيني. وقد قام مركز الأبحاث الفلسطينية بجهد ملموس في نشر البحوث والدراسات التي تناولت القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني من مختلف الجوانب.

ونأمل أن يساهم هذا الجهد المتواضع، وإنْ بصورة جزئية، في المجهود العلمي المتواصل الذي يُبذل من أجل تحليل الأبعاد النفسية والاجتماعية والسياسية والتاريخية والاثنولوجية، والايكولوجية للشعب الفلسطيني في داخل الوطن المحتل وخارجه. وهناك حاجة ماسة إلى العديد من الدراسات المتكاملة حول مسائل التكيف والمشكلات الاجتماعية والإنجازات، بالإضافة إلى الإنجازات التي حققها الشعب الفلسطيني على المستوى المحلي والعربي والعالمي.

الفصل الأول
التركيب الاجتماعي لعرب فلسطين حتى العام ١٩٤٨

يتكامل التحليل الاجتماعي بمعالجة الجوانب الكمية والنوعية للسكان، وتفسير العلاقات بينها، وتحديد الأبعاد المختلفة التي تؤثر في التغيرات التي تطرأ على هذه الجوانب، وكذلك تحديد الآثار المترتبة على هذه التغيرات في المدى القصير وعلى المدى البعيد. إذ ان الجوانب الكمية للسكان (توزيع السكان في المناطق المختلفة – داخل فلسطين وخارجها – الريفية منها والحضرية، ومعدلات الزيادة والنقصان وكذلك حركة السكان والهجرة الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى الخصائص المميزة، مثل التوزيع حسب السن والنوع والمهنة والمستوى التعليمي وحجم الأسرة والديانة والحالة الاجتماعية) لها أثر مباشر في بناء المجتمع وتركيبه، وفي تنظيم العلاقات الاجتماعية والبناء الطبقي، وخصائص الحراك الاجتماعي وطبيعة النظم الاجتماعية السائدة في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع الفلسطيني.

وسنحاول في هذا الجزء معالجة الخصائص السكانية في المجالات التالية: التركيب الاجتماعي لعرب فلسطين حتى عام ١٩٤٨، والتغيرات السكانية للفلسطينيين بعد عام ١٩٤٨ داخل فلسطين وخارجها، والسياسة السكانية وعلاقتها بالبناء الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني في الداخل والخارج.

لقد كان لفترة الحكم العثماني في فلسطين آثار متفاوتة في بناء المجتمع الفلسطيني وتركيبه، إذ ان النظم السياسية والاقتصادية التي سادت، ساهمت إلى حد كبير في التخلف والتقهقر، وأضعفت الروح الإبداعية خلال فترة امتدت أربعة قرون.

ويعود الحكم العثماني لفلسطين إلى عهد السلطان سليم الأول (٩١٨ ـ ٩٢٦هـ/١٥١٢ ـ ١٥٢٠م)، حين سيطرت جيوشه على المنطقة بعد هزيمة المماليك الذين حكموا فلسطين وسوريا منذ أواسط القرن السابع هـ / القرن الثالث عشر م. وقد وهن الحكم العثماني خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر بالرغم من التحصينات التي أجراها السلطان سليمان الكبير (١٥٢٠ ـ ١٥٦٦)، ومنها بناء سور القدس، وأُخضعت المنطقة لحكم محمد علي في النصف الأول من القرن التاسع عشر[١].

ولما حاول العثمانيون استعادة السلطة في المنطقة بقيادة السلطان عبدالحميد الثاني (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩) كانت فلسطين منقسمة إلى عدد من المحافظات والمناطق التي كان معظمها تحت سيطرة المشايخ والأمراء المحليين. وقد ضمت مدينة القدس خليطاً من الثقافات والأجناس، منهم التجار الانكليز، ومنهم الفنيون الأرمن، والشرطة الأتراك والمغاربة هذا عدا العرب المسلمين السنّيّن الذين كانوا الأغلبية من السكان وعدا عدداً من المسيحيين العرب وكانت غالبيتهم من الأرثوذكس.

وشهد المجتمع الفلسطيني تغيرات أساسية خلال فترة الانتداب البريطاني أكثر من أية فترة سابقة، سواء خلال الفترة الصليبية أو خلال الحكم العثماني. إذ تعرض خلال فترة الانتداب إلى إجراءات لم تساعد على الاستقرار أو التوازن في التوزيع أو الكثافة، فقد ساهم الانتداب من خلال السياسة الاستعمارية والاستجابة لخطط الاستيطان الصهيوني، في تحريك السكان الريفيين إلى مراكز المدن، وفي تغيير التركيب الوظيفي المهني، وزيادة حدة التوتر والتوزيع السكاني.

وقُدّر عدد السكان في فلسطين عام ١٩١٤ بحوالي ٦٨٩,٢٧٥ نسمة منهم ٦٠٤,٢٧٥ من العرب و ٨٥,٠٠٠ يهودي[٢]. وقد أُجري أول إحصاء رسمي في فلسطين عام ١٩٢٢، وأُجري التعداد الثاني عام ١٩٣١، وحالت الظروف دون إجراء تعدادات أُخرى حتى أواخر عام ١٩٤٨، ثم أُجريت بين ١٩٤٩ و ١٩٦٧ تعدادات دورية رسمية كل ٥ سنوات لسكان فلسطين والضفة الغربية، في حين كان عدد سكان قطاع غزة يقدر تقديراً. وقد أجرت سلطات الاحتلال تعداداً عام ١٩٦٧ وبعد هذا التاريخ اعتمدت هذه السلطات في إجراء التقديرات السكانية على سجلات المواليد والوفيات. ويوضح الجدول رقم (١) تطور السكان خلال فترة ربع قرن.

يتضح من الجدول الحقائق التالية: لقد تضاعف عدد سكان فلسطين خلال فترة ربع قرن حوالي ثلاث مرات. وهذا يعكس نمواً غير طبيعي، حيث تكون الزيادة الطبيعية بمعدل تضاعف العدد مرة واحدة في الفترة المشار إليها. ونضاعف السكان المسلمون من جراء الزيادة الطبيعية للسكان مرة واحدة، أي حوالي ٣,٨٪ سنوياً، وكذلك الأمر بالنسبة للمسيحيين والأقليات الأخرى. أما اليهود فقد تضاعف عددهم ٨ مرات خلال الفترة ذاتها، ويرجع ذلك إلى الزيادة عن طريق الهجرة الوافدة، إذ وصلت النسبة المئوية للزيادة بفعل الهجرة إلى ٧٤٪.

هذا ويرتبط تزايد السكان العرب في فلسطين بارتفاع معدلات الخصوبة التي وصلت إلى ٧ أطفال لكل أم بسبب الزواج المبكر وأهمية العامل الاقتصادي في زيادة الولادات، وخاصة الذكور. وكان متوسط سن الزواج للمرأة،دون سن العشرين وبالنسبة للرجل،دون سن الأربع والعشرين، فضلاً عن الإيجابية المتصلة بزواج الأرامل والمطلّقات.

وراوحت معدلات الزيادة السكانية بين منطقة وأخرى. فقد أشارت الدراسات إلى أن معدلات النمو السكاني كانت مرتفعة في المناطق الشمالية والوسطى من فلسطين. وتضاعف سكان قضاءي حيفا وأريحا، في حين تضاعف سكان أقضية القدس ويافا وبيسان

الجدول رقم (١)

توزيع السكان حسب الديانة في فلسطين خلال الفترة ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨[٣]

البيان	١٩٢٢	(٪)	١٩٣١	(٪)	١٩٤٤	(٪)	١٩٤٨	(٪)
مجموع السكان	٧٥٢,٠٤٨	١٠٠	١,٠٢٣,٧٣٤	١٠٠	١,٧٣٩,٦٢٣	١٠٠	٢,١١٥,٠٠٠	١٠٠
مسلمون	٥٨٩,١٧٧	٧٨,٢	٧٥٣,٨١٢	٧٣,٦	١,٠٦١,٢٧٧	٦١,٠	١,٢٢٨,٠٠٠	٥٨,١
مسيحيون	٧١,٤٦٤	٩,٤	٨٧,٨٧٠	٨,٦	١٣٥,٥٤٧	٧,٧	١٥٢,٠٠٠	٧,١
يهود	٨٣,٧٩٠	١١,٤	١٧٢,٠٢٨	١٧,٨	٥٢٨,٧٠٢	٣٠,٣	٧٠٠,٠٠٠	٣٣,١
آخرون	٧,٦١٧	١,٠	١٠,٠٢٤	٠,٠١	١٤,٠٩٧	٠,٠١	٣٥,٠٠٠	١,٧

بنسبة تراوح بين ٤٠ ـ ٩٠ ٪. أما الأقضية التي خلت من السكان اليهود، مثل الخليل ونابلس والرملة وعكا وصفد، فقد راوحت نسبة الزيادة فيها بين ١٥ ـ ٢٤ ٪. إذ ان زيادة السكان اليهود في بعض المناطق نجم عنها نقصان في زيادة السكان العرب. ولو لم يحدث أي تشريد للعرب الذين بلغ عددهم حوالي ١,٣٨٠,٠٠٠ (من المسلمين والمسيحيين) لكان حوالي نصف مليون منهم يعيشون في أماكن إقامتهم المعتادة، وهي تقع على الجانب العربي من خط الهدنة. أما الباقي، فمن المتوقع له أن يعيش في الأراضي التي احتلتها (إسرائيل)، (ولذا وجب اعتبار هؤلاء من المقيمين العرب في المنطقة التي احتلتها (إسرائيل) حتى أواخر عام ١٩٤٨).

١ ـ التركيب الاجتماعي للعرب في الريف والحضر في فلسطين:

كان معظم سكان فلسطين حتى أوائل القرن التاسع عشر يقطنون الريف. إذ بعد ذلك عُرفت مدن زاد عدد سكانها عن ٥ آلاف نسمة. أما المدن التي زاد عدد سكانها عن الستين ألفاً فلم يكن هناك منها سوى القدس حتى عام ١٩٢٢، وذلك بسبب مركزها الديني. وقد شهدت القدس تذبذباً في عدد سكانها حيث كان عام ١٨٩٠ حوالي ٤٥,٠٠٠ نسمة، وفي عام ١٨٩٦ حوالي ٥٠,٠٠٠ نسمة. وقُدر عددهم بنحو ٩٠,٠٠٠ نسمة قبيل الحرب العالمية الأولى (١٩١٣)، ولكن العدد انخفض إلى ٥٠,٠٠٠ نسمة في نهاية الحرب (١٩١٨)، ثم عاد فارتفع إلى ٦١,٠٠٠ نسمة في نهاية عام ١٩٢٠. وقد أخذ عدد المدن من حجم ١٠ آلاف نسمة فأكثر يزداد خلال فترة الانتداب البريطاني بسبب الهجرة الداخلية ونزوح البدو والفلاحين للعمل في المدن وكذلك بسبب الهجرة الصهيونية التي قدمت من خارج فلسطين.

كما يرتبط التوزيع السكاني الريفي والحضري في فلسطين قبل عام ١٩٤٨ بالعامل الاقتصادي والسياسي بصورة رئيسية. وقد أثّر الاستعمار البريطاني والهجرة الصهيونية، فضلاً عن عوامل مترسّبة من فترة الحكم العثماني، في تطور مقومات الإنتاج وملكية الأراضي، وإحداث تحولات في المؤسسات الاقتصادية من الطابع الزراعي الأحادي إلى الطابع الاقتصادي المتعدد (صناعي وتجاري وخدمات)[٤]. وكان لهذه التغيرات أثر في إعادة توزيع القوى العاملة والتوزيع السكاني، وذلك في قطاعات الصناعة والقطاعات غير الإنتاجية كالنقل والتجارة ومؤسسات التأمين والمصارف ودوائر الحكومة والمشتغلين «بالخدمات الشخصية»، وكذلك بالنسبة إلى نقصان نسبة السكان في الأرياف وزيادتها في المدن.

ويوضح الجدول رقم (٢) توزيع السكان في الريف والحضر:

الجدول رقم (٢)
توزيع السكان حسب الريف والحضر
خلال الفترة ١٩٢٢ ـ ١٩٤٤[٥]

سنة الإحصاء	الريف (٪)	الحضر (٪)
١٩٢٢	٦٤,٩	٣٥,١
١٩٣١	٦٢,٣	٣٧,٧
١٩٣٥	٥٩,٦٨	٤٠,٢
١٩٤٤	٣٣,٦	٦٦,٤

يتضح من الجدول الحقائق التالية:

ـ أخذت نسبة السكان في الريف تتناقص إلى نحو النصف خلال فترة عقدين من الزمن (من ٦٤ ٪ عام ١٩٢٢ إلى ٣٣ ٪ عام ١٩٤٤).

ـ تضاعفت نسبة سكان المدن خلال الفترة ذاتها من ٣٥ ٪ إلى ٦٦ ٪. وقد تمركز غالبيتهم في المدن الكبيرة نسبياً. فبلغ عدد المدن التي يزيد تعداد سكانها عن ٢٠٠٠ نسمة ١٣٨ مدينة يصل مجموع سكانها عام ١٩٤٤ إلى ١,١٧٢,٠٠٠ نسمة.

وبلغ عدد المدن التي يزيد تعداد سكانها عن ١٠ آلاف نسمة ١٩ مدينة وصل مجموع سكانها إلى ٧٩٣,٠٠٠ نسمة، أي ٦٧ ٪ من مجموع سكان المدن أو ٣٠ ٪ من مجموع سكان فلسطين[٦].

أما بالنسبة إلى توزيع السكان العرب واليهود حسب الريف والمدن (التي يزيد عدد سكانها عن ٥,٠٠٠ نسمة) فإن الجدول رقم (٣) يوضح هذا التوزيع خلال الفترة ما بين ١٩٢٢ ـ ١٩٤٢.

يتضح من الجدول الحقائق التالية:

ـ لقد تضاعف السكان العرب في المناطق الريفية خلال الفترة المذكورة مرة واحدة، بينما تضاعف السكان اليهود أكثر من ٧ مرات بسبب الهجرة الخارجية إلى فلسطين والاستيطان في المناطق الزراعية وإنشاء الكيبوتزات والتعاونيات الزراعية (الموشافيم).

ـ أما بالنسبة لسكان المدن فيتضح أن السكان العرب قد تضاعفوا مرة واحدة بينما تضاعف السكان اليهود حوالي ٦ مرات

خلال الفترة ذاتها. ويرجع سبب الزيادة لدى العرب إلى ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية فضلاً عن الهجرة من الريف والبادية إلى المدن، أما بالنسبة لليهود فإن السبب الرئيسي يعود إلى الهجرة من البلدان الأوروبية والاستيطان في المدن مباشرة وإنشاء مدن جديدة يهودية.

ـ أما بالنسبة إلى العلاقة بين الريف والحضر، فيتضح أن نسبة سكان القرى والبادية أخذت في التناقص من ٦٥,١ ٪ إلى ٥٤,٢ ٪ خلال فترة ٢٠ سنة، بينما ارتفعت نسبة السكان الحضر خلال الفترة ذاتها من ٣٤,٩ ٪ إلى ٤٥,٨ ٪.

ـ هناك علاقة عكسية بين السكان العرب واليهود في المناطق الريفية والحضرية، ففي حين نجد أن العرب يشكلون الغالبية العظمى من سكان الريف في فلسطين، نلاحظ أن السكان اليهود يشكلون غالبية السكان الحضر، وخاصة في الفترة الأخيرة حتى عام ١٩٤٢. وقد أخذت نسبتهم في التزايد بصورة غير طبيعية (من ٢٥,٦ ٪ إلى ٦٣,٣ ٪) خلال فترة العشرين سنة. وترجع أسباب هذه الزيادة إلى عنصر الهجرة الوافدة إلى فلسطين ومعظمها من الدول الأوروبية وبعضها من الدول العربية وغيرها من الدول الأسيوية والافريقية.

أما فيما يتعلق بنسبة السكان العرب وتوزيعهم على الريف والحضر خلال الفترة ذاتها فإننا نلاحظ ما يلي:

ـ كانت نسبة السكان العرب في المناطق الريفية ٧٣,٧ ٪ عام ١٩٢٢ وكانوا موزعين في المناطق الشمالية والوسطى والجنوبية من فلسطين، في حين كانت نسبة السكان الحضر لا تتجاوز ٢٦,٣ ٪.

ـ وبلغت النسبة عام ١٩٣١ في المناطق الريفية ٦٩,٩ ٪، وفي المناطق الحضرية ٣٠,١ ٪.

ـ أما في عام ١٩٤٢ فقد عادت النسبة إلى الارتفاع مرة أخرى، حيث وصلت في المناطق الريفية إلى ٣٧,٧ ٪ بينما انخفضت النسبة في المناطق الحضرية إلى ٢٦,٣ ٪ عما كانت عليه عام ١٩٢٢.

يتضح مما تقدم أنه بالرغم من انخفاض نسبة السكان العرب في المناطق الريفية وكذلك انخفاض نسبتهم في المناطق الحضرية مقارنة مع نسبة السكان اليهود خلال عقدين من الزمن، فإن نسبة السكان العرب في المناطق الريفية والحضرية لم تكن مستقرة خلال الفترة ذاتها، إذ انخفضت نسبة السكان الريفيين العرب خلال عقد العشرينات بينما عادت إلى الارتفاع في عقد الثلاثينات. وقد انعكست الصورة في نسبة السكان الحضريين العرب، إذ ارتفعت في عقد الثلاثينات وعادت إلى الانخفاض في عقد الأربعينات، ويرجع السبب في هذا التذبذب إلى عدة عوامل منها ما يتعلق بالأمور الإدارية، وتطوير عملية تسجيل المواليد والوفيات، والتوصل إلى تعريف محدد للمناطق الحضرية (المدن الكبيرة والمتوسطة والصغيرة) أو إلى عوامل اقتصادية، حيث ازدادت حدة الاضطرابات السياسية وانخفضت معدلات النشاط الاقتصادي والصناعي في المناطق الحضرية مما أدى إلى انخفاض معدلات الهجرة الريفية.

أما بالنسبة إلى توزيع السكان حسب الديانة في الريف والحضر، فيتضح من الجدول أن معظم السكان المسلمين (حوالي ٧٥ ٪) كانوا يعيشون في الريف خلال فترة الانتداب البريطاني وحوالي ٢٥ ٪ كانوا يقطنون المدن، أما بالنسبة للمسيحيين فتنعكس الصورة حيث كان ربع السكان من المسيحيين يعيشون في الريف وثلاثة أرباع السكان يعيشون في المناطق الحضرية، وارتفعت النسبة عام ١٩٤٢ لتصل إلى حوالي ٢٠ ٪ في الأرياف و ٨٠ ٪ في المدن. وبعبارة أخرى فإن المسيحيين كانوا أكثر سكناً للمدن من المسلمين خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (٣)

توزيع السكان العرب واليهود في فلسطين خلال الفترة ١٩٢٢ ـ ١٩٤٢[٧]

	سكان الريف						سكان المدن ٥,٠٠٠ نسمة فأكثر					
السنة	عرب	٪	يهود	٪	مجموع	٪	عرب	٪	يهود	٪	مجموع	٪
١٩٢٢	٤٧٧,٦٩٣	٩٨,٩	١٥,١٧٢	٢,١	٤٩٢,٨٦٥	١٠٠	١٩٦,٦٩٥	٧٤,٤	٦٨,٦٢٢	٢٥,٦	٢٦٥,٣١٧	١٠٠
١٩٣١	٦٠٢,٣٨٧	٩٢,٨	٤٦,١٤٣	٧,٢	٦٤٨,٥٣٠	١٠٠	٢٥٨,٨٢٤	٦٦,٨	١٢٨,٤٦٧	٣٣,٢	٣٨٧,٢٩١	١٠٠
١٩٤٢	٧٦٣,٣٩٤	٩٠,٦	١١٥,٠٤١	٩,٤	٨٧٨,٤٣٥	١٠٠	٢٧٢,١٩٨	٣٦,٧	٣٦٩,٣٦٧	٦٣,٣	٦٤١,٥٦٥	١٠٠

أما بالنسبة إلى توزيع السكان الإجمالي فقد شهدت فلسطين تغيراً ملموساً في حركة السكان إذ ازدادت الحركة باتجاه المدن فارتفعت نسبة السكان الحضر من ٣٤,٩٪ إلى ٤٥,٨٪، وانخفضت نسبة سكان الريف من ٦٥,١٪ إلى ٥٤,٢٪ خلال عقدين من الزمن. ويرجع ذلك إلى عاملين رئيسين أولهما زيادة الهجرة الداخلية لدى العرب من الريف إلى المدن، وزيادة الهجرة الدولية لليهود الذين تمركز معظمهم في المدن. وخلال عقد الثلاثينات قدمت أفواج كثيرة من اليهود الألمان الذين عملوا في الصناعة وفضّلوا الاستقرار في المدن وساهموا في إنعاش الصناعة. وبالرغم من مساندة الوكالة اليهودية في بناء المستعمرات الصهيونية فإن ثلاثة أرباع اليهود وجدوا طريقهم إلى المدن الكبيرة. وبسبب الهجرة المتزايدة بلغ عدد المستعمرات القروية ٢٠٧ مستعمرات و١٦ مدينة (منها المدن الصناعية مثل بتاح تكفا، وريشون لتسيون، ورحوبوت، وناتانيا) فضلاً عن ٤ مدن أقام فيها العرب واليهود.

٢ ــ المجتمع الحضري العربي في فلسطين:

ترجع نشأة المدن في فلسطين إلى أصول تاريخية عريقة، ويتضح ذلك من المسميات للمدن الحالية، حيث ترجع إلى عهد الكنعانيين والإغريق والرومان والمسلمين. وتُعتبر أريحا أول مدينة شهدت حياة الاستقرار ليس في فلسطين فقط بل في العالم. ومن المدن القديمة الأخرى مجدّو وبيسان وغزة (حيث ترجع في نشأتها إلى العصر الحجري النحاسي). وينتمي سكانها في أصلهم إلى عرق حوض البحر المتوسط بسبب هجرة الساميين من شبه جزيرة العرب إلى الشام. ويرجع الفضل في تشييد القرى والمدن في فلسطين إلى القبائل الكنعانية. وقد أسس اليبوسيون كلًا من القدس والخليل، ويرجع إلى العمالقة الفضل في تأسيس مدينة نابلس، وإلى الجرجاشيين مدينة عكا، وإلى المعينيين تطوير مدينة غزة. وكانت هذه المدن صغيرة ومحصّنة. وكان أصحاب المهنة يسكنون حياً خاصاً بهم يُسمى باسم مهنتهم. وسادت في المدن حرف الصناعة والتجارة والخدمات[٨].

أما العوامل التي ساهمت في نشأة المدن الفلسطينية وتكوينها فمنها جغرافية تعود إلى اختيار المواقع لضمان الحماية من السيول والفيضانات ولسهولة الدفاع عنها مثل مدن صفد والناصرة وجنين ونابلس ورام الله والقدس وبيت لحم وأريحا والخليل. كما نشأت المدن لأسباب اقتصادية بالقرب من مصادر المياه والتربة الخصبة، وشاع نمط عمراني مشتت بدلاً من النمط المركزي، وامتد العمران إلى خارج أسوار المدن في القرن العشرين.

وهناك العوامل الاجتماعية المتمثلة في الهجرات السلمية للقبائل العربية من شبه الجزيرة العربية والأردن إلى فلسطين، فضلًا عن هجرة العشائر المستقرة من القرى إلى المدن. وخلال فترة الانتداب البريطاني تحولت الهجرات إلى النمط الفردي بسبب الإجراءات التعسفية ضد أهالي القرى سواء كان ذلك إبّان الحكم العثماني من قبل، أو أيام الحكم البريطاني بعد الحرب العالمية الأولى. وفي الخمسينات استولى الصهيونيون على أراضي بعض العشائر في النقب وقاموا بطرد أفرادها إلى مدينتي اللد والرملة، حيث يمثل هؤلاء أقلية عربية في الوقت الحاضر.

وللعوامل الدينية أثر هام في قيام عدد من المدن الفلسطينية التي كانت مركزاً للنشاطات الدينية محلياً وإقليمياً ودولياً مثل القدس والخليل وبيت لحم والناصرة وطبرية[٩].

وفي مطلع عام ١٩٤٨ بلغ عدد المدن العربية التي يزيد عدد سكانها عن ١٠,٠٠٠ نسمة ٢٠ مدينة، فضلاً عن ٤ مدن أخرى مختلطة يعيش فيها العرب واليهود.

أما بالنسبة للمدن ذات الغالبية اليهودية، فقد ساهم المهاجرون اليهود في تكوينها وذلك بسبب نمو المستعمرات بشكل مطّرد حتى أصبحت مدناً. فمثلاً زاد عدد المدن التي يزيد عدد سكانها عن ١٠,٠٠٠ نسمة من ٢٦ مدينة في نهاية عام ١٩٤٨ إلى ٤٥ مدينة في نهاية عام ١٩٧٨. كما زاد عدد المدن التي يراوح عدد سكانها بين ٥١ ألفاً و ١٠٠ ألف نسمة من مدينتين إلى ١٣ مدينة، وزاد عدد المدن التي يفوق سكانها المئة ألف من ٤ ــ ٩ مدن خلال الفترة ذاتها.

ولقد صمدت المدن الفلسطينية العربية أمام الموجات المتلاحقة من الجماعات التي غزت البلاد عبر التاريخ، وتأثرت إيجاباً أو سلباً بكل مرحلة تاريخية كانت فيها خاضعة لحكم الدول التي احتلت المنطقة التي كانت تُعرف بالبلاد السورية[١٠]. وسنتناول فيما يلي عدداً من المدن التي كانت لها أهمية اقتصادية وسياسية وديمغرافية خلال فترة قرن (من ١٨٨٥ إلى ١٩٨٥). وهذا لا يقلل من أهمية المدن الأخرى التي كانت تتفاوت في حجم سكانها أو مكانتها التاريخية والاقتصادية. وقد ارتأينا أن يجري الحديث عن هذه المدن وفق التسلسل الألفبائي.

● **بيت لحم**: يرجع تاريخها إلى ٢٠٠٠ سنة قبل الميلاد. وقد شهدت غزوات عديدة منها غزوات القبائل اليهودية والفلسطيّة، واستمدت شهرتها من مولد المسيح في العهد الروماني. وسكنها المسلمون ثم الصليبيون وتحررت على يد صلاح الدين.

كانت بيت لحم قرية واشتهرت كمركز تجاري ثم كمركز ديني. وكان عدد سكانها في أواخر القرن التاسع عشر نحو ١٠,٠٠٠ نسمة، وزاد العدد ألفين في بداية القرن العشرين. وبعد أن تناقص خلال الحرب العالمية الأولى إلى النصف، أخذ النمو السكاني يزدهر في الأربعينات بفضل عودة المغتربين. وبعد حرب ١٩٤٨ ارتفع عدد السكان إلى حوالي ٢٢,٤٠٠ نسمة عام ١٩٦١ ووصل عام ١٩٨٠ إلى حوالي ٢٥,٠٠٠ نسمة.

وتعتمد في اقتصادها على السياحة، حيث ينتعش اقتصاد المدينة في المواسم الدينية عندها تزدهر صناعة الصدف والنحاس والحرف اليدوية وصناعة التحف من خشب الزيتون والمصدفات، وقد بلغ عدد المعامل عام ١٩٨٠ حوالي ٥٠ معملاً معظمها يُعنى بالحرف التي تشكل الدخل الرئيسي، فضلاً عن التطريز وصناعة النسيج (٢٧ معملاً) والمواد الغذائية والأثاث المعدني (الألمنيوم) وإنتاج السخانات وهوائيات التلفاز والبلاستيك ومعامل للصابون وأدوات التجميل والتنظيف ومبيدات الحشرات وأخيراً المحاجر ومعامل البلاط.

وتجمع بيت لحم بين القديم والحديث في العمران والتركيب الاجتماعي والعادات والقيم الاجتماعية وأنماط الحياة والإنتاج. وقد ظهرت الإرساليات التبشيرية التي أسهمت في رفع المستوى الثقافي منذ قرن. أما الآن فإن ٣٤٪ من السكان يدرسون في أكثر من ٢٢ مدرسة. وأنشئت فيها فوق ذلك جامعة حديثة.

● **بئر السبع**: وهي مدينة عربية في جنوب فلسطين، وعاصمة النقب، ولها أهمية استراتيجية. وقد مرت في المراحل التاريخية التي مرت بها المدن الفلسطينية عامة، أما الزيادة السكانية فقد شهدت تطوراً ملموساً: كان عدد سكانها عام ١٩١٢ حوالي ٨٠٠ نسمة، واتسعت المدينة في عهد الانتداب حتى وصل عدد سكانها إلى ٢,٣٥٦ عام ١٩٢٢ ثم ٥,٥٧٠ نسمة عام ١٩٤٥. أما في عام ١٩٤٨ فقد نقص عدد السكان إلى ٨٠٠ نسمة بسبب تهجير سكانها من قِبل اليهود. وبلغ عدد السكان اليهود فيها عام ١٩٨٠ أكثر من ١٠٠,٠٠٠ نسمة.

وامتازت المدينة بالوظيفة التجارية بحكم موقعها، والوظيفة الزراعية والرعوية، خاصة وأن نسبة عالية من السكان البدو كانوا يقيمون حول المدينة، ويمارسون الأنشطة الزراعية والرعوية. أما الصناعة فقد اعتمدت المدينة على الصناعات التقليدية (الغذاء والنسيج ـ بيوت الشعر) والمنتجات الجلدية والأدوات الزراعية. وكان فيها مدرستان حكوميتان، وقد تغيّرت المعالم العربية بعد عام ١٩٤٨.

● **البيرة**: تقع في قضاء رام الله. وقد اكتسبت شهرتها كمصيف بسبب ارتفاعها ومناخها. وللدخل السياحي أهمية في اقتصادها الذي يشمل أيضاً الزراعة والصناعة والتجارة وخاصة الزيتون فضلاً عن الصناعات التقليدية مثل الجلود والأخشاب.

أما بالنسبة لعدد السكان فكان يُقدر بحوالي ألف نسمة عام ١٩١٢. وتضاعف العدد عام ١٩٤٥ وقُدر بحوالي ٢,٣٠٠ نسمة. أما في عام ١٩٨٥ فقد بلغ أكثر من ٣٠,٠٠٠ نسمة من العرب، حيث استقبلت المدينة أعداداً كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين وفيها أحد المخيمات الكبيرة (الأمعري)، وقد استفادت من التحويلات التي كانت تتم من قبل أبنائها المغتربين.

● **جنين**: مدينة عربية ومركز قضاء، وهي مركز تجمّع طرق المواصلات لشمال فلسطين وجنوبها. ومناخها يمثل البيئة الجبلية والساحلية والغورية، وهو ما يساهم في تعدد النشاط الزراعي، ويمتد عمرانها على سفوح الجبال. ويرجع تاريخها إلى عهد الحكم الروماني وهناك آثار تعود إلى القرن السادس الميلادي. وقد استوطنت المنطقة القبائلُ العربية بعد طرد البيزنطيين، وعاصرت المدينة الخلافات المتعاقبة خلال الحكم الإسلامي وكذلك الحروب الصليبية، وشهدت فترات من الازدهار والتدهور مثل الكثير من المدن الفلسطينية في المراحل التاريخية المختلفة، ومما يُذكر أن قبيلة حارثة الطائية أقامت في جنين قبل الحكم العثماني، ثم تسلّم الزعامة آل جرار تحت سيادة الدولة العثمانية، وتعرضت للسلب والنهب أثناء الحملة الفرنسية. وبعدها تعرضت لموجة من الفتن والحروب بين القوى المحلية، وفي الحرب العالمية الأولى أقام الألمان مطاراً عسكرياً بقرب المدينة، وفي مطلع عهد الانتداب لم يتجاوز أهلها ٢,٠٠٠ نسمة، وزاد العدد إلى ٤,٠٠٠ نسمة عام ١٩٤٥، وقد واكب النمو السكاني نمو عمراني. وقد صمدت أمام المحاولات اليهودية لاحتلالها، ولكنها بعد حرب ١٩٤٨ استقبلت آلاف المهاجرين من باقي أنحاء فلسطين حتى بلغ عدد سكانها عام (١٩٦١) ١٤,٤٠٠ نسمة. وزاد العدد عام ١٩٨٥ إلى حوالي ٤٠,٠٠٠ نسمة. فأدّى ذلك إلى زيادة العمران بسبب تحويلات العاملين من أبنائها في دول الخليج، ولكنها خسرت نسبة عالية من أراضيها الزراعية. والملاحظ أنه بسبب الضغط الاقتصادي بعد الاحتلال عام ١٩٦٧ هاجرت الكفاءات العلمية إلى الدول العربية.

وأهم الوظائف التي تؤديها المدينة هي الزراعة، حيث عُرفت بزراعة البطيخ والفواكه والزيتون. وواجهت الزراعة

تدهوراً بسبب تقلص الأراضي الزراعية وقلة المياه الجوفية. أما الوظيفة الإدارية فقد أضفت عليها أهمية، حيث كانت مركزاً للقضاء يخدم ٦٠ قرية و١٧ خربة تضم حوالي ٥٧,٠٠٠ نسمة، وأصبحت جزءاً من محافظة نابلس. وقد نشطت الحركة التجارية في استيراد البضائع والسلع وتصدير الفواكه، ولعبت التحويلات المالية دوراً في تنشيط العمران والتجارة. وكان لها مكانة في النشاط التعليمي، حيث شُيدت المدارس للذكور والإناث الخاصة منها والحكومية التحق فيها أكثر من ٥,٠٠٠ طالب وطالبة في أوائل الثمانينات، فضلاً عن الأنشطة الثقافية والاجتماعية والصحية التي يقوم بها العرب بأنفسهم ويحاولون التخلص من التبعية ويسعون للاكتفاء الذاتي.

● **حيفا**: هي وجه فلسطين البحري. وقد تعرضت عبر العصور للعديد من الغزوات. ولها ميناء اكتسب شهرة تجارية كبيرة. وارتبطت بباقي المدن بالطرق والسكك الحديدية منذ أواخر القرن التاسع عشر وارتبطت كذلك بمصر ولبنان وسوريا. وتتدرج في طبوغرافيتها من الساحل إلى الجبل (الكرمل). ولها مكانة دينية، حيث كانت ممراً ومحطة للرسل والأنبياء والمبشرين والرهبان فضلاً عن كونها مقراً لقيادة الغزاة والطامعين على فترات متتابعة. وأُنشِئت فيها المدارس الفرنسية والإنكليزية والألمانية واليهودية بحيث أصبح عدد المدارس الخاصة فيها ١٨ مدرسة كان فيها حوالي ٥٠٠٠ طالب عام ١٩٤٣، فضلاً عن ١٠ مدارس حكومية. وقد اشتهرت بالطباعة والمستشفيات والنوادي الثقافية.

وقد بلغ عدد سكانها عام ١٩١٦ حوالي ١٠,٥٠٠ نسمة معظمهم من المسلمين، وتركز معظم المسيحيين في حيفا القديمة، وأصبح العدد عام ١٩٤٥ ما يزيد عن ١٣٨,٠٠٠ نسمة أكثريتهم من العرب، وبعد الاحتلال الإسرائيلي وتهجير السكان العرب هبط العدد إلى ٩٧,٥٠٠ نسمة. فأصبح اليهود يمثلون ٩٦٪ من سكان المدينة الذين وصل عددهم إلى ثلث مليون نسمة في مطلع الثمانينات. وكان للمدينة أهمية تجارية وصناعية ودينية وثقافية. بالنسبة للوظيفة التجارية فقد ازدهرت بسبب تطور المواصلات البرية والبحرية والجوية، وشهدت نمواً ملحوظاً في الصناعات، مثل صناعة تكرير النفط في مصفاة شركة التكرير المتحدة، فضلاً عن الصناعات التقليدية. أما الوظيفة الإدارية، فقد كانت مركزاً للقضاء يضم ٣ نواح و٨٤ قرية.

● **خان يونس**: وهي من مدن منطقة غزة جنوب فلسطين، وهي حديثة نسبياً (يصل «عمرها» إلى حوالي ٦٠٠ سنة). وقد أنشئت لحماية التجارة في عهد المماليك وحصّنوها بقلعة كبيرة، وتشكّل فيها مجلس بلدي عام ١٩١٨. وبلغ عدد سكانها عام ١٩٢٢ حوالي ٤٠٠٠ نسمة، ووصل إلى ١٢,٥٠٠ نسمة عام ١٩٤٦، ونحو ٢٠,٠٠٠ نسمة عام ١٩٦٣، وزاد عام ١٩٧٩ حتى وصل إلى ٩٠,٠٠٠ منهم ٦٥٪ من النازحين الفلسطينيين الذين هربوا إليها إثر الاعتداءات الصهيونية المتكررة.

وقد شهدت خان يونس تطوراً عمرانياً ملحوظاً. وامتهن أهلها التجارة وخدمة المسافرين، ومارسوا الزراعة. وامتهن معظم النازحين الصناعة وأهمها المنسوجات. وهي مركز ثقافي لجنوب فلسطين (إلى جانب غزة) وشهدت تقدماً في العديد من الخدمات في عهد الحكم المصري لقطاع غزة.

● **الخليل**: يرجع تاريخ الخليل إلى العصور القديمة، وشهدت فترات من الازدهار والركود في العصور المتعاقبة، وبلغت الذروة في عهدي المماليك والعثمانيين وأخذت تمتد خارج أسوارها القديمة منذ القرن التاسع عشر، كما شهدت نمواً واسعاً خلال الفترة الممتدة بين ١٩٤٨ و١٩٦٧. وتعددت فيها الخدمات وتطور الإنتاج وشهدت اختلالاً في الهرم السكاني.

بلغ عدد سكانها في مطلع القرن العشرين حوالي ٨,٠٠٠ نسمة، وتضاعف بعد الحرب العالمية الأولى وارتفع إلى ٢٥,٠٠٠ نسمة عام ١٩٤٥. ومع أن بضعة آلاف من سكانها هاجروا إلى مصر ودول الخليج والأمريكتين فإنَّ أفواج اللاجئين إليها رفعت عدد السكان إلى ٣٧,٨٠٠ نسمة عام ١٩٦١ ونحو ٥٠,٠٠٠ نسمة في أوائل الثمانينات.

وعُرفت مدينة الخليل بأنها مدينة صناعية وزراعية ودينية، فقد كان القطاع الزراعي يوظف في أواسط الستينات حوالي نصف القوى العاملة، ومع أن ملكيات أراضيها مجزأة وصغيرة، فإنها امتازت ببساتينها (العنب والفواكه الأخرى) والصناعات المرتبطة بها. وكذلك اشتهرت بالمهن اليدوية الجلدية والخشبية والزجاجية والصدفية والمعدنية. كما ظهرت صناعات النسيج وصهر المعادن وصناعة الموازين والأرحية والصابون ودبغ الجلود وصناعة الأثاث والصناعات السياحية. وقد أدت الأهمية الزراعية والصناعية والدينية إلى ازدهار التجارة فيها، وخاصة تسويق منتجاتها للزائرين العرب والأجانب. كما نشطت فيها الخدمات الإدارية (القضاء والمالية والأمن والصحة والتعليم) واكتسبت هذه المكانة منذ أيام العثمانيين، وهي صامدة بالرغم من التحرشات الإسرائيلية والضغوط لتحويل معالم المدينة وإنشاء مستعمرة على التلال المطلة عليها (مستعمرة كريات أربع) فضلاً عن إضعاف

حركة العمران والتطوير ومصادرة أراضيها (أكثر من ٨٠,٠٠٠ دونم) ومحاولات الاستيلاء على الحرم الإبراهيمي وتحويله تدريجياً إلى كنيس يهودي، وإقامة حي يهودي في قلب المدينة. هذا فضلاً عن حالة التوتر وعدم الاستقرار الذي أوجدته السلطات العسكرية منذ احتلالها للمنطقة (١٩٦٧). ومن المعالم التقليدية للمدينة الزوايا والتكايا والربط التي أُقيمت منذ عدة قرون منها مثلاً زوايا الأشراف والجعبري والشبلي، وتكية سيدنا الخليل ورباط خليل الرحمن.

● رام الله: تقع في منطقة جبلية شمال القدس. وهي عربية عريقة ومركز قضاء. وفي عهد الانتداب كانت تتبعها مدينتان و٥٨ قرية. وترتبط بمدن فلسطين وقراها بشبكة من الطرق. ويقع مطار قلندية بالقرب منها، وموقعها جعلها تتمتع بمناخ سياحي. ويفد إليها أعداد كبيرة من السياح والمسافرين، وهي توأم لمدينة البيرة القريبة منها.

أما تركيب السكان فيها، فقد نزحت إليها جماعة من عشيرة الربضية عام ١٨٢٥ من جبال عجلون (حوالي ٨٠٠ نسمة) مع مجموعات أخرى، حتى بلغ عدد سكان رام الله عام ١٨٧٠ نحو ألفي نسمة، ووصل عدد السكان عام ١٩١٢ إلى ٥ آلاف نسمة، ويُقدر عددهم عام ١٩٨٥ بحوالي ٢٥ ألف نسمة. وقد هاجر عدد كبير منهم إلى أمريكا قُدر بحوالي ٣٠٠٠ شخص عام ١٩٥٣ للعمل. عاد عدد منهم إلى فلسطين عندما بلغوا سن الشيخوخة.

وتعددت وظائف المدينة، وأهمها الإدارية، إذ كانت مركز قضاء حيث زاد عدد سكان القضاء من ٣ آلاف نسمة عام ١٩٢٢ إلى ١٦٥ ألفاً عام ١٩٨٥، وهو القضاء الوحيد الذي لم يغتصب منه الكيان الإسرائيلي أية قرية حتى سقوطه عام ١٩٦٧. أما بالنسبة للزراعة فيقوم الأهالي بالنشاطات الزراعية واستخراج الزيت واستصلاح الأراضي لزراعة الحبوب والفواكه وتعتمد على الأمطار بصورة رئيسية، ومن الصناعات التقليدية مواد الغذاء والنسيج، ومن الصناعات الحديثة، الكيميائية والمعدنية واليدوية والبلاط والجلود والأثاث. إلا أن عوامل الموقع والمناخ والمركز الإداري قد ساعدت على تنشيط السياحة الداخلية والخارجية وتنشيط التجارة وازدهارها، كما استثمر المغتربون أموالهم في إنعاش اقتصاد المدينة والقرى من حولها. وعُرفت رام الله بوظيفتها التعليمية الخاصة (التبشيرية والحكومية وبعض كليات وكالة الغوث للاجئين (بعد ١٩٤٨) ومراكز تدريب مهنية وإعداد المعلمين) التي تضم أكثر من ٥,٠٠٠ طالب حتى عام ١٩٨٠. كما نشطت المؤسسات الخيرية، خاصة بعد حرب ١٩٦٧.

● رفح: مدينة عربية في قضاء غزة، لها تاريخ عريق يرجع إلى قبل الميلاد، وعاصرت الأحداث والغزوات والفتوحات للشعوب المتعاقبة، ولها أهميتها بسبب موقعها الجغرافي على حدود مصر. وقد تعرضت للعدوان عام ١٩٥٦ بعد أن نجت من عدوان ١٩٤٨، ووقعت تحت الاحتلال عام ١٩٦٧. ولها أهمية تجارية، وكان أصل سكانها من البدو المهاجرين من خان يونس ومن العشائر التي ما زالت تقيم بها (قشطة، وأبو ظهير وزعرب). وأُقيم فيها مخيم للنازحين عام ١٩٤٩، وبقيت رفح تحت الإدارة المصرية منذ ١٩٤٨ باستثناء فترة الحرب ثم عاد بعضها إلى مصر بعد عام ١٩٧٤.

كانت رفح عام ١٩٢٢ قرية صغيرة لا يزيد عدد سكانها عن ٦٠٠ نسمة ثم زاد العدد إلى ٢٥٠٠ نسمة عام ١٩٤٥. وقد أدت حرب ١٩٤٨ إلى نزوح أعداد كبيرة من أهل المدينة بعدة اتجاهات. وبعد عام ١٩٧٤ ابتدأت الحيوية تدب فيها من جديد، وبدأ اللاجئون بالعودة إلى موطنهم حتى أصبح عددهم عام ١٩٨٥ أكثر من ١١٠ آلاف نسمة، معظمهم من اللاجئين العائدين. وقد أدت هذه الزيادة إلى تغيرات جوهرية في وظيفة المدينة وتركيبها واستخدام أراضيها، كما ساهمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال فترة سيطرتها في تغيير معالم مجتمع النازحين لأسباب أمنية. وبالرغم من موقعها في الجنوب والطبيعة الصحراوية، فإن أهلها نشطوا في الزراعة البعلية وحفروا الآبار لري الحمضيات وبساتين الخضار والفواكه. هذا وازدهرت التجارة فيها لموقعها الحدودي وتحويلات المغتربين في الخارج، كما نشطت صناعة الغزل والنسيج على أنوال يدوية ونشطت الصناعات الغذائية ومنتجات الألبان. وفيها عدد من المدارس الحكومية والتابعة لوكالة الغوث للاجئين الفلسطينيين.

● الرملة: وهي من المدن العربية التي كان لها تاريخ حافل منذ عدة قرون بسبب موقعها ومكانتها ومناخها وطبيعة أراضيها، ويرجع تأسيسها إلى العهد الإسلامي على يد الأمير سليمان بن عبدالملك الذي جعلها مركزاً للحكومة الإقليمية وجعل لكل قبيلة حياً منفصلاً (قبائل لخم وكنانة). وشهدت الازدهار والتخلف خلال الفترات المتعاقبة منذ عهود العباسيين والقرامطة والفاطميين، ثم تضررت بالزلزال عام ٤٢٣هـ / ١٠٣١م، ثم وقعت تحت الاحتلال الصليبي، واستعادها المسلمون. وازدهرت في القرن ١٢م، ثم تدهورت في أوائل الحكم العثماني، ثم احتلها

نابليون عام ١٧٩٩، ثم تقدمت في أواخر العهد العثماني. وكانت أكبر مدينة فلسطينية في القرن الثاني عشر من حيث العمران والسكان والنشاط التجاري. ولا يزال في المدينة بقايا العهد الإسلامي من مساجد وقصور وبرك. وفيها قبر الفضل بن العباس.

وقد تطورت الرملة بشكل ملحوظ في عهد الانتداب فزاد عدد سكانها من ٦,٥٠٠ نسمة عام ١٩١٢ إلى ١٠,٥٠٠ نسمة عام ١٩٣٢ وإلى ١٦,٥٠٠ نسمة عام ١٩٤٦. وامتد العمران وتطور المجتمع العربي فيها أفقياً وعمودياً. إلا أن ذلك لم يدم طويلاً، إذ ان الاحتلال الإسرائيلي شرّد معظم أهالي المدينة حتى وصل عدد العرب في أواخر عام ١٩٤٨ إلى ١,٥٤٧ نسمة فقط، ثم ما لبث أن ارتفع عدد السكان بسبب الهجرة اليهودية، إذ احتل اليهود بيوت العرب وسكنوا فيها. فارتفع عدد السكان من ٢٠,٠٠٠ نسمة عام ١٩٦١ إلى أكثر من ٤٠,٠٠٠ عام ١٩٨٥. يسكن معظم اليهود في الرملة الجديدة، وبقية العرب في مناطقهم، إلا أن عددهم أصبح حوالي ٥,٠٠٠ عربي. وكان للرملة وظيفة إدارية حيث كانت تدير شؤون القضاء الذي قدر عدد سكانه بـ ٤٩,٠٠٠ نسمة عام ١٩٢٢ و ١٢٧,٢٧٠ نسمة عام ١٩٤٥ يمثل اليهود ٢٣٪ فقط. أما اليوم فهم يمثلون الغالبية العظمى. استفادت الرملة من قربها من اللد وازدهرت فيها التجارة والزراعة (الزيتون والحمضيات والفواكه والحبوب والنخيل والبطيخ والعنب)، وكانت مركزاً لتسويق المحاصيل وتصديرها. وقد اعتمد اقتصادها أيضاً على الصناعة (الأقمشة ومنتجات الزيتون والألبان والمواد الغذائية الأخرى). أما الآن فقد أصبحت مركزاً صناعياً للإسمنت والأخشاب والأنابيب المعدنية والثلاجات والبيوت الجاهزة. واشتهرت الرملة كذلك بوظيفتها التربوية والثقافية، فقد ازدهرت الحركة العلمية بكونها مركزاً للقضاء وتعددت فيها المدارس الخاصة والحكومية على مختلف المستويات.

● **صفد**: هي من المدن العربية في شمال فلسطين وكانت في عهد الانتداب البريطاني مقراً إدارياً لإقليم الجليل الأعلى، تقع على عدة تلال في موقع استراتيجي ولها قلعة مشهورة ذات تاريخ عريق. وقد برزت أهميتها بعد الحروب الصليبية، حيث هدمت القلعة ثم بنيت من جديد. وصفد من المدن التي احتلها نابليون أواخر القرن الثامن عشر. وكانت قد ازدهرت منذ القرن السابع عشر وحافظت على ازدهارها بالرغم من الزلازل التي أصابتها في القرن التاسع عشر. وأصبحت مركزاً للقضاء خلال الحكم العثماني، يضم أكثر من ٦٠ قرية عربية.

أما سكانها فقد قُدّر عددهم عام ١٩٠٨ بنحو ١٠,٠٠٠ نسمة. وفي نهاية فترة الانتداب قُدّر عددهم بحوالي ١٤,٠٠٠ نسمة، وانخفض عددهم إلى ٣,٠٠٠ نسمة بعد عام ١٩٤٨ بسبب تشرد معظمهم تحت وطأة العنف الإسرائيلي. وقد استوطن اليهود المدينة واستولوا على البيوت والممتلكات وأصبح عدد سكان المدينة عام ١٩٨٠ يزيد عن ٢٥,٠٠٠ نسمة معظمهم من اليهود.

وفضلاً عن مكانتها التاريخية والإدارية، كان لها أهمية عسكرية وتجارية وزراعية. ذلك لأن موقعها يساعد على التحكم في الطرق المؤدية إلى الاتجاهات المختلفة. وقد حرص اليهود على احتلالها للتحكم بالجليل الأعلى. ولكونها مركز قضاء ضم القرى ومضارب العشائر وصل عدد السكان فيها إلى ٥٤,٠٠٠ نسمة عام ١٩٤٥.

أما بالنسبة للزراعة فقد نشطت فيها زراعة البساتين المثمرة والقطاني والعنب والزيتون والفواكه، فضلاً عن التبغ، كما تطورت فيها صناعة المواد الغذائية والخشبية والجلدية والأثاث والصناعات التقليدية. هذا ونشطت الحركة التجارية لتسويق المحاصيل والتجارة العامة لأهالي القرى، حيث يفدون إلى المدينة لتسويق منتجاتهم وشراء مستلزماتهم، كما أدت الحركة السياحية إلى ازدهار التجارة.

وقد تطور التعليم الحكومي والتبشيري فيها منذ أواخر العهد العثماني وخلال فترة الانتداب بحيث أدى ذلك إلى ارتفاع المستوى الثقافي والاجتماعي، وكان له انعكاس إيجابي على تقدم التعليم في المنطقة. إلا أن معالم المدينة وهويتها قد تحولت إلى العنصر اليهودي الذي سيطر على فعاليتها.

● **طولكرم**: تقع على بعد ١٥ كم من البحر المتوسط، وتتميز بموقعها ومناخها وأرضها، وهو ما أثّر في مكانتها الاقتصادية والثقافية. وقد نزل فيها بنو بهراء من قضاعة وسلالة المقداد بن الأسود الصحابي المعروف. وبرز في المدينة العديد من العلماء على مر العصور. قُدر عدد سكانها حوالي ٢٥٠٠ نسمة عام ١٩١٢ وزاد عدد سكانها إلى حوالي ٥,٠٠٠ نسمة عام ١٩٣١، ثم إلى حوالي ٨,٢٠٠ نسمة عام ١٩٤٥. ويرجع السبب في الزيادة إلى هجرة جماعات من القرى المجاورة إليها للعمل في الزراعة والتجارة والحركة العمرانية. وفقدت من أراضيها الخصبة بعد حرب ١٩٤٨ بسبب مرور خط الهدنة بقربها حوالي ٣٠,٠٠٠ دونم. وأُقيم بجوارها مخيمٌ للاجئين. ووصل عدد سكانها إلى

٢٠,٦٠٠ نسمة عام ١٩٦١، وهي مركز للقضاء يضم ٤٢ قرية. وتأثرت بحرب عام ١٩٦٧ فنزح عدد كبير من سكانها، ولذلك انخفض عدد السكان إلى حوالي ١٥,٠٠٠ نسمة، إلا أن العزيمة والصمود أسهما في مواصلة العمل في العمران والتوسع وبمساعدة المغتربين وتحويلاتهم فاستعادت حيويتها ونشاطها وزيادتها السكانية حتى أصبح عدد السكان عام ١٩٨٥ حوالي ٣٥,٠٠٠ نسمة. واستقبلت العديد من سكان القرى المجاورة. والنشاط التجاري للمدينة معروف، حيث تكثر الأسواق المتخصصة والمؤسسات المالية والتجارية والعمرانية. أما الصناعة فتنتج المدينة النسيج والأقمشة ومشتقات الزيتون والألبان وتعبئة الحمضيات. وفيها معهد زراعي فضلاً عن النشاط التعليمي الذي اشتمل على المدارس الخاصة والحكومية (أكثر من ١١٠ مدارس) تضم حوالي ٣٠,٠٠٠ طالب وطالبة (مدارس القضاء). وفي المدينة نشاطات بفضل الخدمات المتنوعة الصحية والهلال الأحمر والجمعيات الخيرية والنسائية والأندية الرياضية ومراكز الأمومة وغرف تجارية وصناعية.

● **عكا**: تقع على الشاطىء الشمالي لفلسطين، ولها أهمية استراتيجية بحرية، وترتبط بباقي المدن الفلسطينية براً وبحراً. ويعود تاريخها إلى ٣٠٠ سنة قبل الميلاد. وكان لها دور في الأحداث التاريخية إبّان عهد البطالمة والسلوقيين والحكم الروماني، وفي العهود الإسلامية منذ القرن السابع م، وخلال فترة الحروب الصليبية والحكم العثماني ثم حصار نابليون والانتداب البريطاني وأخيراً الاحتلال الإسرائيلي.

قُدر عدد سكان عكا عام ١٩٠٤ بحوالي ٨,٠٠٠ نسمة، ثم نقص العدد عام ١٩٢٢ إلى حوالي ٧,٠٠٠ نسمة بسبب الحروب والأحداث، ثم ما لبث أن ارتفع عدد السكان عام ١٩٤٥ إلى ١٢,٥٠٠ نسمة، ونقص عددهم إلى ٤,٠٠٠ نسمة عند سقوطها عام ١٩٤٨ بسبب تهجير العرب، وقد وصل عدد السكان عام ١٩٨٥ إلى حوالي ٤٨,٠٠٠ نسمة منهم حوالي ٦,٥ ٪ عرب والباقي من اليهود. ويمتلك العرب الحوانيت والمباني داخل السور بينما يحتل اليهود باقي المدينة. وعمل الاحتلال على تغيير معالم المدينة. وقد اتخذت المدينة أهميتها بسبب الوظائف المتعددة التي قامت بها، وأهمها الوظيفة العسكرية التي مارستها عبر التاريخ، حيث شيدت الأبراج والقلاع والحصون، وتعرضت للغزوات المتعددة وأهمها الغزو الصليبي وحصار نابليون وحرب ١٩٤٨. ولها وظيفة تجارية هامة، إذ ساعد المرفأ على ازدهار التجارة وعمليات التصدير والاستيراد وحركة المسافرين، وهو ما أدى إلى إنشاء العديد من المؤسسات الهيكلية (المخازن والفنادق والمؤسسات والمكاتب وغيرها). وكان الإنتاج الزراعي (الفواكه والحمضيات والخضروات والحبوب) يكفي حاجة السكان، فضلاً عن نشاط صيد السمك. أما بالنسبة للصناعة فقد كانت محدودة باستثناء النسيج والكبريت والدهان والزجاج. وقد كان لها أهمية في وظيفتها الإدارية، حيث كان يتبعها كمركز للقضاء خلال فترة الاحتلال ٥٢ قرية و٨ عشائر و٩ مستعمرات صهيونية. وبلغ سكان القضاء عام ١٩٤٦ حوالي ٧٠,٠٠٠ نسمة. وكانت مقر الدوائر الحكومية المتعددة. كما شهدت المدينة نهضة تعليمية وأُنشىء فيها الكثير من المدارس الحكومية والتبشيرية، بحيث ساعد هذا على التقدم والانفتاح الثقافي العربي والأجنبي.

● **غزة**: يرجع تاريخ غزة إلى عهود قديمة، منذ أيام الكنعانيين والفلسطيين والعبرانيين والفرس، وسماها العرب «غزة هاشم» زمن الرسول ﷺ، واتخذت أهمية تجارية وسياسية وعسكرية. ويزيد عدد سكانها وينقص حسب العوامل الاقتصادية والسياسية التي كانت تؤثر في المدينة ومنطقتها. وقد قُدّر عدد سكانها عام ١٨٤٠ بحوالي ٢٠٠٠ نسمة، وفي مطلع القرن العشرين وصل العدد إلى ٢٦,٠٠٠ نسمة وهبط خلال الحرب العالمية الأولى إلى ٤,٠٠٠ نسمة ثم ارتفع فوصل عام ١٩٤٧ إلى ٤٠,٠٠٠ نسمة. وهكذا قد تضاعف عدد سكانها بعد حرب ١٩٤٨ حتى أصبح ١٠٢,٤٠٠ نسمة عام ١٩٥٤ وحوالي ١٥٠,٠٠٠ نسمة عام ١٩٦٥، وانخفض بعد حرب ١٩٦٧ إلى ١١٨,٢٥٠ نسمة يعيش حوالي ربعهم في مخيمات اللاجئين داخل حدود غزة. أما عدد سكانها عام ١٩٧٨ فقدر بحوالي ١٧٥,٠٠٠ نسمة. تبلغ كثافة السكان داخل المدينة ٨,٢٥٠ نسمة / كم^{2} وترتفع في الأحياء القديمة. ولمّا فصل خط الهدنة غزة عن مساحة هامة من أراضيها الزراعية وصل عدد العاملين بالزراعة إلى أقل من ١ ٪، وانصرف الزراعيون إلى المهن الأخرى أو إلى الهجرة خارج غزة. وقد زاد عمال الصناعة بعد عام ١٩٤٨ بسبب تدفق الحرفيين من المجدل ومناطق أخرى من فلسطين. وقد أسهموا في ازدهار صناعات البلاط ومواد البناء والمفروشات والدباغة والحلويات وأدوات الزينة وصيد الأسماك. وانخفض النشاط التجاري بسبب ضعف القوة الشرائية لسكان المدينة ولمشكلات التصدير الخارجي للمحاصيل والصناعات.

● **القدس**: للقدس أهمية تاريخية واجتماعية وثقافية وسياسية على مر العصور. وهي من المدن المعمرة، إذ يمتد أصلها إلى ٣٥ قرناً.

وكانت رمزاً لفلسطين والمناطق المحيطة بها. تقوم على عدد من المرتفعات، ويقدسها أتباع الديانات الثلاث من اليهود والنصارى والمسلمين. وقد بنى اليبوسيون السور الأول للقدس (التي كانت تُسمى بـ أوردشالم، روشاليموم، اروشلايم ـ أي مدينة العدل، السلام، ومدينة الله). وتأرجحت السيطرة على المدينة المقدسة بين الأمم عبر العصور منذ استيلاء اليهود عليها فوقعت تحت الحكم الفارسي، والبطالمة، والسلوقيين، والرومان. واحتلت مكاناً هاماً منذ الفتح العربي الإسلامي الذي اتسم بالتسامح الديني ووقعت في أثنائه تحت حكم الأمويين ثم وقعت بعدها تحت حكم العباسيين وبعدهم حكمها الفاطميون ثم السلاجقة وحظيت المدينة في ظل هذه الحقب بالاهتمام والتطوير. وقد بُني سور القدس العظيم على يد السلطان العثماني سليمان القانوني ٩٤٩هـ / ١٥٤٢م. وما زال قائماً وله سبعة أبواب، إلا أن العمران امتد إلى ما وراء السور بسبب زيادة عدد السكان خلال العقدين الأخيرين، وحكم الصليبيون القدس ٨٨ سنة وذبحوا أهلها عند فتحها (زهاء ٧٠,٠٠٠ نسمة) ونهبوا كنوز الحرم ووضعوا صليباً على قبة الصخرة، وتحررت على يد صلاح الدين. وتوالى الحكام عليها بين العرب والفرنجة حتى استقرت بيد المسلمين عام ٦٤١هـ / ١٢٤٤م. وتطورت في عهد المماليك بحيث أصبحت من أهم المراكز العلمية، ثم تدهورت أوضاعها خلال فترة العثمانيين حيث انتشرت التكايا والزوايا ومؤسسات الصوفية بالرغم من ظهور بعض العلماء البارزين، ثم وقعت تحت الحكم المصري بين العامين ١٨٣١ ـ ١٨٤٠، ويتميز الوضع في هذه الفترة بالفتن بين الطوائف المسيحية، وبدء التغلغل الاستعماري الذي فتح الباب للهجرة اليهودية وازداد الوضع سوءاً منذ بداية الحكم البريطاني عام ١٩١٧.

كانت القدس من الناحية الديمغرافية مميزة عن باقي المدن من حيث التركيب السكاني الكمي والنوعي، فقد قُدر عدد السكان عام ١٨٩٠ بـ ٤٥,٠٠٠ نسمة. وفي عام ١٩٢٠ ارتفع العدد إلى ٦١,٠٠٠ نسمة، وفي عام ١٩٤٧ وصل العدد إلى ١٦٤,٥٠٠ نسمة موزعين على البلدة القديمة والجديدة حيث تمركز ٨٥٪ من العرب في داخل المدينة، وبعد حرب ١٩٤٨ بلغ عدد السكان العرب في المنطقة العربية التي كانت تشكل ١١٪ من مساحة المدينة حوالي ٨٠,٠٠٠ نسمة، وانخفض عددهم إلى ٧٣ ألفاً بعد حرب ١٩٦٧ بسبب تهجير العديد من أهلها، مع زيادة في عام ١٩٨٥، بعد أن ضمت (إسرائيل) القدس العربية (الأرض والسكان) وجعلت القدس عاصمة لها.

وقد شهدت تغيرات اجتماعية وإيكولوجية وسياسية بعد ١٩٤٨ كان لها آثار مباشرة على العلاقات بين العرب واليهود وبين مختلف الطوائف سواء داخل القدس القديمة أو في المناطق المستحدثة اليهودية التي أحاطت المدينة بحاجز عمراني بشري وإسكان المهاجرين والمستوطنين وحصر الأحياء العربية وهدم الأحياء المحيطة بحائط البراق.

وتتجلّى أهمية القدس الإدارية عبر التاريخ لأنها كانت العاصمة السياسية والروحية والثقافية. إذ مارست وظيفتها الدينية لدى المسلمين والمسيحيين واليهود، وأُقيمت المساجد والكنائس والمعابد في مختلف أحيائها، وقد استقبلت المدينة أفواج المبشرين والدعاة والحجاج، منهم من استقر ومنهم من رحل. وقد كانت الوظيفة التجارية مرتبطة بالأنشطة الدينية والسياسية، حيث نشطت عملية الاستيراد والتصدير بالإضافة إلى النشاط الصناعي والحرفي (الذي دار حول المتطلبات السياحية) في مجالات التغذية والخشب والصدف والغزل والنسيج والفخار والمياه الغازية وهي نشاطات كانت تضم ١٥٢ مؤسسة عربية يعمل فيها حوالي ٣٠٠٠ عامل.

يخضع المجتمع العربي في مدينة القدس المحتلة للقوانين الإسرائيلية التي يواجه العرب صعوبة في التكيف معها لأنها قائمة على أساس التمييز ضد العرب واضطهادهم وحرمانهم من ممارسة حقوقهم في أراضيهم وممتلكاتهم بحيث تهدف إلى طرد أكثرهم من أرض أجدادهم. كما أن العلاقات الاجتماعية والبناء الاجتماعي قد تأثرا بدرجة كبيرة بعد الاحتلال واختل النظام الطبقي فيها. ويعاني السكان العرب الآن من هدم المنازل والتهجير والإجراءات التعسفية الأخرى. إذ أقامت السلطات أكثر من ١٥ مستوطنة في مواقع منطقة القدس بعد عام ١٩٦٧ قطن فيها ٣١,٠٠٠ مهاجر يهودي بالإضافة إلى ١٠ أحياء يهودية قطن فيها ٥٢,٠٠٠ يهودي، مما أدى إلى تغيير معالمها السكانية.

أما أهمية القدس الثقافية فتتمثل في المؤسسات التربوية الحكومية والأهلية والتبشيرية التي أُقيمت خلال الفترات المتلاحقة في القرون الخمسة الماضية، فضلاً عن تعدد الثقافات والجنسيّات التي قطنت البلاد وتمركزت في القدس.

● **قلقيلية**: من قضاء طولكرم. وهي مدينة كنعانية الأصل، وقد عاصرت الأحداث التاريخية المتعددة وازدهرت خلال فترة الانتداب البريطاني فزاد عدد سكانها من ٢٨٠٠ نسمة عام ١٩٢٢ إلى ٦,٠٠٠ نسمة عام ١٩٤٥ بسبب الزيادة الطبيعية. وفقد

السكان معظم أراضيهم يوم وقعت ضمن خط الهدنة داخل حدود المنطقة التي سقطت عام ١٩٤٨، حيث فقدت ٨٠٪ من أراضيها الخصبة. ولكن ذلك لم يفقد أهلها العزيمة والمثابرة، حيث زاد تعاونهم على تعمير الأراضي الجبلية والهضاب، واستصلحوا الأراضي، وزاد عدد سكانها إلى ٩,٠٠٠ نسمة، واستقر فيها حوالي ٣٠٠٠ نسمة من اللاجئين، ثم زاد عددهم حتى أصبح حوالي ٢٣,٠٠٠ نسمة عام ١٩٨٥، يعمل معظمهم في الزراعة والثروة الحيوانية والصناعات التقليدية والغذائية.

● **اللد**: مدينة عربية اكتسبت مكانة تجارية وتاريخية وسياسية. تقع بالقرب من يافا وهي ذات تربة خصبة ومناخ معتدل وتعود نشأتها إلى القرن الثاني عشر قبل الميلاد حين قامت قرية زراعية، وقد أسسها الفلسطيون (كما أسسوا كلاً من غزة وعسقلان وأسدود وعقرون وجت)، وقد مرت في تقلبات من حيث الازدهار والتخلّف في الأحقاب التاريخية المتوالية واحتلت أهمية خلال الحكمين الإسلامي والصليبي على حد سواء، وشهدت تدهوراً إبّان الحكم العثماني، وقُدر عدد سكانها عام ١٩١٢ بنحو ٧٠٠٠ نسمة، وازدادت أهميتها بعد إنشاء المطار الدولي فيها في فترة الانتداب، وهو ما أسهم في ازدهار المدينة بحيث ارتفع عدد سكانها إلى ١١,٥٠٠ نسمة عام ١٩٣١ وبلغ عام ١٩٤٦ حوالي ١٨,٥٠٠ نسمة من العرب وكانت خالية من اليهود حتى عام ١٩٤٨. لكن بعد حرب عام ١٩٤٨ لم يبق من سكانها غير حوالي ١٠٠٠ عربي فقط. واحتل اليهود المساكن العربية الخالية وسكنها حوالي ٩,٤٠٠ مهاجر صهيوني. ثم وصل عدد السكان في عام ١٩٨٥ إلى حوالي ٣٥,٠٠٠ نسمة منهم حوالي ٤,٥٠٠ عربي.

وقد واكب النمو العمراني النمو السكاني واحتفظ العرب بطابع المدينة العربي، بينما أقام اليهود في المنطقة الجديدة حيث أُقيمت العمارات السكنية الضخمة إلى جانب إنشاء منطقة صناعية متطورة.

والوظيفة الرئيسية لمدينة اللد هي الزراعة بسبب طبيعة أراضيها، واشتهرت بالحمضيات والبساتين والزيتون والحبوب والخضار. أما الوظيفة التجارية، فقد نشطت بالاستيراد والتصدير. وهي مركز للمواصلات بين الساحل والداخل، وكانت تخدم الكثير من القرى حولها. وهي الآن مركز تسويقي للمستعمرات الصهيونية. أسهم المطار في النشاط السياحي. أما الصناعات فقد قامت بأنشطة التصنيع الزراعي والثروة الحيوانية والصناعات التقليدية مثل الصابون والجلود والألبان والمنسوجات ومواد البناء فضلاً عن الصناعات الغذائية. هذا وكان للمدينة العربية نشاط ثقافي ملموس في فتح المدارس على اختلاف مستوياتها. وأسهم أهلها بالعمل الوطني وصد هجمات اليهود والدفاع عنها وتشكيل الفرق الدفاعية وإعداد التحصينات، إلا أنها تعرضت للاحتلال وإلى هجرة الغالبية العظمى من سكانها تاركين أملاكهم وأراضيهم.

● **نابلس**: من المدن الفلسطينية العربية العريقة ذات التاريخ الممتد إلى عدة قرون، وهي مركز محافظة، وتعود إلى القرن التاسع عشر قبل الميلاد. وشهدت تغيرات ابتداء من عهد الكنعانيين ثم الاحتلال المصري، فعهد الهكسوس ثم السامريين، وبعدها جاء الفتح الإسلامي، ثم الحكم العثماني، فالانتداب البريطاني، فالعهد الأردني وأخيراً الاحتلال الإسرائيلي. وهي مدينة تجارية وصناعية وثقافية وزراعية وصل عدد السكان فيها إلى حوالي ٦٠,٠٠٠ نسمة عام ١٩٨٠. وهي من المدن الرئيسية في فلسطين، ولها مكانتها ومقوماتها التي تجعلها تحتل مكانة هامة بين المدن العربية الفلسطينية، حيث تُعد من أهم المراكز الصناعية، وتعتمد على المواد الخام الزراعية والمحلية مثل صناعات الزيوت النباتية، والصابون، والجلود، وعلب الصفيح، والسيرج، والحلاوة، والطحينة، والكبريت، والمنسوجات، وأكياس الورق، والحلويات والمرطبات. أما بالنسبة لأهميتها الإدارية فيتبع المدينة بصفتها مركزاً للمحافظة ١٣٠ قرية صغيرة وكبيرة يزيد إجمالي سكانها عن ٢٠٠,٠٠٠ نسمة. وفي إطار النشاط الثقافي للمدينة يوجد فيها ٣٩ مدرسة منها الخاصة ومنها التابعة لوكالة الغوث والحكومية.

● **الناصرة**: لها تاريخ عريق لدى المسيحيين. وقد صمد أكثر سكانها بعد الاحتلال الإسرائيلي ١٩٤٨ وتعرضت للإهمال والتخلف والتسلط وأنشئت بجانبها مدينة يهودية (الناصرة العليا). ولموقع الناصرة أهمية سياحية وتجارية وعسكرية ودينية، حيث استمدت مكانتها في التاريخ لكونها مدينة السيد المسيح ومريم العذراء عليهما السلام، وقد مرت في عهود متفاوتة فدُمرت معظم معالمها في الحروب الصليبية، وتنازعتها القوى الإسلامية والمسيحية الأوروبية، وتعرضت للهدم في عهد الظاهر بيبرس، ثم أُعيد بناء المساكن والكنائس والمساجد واستعادت مكانتها في القرن التاسع عشر. وقُدر عدد سكانها عام ١٨٥٢ بنحو ٣,٠٠٠ نسمة، وعام ١٩٣١ ارتفع عدد السكان إلى ٨,٧٥٦ نسمة ثم إلى ١٤,٢٠٠ نسمة عام ١٩٤٥. ووصل عدد السكان فيها إلى ٤٥,٠٠٠ عام ١٩٧٨. إن الوظيفة الرئيسية للناصرة هي الأنشطة الدينية والأنشطة الزراعية والتجارية والصناعية. والصناعات التي

ازدهرت شملت: صناعة اللباد، والصباغة ونسج الأقمشة القطنية كما نشأت صناعات أخرى في عهد الانتداب البريطاني مثل الصناعات الغذائية والجلدية والحصر والكراسي والصناعات التقليدية. أما بعد الاحتلال الإسرائيلي فقد ازدهرت صناعة الألماس والمنسوجات والألبسة ومواد البناء والدخان وآلات الخياطة والدراجات فضلاً عن السياحة حيث يعتبر جبل كنعان من المواقع الجذابة للراحة والاستجمام.

● **يافا**: من المدن العربية ذات السمات التجارية والثقافية والإدارية الخاصة. تقع على الشاطىء الأوسط لفلسطين كإحدى النوافذ المطلة على البحر الأبيض المتوسط، وترتبط بالمدن والقرى الفلسطينية، كما ترتبط بالعالم عبر مينائها الذي طُور عام ١٩٣٦ فساعد على ازدهارها وتطورها. ويرجع تاريخها، مثل معظم المدن في فلسطين، إلى الألف الرابع قبل الميلاد، حين شهدت الموجة الثالثة من الهجرات السامية. ومن الصناعات المبكرة جداً النسيج وعصر الزيت والخمور وبناء السفن والسلاح. وأصبحت القاعدة البحرية في العصر المصري (الفرعوني)، وكان لها دور في الأحداث المتعاقبة في عهد القبائل العبرانية والفلسطيّة والحكم الآشوري. وعاصرت المدينة بفعالية المرحلة اليونانية ــ الهلنستينيّة وأيام الاسكندر المقدوني ثم السلوقيين وحكم الرومان والبيزنطيين. وكانت مسرحاً للأحداث منذ الفتح الإسلامي وفي عهد القرامطة والفاطميين والصليبيين والمماليك، حيث هُدمت الأسوار ثم أُعيد بناؤها عدة مرات، ثم هجرها أهلها في عهد السلطان الناصر بن قلاوون، ثم تبعت ولاية دمشق منذ دخول العثمانيين بعد إعادة بنائها وترميم مينائها فساعد ذلك على ازدهار المدينة، إلى أن جاء نابليون وقتل نحو ٤,٠٠٠ نسمة ممن اعتصموا بالقلعة، ثم عادت إلى الازدهار في عهد الوالي العثماني محمد آغا أبو نبوت عام ١٨٠٧، وبلغ عدد سكانها ٦٠٠٠ نسمة عام ١٨١٨. ونمت تجارتها وأقامت مئات العائلات المصرية في ضواحيها، واستمرت في النمو حتى فترة الانتداب البريطاني. وهُدم سور المدينة عام ١٨٨٠. واتسعت من جميع الجهات وامتد منها خط السكة الحديدي. وتشمل يافا الجزء القديم والحديث في عمرانها وتوسعها واشتملت على عدة أحياء (منها المنشية وارشيد والعجمي والجبلية والنزهة).

وقد امتازت يافا كمركز ثقافي بكثرة المدارس التي أُقيمت فيها قبل الحرب العالمية الأولى (٢٥ مدرسة)، وصدر فيها ٧ صحف. أما بالنسبة إلى عدد سكانها فقد ازداد بشكل ملحوظ من ٢٣,٠٠٠ نسمة في عام ١٨٩٢ إلى ٧٠,٠٠٠ نسمة في عام ١٩١٦ عدا آلاف الزوار والسائحين. ولم يكن فيها يهود عند بداية القرن التاسع عشر حتى عام ١٨٣٠، حين وفد إليها ١٨ عائلة من شمال أفريقيا. وبعد نصف قرن أنشىء حيّان يهوديان، ثم ما لبث أن زاد عدد اليهود المهاجرين.

أما التعداد الرسمي للسكان فقد أشار إلى وجود ٥١,٩٠٠ نسمة عام ١٩٢٢، وعام ١٩٤٧ وصل العدد إلى ٧٢,٠٠٠ نسمة من العرب واليهود. وقد سجّل السكان العرب في يافا صحائف خالدة من البطولات في مقاومة الاحتلال الصهيوني والاستعمار البريطاني. وقد وقعت تحت الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٤٨ وتضررت، وهجرها معظم أهاليها العرب حتى استقر العدد عند ٤٠٠٠ عربي عام ١٩٤٩. ويقدر عدد السكان العرب عام ١٩٨٥ بحوالي ٢٢,٠٠٠ نسمة. وقد أُلحقت يافا بتل أبيب تحت إدارة واحدة، وتبدلت معالمها الحضارية والعمرانية وأهملت السلطات الإسرائيلية تطوير الأحياء العربية حتى أصبحت متخلفة عمرانياً واجتماعياً. وليافا وظيفة زراعية، حيث اشتهرت بزراعة البرتقال وتصديره إلى جميع أنحاء فلسطين والوطن العربي وإلى الخارج واستولى اليهود على هذه المزارع وأخذوا يصدّرون برتقالها باسمهم. أما وظيفتها التجارية فأخذت أهميتها من مينائها وأسواقها التي فُتحت أمام التجارة الفلسطينية والعالمية. وأما المؤسسات الصناعية فيها فبلغت ٩٣ مؤسسة عام ١٩١٨، وزادت حتى وصلت إلى ٢٥٠ مؤسسة في أواخر الأربعينات، وازدهرت صناعة الأسماك، هذا فضلاً عن الدور الثقافي الذي تمثل في بناء المدارس الحكومية والخاصة التابعة للجمعيات النسائية والأجنبية والإسلامية والمسيحية، وكانت مركزاً للنشاط النقابي العمالي والزراعي والحركات السياسية التي أثّرت في وضع فلسطين والفلسطينيين. أما حالياً فيعاني الوسط العربي عناء الإهمال والفقر والتخلف وهو ما أفقد المدينة الروح والنشاط والحيوية بسبب ظروف الاحتلال الإسرائيلي.

نستخلص مما تقدم أن العرب قد أسهموا في بناء المدن الساحلية والسهلية والجبلية. وعاصرت مجتمعاتهم الأحداث السياسية والعسكرية وعانت من التقدم والتخلف الاقتصادي والاجتماعي خلال الفترات المتعاقبة للغزاة والمستعمرين والعهود المختلفة. وقد اكتسبت مجتمعات المدن الخبرات الواسعة في الصمود والمثابرة والعمران والثقافة والاقتصاد والسياحة والزراعة والصناعة فضلاً عن خبراتها من الوظائف الدينية والإدارية التي كانت تقوم بها. وقد عانت معظم المدن سوء الانتداب البريطاني والاحتلال الإسرائيلي من فقدان سكانها وحيويتها البشرية وأراضيها

وممتلكاتها. وبالرغم من ذلك فإن الشواهد تؤكد الهوية العربية والحضارة العربية الإسلامية والإبداع المعماري والأصالة العلمية. وتتطلع مجتمعات المدن إلى مواصلة مسيرتها نحو إعادة المجد الحضاري العربي في فلسطين لأنها كانت دوماً مراكز إشعاع حضاري وثقافي وعمراني.

ويجدر بنا أن نذكر ظاهرة «الزوايا» المنتشرة في المدن والقرى الفلسطينية. و«الزاوية» غالباً ما تكون مؤسسة شخصية، أو مقر أحد الأتقياء يجمع حوله تلاميذه، وفيها مصلّى. وهي أصغر من «الخوانق» أو «الربط» وأكثر منها عدداً. وللزاوية أوقاف ينفق عليها من ريعها، وقد زادت أهمية الزوايا بالنسبة للوظائف التعليمية بحيث تطور بعضها إلى مدارس (الأمينية، والنصرية، الختنية في القدس والخاصكية في الرملة). وقد توزعت في فلسطين كما يلي: القدس ٣٩ زاوية، الخليل ٢٨ زاوية، نابلس ١٤ زاوية، غزة ٤ زوايا، صفد ٨ زوايا، عكا ـ حيفا زاويتان. وأخذت أهمية هذه الزوايا بالتقلص التدريجي في مطلع العشرينات من القرن الحالي بسبب فتح المدارس النظامية والمدارس الدينية وحلقات الدراسة والمناقشة في المسجد الأقصى والمساجد في المدن الأخرى.

٣ ـ المجتمع الريفي العربي في فلسطين:

نشأت القرى على المرتفعات وسفوح الجبال لأسباب الدفاع والحماية من الكوارث الطبيعية. وحتى أواخر القرن التاسع عشر كانت هناك ٦٠٠ قرية من مجموع ٧٠٠ قرية فلسطينية قائمة فوق المرتفعات وعلى منحدراتها ـ وقلّما نشأت القرى والمدن على ضفاف الأنهار أو بالقرب من المستنقعات في السهول الساحلية والداخلية وفي وادي الأردن.

وقد شجّعت العوامل الاقتصادية السكان على الاستقرار في السهول والأودية، إلا أن التجمعات البدوية استمرت في الإقامة في بيوت الشعر المتجمعة في المناطق الزراعية في الغور وسهل الحولة وسهل مرج ابن عامر والنقب الشمالي، وقد ازداد البدو استقراراً خلال فترة الانتداب البريطاني.

وفي بداية الانتداب كان في فلسطين ٨٤٤ قرية عربية و ٧١ مستعمرة ريفية يهودية. وعند نهاية الانتداب عام ١٩٤٨ كان معدل السكان الريفيين قد بلغ ٥٣ ٪ من إجمالي السكان، وبلغت نسبة الريفيين العرب ٦٥ ٪ من مجموع السكان العرب، ونسبة الريفيين اليهود ٢٥ ٪ من مجموع السكان اليهود.

(أ) **أشكال القرى**: تختلف أنماط الاستيطان في الريف الفلسطيني عبر القرون باختلاف العوامل الجغرافية والبيئية والسياسية والاقتصادية. وقد اتخذ العمران الريفي خمسة أشكال مميزة هي: متوازي الأضلاع، مثل قرية مجدل الصادق؛ والمثلث، مثل قرية المجيدل؛ وشبه مربع، مثل قرية المزار (قضاء جنين)؛ والنجمة، مثل قرية المزيرعة (شمالي شرقي الرملة)؛ والشكل الخطي / بمحاذاة الأنهار مثل قرية المسمية (شمال غزة).

أما من حيث الموقع فقد اتخذت القرى أنماطاً متفاوتة من الاستيطان، فنجد منها على أعلى التلال أو الجبال، أو على سفوح الهضبات أو في السهول، ولكل موقع تاريخ وعوامل ساعدت على هذا الاختيار. وبما أن الغالبية العظمى من سكان القرى يعملون في الزراعة والرعي وما يرتبط بهما من صناعات يدوية وبنائية (مثل الأجبان والجلود وعصر الزيتون وطحن القمح وتجفيف الطماطم وبعض الفواكه)، فقد تمّ اختيار السهول والمناطق القابلة للزراعة بسبب توفر سبل الحياة والإنتاج الزراعي والحيواني وما يشتق منهما في نطاق التجارة والصناعة.

أما العوامل العسكرية التي سادت خلال فترات عدة قرون فقد أسهمت في اختيار المواقع المرتفعة على الهضاب أو السفوح. وهناك العوامل النفسية والاجتماعية التي كان لها تأثير في عملية بناء المساكن وتوزيعها على الأشكال والمواقع المختلفة. فالفلاحون، بحكم طبيعتهم، يفضلون التجمع والتقارب والإقامة في جوار الأقارب وأبناء العشيرة والحمولة للاطمئنان والاستعانة بهم في حالة الطوارىء. ويمتد الإحساس بالحاجة إلى الطمأنينة إلى تخصيص مكان في محيط المسكن للحيوانات والدواجن والدواب خوفاً من السرقة وحفاظاً على مصدر الرزق الرئيسي وأداة الإنتاج الحيوية.

هذا وقد أُقيمت بعض القرى الحديثة فوق أنقاض مواقع قديمة، في حين هجرت مواقع أخرى، ويطلق عليها اسم «خرب». وهناك فرق بين «الخربة» والموقع الأثري: تقع الخرب في مواقع منبسطة أو قليلة الارتفاع، والموقع الأثري يتطلب الحفر والتنقيب. أما الخربة فتظهر فيها المخلفات المعمارية أو الصهاريج والمعاصر. وقد تم توزيع الخرب حسب المحافظات في فلسطين عام ١٩٤٤ كما يلي[11]: منطقة الجليل (١٩)، حيفا (٢)، نابلس (١٨)، القدس (١٧)، يافا (اللد والرملة) (٧)، الخليل (٢٣)، غزة (١٠). وتمتاز «الخرب» بقلة عدد السكان إذ قد يراوح بين بضع عشرات إلى بضع مئات. ويرجع تاريخها إلى عدة قرون. وتكتفي ذاتياً من النشاط الزراعي والتربية الحيوانية والدواجن، وتضم آثاراً تاريخية مثل المدافن والمعاصر

والأعمدة والأعمدة المكسورة والحظائر وعتبات الأبواب والفخار وغيرها. وتقل فيها الخدمات الصحية والتعليمية بسبب قلة عدد سكانها وانتشارها أو بُعدها عن مراكز القرى والمدن التي تتوافر فيها مثل هذه الخدمات.

كما يسمى عدد من القرى أو التجمعات السكانية الصغيرة باسم (غابة). وهي في الأصل مساحات من الأحراج انتقل إليها أفراد من القرى القريبة وبنوا مساكنهم فيها وأقاموا بعض فصول السنة، ولذلك نسبت «الغابة» إلى القرية المجاورة مثل غابة الطيبة ــ قضاء طولكرم، وغابة جيوس، وغابة مسكة، وغابة العبابشة، وغابة كفر صور.

أما أسلوب البناء الشائع في القرى الفلسطينية فهو المباني المتلاصقة تفصل بينها الأزقة الضيقة وتضم كل حارة (حي) مجموعة من المساكن يقطنها أفراد الحمولة (العشيرة) فضلاً عن الديوان (المضافة) المخصص للاجتماعات العامة واستقبال الضيوف، وللمناسبات والسهرات، خاصة في فصل الشتاء، حين تتوقف النشاطات الزراعية.

(ب) **القرى العربية المندثرة**: هي القرى التي اندثرت بسبب استيلاء المؤسسات الصهيونية على الأراضي الخصبة. وقد اضطر سكان هذه القرى إلى إخلائها تحت الضغط الصهيوني وحكومة الانتداب. وحتى أوائل عام ١٩٤٥ اندثر حوالي ٦٠ قرية، أكثر من نصفها في منطقة قضاء حيفا (٢٥ قرية)، وقضاء الناصرة (١٠ قرى)، والباقي في أقضية صفد وطبرية وبيسان وطولكرم وعكا ويافا. وبعد زوال الحكم العثماني آلت معظم الأراضي في بعض الأقضية إلى حكومة الانتداب التي منحتها فيما بعد للصهيونيين على شكل امتيازات في السهل الساحلي، الأمر الذي مهّد لهم طرد سكان القرى العربية. ومن العوامل الأخرى التي ساعدت على انتقال الملكية إلى الصهيونيين: (١) تحكم بعض كبار المُلّاك (ومعظمهم من الغائبين و/أو من غير الفلسطينيين) في مقدّرات الكثير من القرى العربية، (٢) مكّنت حكومة الانتداب الصهاينة من امتلاك ٥٨٪ من مجموع الأراضي التي أصبحوا يمتلكونها عام ١٩٤٨، (٣) فوضى الحيازة والتملّك في أواخر العهد العثماني بسبب تفشّي الفساد، (٤) سياسة الاستيطان الصهيوني التي تدعو إلى شراء الأراضي والضغط على سكان القرى وحملهم على بيع الأراضي وتدمير القرى وإنشاء المستعمرات على أنقاضها[١٢]. وفي القسم الأوّل (العام) من **الموسوعة الفلسطينية** تفاصيل وافية عن عدة مئات من هذه القرى المندثرة (يمكن لمن شاء التوسع أن يعود إليها).

وقد اغتصب الصهيونيون ٤٤٧ مدينة وقرية عربية بعد أحداث حرب عام ١٩٤٨، فضلاً عن اغتصابهم مضارب البدو وتجمعاتهم في قضاء بئر السبع. وقد دمروا مئات القرى العربية وأسكنوا آلاف العائلات اليهودية المهاجرة في البيوت العربية بعد الاستيلاء عليها وعلى أملاك أصحابها وتغيير معالمها. مثلاً في ١٩٥١/٢/١ طُرد إلى خارج فلسطين سكان ١٢ قرية فلسطينية تقع في وادي عارة في المثلث، وطرد سكان أم الفحم ثم نُسفت بيوتهم. واتّبع اليهود نمط الطرد الانتقائي الذي كان يتم من خلال اختيار بضع عشرات من الرجال من كل قرية وطردهم إلى خارج الحدود لتلحق بهم عائلاتهم. وطردت كذلك قبائل بأكملها كما حدث لقبيلة البقارة، التي أُجبرت على مغادرة بلدتها بالقوة العسكرية ولجأت إلى سوريا. وكذلك الأمر بالنسبة لقبيلة العزازمة وعشيرة المحمديين الذين تم إبعادهم من النقب إلى ما وراء الحدود[١٣].

وهناك الآن الكثير من القرى الفلسطينية خالية من السكان ومهدمة كلياً أو جزئياً، منها، مثلاً، ٢٠ قرية في قضاء عكا، ٦٨ قرية في قضاء صفد، و٢٢ قرية في قضاء طبرية و٢٨ قرية في قضاء بيسان، و٦ قرى في قضاء الناصرة، بينما يعيش قسم كبير من سكان هذه القرى لاجئين في وطنهم، كأهالي قرى عمقا وصفورية والمجيدل والمنصورة والدامون والرويس وغيرها[١٤].

(ج) **الحياة الاجتماعية في القرية العربية**: تُعتبر الاحتفالات والأعياد من المناسبات الاجتماعية التي توثّق العلاقات بين الشباب والكهول والذكور والإناث، وتبادل الزيارات بين الطوائف الدينية في المناسبات الخاصة بها، وكذلك بين الحمائل والأسر والقبائل، وذلك لما تحمله هذه المناسبات من معانٍ روحية وأبعاد اجتماعية وقيم معنوية، وأثر في التنشئة الاجتماعية بمعناها الشامل. ونلاحظ أن الكثير من القرى العربية في فلسطين، سواء المحتلة عام ١٩٤٨ أو ١٩٦٧ ينتمي سكانها إلى ديانات وطوائف مختلفة وإلى أصول قبلية مختلفة عاشوا معاً عبر السنين التي تعود إلى عدة قرون في حالات كثيرة.

وتجدر الإشارة إلى بعض الأعياد والمناسبات التي تسهم في توطيد العلاقات وزيادة التفاعل بين الشرائح الاجتماعية وتفضي بالتالي إلى التعاون والود والتفاهم. فبالنسبة للمسلمين هناك الأعياد الدينية المعروفة، منها الاحتفالات في شهر رمضان وفي عيدي الفطر والأضحى، وما يرتبط بها من مراسيم دينية واجتماعية وتبادل الأطعمة والزيارات. وهناك طقوس الحج وعودة الحجاج في الإعداد والتوديع والاستقبال والأفراح الخاصة بها،

وكذلك الاحتفالات بالمولد النبوي الشريف ورأس السنة الهجرية ويوم عاشوراء والاحتفال بختم القرآن في المناسبات الدينية التي تنشط فيها الشعائر والنشاط الروحي والتجمع وتبادل التهاني والحلوى.

أما بالنسبة للمسيحيين فتتنوع المناسبات الدينية، ومنها سبت العازر (الذي يسبق أحد الشعانين)، وخميس الغسل، والجمعة العظيمة، وسبت النور، وأحد الشعانين والهجمة (قداس يقام في الليلة التي تفصل بين سبت النور وأحد الفصح)، وعيد الفصح وخميس الصعود وإثنين العنصرة، وعيد الصليب، وعيد مار الياس، وعيد الغطاس، وعيد الميلاد، ورأس السنة الميلادية، وعيد البربارة واستقبال المطران عند زيارته للقرية[١٥].

وقد تطورت مع هذه الأعياد مجموعة من العادات والتقاليد التي يحافظ عليها القرويون ويتداولونها جيلاً بعد جيل. ومنها ما يؤكد على تعزيز الروابط والعلاقات بين المسلمين والمسيحيين فيما بين أفراد المجموعتين. وذلك حفاظاً على حسن الجوار والتعايش السلمي والحفاظ على المصالح المشتركة التي تجمع فيما بينهم والمحافظة على الأمن والاستقرار وعلى البناء الاجتماعي للمجتمع الريفي.

كما نشأت من خلال هذه الاحتفالات وغيرها من المناسبات، وضمن أطر النظم الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والأسرية، وفي ضوء الأوضاع السياسية المتعاقبة، مجموعة من المعتقدات الشعبية التي تسود عادة في المجتمعات التقليدية، منها ما يرتبط بمقامات الأولياء (مثل الخضر والعمري والغريب وأبو طالب)، ومعتقدات حول الأطفال (تبديل الأسنان والولادة ونجوم الليل وشياطين الماء) ومنها ما يتعلق بالجن والغول والعفريت (أي المناطق المسكونة)، وتحمل معاني الخوف والتقرّب للشفاء، ومعتقدات حول الأحلام وتفسيراتها وأخرى تتعلق بالخوف والمرض والبرَكة (مثل طاسة الرعبة) ومنها معتقدات حول التشاؤم والتفاؤل، ومنها حول الاستسقاء والخسوف والكسوف[١٦].

ويُعتبر الديوان في المجتمع الريفي الفلسطيني مؤسسة اجتماعية وثقافية، إذ تناقش في الجلسات والاجتماعات المفتوحة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتُعقد الندوات الشعرية، وتُمارس الألعاب المسلية كالداما وطاولة النرد وورق اللعب وغيرها.

ومن خصائص المجتمع الريفي الفلسطيني بساطة العيش، والكد والتعب في العمل، والتعاون في شتى مجالات الحياة (خاصة في قطف الثمار والحصاد وبناء المساكن وفي مناسبات الأفراح والأحزان وفق التقاليد والعادات المتعارف عليها). كما يمارس التزاور وتبادل الهدايا (الأشغال اليدوية وناتج المحاصيل والثروة الحيوانية) في المناسبات والأعياد الدينية والعودة من الحج والاهتمام بالضيوف.

ومن العادات التقليدية الأخذ بالثأر وتعدد الزوجات والعصبية القبلية التي استغلّها وسخّرها الاستعمار البريطاني لتعميق الخلافات بين العشائر والقبائل حتى غدت القرية الواحدة منقسمة على نفسها أحياناً.

(د) **الأولياء والمقامات**: تعلّق عامة الشعب بالأولياء فقدموا النذور وأقاموا المواسم والاحتفالات. وكان لهؤلاء قديماً سلطان قوي على الناس، وقوة روحية كبيرة، فنسبوا إليهم القدرة على شفاء الأمراض والعاهات. والإفراط في تقديس الأولياء كان شائعاً بين المسلمين والمسيحيين، فبينما كان المسيحيون يتغنون بمار [القديس] نقولا والحمامات الثلاث البيض التي ترمز إلى الرسولين بطرس وبولس وإلى يوسف، يتغنّى المسلمون بالأقطاب الأربعة: الرفاعي والدسوقي والجيلاني والبدوي. وقد بلغ عدد المقامات والمزارات للأولياء، سواء داخل المقابر أو خارجها ٢٧٠ مقاماً. وقد أشار كامل العسلي في كتابه أجدادنا في ثرى بيت المقدس إلى ظاهرة الأولياء واهتمام الناس بهم. ومن هؤلاء أقطاب الصوفية التسعة، والعباد والزهاد، والخلفاء (مؤسسو الزوايا) والنساك والمجاهدون مثل الشيخ عيد (القدس)، النبي معين (قرية بير معين)، الشيخ عطا (قرية حجة) والشيخ ضرار (قرية الزاوية) والشيخ زكي (غزة).

أما توزيع المقامات على المناطق الفلسطينية المختلفة فهو كالتالي: القدس ومنطقتها: ٦٣؛ نابلس ومنطقتها: ١٠٩؛ غزة ومنطقتها: ٣٣؛ الرملة: ٨؛ يافا: ١١؛ الناصرة: ٨؛ عكا وحيفا ومنطقتها: ١٣؛ صفد ومنطقتها: ٩؛ طبرية ومنطقتها: ٧؛ مناطق أخرى: ٩. والمجموع ٢٧٠ مقاماً.

وقد شهدت المجتمعات الريفية خلال فترة الانتداب البريطاني عدداً من المتغيرات، منها اتجاه الأبناء إلى التعليم، فازداد عدد المدارس الحكومية للبنين من ٢٥٤ مدرسة إلى ٣٥٤ مدرسة عام ١٩٤٤ وزاد عدد مدارس البنات من ١١ إلى ٤٦ مدرسة. أضف إلى هذا توسيع شبكة المواصلات التي ساعدت على الاتصال بين القرى والمدن، والتي أدت إلى التفاعل

الاجتماعي والاقتصادي[١٧]. إلا أن الهوة الثقافية التي كانت تفصل بين المجتمع «المدني» و«القروي» كانت خلال هذه الفترة واسعة بحيث قلّما يتم الزواج بين شاب ريفي وفتاة مدنية أو العكس. فضلاً عن الاختلاف في الطباع والعادات وبعض القيم والنظم الاجتماعية.

٤ ـ المجتمع البدوي:

البداوة نمط من أنماط الحياة في الوطن العربي يعتمد بصورة رئيسية على الحركة بين المناطق الصحراوية البعيدة عن المدن والقرى سعياً وراء الكلأ والماء وبين المناطق الرعوية التي تشكل مورداً للرزق. ومهما طالت الإقامة في أية منطقة فهي إقامة مؤقتة تحددها الموارد المتاحة في كل موقع. وحركة القبائل تكون حول مراكز ثابتة ومناطق معروفة تجوبها في المواسم المختلفة. وللقبائل نظام اجتماعي واقتصادي عشائري له مميزاته البنائية والوظيفية. وهناك أنواع من البداوة مثل بداوة جمع الثمار، بداوة الصيد وبداوة الرعي. وقد كانت فلسطين مسرحاً لملتقى الحضارتين البدوية والزراعية عبر القرون، مثلما كانت مسرحاً للصراع بين البدو والمزارعين من أجل توفير مقومات الحياة. وكان البدو كلما ضاقت بهم سبل العيش في الصحارى يغزون القرى في المواسم الزراعية من أجل الحصول على الموارد الغذائية بالقوة والإرهاب. والسلطات الحاكمة القوية كانت تحد من هجمات البدو.

وقد نشأ النظام القبلي الذي حدّد لكل قبيلة مجالها الطبيعي ورقعتها من الأرض التي يحق لها التجوال فيها واستغلالها على مستوى جماعي ونشأ أيضاً النظام البلدي في المناطق التي استقر فيها السكان حيث تم تحديد المناطق التابعة لكل قرية أو مدينة.

وإذا عدنا إلى التاريخ القديم لفلسطين نجد أن الحياة القبلية قد سادت في المنطقة منذ السنة ٢٥٠٠ ق.م. إذ شهدت المنطقة حركة القبائل المؤابية والادومية والعمونية، وبعد ألف سنة تحرُّك الأنباط ثم اللخميين والغساسنة، ثم هجرة العرب المسلمين في القرن السابع بعد الميلاد. وتمر القبائل خلال فترات زمنية في مراحل البداوة أو الاستقرار، مثل بدو شمال النقب وبدو غور بيسان ومناطق خارج القدس والخليل، حيث أقاموا في مساكن مبعثرة من بيوت الشعر أو اللبن في شكل قرى صغيرة. ولم يسلم هؤلاء من الغزو البدوي خلال الهجمات على الريف وأطراف المدن، فتحركوا إلى مناطق مختلفة في فلسطين، مثل بئر السبع وغزة وخان يونس والخليل وبيت لحم والقدس وبيسان والناصرة وحيفا وطولكرم ويافا واللد والرملة.

وفي العصر العثماني كان شيوخ العشائر ذوي نفوذ قوي، نظراً إلى عجز سلطة الحكومة التركية عن السيطرة على حركات البدو، واستمر هذا الوضع حتى عام ١٨٩٠، عندما اتخذت إجراءات مشددة، وتم تأسيس مجلسين من شيوخ العشائر في بئر السبع أحدهما للإدارة والآخر للأمور البلدية، وتم تعيين قائمقام، وتمكن الأتراك من تجنيد ١٥٠٠ بدوي إلى جانبهم في «حملة القناة» في الحرب العالمية الأولى.

وفي عهد الانتداب البريطاني، لجأت الحكومة إلى استخدام القوة، وأدّى ذلك إلى تحول بعض القبائل من البداوة إلى شبه الاستقرار وبعضها الآخر من شبه الاستقرار إلى الاستقرار الكامل في القرى والمدن. وقد ساءت أحوال البدو خلال فترة الانتداب فأُهملت شؤونهم وتم نقل الأراضي التي كانت تحت السيطرة البدوية إلى الصهاينة. فنشط البدو مع غيرهم من قطاعات الشعب في مقاومة الانتداب والصهيونية.

(أ) التنظيم الاجتماعي للبدو في فلسطين: يتألف التنظيم الاجتماعي للبدو من ٥ مستويات هي: (١) القبيلة، (٢) العشيرة، (٣) الرَّبع، (٤) الحمولة، (٥) الأهل أو العائلة. وتشكل العائلة الوحدة الاقتصادية الرئيسية في المجتمع البدوي، ويمتلك رب العائلة الخيام والحيوانات. والعائلة مسؤولة عن الحفاظ على شرف أفرادها والعناية بالأرض والماشية إنْ كانت تملك أرضاً. أما الحمولة، وهي الذرية من جد واحد، فهي أهم وحدة اجتماعية بالنسبة للفرد وتَشَكُّل ولائه. وأعضاء الحمولة يدفعون الدية معاً ويتقاسمون المغانم والمغارم ويتحملون أعباء الحرب جماعة. وكانت القوة الاقتصادية والعددية حتى عام ١٩٤٨ هي التي تقرر ميزان القوة في المجالس القبلية. أما الربع فوحدة اجتماعية معروفة عند بدو النقب وحدهم. وتتألف من عدة حمايل



بدو من فلسطين

متحدة تحت قيادة زعيم واحد. وقد أوجدت السياسة العثمانية هذا التنظيم لإضعاف قوة البدو سياسياً. والعشيرة هي أكبر وحدة سياسية مستقرة ورئيسها مسؤول عن العلاقات مع السلطات و«العالم الخارجي» والعشائر الأخرى والمفاوضات.

وقد حافظ بدو النقب على أراضي المنطقة باسمهم واعترفت بذلك الحكومة العثمانية وحكومة الانتداب، وكانت هذه الأراضي تُعتبر «مواتاً»، وتشمل الأراضي الجبلية والصخرية والمستنقعات، وتلك التي تقع خارج حدود القرية. وكان من حق أي شخص يعمل في هذه الأراضي أو يحييها أن يرعى ملكيتها (أرض ميري) مقابل دفع ضريبة، وتبقى ملكاً للشخص وذريته[١٨].

وتشير السجلات العثمانية إلى أنه كان في منطقة بئر السبع وغزة في عام ١٩٠٩ مليونا دونم يمتلكها ٢٨ شخصاً، وفي عهد الانتداب البريطاني أشارت إحصاءات عام ١٩٣١ إلى أن هناك ٧٨٦٩ ملّاكاً و٢٥٠٨ مستأجرين للأراضي في المنطقة. وفي عام ١٩٣٥ بدأت الحركة الصهيونية بشراء الأراضي وبناء المستعمرات فيها، واستمرت ملكيتها للبدو بدون سندات ملكية فردية. وقد قام البدو بزرع المناطق بالمحاصيل التي تعتمد على المطر القليل. وكان ٨٩,٣ ٪ منهم يعتمدون على الزراعة، والنسبة المتبقية على الرعي[١٩].

(ب) **عملية التوطين**: ابتدأت عملية توطين البدو قبل عام ١٩٤٨، وبالتحديد إبّان الانتداب البريطاني، حين اتجه العديد منهم للبحث عن عمل لدى السلطات العسكرية البريطانية حتى بلغوا مرحلة «نصف الترحل» قبل تأسيس الدولة الصهيونية. وقُدر عددهم في بداية فترة الانتداب البريطاني (١٩٢٢) بحوالي ١٣,٣٠٠ نسمة وكانوا يمثلون ١,٧ ٪ من إجمالي سكان فلسطين. وبلغ عددهم في إحصاء عام ١٩٣١ حوالي ١٥٠,٠٠٠ نسمة. أما في نهاية فترة الانتداب فقد قُدر عددهم بين ٧٠ و٩٠ ألف نسمة موزعين على ٩٥ قبيلة[٢٠]. ويرجع سبب الانخفاض إلى عدة عوامل بعضها يرتبط بالإحساس بعدم الاستقرار من حولهم خلال فترة الاضطرابات التي سادت المنطقة، والممارسات التي فرضتها حكومة الانتداب في الأربعينات ضدهم في تحديد الملكية وحصرها بقصد إتاحة الفرصة لليهود في امتلاكها، فضلاً عن انتقال أعداد منهم نحو الأغوار في منطقة شرقي الأردن. وقد أصاب هذا النظام القبلي نوع من التفكك خلال حرب ١٩٤٨. ولما انتهت الحرب أحدثت اتفاقات وقف إطلاق النار تمزيقاً في وحدتهم وممتلكاتهم. وقد فر كثير، وطَرَد الإسرائيليون كثيرين منهم، حيث تم إبعاد ٧٥ ٪ من بدو عشائر منطقة بئر السبع، كما طردوا بعض عشائر العزازمة عام ١٩٥٣ إثر المذبحة الرهيبة على يد وحدة من الجيش الإسرائيلي. ونفوا مجموعة من البدو إلى مصر والأردن عام ١٩٥٩.

وما ان وُضِعت منطقة النقب تحت الإدارة العسكرية الإسرائيلية، حتى قامت سلطات العدو بنقل البدو وحصرهم في مواقع يمكن السيطرة عليها حتى أصبحوا محصورين في ١٠ ٪ فقط من الأراضي التي كانوا يشغلونها، وحظرت عليهم التنقل والترحال لأسباب «أمنية». ومن الناحية التنظيمية حددت السلطات الإسرائيلية المراكز السكانية العربية الـ٤٧، تم تصنيف ٤٤ منها تحت اسم قبائل بدوية منها ٢٢ في النقب و٢٢ في شمال فلسطين. وحتى مطلع الثمانينات فإن سلطات الاحتلال الإسرائيلي لم تحدد أي وضع تنظيمي منفصل للبدو، وينعكس ذلك في بيانات المكتب المركزي الإحصائي الذي يصنف البدو «بدون وضع محدّد»، وقد أُقيم للبدو في راحات عام ١٩٨٠ مجلس برئاسة يهودي.

أما مصادر حياة البدو فتعتمد على زراعة الحبوب ورعي قطعان الغنم والماعز والإبل، وغالباً ما تجفّ المراعي بسبب قلّة المطر في المناطق التي يقيمون فيها. وقد أعلنت الحكومة الإسرائيلية غير مرة عن سياستها الجديدة تجاه البدو وتوطينهم ونقلهم ليعيشوا في مساكن دائمة في النقب يسهل السيطرة عليها. وقد اعتمدت في السيطرة عليهم أسلوب استمالة شيوخ القبائل ومنح بعضهم الامتيازات مثل تصاريح لشراء الآلات الزراعية وتقديم المعونات دون البعض الآخر. وقد ازداد إقبال البدو على تعليم أبنائهم أكثر من أي وقت مضى لإدراكهم بضرورة التعليم والتحصيل العلمي للصمود في وجه الاحتلال. وقد ساعد على ذلك المزيد من الاستقرار وتحويل مراكز السكن إلى قرى تتسم الحياة فيها ببعض الاستقرار المكاني. كما ساعد ذلك على التحول التدريجي من الرعي إلى طلب العمل في الإنشاءات والبناء والأعمال اليدوية الأخرى التي لا تتطلب المهارة أو التعليم. وفي عام ١٩٧١ كان ٢٥ ٪ من البدو قد استبدلوا الخيام بأكواخ الخشب ومنازل بسيطة من الطوب.

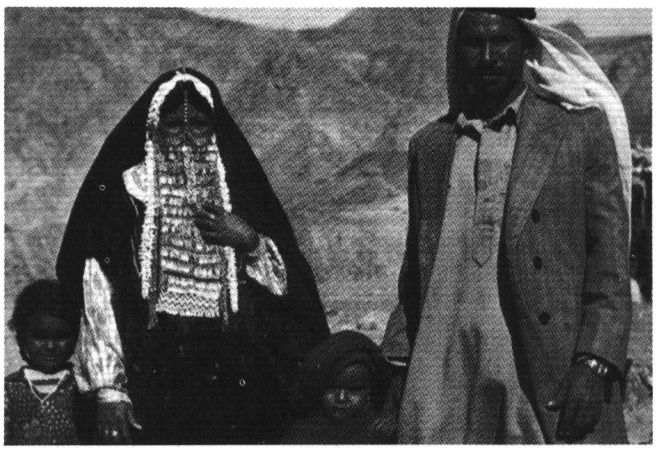
(ج) **الخصائص الديمغرافية للبدو في النقب**: لقد نجحت الحكومة الإسرائيلية في تجميع البدو ووضعهم في «محمية» حكومية. ولم يبق من الـ ٩٠ ألف بدوي الذين كانوا موجودين

حتى نهاية عام ١٩٤٧ إلا حوالي ١٣ ألف شخص تم تقسيمهم إلى ثلاث فئات (الترابين والعزازمة والتياهة). وبلغت مساحة الأرض حول المحمية حوالي ١,١٠٠,٠٠٠ دونم منها ٣٥٪ صالحة للزراعة[٢١].

وقد ازداد عدد البدو في منطقة بئر السبع ازدياداً مطّرداً ابتداء من عام ١٩٤٨ على النحو التالي: ارتفع من ١٣ ألفاً (١٩٤٧) إلى ١٨,٣٠٠ (١٩٦١) إلى ٢٩,٨٠٠ (١٩٧١) إلى ٤٧,٤٠٠ (١٩٧٩).

وانخفضت نسبة الأرض الزراعية إلى السكان من ٤٠ دونماً لكل شخص إلى ٨,٥ دونمات لكل شخص. وهذا يعني أن الزيادة السكانية للبدو أصبحت مصدر قلق نفسي وتخلّف معيشي وضيق حال زاد من حدة الإحساس بعدم الأمان أمام المخططات الإسرائيلية التي ترمي «باسم التنمية» إلى حصرهم وتحديد إقامتهم وتنقلاتهم بالرغم من أن قانون ١٩٦٦ قد سمح للبدو بالتنقل بحرية في النقب.

أما وجود البدو في المنطقة الوسطى من فلسطين، فإن اللد والرملة تعتبران المركز الاجتماعي والثقافي للمجتمع البدوي في هذه المنطقة، حيث يلتحق أطفالهم في المدارس العربية وينتشرون في ثلاث مناطق هي: (١) الشريط الساحلي في حدود كل من بلديات ريشون لتسيون (عيون قارة) وبيت حانان ويفنه وبالماهين وأشدود (أسدود). (٢) المنطقة الوسطى ضمن حدود كل من رحوبوت (ديران) وجفعَت برْنِر وهي عبارة عن أحياء فقيرة تقع على أطراف المستوطنات اليهودية الزراعية وغير الزراعية. (٣) الشريط الشرقي الذي يمتد من رأس العين إلى سفوح جبال القدس وحتى منطقة الفالوجة، ويمارس هؤلاء الرعي ويقيمون مؤقتاً بين خرائب القرى العربية التي دمرها اليهود.



عائلة بدوية

إن حركة البدو في المنطقة الوسطى وعدم استقرارهم يؤثران في تذبذب التعدادات السكانية لمدن المنطقة وقراها.

أما بالنسبة إلى خصائص السكان البدو حسب الفئات العمرية، فيوضح الجدول رقم (٤) توزيعهم.

الجدول رقم (٤)

توزيع العرب البدو في منطقة بئر السبع حسب الفئة العمرية ١٩٧٩[٢٢]

الفئة العمرية	العدد	(٪)
٠ ــ ١٤	٢٣,٩٠٠	٥٣,٨
١٥ ــ ١٩	٥,١٠٠	١١,٥
٢٠ ــ ٢٤	٣,٤٠٠	٧,٧
٢٥ ــ ٢٩	٢,٥٠٠	٥,٦
٣٠ ــ ٤٤	٥,٣٠٠	١٢,٠
٤٥ ــ ٦٤	٣,١٠٠	٧,٠
٦٥ فما فوق	١,٣٠٠	٢,٤
إجمالي السكان	٤٤,٦٠٠	١٠٠

يتضح من الجدول أن أكثر من نصف السكان (٥٣,٨٪) تقل أعمارهم عن ١٤ سنة، وهذا يدل على أن المجتمع البدوي فتي، يتزايد بمعدلات مرتفعة، ونجد أن العرب يتميزون عن اليهود في المنطقة في هذه المسألة بالذات لأن نسبة اليهود في الفئة العمرية ذاتها (٣٦,٢٪) فقط. بينما تصل نسبة الشباب العرب الذين تراوح أعمارهم بين ١٥ ــ ٢٩ سنة (٢٤,٨٪) وفي مرحلة الشباب المتأخر (٣٠ ــ ٦٤ سنة) ١٩٪، في حين وصلت نسبة الشيوخ (٦٥ سنة فما فوق) إلى ٢,٤٪ فقط. وفي المجتمعات الفتية ترتفع نسبة السكان في سن قوة العمل.

أما بالنسبة للخدمات الصحية المتوفرة فللبدو في المنطقة عيادة واحدة فقط تمولها وزارة الصحة مقابل ٨ عيادات للمستوطنات اليهودية (٥ منها تابعة للهستدروت). وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن هناك عوامل تحول بين البدو وبين الاستفادة من الخدمات الصحية منها صعوبة الوصول إلى

العيادات، ومحدودية الخدمات التي تقدمها تلك العيادات حيث انها لا تُفتح يومياً وعدد العاملين غير كاف. أما خدمات الأمومة والطفولة فإنها تغطي ٢٥ ٪ فقط من حاجات البدو لهذه الخدمات. وقد أشار أحد التقارير إلى أن هناك نقصاً في التجهيزات اللازمة لمتابعة الحالات المزمنة، وأن الخدمات الطبية الوقائية لا تشمل جميع السكان، وأن الصحة العامة متردية، ويعاني أطفال البدو من الالتهابات المعدية والمعوية بسبب سوء التغذية.

أما بالنسبة إلى الوفيات فقد وصلت في عام ١٩٧٩ إلى ٣١ من كل ألف طفل (مقابل ١٩,٨ من كل ألف طفل يهودي) وأن كثيراً من حالات الوفيات لا تُسجل. ومن المحتمل أن تكون النسبة الفعلية هي ٥٠ حالة فأكثر لكل ألف.

وفيما يتعلق بخدمات التعليم للبدو في المنطقة، فقد أشارت إحصاءات عام ١٩٧٩ إلى أن عدد المؤسسات التعليمية اشتمل على ١١ روضة أطفال تضم ٣٤٧ طفلاً (٢١٩ ذكور و١٢٨ إناث) و٢١ مدرسة ابتدائية جميعها مختلطة بلغ إجمالي طلابها ٦,٥٥٣ طالباً (٤,٦١٩ ذكور و١,٩٢٤ إناث) أي أنه كان هنالك ١١ روضة أطفال و٢١ مدرسة ابتدائية لرعاية ٢٣,٩٠٠ طفل تقل أعمارهم عن ١٤ سنة، أي بمعدل مدرسة واحدة لكل ٧٤٦,٨ طفلاً (بينما بلغ المعدل لدى اليهود في المنطقة ١ : ٧٤) وهذا يؤكد مدى التمييز[٢٣].

(د) النشاط الاقتصادي للبدو: لقد استخدم اليهود المستوطنون في منطقة بئر السبع والنقب البدو (حوالي ٤٠٠٠ بدوي) كعمال لديهم يعملون في مجالات الرعي (القطيع لليهود ويتقاسمون الأرباح مع البدو)، وحراسة الحقول ومنشآت الجيش وفي الأعمال المؤقتة (التنقيب عن الماء والغاز والنفط ومد خطوط سكة الحديد)، وأعمال زراعية موسمية كقطف المحاصيل، والعمل في مصانع في ديمونا وبئر السبع وعراد. ويعمل غالبيتهم في حقول ومناطق مستوطنات ريشون لتسيون ورحوبوت وديمونا. ونلاحظ أن البدو يعملون في المهن اليدوية وفي نطاق العمالة المأجورة فهم لا يمتلكون الورش والأملاك أو المصانع، لأن طبيعة حياتهم وعاداتهم لا تساعدهم على هذا النمط من العلاقة الاقتصادية.

والخلاصة أن البدو قد تقلّص عددهم تدريجياً منذ انتشارهم في مناطق فلسطين، كما أوضحنا سابقاً إلى فترة حرب ١٩٤٨، حيث بقي منهم حوالي ٩ ٪ فقط بسبب عوامل الضغط والطرد التي مارستها السلطة الإسرائيلية ضدهم مستخدمة «القوانين» المختلفة، وسلبت أراضيهم وحصرتهم في منطقة معينة لسهولة السيطرة عليهم. إن الانتشار المستمر ساعد اليهود على ضم أجزاء كبيرة من أراضيهم وممتلكاتهم. هذا وإن التحديث وإدخال التكنولوجيا إلى منطقة النقب، فضلاً عن التغيرات الاقتصادية والديمغرافية التي حدثت في الوسط العربي الفلسطيني، ساهم كل ذلك، في دخول تغييرات كمية ونوعية على العلاقات بين البدو والحكومة المركزية وبينهم وبين السكان الحضر، زِدْ على هذا التغيرات التي طرأت على حجم القبائل، والتحول من العمل في الرعي والزراعة البدوية إلى العمل المأجور، وتحوُّلهم إلى مصدر بشري للعمالة الرخيصة الفائضة التي جرى إخضاعها للحكم العسكري ولتصاريح العمل.

أما بالنسبة إلى الاستقرار، فإنه من الصعب أن نقول ان ما حدث لبدو النقب هو نمط من الاستقرار التلقائي كما تزعم بعض الكتابات والدراسات التي نُشرت عن بدو النقب. ذلك لأن الإجراءات والقوانين ومصادرة الأراضي وهدم الخيم والأكواخ وفرض التشريعات العسكرية والإقامة الجبرية، كل ذلك، أدى إلى حصر حركة البدو الضيقة وانتقالهم من نمط بدوي إلى نمط ريفي / شبه حضري. وإن رفضهم لهذه الإجراءات وعدم انصياعهم للقوانين يعنيان حرمانهم من أراضيهم أو طردهم كلياً من وطنهم. وان الاستقرار الحقيقي كان متوفراً في العهدين العثماني والبريطاني، حيث كان البدو يعيشون حياة طليقة حرة يتملكون فيها، ولهم حرية الحركة والعمل. ويسعى البدو الآن بالطرق القانونية إلى استعادة أملاكهم، خاصة أن السلطات الإسرائيلية بدأت تنفيذ خطة «لتنمية» المنطقة توفر لهم ٢,٥ ٪ فقط من إجمالي أراضيهم وقد تضررت قبيلة الظلّام أكثر من غيرها من جراء هذه الممارسات.

(هـ) الأنساب القبلية في فلسطين: يجمع المؤرخون على أن العرب انقسموا إلى ثلاثة أقسام من حيث النسب: العرب البائدة والعرب العاربة (اليمنيون من نسل قحطان) والمستعربة، أو العدنانيون، وهم من أهل نجد والحجاز من نسل عدنان. وكان غالبية أهل فلسطين من القحطانيين.

أما بالنسبة إلى أنساب كل من الأقسام الثلاثة وتوزيعها الجغرافي فيمكن تحليلها في البيانات التالية:

	أشهر القبائل	الإقامة
(١) العرب البائدة: سنة ٣٠٠٠ ـ ١٠٠٠ق.م.	الكنعانيون	
	طسم	جنوب فلسطين وغور الأردن
	جديس	
	ثمود	صفد، نابلس، غزة
	عمليق	جبال الخليل، النقب
	عبد ضخم	
	أميم	
	عبيل	
	جرهم	
	مدين	بئر السبع، مرج ابن عامر
	العموريون	تل حي، تل النجيلة
	المعينيون	منطقة غزة
	الايديوميون	الخليل وبيت جبرين

يتضح مما تقدم أن القبائل المشار إليها، وعددها ١٣ قبيلة، قد أقامت في فلسطين خلال الفترة ما بين ٣٠٠٠ ـ ١٠٠٠ق.م. وانقسم أفراد القبيلة الواحدة إلى أكثر من منطقة في فلسطين، حسب طبيعة البيئة وتوفُّر سبل العيش وإمكانيات التجارة. ومن المعروف أيضاً أن معظم القبائل البائدة عادت إلى حياة البادية بعد أن شهدت الاستقرار لفترة من الزمن. ومنها من بنى القرى واستقر في المناطق المذكورة، ومنها من تحرك من منطقة إلى أخرى.

أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي للبدو فنجدهم يتركزون في النقب ووادي الأردن، ويتألف بدو النقب من أربع قبائل هي: (١) الجبارات (أفرادها ٧,٥٠٠ نسمة وتتألف من ١٤ عشيرة) هاجر معظمها إلى الأردن، (٢) قبيلة العزازمة (أفرادها ١٦,٣٠٠ نسمة)، وتتألف من ١١ عشيرة استقرت في منطقة وادي عربة، (٣) قبيلة الترابين (أفرادها ٣٢,٣٠٠) وتتألف من ٢٤ عشيرة واستقرت في النقب وجنوب غزة، (٤) قبيلة التياهة (أفرادها ٢٥,٠٠٠ نسمة) وتتفرع إلى ٢٣ عشيرة، واستقرت في جنوب غزة والنقب.

العرب العاربة ← قحطان ← حِمْيَر ← (١) قضاعة، (٢) بنو كهلان

	القبيلة	العشائر والإقامة
٥	بنو سنبس	عشائر الخزاعلة ـ بئر السبع، (المزرعة ـ يافا) وعشيرة المعين ـ بئر السبع، الحارثية (طولكرم) سيلة الحارثية (جنين).
٦	بنو زبيد،	وعرب السواعد، والطوقية (عكا) زبيد، الشمالنة (صفد) وسعيدان والهيب (الجليل) تنتمي إليها عائلات أبو شعبان (غزة) والشرابي (نابلس) والعزة (الخليل).
٧	جذام	طبرية وعكا وبيت جبرين وزمّارين (حيفا) الاساور (حيفا) بنو بعجة (بئر السبع) بنو زيد (رام الله) بنو فيض (القدس) بنو جري (رفح).
٨	بنو الثعل	(خان يونس) العايد (بئر السبع، طولكرم) وأبو شرخ (المجدل وعسقلان) وبنو طريف (الرملة) والجراوين (بئر السبع) بنو جابر، عشيرة الجبارات (بئر السبع).
٩	لخم	بنو نبهان (قبيلة الحناجرة ـ بئر السبع)، آل النبهاني (حيفا)، المساعيد (الغور النابلسي) آل قفة (جنين) حمولة الديك (نابلس)، تميم الداري (الخليل ونابلس).
١٠	الغساسنة	(دير غسانة) ـ الحدادين (بيت المقدس) الأوس والخزرج (آل الصامت ـ القدس) آل شداد (نابلس) بنو قمير (كفر قدّوم، نابلس) عرب النصيرات (غزة)، غانم (القدس) خزرج (آل نسيبة ـ القدس) والجوابرة (غزة).

العرب العاربة

قحطان

قضاعة

بنو كهلان

الأزد — عشيرة المنارة (طبرية)، نجمات الصانع، الشقران، آل جرار ــ جنين ونابلس، خزاعة (خان يونس) قرى غزة، وجماعين (نابلس) ووادي حنين (يافا).

كلب
- عشيرة السرّاحين (بئر السبع)
- هديبات (الخليل)
- الفحيلي (طبرية)

جهينة / جرم
- غزة وجنوب الأردن
- العزازمة (النقب)

جهينة
- الجرادات ــ الخليل، غزة، طولكرم، جنين

القين
- الضواحك ــ الخليل

مسكة

بلي
- الحناجرة (غزة)
- الظلام (بئر السبع)

بنو بهراء
- عرب الفقرا (حيفا، طولكرم).
- غزة، الطيبة، طولكرم، جنين
- والعباسية (يافا)
- عرب الصقور (بيسان)

بنو عذرة
- جماعين (نابلس)

القين
- الغور الفلسطيني
- قبيلة مسكة (طولكرم)

قضاعة



أما قبائل بدو وادي الأردن فتتألف من: (١) عشائر وادي عربة (أفرادها نحو ٨٠٠٠ نسمة)، (٢) عرب السواحرة، تعدادها حوالي ١,٥٠٠ نسمة. استقرت حول القدس وبيت لحم، (٣) عرب التعامرة، تعدادها نحو ٥٠٠٠ نسمة (عام ١٩٤٠). استقروا حول منطقة بيت لحم، (٤) عرب الرشايدة، تعدادهم حوالي ٢٠٠ نسمة، استقروا غرب البحر الميت، (٥) عرب الكعابنة، وعرب الجهالين، واستقروا بين الخليل والبحر الميت(٢٤).

أما قبائل وادي الأردن الأدنى التي استقرت ما بين بحيرة طبرية والبحر الميت وسهل مرج ابن عامر، فمنها عرب السواحرة وعرب الرياحنة وعبيد مريم وعشيرة بني سبلة، والمساعيد، وتتقاسم قبائل البشانوه والغزاوية والصقور (وتعدادها حوالي ٦,٥٠٠ نسمة) أراضي غور بيسان المتصلة بغور الأردن.

(و) النظام القبلي: يتضح مما تقدم أن البدو بأنواعهم وتفرّعاتهم وامتداد القربى والنسب والتقسيمات الاثنولوجية إلى

قبائل وبطون وأفخاذ وعشائر وعائلات هم جزء من المجتمع الفلسطيني. كما نلاحظ أن العائلات الفلسطينية العريقة والمعاصرة ترجع جذورها إلى سلالات قبلية. ويدور هيكل النظام القبلي على روابط الدم وصلة القربى التي تفرض بعض الحقوق والالتزامات. والقبيلة هي رأس التنظيم الاجتماعي، وهي مجتمع يقوم على النظام الاقتصادي والسياسي والقضائي(٢٥). وشيخ القبيلة هو المرجع الرئيسي للقضايا وتمثيل مصالح القبيلة. والمشيخة نظام وراثي. وتتجلى الأرستقراطية في الحسب والنسب والوراثة. وقد ساهمت الحياة الصحراوية والحركة المستمرة في تشكيل البنيان الاقتصادي وأدوات الإنتاج في المجتمع البدوي. كما نلاحظ أن الحركة والارتحال يتخذان عدة أشكال منها: (أ) الارتحال الطارىء، (ب) والارتحال العادي، (ج) والارتحال الموسمي. ولكل شكل خصائصه ومقوماته وفتراته واتجاهاته(٢٦). أما أشباه البدو، والعشائر التي أخذت سبيلها للاستقرار، فقد اهتمت بممارسة الرعي والحفاظ على الماشية فضلاً عن النشاط الزراعي.

وخلال العقود الأربعة التي تلت الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى (١٩٤٨) شعر سكان البادية بأهمية الاستقرار، وأهمية الانتفاع من الخدمات التي تقدمها الدولة، أو تلك التي تُقدم في المدن والقرى، مثل الانخراط في الجيش والعمل في الوظائف غير الحرفية، وتشجيع التحاق أبنائهم في المدارس وهي الأمور التي أدت إلى حدوث تغيرات جوهرية في البناء والتركيب الاجتماعيين للمجتمع البدوي. وهذا لا يعني اختفاء البداوة، أو القيم البدوية في المجتمع الفلسطيني، لأننا ما زلنا نلحظ الكثير من هذه القيم في مناسبات الزواج والأفراح والأعياد والتعزية والمصالحات في حوادث القتل والدهس وحل الخلافات بالطرق العشائرية المألوفة والتماسك بين أفراد القبيلة وأنسابها وأصهارها.

وكان سكان البادية في فلسطين ينقسمون من حيث نمط حياتهم إلى ثلاثة أقسام: (١) أولئك الذين يعيشون على الإنتاج الحيواني فقط. ويتجول هؤلاء في معظم حركاتهم بين جنوب البحر الميت وخليج العقبة ومرتفعات وادي عربة، و (٢) أولئك الذين يعيشون على جزء من الإنتاج الحيواني ويقابل بالجزء الثاني منتجات زراعية من المناطق المجاورة لسد حاجاتهم المعيشية. ويتحرك هؤلاء بين القدس والخليل وجنوب حيفا وغور بيسان، ويرجع نسبهم إلى لخم وجذام، و (٣) أولئك الذين بدأوا يستقرون في القرى. وخاصة بدو وعشائر بئر السبع (الترابين والعزازمة، والتياهة، والحناجرة، والجبارات والسعيديين)(٢٧).

وبالنسبة للعادات والتقاليد السائدة لدى البدو في فلسطين، فإنها تُعتبر نموذجاً لعادات وتقاليد أبناء البادية في الوطن العربي. ومن عاداتهم الحميدة إكرام الضيف، والتعاون في الأفراح والأحزان، ومن العادات المنفِّرة العصبية القبلية المتطرفة والأخذ بالثأر. وكان للبدو قضاء عشائري متعارف عليه، ويسمى بالقانون العرفي العشائري. وكانت السلطة العليا المشرفة على تطبيق هذا القانون تتمثل في مجلس «الدموم» (أو الدائم)، المكون من ثمانية أشخاص يمثلون القبائل الرئيسية (الترابين والتياهة والحناجرة والعزازمة والجبارات، فضلاً عن رئيس بلدية بئر السبع آنذاك)(٢٨).

وللبدو في الصلح عادات وتقاليد متعارف عليها، منها طلب هدنة من أهل القتيل من قبل أحد شيوخ القبائل المحايدة (العطوة)، وهي مقدمة للصلح النهائي (حفار ودفان)، وتمثل الفدية، وهي تعادل ٤٠ بعيراً، وقد يطلبون جلاء القاتل عن القبيلة كشرط مسبق للصلح(٢٩).

٥ ــ موجات الهجرة اليهودية:

لقد بدأت الهجرة اليهودية المنظَّمة إلى فلسطين في أواخر القرن التاسع عشر (١٨٨٢)، حين هاجر حوالي ٢٥,٠٠٠ يهودي حتى عام ١٩٠٣ من يهود أوروبا بالرغم من الحظر الذي فرضه السلطان العثماني، ثم دخل بالطرق المختلفة حوالي ٤٠,٠٠٠ يهودي، معظمهم من روسيا، خلال الفترة بين ١٩٠٤ ــ ١٩١٤. وإبان سنوات الانتداب الأولى (١٩١٩ ــ ١٩٢٣) دخل إلى فلسطين حوالي ٥٩,٠٠٠ يهودي من الاشكنازيين و ٢,٤٠٠ من السفارديين. أما خلال الفترة ما بين ١٩٢٤ ــ ١٩٣١ فقد وصل مجموع الوافدين اليهود ٨١,٦٠٣ منهم ٦٤,٠٠٠ من الاشكنازيين. أما خلال الفترة ما بين ١٩٣٢ ــ ١٩٣٩ فقد سجلت الهجرة رقماً قياسياً، حيث بلغت ٢٢٤,٧٨٥ منهم ١٧٠,٠٠٠ أشكنازي. وفي هذه المرحلة زادت الهجرة غير الشرعية الأوروبية والشرقية. وخلال فترة الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ــ ١٩٤٥) هاجر حوالي ٥٤,١٠٠ يهودي منهم ٢٥,٠٠٠ من الاشكنازيين، أما موجة ما بعد الحرب (١٩٤٦ ــ ١٩٤٨) فقد دخل العدد نفسه تقريباً، وبذلك وصل مجموع اليهود المهاجرين حتى عام ١٩٤٨ حوالي ٥٠٧,٠٠٠ يهودي ٧٥٪ منهم اشكنازيون والباقي من يهود البلاد العربية والبلدان الافريقية وغيرها(٣٠). وقد احتلت ألمانيا المرتبة الأولى في أعداد المهاجرين اليهود منها. فخلال عامي ١٩٣٨ و ١٩٣٩ وصل إلى

فلسطين حوالي ٥٠ ٪ من مجموع المهاجرين اليهود، وبعد الحرب احتلت بولونيا المرتبة الأولى.

وكان معظم المهاجرين اليهود قبل الحرب العالمية الأولى من الفلاحين ورجال الأعمال الصغار. أما في الفترات المتعاقبة فقد ابتدأت أفواج العمال والفنيين والمهنيين ثم المتخصصين بعد عام ١٩٤٨. وقد تمركزت الهجرة في المدن والمستوطنات الزراعية التي انتشرت في المناطق الشمالية والوسطى من فلسطين، الأمر الذي أدى إلى اختلال التوازن السكاني من حيث الكثافة السكانية والخصائص السكانية الأخرى.

وقد قطن معظم اليهود في الفترة ما بين ١٩٢٢ ــ ١٩٣١ في حزام يافا ــ القدس، ووصلت نسبتهم ٦٨ ٪ من إجمالي اليهود في المدن والضواحي، وخاصة في يافا وتل أبيب. حيث شكلوا أكثر من ٥٠ ٪ من إجمالي السكّان. أما في القدس فقد شكّل اليهود حوالي ٤١ ٪ من إجمالي السكان (٥٥,٠٠٠ نسمة من مجموع ١٣٣,٠٠٠ نسمة). أما في المناطق الأخرى من فلسطين، فإن نسبتهم كانت ضئيلة جداً، خاصة في مناطق غزة، وبيت لحم، والخليل، وطولكرم، وعكا. وتستثنى من ذلك منطقتا حيفا وطبرية، فقد بلغت النسبة في كل منهما حوالي ٢٦ ٪. وفي الرملة ١٢ ٪ والناصرة ١١ ٪ وبيسان ١٣ ٪ وصفد ٩ ٪. أي أن الوجود اليهودي كان كثيفاً في المناطق الحضرية وفي المنطقتين الشمالية والوسطى ــ الجنوبية على امتداد الساحل وخط يافا ــ القدس.

ويوضح الجدول رقم (٥) خصائص السكان في فلسطين وفق بعض المؤشرات الديمغرافية والبلد المنشأ لكل من المسلمين والمسيحيين واليهود:

يتضح من الجدول الفرق الواضح بين العرب واليهود. ذلك أن الزيادة السكانية لدى المسلمين والمسيحيين العرب ترجع بالدرجة الأولى إلى الزيادة الطبيعية، حيث بلغت نسبة المسلمين المولودين في فلسطين ٨٩,٦ ٪ والمسيحيين ٨٠ ٪ بينما بلغت نسبة اليهود ٤٢,١ ٪ فقط. أما نسبة اليهود المولودين خارج فلسطين (أوروبا وغيرها) فتصل إلى ٥٧,٩ ٪ أي أن أكثر من نصف اليهود في فلسطين عام ١٩٣١ كانوا قد هاجروا إلى البلاد. وقد أخذت الهجرة اليهودية تتزايد في العشرينات سواء بالطرق الشرعية أو غير

الجدول رقم (٥)

سكان فلسطين عام ١٩٣١ حسب مكان الولادة لأفراد كل طائفة دينية[٣١]

مكان الولادة	الانتماء الديني					
	مسلمون		مسيحيون		يهود	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
مجموع مواليد البلاد	٧٤٧,٢٠٥	٩٨,٤	٧٣,٥٦٤	٨٠,٤	٧٣,١٩٥	٤٢,١
مواليد فلسطين	٦٨٠,٦٥٣	٨٩,٦	٧٣,٥٦٤	٨٠,٤	٧٣,١٩٥	٤٢,١
فلسطينيون آخرون (البدو)	٦٦,٥٥٢	٨,٨	–	–	–	–
مجموع المواليد الأجانب	١٢,٥٠٦	١,٦	١٧,٨٣٤	١٩,٤	١٠٠,٨١١	٥٧,٩
مواليد أوروبا	–	–	٧,٨٠٧	٨,٥	٨٠,٣٤٧	٤٦,٢
غير أوروبيين	١٢,٥٠٦	١,٦	١٠,٠٢٧	١٠,٩	٢٠,٤٦٤	١١,٧
سيناء، سوريا، الأردن	٨,٣٦٤	–	٣,٠١١	–	–	–
مصر والحبشة	٢,٣١٦	–	٨٥٦	–	–	–
تركيا، الحجاز	٧٠٠	–	٣,٥٤٤	–	٢,٢٣٨	–
اليمن والعراق	–	–	–	–	٢,٨٤٠	–
إيران	–	–	–	–	٢,٨٤٠	–
آسيا الوسطى	–	–	٢١٣	–	–	–
بلدان أخرى متفرقة	١,١٢٦	–	٢,٤٠٣	–	٦,٢٧٣	–
مجموع السكان المعروف مكان ولادتهم	٧٥٩,٧١١	١٠٠,٠	٩١,٣٩٨	١٠٠,٠	١٧٤,٠٠٦	١٠٠,٠

الشرعية. (ونحن في هذه الدراسة نقصد بالطرق الشرعية ما كان يجري ضمن القوانين والأصول السائدة في تلك الفترة. أما من الناحية القومية فإن أي هجرة يهودية استيطانية كانت غير شرعية).

وفي هذه الفترة بدأت التحولات في البناء السكاني لليهود الذي أخذ في التوسع الأفقي والرأسي، فضلاً عن الانتشار المنظّم في المناطق الحضرية والريفية.

إن طبيعة التمركز اليهودي في الحضر والمستوطنات الزراعية، كانت ذات طابع انعزالي، انطوائي، قائم على أساس عدم الاختلاط مع العرب إلا في حدود قضاء الحاجة بهدف المحافظة على الهوية اليهودية وحماية المهاجرين اليهود من التعرض للاعتداء من السكان الأصليين.

وأخذت الهجرة في الزيادة التدريجية، حيث زادت نسبة السكان اليهود إلى إجمالي السكان من ١٧ ٪ في عام ١٩٣١ إلى ٢٨ ٪ عام ١٩٣٦. ونتيجة للاحتجاجات العربية إلى جانب اضطرار بريطانيا إلى اتخاذ إجراءات تخفف من الغضب العربي والعالم على أبواب حرب عالمية، قامت حكومة الانتداب بتنظيم الهجرة، ولذلك لم يتجاوز عدد المهاجرين ما بين ١٩٣٧ ونهاية ١٩٣٩، ٥٣,٢٦٨مهاجراً هذا فضلاً عن الأعداد التي وصلت البلاد بصورة غير مشروعة. وعند نهاية ١٩٤٣ قدرت دائرة الإحصاء في حكومة فلسطين أن مجموع سكان البلاد يبلغ ١,٦٧٦,٥٧١ منهم حوالي نصف مليون يهودي، أي ثلث إجمالي السكان. وقد كانت معدلات الولادة عند اليهود مرتفعة لأن معظمهم كانوا من الفلاحين والعمال من ذوي الخصوبة المرتفعة، حيث راوحت بين ٥٠ و٥٣ في الألف. وبحلول عام ١٩٤٥ بلغت نسبة السكان اليهود ٣٠ ٪ والمسلمين ٦٧ ٪ والمسيحيين ٣ ٪. وقد بلغ إجمالي السكان حوالي ١,٨١٠,٠٣٧ نسمة[٣٢]. وحتى هذا التاريخ ما زال التمركز اليهودي العالي (حوالي ٨٥ ٪ من السكان اليهود) في المناطق الحضرية الثلاث (القدس الجديدة وحيفا ويافا ـ تل أبيب) والنسبة المئوية المتبقية توزعت على مناطق صفد وعكا وطبرية وبيسان والناصرة والرملة.

وفي عام ١٩٤٧ بلغ عدد جميع السكان ١,٩٠٨,٧٧٥ نسمة من بينهم ١,١٥٧,٤٢٣ من العرب والباقي من اليهود. أما بعد عام النكبة فقد تغير الوضع الديمغرافي لصالح اليهود إذ ارتفع عددهم إلى ١,٠١٣,٩ نسمة عام ١٩٤٩ مقابل انخفاض السكان العرب إلى ١٦٠,٠٠٠ نسمة فقط، أو ما يعادل حوالي ١٤ ٪ من مجموع السكان في المناطق التي احتلتها (إسرائيل) عام ١٩٤٨. وبناء على ذلك انخفضت نسبة السكان العرب بعد النكبة من حوالي ٦٠ ٪ إلى ١٤ ٪ خلال عام واحد، وذلك بسبب التشريد والطرد والتهجير القسري الذي تعرض له العرب بعد الحرب. ومنذ ذلك التاريخ حتى الآن استمرت نسبة السكان العرب تراوح بين ١١ ٪ و١٩ ٪ في ظل عاملين متناقضين في البناء الديمغرافي، الأول عامل النمو الطبيعي المتزايد للعرب يقابله عامل الهجرة اليهودية المتذبذب في الزيادة والنقصان.

إن تزايد سكان فلسطين بهذه المعدلات المرتفعة أسهم في زيادة الضغط السكاني عليها، علماً بأن مساحتها محدودة لا تتعدى ٢٧٠٠٠ كم٢. فقد كانت الكثافة السكانية عام ١٩٢٢ بحدود ٣٠ شخصاً لكل كم٢ وارتفعت إلى ٤١ شخصاً عام ١٩٣١ ثم إلى ٧٨ شخصاً في عام ١٩٤٨، علماً بأن الكثافة السكانية للأردن كانت ٤ أشخاص لكل كم٢ وفي مصر ٢٠ شخصاً وفي العراق ١١ شخصاً[٣٣].

٦ ـ بعض خصائص المجتمع اليهودي في فلسطين:

إن اختلاف البيئات الاجتماعية التي كان يعيش فيها المهاجرون اليهود في بلادهم الأصلية قبل قدومهم إلى فلسطين قد سبّب مشاكل اجتماعية واقتصادية وثقافية كان لها آثار متفاوتة. فالمجتمع «الإسرائيلي» مجتمع مصطنع مبني على عناصر مختلفة تجمع بينها الديانة وما يرتبط بالتوراة من تاريخ، ومن أهم المشاكل: التمييز العنصري، والتعصب الديني. فبالنسبة للمشكلة الأولى، فإن المجتمع اليهودي ينقسم إلى فئتين: اليهود (السفارديم) الذين يشكّلون ٦٠ ٪ من مجموع السكان اليهود، وقد جاء معظمهم من البلاد العربية (العراق وسوريا ومصر واليمن وبلاد المغرب العربي)، واليهود الغربيون (الاشكنازيم) الذين يشكلون ٤٠ ٪ من السكان اليهود، وقد جاؤوا من بلدان أوروبا الشرقية كبلغاريا وروسيا وبولونيا ورومانيا وبعض بلدان أوروبا الغربية والولايات المتحدة، وتختلف أوضاع كل فئة من هاتين الفئتين عن أوضاع الأخرى، فاليهود الغربيون (أو البيض) مثقفون ويعيشون في يسر نسبي في المدن، ويمارسون المهن التي تعود عليهم بالأرباح ويتمتعون في الوقت نفسه بالمكانة الاجتماعية العالية. أما بالنسبة لليهود الشرقيين فهناك فئة ليست قليلة منهم لا تعرف القراءة ولا الكتابة، وتعيش في فقر في الأحياء الشعبية في المدن الكبرى أو المدن الصغيرة التي بُنيت حديثاً، وفي المناطق الزراعية البدائية، وتمارس المهن البسيطة ذات المردود المادي المنخفض. وأكثر من ٥٠ ٪ منهم من غير المهرة ويزيد متوسط عدد أفراد

العائلة اليهودية الشرقية مرة ونصف عن متوسط العائلة اليهودية الغربية. كما أن عدد أطفالها الذين تقل أعمارهم عن ١٤ سنة يبلغ الضعف، ويعيش حوالي ربع اليهود الشرقيين بمعدل ٤ أشخاص في الغرفة الواحدة.

وينظر الغربيون إلى اليهود الشرقيين بأنهم متخلّفون، بينما يشعر الآخرون بخيبة أمل مريرة من جراء التمييز ضدهم، فهم يرون أن الغربيين هم أصحاب الكلمة العليا في جميع الدوائر الرسمية وغير الرسمية وفي مكاتب الهجرة والإسكان والعمل والتعليم والقضاء وأنهم يعتبرون أنفسهم أفضل المواطنين. كما يتضح التمييز في الجيش والحكومة، فالقادة في الجيش من اليهود الغربيين ولهم أكثر من ٨٠ ٪ من الوزارات، وتمتد هذه النسبة إلى دوائر الحكومة والوكالات اليهودية، كالهستدروت، والأحزاب السياسية، وبالتالي فإن اليهود الشرقيين يعيشون تحت وطأة مركّب نقص وواقع أنهم منبوذون. وقد تفجّر هذا الشعور بمناسبات عديدة خلال الخمسينات والستينات وأوائل السبعينات حيث حصلت حوادث شغب وإضرابات.

أما بالنسبة للتعصب الديني، فإن المجتمع الإسرائيلي ينقسم إلى قسمين: الأول يضم المتعصبين الذين يشكلون حوالي ٢٥ ٪ من اليهود والثاني يضم المتحررين الذين يشكلون ٧٥ ٪ من السكان، وقد استطاعت الأقلية أن تفرض رأيها على الأكثرية غير المتدينة، وبصورة خاصة في الانتخابات والمناقشات في الكنيست، وينادي المتدينون بضرورة احترام الوصايا العشر ومحرمات التوراة، تلك المتعلقة بيوم السبت والطبخ والزواج، وهم يلبسون الثياب السوداء والطاقية السوداء ويطلقون لحاهم وشعرهم على شكل جدايل. وتتفاوت تطبيقات «عدم العمل» يوم السبت من مدينة إلى أخرى حسب درجة هيمنة المتدينين.

ويمتد التعصب الديني إلى قضايا الزواج حيث هي من صلاحية الحاخام. والزواج من دين آخر محرَّم، وكل من يسمى «كوهين» (وتعني كاهن بالعبرية) ينتمي إلى عائلة الكهنة ولا يحق له الزواج من مطلّقة. وكثيرٌ ممن يرغبون في الزواج الخارجي يسافرون إلى قبرص ثم يعودون لتطبيق الأمر الواقع.

ومن القضايا التي أثارت اهتمام الأوساط الاجتماعية في (إسرائيل) تعريف مفهوم اليهودي. ففي حين يعترف غير المتدينين بأن اليهودي هو كل من قال انه يهودي، وتمسّك بالتقاليد الدينية، يقول المتدينون بأن كل من كانت أمه يهودية فهو يهودي حقاً، ولا يوجد قانون مدني خاص يحدد من هو اليهودي[٣٤].

● **الريف اليهودي**: أما بالنسبة للريف اليهودي فإن الكيبوتزات كانت النمط الاستيطاني الرئيسي. فقد تأسست أول مستعمرتين (بتاح تكفا والجاعونة) عام ١٩٠٨ على يد يهود من صفد والقدس. تقع الأولى على نهر العوجا بالقرب من مدينة يافا والثانية على أطراف سهل الحولة. واستمرت عملية بناء المستعمرات حتى وصل عددها إلى ٧١ مستعمرة عام ١٩٢٢ ثم إلى ٢٣٣ مستعمرة عام ١٩٣٨ ثم إلى ٢٦٥ مستعمرة عام ١٩٤٥[٣٥]. وقد اختار المهاجرون الصهاينة المناطق الزراعية والساحلية كمواقع للمستعمرات وكانت المساحات التي استوطنوا فيها عام ١٩٢٠ تقدر بـ ٦٥٠,٠٠٠ دونم ثم وصلت إلى ١,٦٨٠,٠٠٠ دونم عام ١٩٤٥ ثم إلى مليوني دونم عام ١٩٤٨، أي ما يعادل ٣٨ ٪ من المساحة المزروعة[٣٦]. وقد حصلوا على هذه الأراضي عن طريق الهبات من حكومة الانتداب، وشراء الأراضي من الملاّكين الغائبين، أو عن طريق البنوك التي كانت ترهق الزارعين العرب بالفوائد ثم تمتلك الأرض وتبيعها لليهود.

ويمكن تصنيف ثلاثة أنواع من المستعمرات الاستيطانية الريفية اليهودية: الأول الموشافا (Moshava)، وتقوم على أساس ملكية الفرد الخاصة. وصل عددها عام ١٩٣٨ إلى ٨٠ مستعمرة تشكل حوالي ثلث المستعمرات. وعاش فيها حوالي ثلاثة أرباع سكان الريف. والنوع الثاني الكيبوتز (Kibbutz)، وتقوم على أساس اشتراكي من حيث الملكية والإنتاج والاستهلاك. وكانت الكيبوتز الواحدة تمارس عدة أنشطة زراعية وصناعية بهدف تأمين مصادر العيش لأفرادها والدفاع عنها. وقد بلغ عددها عام ١٩٤٥ ١٥٥ مستعمرة يقطنها حوالي ١٥ ٪ من سكان الريف. أما النوع الثالث فهو الموشاف (Moshav) وتعني القرية التعاونية، وفيه يحق للفرد أن يتصرف في الأراضي المستأجرة، إلا أن الإنتاج جماعي. وقد بلغ عددها ٧١ مستعمرة عام ١٩٣٨ أي ثلث المستعمرات، يقطنها ١٠ ٪ من الريفيين اليهود.

وبلغ عدد المستعمرات اليهودية ٢٧٤ مستعمرة عام ١٩٤٦ يعيش فيها ١٦,٠٠٠ نسمة بنسبة ٢٧ ٪ من السكان اليهود. وتختلف أنماط المعيشة والعادات بين هذه المستوطنات وفق البلدان التي وفدوا منها. والجدير بالملاحظة أن اليهود الشرقيين لم يعيشوا في هذه المستعمرات ولم ينخرطوا في أي منها نظراً لتعارض هذا النمط مع التوجهات الشرقية لليهود الذين تأثروا بالقيم ونظم العيش العربية المتوارثة منذ عدة قرون طوال فترة إقامتهم في الوسط العربي والإسلامي.

● **ملكية الأراضي وآثارها الاجتماعية في فلسطين:** كانت الأراضي جميعها ملكاً للدولة العثمانية باستثناء بعض الأراضي التي منحت إلى الأشخاص الذين خدموا السلطان، والذين امتلكوا الأرض منذ قرون. وكانت تمنح هذه الأراضي للأشخاص الذين يقومون بزراعتها وفلاحتها ودفع الضرائب الملزمة، والذين يتقاعسون عن الزراعة والفلاحة تصادر أراضيهم وتُمنح لشخص آخر يلتزم بالزراعة، كما كانت الأراضي تُمنح للقرى مقابل القيام بزراعتها ودفع الضريبة. وكانت الأراضي الفلسطينية من نمط «المشاع» في معظم مناطق فلسطين، وكانت ملكية الأراضي المزروعة الواقعة ضمن مناطق القرى تقوم على أساس الملكية الجماعية، الأمر الذي جعل فلسطين منطقة زراعية هامة.

وقد جعل قانون الأراضي لعام ١٨٥٨، وقانون تسجيل الأراضي، حق جمع الضرائب وتسجيل ملكية الأراضي وراثياً في عائلة «الملتزم»، وهذا وفّر له القدرة على التحكم في الأراضي. وقد جاءت القوانين المعدّلة عام ١٨٦٨ لتعطي للأجانب حق امتلاك الأرض ولتعطي من يزرع الأرض الموات الحق في ملكيتها بشرط دفع الضرائب(٣٧).

فرض الأتراك العثمانيون نظام الضرائب بحيث شمل مصادر الدخل المختلفة، مثل التجارة في المدن والعقار والمحاصيل. وعُرف نظام الضرائب «بالالتزام»، ويتم تعديل النظام حسب مقدرة شيخ القبيلة على توفير القوات اللازمة لجمع المال من الفلاحين والمحافظة على الأمن في المنطقة.

كما انعكست الأوضاع المضطربة التي سادت الدولة العثمانية منذ أوائل القرن التاسع عشر على مختلف نظمها الإدارية والاقتصادية والتعليمية. وكانت فلسطين من بين أكثر البلاد العربية تأثراً بتلك الاضطرابات، بسبب تكوينها الجغرافي والسكاني، فضلاً عن مكانتها الروحية. فهي لم تخضع لنظام إداري واحد. فقد كان جزؤها الشمالي تابعاً لولاية بيروت، والجنوبي لمتصرفية القدس. ووجدت فيها نظم مختلفة في التعليم. وكان اقتصادها يعتمد على الزراعة في الدرجة الأولى، وإنْ وجدت بعض الصناعات المحلية. أما مرافق الخدمات فلم يكن لها وجود مهم. وكانت وسائل المواصلات ضعيفة، وحالة الأمن مضطربة، وكانت الخدمات الصحية والاجتماعية مقتصرة على بعض المدن الكبيرة. هذا التخلف ساعد الأعيان ومشايخ القبائل في السيطرة على معظم الأراضي الزراعية، بحيث أوجدت هذه الحالة نوعاً من أنواع الإقطاع(٣٨).

وقد ساعدت هذه القوانين القبائل البدوية التي كانت محرومة من حق فلاحة الأرض وخاضعة لسلطة ملّاكي الأرض، كما ساعدت على ظهور الملكية الخاصة بحيث أصبح الكثير من العائلات الفلسطينية من ذوي النفوذ على درجة عالية من الثراء بحلول عام ١٨٧٠. ومما يذكر أن عائلة عبدالهادي كانت تمتلك حوالي ١٧ قرية، و ٦٠,٠٠٠ دونم من الأراضي. وكذلك عائلة الجيوسي امتلكت ٢٤ قرية، وعائلة البرغوثي ٣٩ قرية في منطقة بني زيد وبني مرة، وفي منطقة الجنوب امتلكت عائلة التاجي (المعروفة بالفاروقي) ٥٠,٠٠٠ دونم في الرملة، وامتلكت عائلة الشوا في منطقة غزة حوالي ١٠٠,٠٠٠ دونم، هذا وقد امتلكت عائلة برغمز Bergheims اليهودية أكثر من ٢٠,٠٠٠ دونم حول قرية أبو شوشة. وبظهور أصحاب الملكيات الكبيرة ضعفت قوة التماسك القبلي والعشائري، حيث فقدت المشاركة في عوائد الاستثمارات الزراعية بسبب التردد في تسجيل الأرض بأسمائهم جميعاً، أو تسجيلها باسم رئيس القبيلة، أو إحدى العائلات في المنطقة من أجل التهرب من دفع الضرائب.

وفي مطلع القرن العشرين، وعندما نال ملاكو الأراضي الحق في بيعها، استفادت الفئات التي لديها صكوك الملكية، وخسرت فئات أخرى اعتمدت على فلاحة الأرض، كما ساعد هذا الاتجاه على تحول نظام الزراعة من الاكتفاء الذاتي إلى زراعة المحاصيل من أجل التصدير إلى أوروبا وإلى مصر وشمال أفريقيا عبر ميناءي حيفا وعكا، وقد حدث تطور ملحوظ في تصدير الحمضيات حتى بلغت الصادرات عام ١٩١٣ حوالي ١,٣ مليون صندوق. وقد ساهم هذا التطور في زيادة إقبال الملاكين على تطوير الزراعة من أجل التصدير أكثر من الاهتمام بزراعة القمح والقطاني والعناية بالمواشي.

ومن التغيرات الهامة التي حدثت في الكيان الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين في أواخر الحكم العثماني تنظيم التعليم الرشدي والإعدادي. وسمح لليهود والنصارى بالاشتراك في عضوية المجالس الإدارية. وقد انتخب ممثلون عن فلسطين لمجلس المبعوثان الذي انعقد في اسطنبول ١٨٧٦. كما سمح لغير المسلمين بممارسة القضاء والمحاماة أمام المحاكم المختلفة.

وفي عصر التنظيمات أُسّست شركات مساهمة أجنبية متنوعة، وقد زاد دور هذه الشركات أهمية لما أوشكت الخزينة العثمانية على الإفلاس، إذ توسع نشاطها التجاري والمالي والمصرفي. وفتحت أبواب الهجرة إلى فلسطين، وجعلت الأراضي الزراعية في وضع يمكن للمهاجرين استعمالها، فكان من جراء

ذلك أن وفد إلى فلسطين أفواجٌ من اليهود الروس ودول شرقي أوروبا ضمن إطار التنظيم الصهيوني. وبحلول عام ١٩٠٠ هاجر إلى فلسطين حوالي ٥,٠٠٠ مزارع تم توزيعهم على ١٩ مستعمرة تشمل حوالي ربع مليون دونم، كما أنشأ الصهيونيون سنة ١٩٠١ صندوقاً عاماً بإسم الـ «كيرين كايميت» (الصندوق القومي) لشراء الأراضي. وتم إنشاء صندوق آخر عام ١٩٢٠ باسم «الكيرين هايسود» (الصندوق التأسيسي لمساعدة المشاريع الصهيونية) بهدف شراء الأراضي وإسكان المهاجرين فيها.

وقد أدى فتح أبواب الهجرة لفلسطين إلى زيادة ثمن الأراضي واستمرت هذه الزيادة حتى نهاية الانتداب البريطاني. فازدادت ملكيات اليهود للأراضي في فلسطين خلال الفترة من ١٨٨٢ إلى ١٩٢٠، خاصة من الملّاكين العرب غير الفلسطينيين الغائبين، وهو الأمر الذي أسهم في تبديل المجتمع الفلسطيني وظهور طبقة جديدة من الأغنياء الملاكين وطبقة من الفلاحين العاملين بالأجرة، أو من يتقاسمون المحاصيل وصغار الفلاحين[٣٩].

أما بالنسبة إلى مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وغير الصالحة التي شملتها أرض فلسطين حتى عام ١٩٣٤ فكانت على النحو الذي يظهره الجدول رقم (٦).

الجدول رقم (٦)

توزيع الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي غير الصالحة للزراعة في فلسطين حتى عام ١٩٣٤[٤٠]

المنطقة	الأراضي الصالحة للزراعة بالدونمات	الأراضي غير الصالحة للزراعة بالدونمات
الجبال المأهولة	٢,٤٥٠,٠٠٠	٣,٦٧٤,٠٠٠
الجبال القاحلة	—	٢,٧٣٨,٠٠٠
السهل الساحلي	٢,٦٦٣,٠٠٠	٥٥٥,٠٠٠
سهل عكا	٣٧٩,٠٠٠	١٧١,٠٠٠
مرج ابن عامر	٣٧٢,٠٠٠	٢٨,٠٠٠
سهل الحولة	١٢٦,٠٠٠	٦٥,٠٠٠
غور الأردن	٥٥٤,٠٠٠	٥١١,٠٠٠
منطقة بئر السبع	١,٥٠٠,٠٠٠	١,٧٠٠,٠٠٠
الصحراء الجنوبية	—	٨,٦٧٢,٠٠٠
المجموع	٨,٠٤٤,٠٠٠	١٨,١١٤,٠٠٠

يتضح من الجدول أن مجموع أراضي فلسطين بلغ ٢٦,١٥٨,٠٠٠ دونم، منها حوالي ٤٤٪ فقط يصلح للزراعة في المناطق الشمالية والوسطى والساحلية والجنوبية. أما النسبة المئوية المتبقية (٥٦٪) فتشمل الجبال والهضاب والأراضي الرملية والصخرية والغابات التي لا تصلح للزراعة. إن طبيعة الأرض تؤثر بصورة مباشرة على الجوانب الديمغرافية المتعلقة بالسكان من حيث الزيادة والنقصان، كما تؤثر على النواحي الاقتصادية للسكان من حيث درجة الكثافة وأنماط الاستيطان، والايكولوجيا البشرية أي توزيع السكان على مساحة الأرض، وعلاقة التجمعات البشرية بالبيئة الطبيعية فضلاً عن أنماط الاسكان والمساكن، وأنماط الإنتاج، والأمن الغذائي، والاعتماد الذاتي على الموارد الطبيعية والحيوانية لتوفير الغذاء، والنشاط الاقتصادي وتنظيم العملية التجارية.

عرفت فلسطين نمطين مميزين من أشكال الملكية للأراضي: الملكية الجماعية والملكية الفردية. والنمط الأخير من الملكية تميز بنوعين أساسيين أولهما الملكية الكبيرة شبه الإقطاعية والثاني الملكية الصغيرة، فكانت بعض الأسر تمتلك قرى بكاملها مثل أسر عبدالهادي والجيوسي والبرغوثي مقابل ذلك كان ٢٩,٤٪ من الفلاحين عام ١٩٣٠ لا يملكون أرضاً، و٦٣٪ كان الواحد منهم يملك أقل من ٢٠ دونماً. وهذا دون الحد الأدنى اللازم لإعالة الأسرة الفلسطينية الممتدة.

ومع التطور الاقتصادي السلعي تحولت الملكيات الإقطاعية ومزارع الفلاحين الأغنياء إلى مزارع رأسمالية، أي أن العلاقات الإقطاعية سادت طوال فترة الانتداب البريطاني، فوقع الفلاحون فريسة لجشع التجار وملاكي الأراضي والمرابين الذين فرضوا شروطاً قاسية من الأجور أو بدلات الإيجار وإجراءات نظام الحصص.

وساعدت حكومة الانتداب البريطانية على توسيع ملكية الأراضي لليهود بمنحها مساحات من الأراضي الأميرية للجنة الصهيونية، مثل امتياز الكبارة والحولة، ومساعدة الجمعيات الصهيونية في الاستيلاء على أراضي أملاك الغائبين من غير الفلسطينيين. فوصلت مساحة الأراضي التي امتلكها اليهود عام ١٩٢٩ حوالي مليون دونم من مجموع أراضي فلسطين البالغ حوالي ٢٦ مليون دونم.

وحينما كان الأهالي يمتنعون عن دفع الغرامة كانت السلطة تصادر ما في القرية من أنواع الحبوب والدجاج والخيول والحمير

والبقر، عدا عن تسخيرها أهالي القرية بنقل الأشياء المصادرة من الحبوب وغيرها على ظهورهم إلى السيارات التي كثيراً ما كانت تبعد عن القرية مسافة طويلة.

كانت الأراضي في منطقة سهل مرج ابن عامر وبيسان والحولة وعكا ووادي الحوارث ملكاً للسلطان العثماني. وكان الفلاحون الفلسطينيون يستغلونها ويدفعون الضرائب، ثم منح السلطان صيارفة يقيمون في بيروت مساحات كبيرة، ثم بيعت باقي الأراضي إلى تجار وأغنياء من بيروت، وقام هؤلاء ببيع الأراضي نفسها للصهيونيين. وقد شملت ٢٢ قرية عربية. وساعدت حكومة الانتداب الصهاينة على طرد السكان العرب وتشتيتهم تحت الضغط والتهديد وإعادة توزيع سكان هذه القرى والقبائل العربية (ومنها قبيلة الحوارث).

ولقد أشارت التقارير إلى أن أكثر من ثلث مجموع سكان القرى العربية كانوا بلا أرض خلال الثلاثينات، أي أن أكثر من ربع مليون فلاح فلسطيني كانوا محرومين من ملكية الأرض ويعيشون كعمال مستأجرين، بحيث اضطُر معظمهم للنزوح إلى المدن.

وحتى تتضح أبعاد عملية بيع الأراضي للهيئات اليهودية المتخصصة نورد ما تم بيعه خلال فترة ٥ سنوات (١٩٣١ ــ ١٩٣٥):

الجدول رقم (٧)

السنة	المساحات بالدونمات	الثمن بالجنيه الفلسطيني
١٩٣١	٧٠,٠٠٠	
١٩٣٢	١٠٠,٠٠٠	
١٩٣٣	١٥٠,٠٠٠	١٧,٣٠٠,٠٠٠
١٩٣٤	١٦٠,٠٠٠	
١٩٣٥	١٨٧,٠٠٠	٧٢٠,٠٠٠
	٦٦٧,٠٠٠	

هذا عدا عن البيوع التي تمت بعقود غير رسمية، واشتُرط في تسجيلها رسمياً آجال معينة. وهي لا تقل عن ١٠٠ ألف دونم.

وكانت نتيجة ذلك أن ساءت أحوال الفلاحين الفلسطينيين وصلت إلى درجة اليأس، فلا تكاد تجد قرية لا تعاني الديون، وأصبح المزارعون مثقلين بالضرائب الفادحة لدرجة لا يستطيعون معها بيع ما تنتجه أراضيهم من الغلال. حتى اضطر الأهالي لشراء حاجاتهم عن طريق المقايضة، وليس في وسعهم دفع الأعشار دون اللجوء إلى الاستدانة، الأمر الذي أوقعهم في قبضة المرابين الذين كان معظمهم من اليهود.

تعرض الفلاح العربي إلى سلبه الأراضي الخصبة، وتعرض للطرد والحرمان، بحيث أصبح أكثر من ثلث سكان القرى العربية خلال فترة الانتداب البريطاني بلا أرض. أما باقي الفلاحين العرب، فقد بقيت لديهم الأراضي ذات المستوى المتوسط، والإنتاجية الضعيفة في المناطق الجبلية. هذا وقد تركز الاستعمار الاستيطاني الصهيوني منذ بدايته في فلسطين في الأراضي الخصبة التي استخدمها بكفاءة عالية تبعاً للأساليب الحديثة (بسبب أصوله الأوروبية) في إنتاج الزراعة الكثيفة ذات المردود المالي العالي.

أما القانون الذي سنّته حكومة الانتداب البريطاني فقد أسهم في توسيع رقعة الملكية لليهود، وحرمان العرب من الإفادة من أراضيهم. إذ ان القانون حظر على العرب من ملاّكي الأراضي المقيمين خارج فلسطين حق التمتع باستثمار أراضيهم. وقد اضطر عدد منهم إلى بيع الأراضي ذات الجودة الزراعية إلى اليهود أو إلى إقطاعيين محليين. كما وضع القانون الأراضي المشاع (١٢ مليون دونم) بتصرّف حكومة الانتداب، بحيث أتاح الفرصة لتسريب هذه الأراضي إلى اليهود. وأعطت الحكومة نفسها حق انتزاع ملكية الأرض لإجبار العرب على التخلي عن ممتلكاتهم.

وقد تمكن اليهود من الحصول على نصف مليون دونم من سلطات الانتداب فضلاً عن ثلثي مليون دونم اشتراها اليهود من عائلة واحدة كانت تقيم خارج فلسطين. وقد نتج عن ذلك طرد ٢٧٤٦ أسرة عربية من ٢٢ قرية في سهل مرج ابن عامر، وطرد ١٥,٥٠٠ مواطن عربي فلسطيني من وادي الحوارث، وطرد ١٥,٠٠٠ عربي من سهل الحولة، وآلاف غيرهم من مناطق الساخنة وغور بيسان والمنسي وغيرها. وتضاعف عدد المستعمرات في ثلاثين سنة فارتفع من ٤٧ مستعمرة عام ١٩١٤ إلى ٢٥٩ مستعمرة عام ١٩٤٤[٤١]. كما أُقيمت ٣٧٠ مستعمرة خلال الفترة ما بين ١٩٤٨ و ١٩٥٣، منها ٣٥٠ مستعمرة أقيمت على أراضي يمتلكها العرب، وقُدر في عام ١٩٥٤ أن ربع المباني المستعملة في فلسطين المحتلة هي من أملاك عرب فلسطين المطرودين من ديارهم. وبموجب قوانين أملاك الغائبين تمت مصادرة أكثر من

مليون دونم واستغلالها في بناء المستوطنات وتوطين اليهود المهاجرين في الأراضي العربية المسلوبة(٤٢).

كانت ملكية الأراضي في الدولة العثمانية منظمة بموجب قوانين مستمدة من الشريعة الإسلامية. وقد قامت الدولة بإعطاء كل من كان يزرع الأرض ويعيش من دخلها سند ملكية للأراضي. وقد استمرّت هذه العملية تحت الحكم البريطاني. وقد تم تسجيل ٢٠ ٪ فقط من أراضي فلسطين. ذلك لأن الكثير من الفلاحين والبدو كانوا يخشون تسجيل الأراضي هرباً من التجنيد ودفع الضرائب. أما في عهد الانتداب فقد جُعلت زراعة الأرض الميري عملاً مخالفاً للقانون.

وبعد عام ١٩٤٨ أعلنت حكومة (إسرائيل) أن جميع الأراضي التي كانت تُعتبر أراضيَ ميرية في عهد الانتداب أصبحت ملكاً لها، وأعلنت أيضاً، بموجب قوانين عام ١٩٦٠، أن اليهود فقط لهم الحق في تملك هذه الأراضي أو زراعتها أو الاستيطان فيها. وقد اشتملت أراضي الدولة في فلسطين على ما يلي:

١ ــ الأملاك في المدن والقرى التي تشغلها الحكومة بشكل فعلي ومستمر (مكاتب، إدارات، مخافر، مدارس، مستشفيات، محطات... إلخ).

٢ ــ الغابات المغلقة.

٣ ــ الطرق والأودية والمستنقعات والأراضي الجرداء.

٤ ــ الأراضي الزراعية التي تملكها الدولة ملكية اسمية.

٥ ــ الأراضي غير المزروعة والأراضي التي كانت تملكها القرية بشكل جماعي.

٦ ــ الأراضي غير القابلة للزراعة في النقب (التي يتنقل فيها البدو).

بلغ مجموع ما صادرته سلطات الاحتلال من أراضي فلسطين سواء المحتلة ١٩٤٨ أو الضفة الغربية وقطاع غزة نحو مليونين ونصف مليون دونم، فضلاً عن عشرات الآلاف من الدونمات التي تم الاستيلاء عليها في المناطق المحتلة في جوار فلسطين (الجولان).

وقد بلغ مجموع المستعمرات الصهيونية التي أُقيمت في مختلف المناطق المحتلة ٣٢٥ مستعمرة موزعة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، هذا قبل ١٩٦٧.

ويهيمن الاستيطان الإسرائيلي على ٥١ ٪ من مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد وصلت المستوطنات إلى قلب المدن العربية الرئيسية في الضفة (القدس ونابلس والخليل) وذلك بهدف تأسيس قوة يهودية طاردة.

نستخلص مما تقدم الحقائق التالية:

ــ إن ملكية الأرض كأداة للإنتاج، ومعيار للمكانة الاجتماعية، وكيفية استخدامها واستثمارها كنمط للإنتاج، وطريقة توزيع العائدات، وأسلوب الزراعة والفلاحة والصناعة، كل ذلك، يعكس مدى التطور الذي توصل إليه المجتمع. ونلاحظ تفاوتاً واضحاً في تطبيق هذه العناصر بين العرب في الأرض المحتلة ١٩٤٨، واليهود من ناحية أخرى.

ــ لقد فقد العرب الأرض بصورة تدريجية منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، سواء أكان ذلك عن طريق بيع الأراضي لليهود من قبل الملّاك الغائبين (غير الفلسطينيين) أم عن طريق المنح والهبات التي كانت تقدمها حكومة الانتداب، أم عن طريق الاغتصاب، وبالتالي انقلبت معدلات الملكية لأراضي فلسطين بين العرب واليهود خلال فترة نصف قرن: كان العرب يمتلكون معظم الأرض. وبحلول نكبة عام ١٩٤٨ أصبح اليهود يمتلكون معظم الأرض بالأساليب المذكورة.

ــ لقد كان لنمط الملكية آثار مباشرة على طبيعة البناء والتركيب الاجتماعيين لعرب فلسطين في المجتمعات الريفية والحضرية على حد سواء، فقد تزايدت نسبة المعالين من ناحية ونسبة العاملين ونسبة المحرومين (أو الطبقة الدنيا التي تضم الفلاحين والمزارعين والعمال).

ــ كما أسهمت عملية توزيع الأراضي وملكيتها بصورة عكسية في التحرّك الديمغرافي وعدم الاستقرار وارتفاع معدلات الكثافة السكانية لعرب فلسطين، وهو ما أدى إلى الهجرة القسرية التي أخذت أشكالاً مختلفة: الطرد المباشر والتهجير الجماعي (القبائل والأسر الفلسطينية) وأخيراً الهجرة إلى خارج فلسطين.

ــ كما كان لحرمان الفلسطينيين من الأراضي والأملاك (خاصة الأراضي الزراعية) أثر على الخصوبة السكانية، فلجأ الفلاحون والعمال الزراعيون والموظفون الصغار إلى زيادة النسل من أجل توفير القوة البشرية اللازمة لتأمين دخل الأسرة، وتعويض الفاقد من الوفيات بسبب انخفاض المستوى المعيشي والصحي الذي كانوا يعيشون فيه في ضوء الضغط المتواصل للحكومة العثمانية ثم حكومة الانتداب ضد العرب.

ـ أدى نمط الملكية (الإقطاعي) إلى إحداث فجوة ثقافية بين القرى والمدن أو بين المجتمعات الريفية والحضرية، وكان لهذه الفجوة آثار على التفاوت الثقافي والتباين الاجتماعي بين هذين النمطين وهو الذي ما زالت آثاره ماثلة إلى وقتنا الحاضر. إلا أن الهجرة الخارجية إلى البلدان العربية كان لها آثار اجتماعية واقتصادية ونفسية متفاوتة.

ـ لقد اختار اليهود عزل أنفسهم عن المجتمع العربي في فلسطين منذ دخولهم أرض فلسطين، واستخدموا عدة أساليب في بناء مجتمعهم الخاص، منها إقامة المستعمرات اليهودية «المغلقة»، وخاصة المزارع الجماعية الكيبوتز، واستطاعوا إقامة حوالي ٥٠ مستعمرة حتى عام ١٩٣٥. واستمر اليهود في بناء المستعمرات في العقدين التاليين في المناطق التي تمكّنوا من تحويل الأراضي فيها لمصلحتهم، وأخذ عددها في الازدياد باطّراد. وكانت هذه المستعمرات الشكل الأساسي لتنظيم زراعي اجتماعي عسكري ليصبح وسيلة فعالة من وسائل التصدي للمقاومة العربية، وتكوين مجتمع قادر على حماية نفسه في ظل زيادة المقاومة العربية.

وقد أدى هذا الأسلوب الانطوائي إلى زيادة الهوة والمسافة الاجتماعية بين العرب واليهود، وزراعة الحقد والكراهية بين أصحاب الأرض والحق والبلد وبين الغزاة من الخارج، ويتضح ذلك من الأحداث التي توالت في فلسطين منذ حرب ١٩٤٨ وحتى اليوم.

٧ ـ التركيب الطبقي في المجتمع الفلسطيني:

حدثت في هذه الفترة تغيرات سياسية خارجية وداخلية كان لها أثر بدرجات متفاوتة على بناء المجتمع الفلسطيني. فأما التغيّرات الخارجية فكانت نابعة من تنافس بين فرنسا وبريطانيا للسيطرة على منطقة شمال أفريقيا والبحر الأحمر، وسقوط السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٩٠٩ على يد رجال «تركيا الفتاة» الذين وعدوا بإعادة العمل بالدستور الذي جُمّد عام ١٨٧٧، والذي كان يضمن حقوق المواطنين بدون تمييز للدين أو العرق أو الجنس. وعُقد البرلمان الذي ضم فلسطينيين إلى جانب ممثلين عن أنحاء أخرى من الامبراطورية العثمانية، ولكن الانقلاب لم يدم طويلاً، ووقف رجال تركيا الفتاة إلى جانب ألمانيا في الحرب العالمية الأولى وعلّقوا الدستور وأعلنوا الحكم العسكري وازدادت عملية إرهاق العرب بالضرائب وتقديم الدعم للدولة لمساعدتها في حربها. وقد أدى تمزق الامبراطورية إلى تعاظم إحساس العرب بالحاجة إلى الاستقلال وتحقيق الوحدة العربية.

كان البناء الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني خلال الحكم العثماني يقوم على أساس العلاقات العشائرية، حيث تتولى القيادة العائلة التي تجمع بين صفات الفروسية والقدرة القتالية والثروة أو رفعة النسب في القرية الواحدة. وتتحد العشائر فيما بينها تحت لواء أحد المعسكرين الرئيسين وهما قيس ويمن. وتقوم الخلافات والصراع بين أطراف المعسكرين لدرجة أن العديد من القرى تنتمي إلى أحدهما، بينما يوجد أتباع الاثنين في بعض المدن الصغيرة مثل البيرة والطيبة ودير جرير وكذلك في مدن كبيرة مثل القدس. وضم المعسكر الواحد المسلمين والمسيحيين على حد سواء وبدرجات متفاوتة. ويتعهد أتباع كل معسكر بالالتزام بالدفاع المشترك والأخذ بالثأر واقتسام الغنائم أيضاً(٤٣).

وفي إطار هذا التنظيم الإداري، اعتمد الأتراك على شيوخ القبائل والعشائر والعائلات في إدارة المناطق، فزاد ذلك من نفوذهم ومكانتهم الاجتماعية والثروة التي استمدوها من جمع الضرائب والحفاظ على الأمن المحلي. وقد تم تحديد الضرائب بناء على عدد سكان القرية. وكان يحضر مبعوث السلطان إلى كل منطقة سنوياً لهذا الغرض، بينما يقوم الشيوخ المعنيون بمتابعة تنفيذ الأوامر والتعليمات. هذا وقد اعتمد الأتراك على سياسة «فرّق تسد». واندلع الصراع بين آل عبد الهادي وآل طوقان وبين شيوخ الخليل وبيت جبرين. وقد امتد الصراع طوال فترة ربع قرن تقريباً (١٨٥٠ ـ ١٨٧٤).

كانت الزراعة هي القطاع الرئيسي في الحياة الاقتصادية، وكان الإنتاج الصناعي هامشياً ـ ذا صبغة زراعية وموجهاً نحو الاستهلاك المحلي. وكانت الصناعة تمارس في البيوت والورش الصغيرة. وقلة من الصناعات قامت على العمل المأجور والآلات.



بيادر القمح

وقد بلغ عدد المعامل عام ١٩١٣ حوالي ١٥٠٠ معمل وورشة، برأسمال قدره حوالي مليون جنيه فلسطيني، وكانت علاقات العمل في الغالب أسرية أو شخصية.

وكان بناء المجتمع الفلسطيني مع نهاية القرن التاسع عشر يرتكز على أغلبية من الفلاحين واقعين تحت سيطرة شريحة من ذوي النفوذ من العائلات الحضرية المعروفين بالأشراف والإقطاعيين الذين يملكون مساحات واسعة من الأراضي. أما خصائص بناء المجتمع الفلسطيني خلال هذه الفترة فقد تميز بوجود عدد من الشرائح الاجتماعية المميزة.

قامت شريحة الأشراف «أو رجال العلم» بدور هام في البناء الاقتصادي والسياسي في فلسطين. واستمدت مكانتها ضمن الاطار الديني والنسب الشريف الذي ينسب بعضهم إلى الرسول ﷺ أو أتباعه أو بعض الخلفاء الراشدين، مثل عشيرة التميمي، وعشيرة الداودي (ثم الدجاني) التي عهد إليها مسؤولية وقف النبي داود. وقد كونت شريحة الأشراف تنظيمات تحفظ لهم مكانتهم الاجتماعية. وكان يُعهد إليهم اختيار المفتي والقضاة و«الأئمة». وقد احتفظت عائلة الخطيب بإلقاء خطبة الجمعة في الحرم الشريف، وعائلة الإمام بإمامة المصلين في الصلوات المختلفة، وعائلة الأنصاري بسدانة الحرم والصخرة المشرفة حتى الثمانينات من القرن الحالي. واحتفظت عائلة الدجاني بمنصب رئاسة البلدية حتى آخر العهد العثماني وبداية فترة الانتداب. أما مركز الافتاء فقد تولته هذه العائلة في مراحل مختلفة من العهد العثماني. وتوارثت هذه العائلات المناصب على مدى أجيال. وبالرغم من أن الأشراف كانوا يتمتعون بنفوذ أكبر من نفوذ الاقطاعيين ذوي الأملاك، فإن نفوذهم في مضمار الشؤون الدينية بدأ يتناقص أواخر القرن التاسع عشر، ولذلك توجهوا إلى توثيق علاقاتهم مع العائلات الكبيرة المعروفة مثل «الحسيني» و«الخالدي» و«النشاشيبي» و«جار الله» و«العلمي». فأدى ذلك إلى تعزيز مكانتهم الاجتماعية ونفوذهم في المجتمع الفلسطيني(٤٤).

وقد اعتمد الأشراف على تحويل أراضيهم إلى ملك الوقف مما ساعد على عدم تفتيت الأراضي إلى مساحات أصغر وفق قوانين الوراثة ووفق الشريعة الإسلامية. وهذا، بالتالي، زاد من إنتاجية الأرض وعائداتها. كما ساعدت التشريعات التنظيمية التي تمت في عهد السلطان عبدالحميد الثاني على زيادة نفوذ الأشراف وثرائهم. ومن تلك التشريعات شراء المزيد من الأراضي غير المزروعة بأثمان رمزية وتحكمهم بأسعارها. فضلاً عن ضم أراضي صغار الفلاحين إليهم بعد عجز هؤلاء عن دفع الضرائب، والسيطرة على الوظائف الرئيسية في المؤسسات التعليمية والخدمة المدنية وغيرها، وهو ما ساعد على زيادة استيعاب الفلسطينيين العرب في التنظيم الإداري العثماني(٤٥).

ولقد تمكنت العائلات الكبيرة صاحبة الملكيات الواسعة (ممن سُمّوا تجاوزاً بالإقطاعيين مع أنهم لم يكونوا إقطاعيين بالمعنى الدقيق للكلمة) من بسط نفوذها على المناطق الريفية بحكم الروابط العشائرية والقبلية وصلات الدم، فساعد هذا الأمر على محافظة الفلاحين على أراضيهم وجني الثمار لصالحهم. وفي ظل التنظيم الإداري العثماني (تقسيم البلاد إلى مقاطعات ونواح وقرى) أُسندت المناصب إلى الشيوخ أو الأمراء الذين كانوا يشكّلون مراكز ثقل نظراً لمسؤوليتهم عن جمع الضرائب وبيع أراضي المتخلفين بالمزاد، إلا أن سلطة هذه المجموعة لم تكن مطلقة أو شاملة لكافة العشائر والحمائل، إذ ان منها من ارتبط بطريقة أو بأخرى بطبقة الأشراف.

وقد اتضح تخلخل سلطة العائلات شبه الإقطاعية بعد سيطرة الأشراف على توريد الإنتاج الزراعي وتسويقه داخل البلاد، وحصر العلاقات الاجتماعية وخاصة الزواج، داخل نطاق العشيرة الواحدة، أي الزواج الداخلي، مثل عشائر البرغوثي والجيوسي وعبد الهادي الذين حرّموا الزواج من خارج العشيرة. وقد تدهورت سلطة العائلات شبه الإقطاعية مع بداية الحرب العالمية الأولى، وفقدت مكانة الزعامة الموروثة في ضوء زيادة نفوذ الأشراف.

وساهمت شريحة العائلات الاقطاعية في تحريك أنماط إنتاجية جديدة، متمثلة في الصناعات الحرفية، مثل الصابون والمواد الغذائية ومطاحن القمح والطوب والبلاط، فضلاً عن التوسع في إنتاج الحمضيات.

كان السكان في فلسطين حتى عام ١٩٤٨ من المسلمين (٥٨,١ ٪) والمسيحيين (٧,١ ٪) واليهود (٣٣,١ ٪) وآخرين (١,٧ ٪)(٤٦).

والتنظيم الطبقي هو العملية التي يجري على أساسها ترتيب الأفراد والعائلات أو الفئات الاجتماعية وفق نظام متدرج يشمل ثلاث طبقات ــ العليا والوسطى والدنيا. وهناك من علماء الاجتماع الذين اقترحوا سلّماً سداسياً (الطبقة العليا والعليا الدنيا، والوسطى العليا، والوسطى الدنيا، والدنيا العليا والدنيا الدنيا) وفق المعايير والأسس والايديولوجية المرتبطة بالواقع الاجتماعي خلال الفترة التاريخية من حياة المجتمع.

وإذا أخذنا المجتمع الفلسطيني وحاولنا أن نطبّق عليه نظام التصنيف الطبقي الثلاثي أو السداسي لا بد لنا أن نميز بين مراحل التطور الاجتماعي والتغيرات التي طرأت على المجتمع خلال الفترات التي ينقسم بموجبها التأريخ الاجتماعي مثل: فترة الحكم العثماني، فترة الانتداب البريطاني حتى عام ١٩٤٨، والفترة بعد حرب ١٩٦٧، حتى الثمانينات حيث ان المعطيات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في تحديد أسس التصنيف الطبقي تتفاوت، بل تختلف، من فترة إلى أُخرى حسب العوامل المرتبطة بهذه المعطيات.

كما أن هناك تصنيفات أخرى لتوزيع الناس في شرائح اجتماعية، أو طبقات، مثل طبقة الملاّك، وطبقة التجار، وطبقة الموظفين، وطبقة العمال، وطبقة الفلاحين. ويقوم أساس هذا التقسيم على نمط الملكية وطبيعة المهنة، التي تحدد خصائص اجتماعية متعددة، مثل مستوى الدخل ومستوى المعيشة ونمط السكن وأسلوب قضاء وقت الفراغ، والمستوى التعليمي. وفي المجتمع العربي عامة هناك عامل النسب والحسب، وعراقة القبيلة والأسرة، التي اكتسبتها عبر الأجيال، والتي كانت قائمة قبل مرحلة الاستعمار وحتى فترات الاستقلال. وكان للمكانة العائلية وعراقة النسب أهمية في المجتمع الفلسطيني إبان الحكم العثماني وخلال فترة الانتداب البريطاني. وقد تم خلال هاتين المرحلتين تعميق الفوارق الطبقية بين العائلات (الذوات) المالكة للأراضي ووسائل الإنتاج والمباني والمنشآت وبين عامة الناس، على أساس غرس روح التفرقة والتباعد الاجتماعي. كما ساهمت العزلة الاجتماعية التي سادت خلال هاتين الفترتين، وخاصة بين المجتمعات الريفية والمجتمعات الحضرية، في تعميق الفوارق بين «الفلاح» و«المدني». وكانت هناك فئة تنظر إلى الفئة الأخرى بنوع من الاستعلاء والتكبر والسخرية أحياناً، ناهيك عن النظرة الدونية والامتناع عن الاختلاط والتزاوج فيما بين المجموعتين. وبعبارة أخرى فإن معالجة التنظيم الطبقي في فلسطين قبل عام ١٩٤٨ لا بد وأن ترتبط بالواقع الاجتماعي / الاقتصادي والتقسيم الاجتماعي الثنائي الريفي والحضري.

(أ) التنظيم الطبقي الحضري: شهدت المدن الفلسطينية نمواً مطرداً منذ بداية القرن العشرين حتى عام ١٩٤٨، سواء تلك الكبيرة منها (عواصم الألوية والأقضية)، أو المدن المتوسطة والصغيرة، وذلك بسبب ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية أو الهجرة من الريف والبادية إلى المدن أو أطرافها سعياً وراء العمل والرزق، سواء في المواسم أو بصورة مستديمة. والمدن الفلسطينية لها خصائصها ومقوماتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية التي تتولد من خلالها فرص العمل في مجالات العمران والتجارة والصناعة والسياحة والخدمات الأخرى. هذا فضلاً عن وجود شريحة من الملاّكين للأراضي الريفية أو الإقطاعيات والمقيمين في المدن.

ويمكن تصنيف التنظيم الطبقي في المدن في ضوء المعايير المشار إليها على النحو التالي:

- **الطبقة العليا**: وتضم شرائح أصحاب الملكيات الصناعية والتجارية والعقارية والمالية، وغالباً ما ينتمي أفرادها إلى الأسر الفلسطينية المعروفة بالنسب والجاه والمركز الذي توصلوا إليه خلال فترة الحكم العثماني والانتداب البريطاني وبعضهم توصل إليه من قبل. ويشكّل هؤلاء حوالي ١٥ ٪ من سكان المدن.

- **الطبقة الوسطى**: وينضم في هذه الشريحة فئات المثقفين والمحامين والأطباء والموظفين الحكوميين وأصحاب الصناعات اليدوية وصغار التجار، ويعتمد هؤلاء على الدخل من الوظيفة أو العمل التجاري والصناعي، ويشكّلون ما نسبته حوالي ٢٥ ٪ من إجمالي السكان في المدن.

- **الطبقة الفقيرة**: وينتمي إلى هذه الطبقة ذوو الدخل المحدود والعاملون في المهن الدنيا، مثل العمال والأجراء ذوي التعليم المنخفض، والذين يعتمدون على القوة الجسمية في كسب العيش ممن لم تمكّنهم الظروف من تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والمهنية. ويشكلون حوالي ثلثي سكان الحضر.

وبصورة عامة يمكن الإشارة إلى أن الصهيونية والاستعمار البريطاني قد أسهما بصورة مباشرة في تشكيل البناء الاجتماعي والتنظيم الطبقي في المجتمع الفلسطيني وتعديلهما وذلك بالعمل على إذكاء العداء القبلي وتوسيع الخلافات بين الريف والمدن من ناحية، وبين مختلف الشرائح الاجتماعية والمهنية والدينية من ناحية أخرى، من أجل تعميق السيطرة واستملاك الأراضي وزعزعة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. هذا فضلاً عن أن الانتداب ساعد على التخلف العربي الفلسطيني في المجالات المختلفة، إذ ان الاقتصاد كان في معظمه أحادياً، أي كان يعتمد على الزراعة بصورة رئيسية حيث كان يشكل ٧٥ ٪ من مجموع الصادرات عام ١٩٢٢، وكان يعمل في هذا القطاع أكثر من ٥٠ ٪ من القوى العاملة. أما الصناعة فكانت محدودة إجمالاً وتشمل الحرف اليدوية وصناعات الأغذية والصابون والأخشاب وغيرها.

وقد استمر هذا الحال في مطلع الثلاثينات حين بلغت نسبة العمالة الزراعية ٥٠٪، والعمالة الصناعية ١٤٪، والتجارية ١٥٪، والمهنية ٤٪، وفي الأعمال الأخرى ١٧٪، أي أن العاملين في الزراعة كانوا يشكلون ثلاثة أضعاف العاملين في الصناعة أو التجارة[٤٧].

● **الحركة العمالية**: قامت الحركة العمالية التي ساعدت على تنظيم العمال في فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى، فقد كانت طبيعة العمالة قبل هذه الفترة تقوم على أساس المهن المتوارثة والحرف اليدوية، ولم تتكوّن أية تنظيمات رسمية معروفة تتخذ السمة الطبقية المميزة، إذ ان الأنشطة الصناعية كانت تعتمد على الزراعة وتربية الحيوانات والدواجن، والصيد. وظهرت الحرف التي امتهنتها وتوارثتها الأسرة مثل الحدادة والتجارة والسباكة وغيرها، وكذلك الأنشطة التجارية والخدمات التي ساعدت على تعدد مجالات قوة العمل الفلسطينية.

تأسست جمعية العمال العربية الفلسطينية إثر تأسيس الاتحاد العام للعمال اليهود «الهستدروت»، على أساس حماية العمال والدفاع عن مصالحهم والدعوة إلى تطوير فكر عمالي اشتراكي من خلال النقابات يعمل بأسلوب توفيقي بين الأهداف الاجتماعية والعمالية والسياسية. وقد ساهمت النقابات في تنظيم الإضرابات والمواقف الوطنية والتعبير عن اتجاهاتها عربياً ودولياً من خلال المؤتمرات التي كانت تساهم فيها. وقد تطور العمل النقابي بحيث زاد عدد العمال الأعضاء من ١١ ألف عامل عام ١٩٣٨ إلى ٥٠ ألف عامل عام ١٩٤٥ تابعين إلى ٤٢ فرعاً للجمعية المذكورة، وتأسس اتحاد نقابات العمال العرب عام ١٩٤٢ في حيفا، وانضم فيما بعد إلى الجمعية، وفي هذه الفترة (١٩٤٥) ظهر تيار معارض لجمعية العمال العربية الفلسطينية غالبيته من الشيوعيين. ودار معظم الخلاف بين الأعضاء والنقابات حول التمثيل في المحافل الدولية وحول المطالب السياسية والوطنية[٤٨]. وبالرغم من وجود هذه الخلافات فإن التطور الذي شهدته الطبقة العمالية والنمو الأفقي والعمودي أسهما بدرجة كبيرة في البناء الاجتماعي وفي بلورة المكانة الاجتماعية للعمال وتأهيلها في المجتمع الفلسطيني، سواء كان ذلك لجهة العمال أو لجهة التركيب الطبقي الاجتماعي.

هذا وتجدر الملاحظة بأن التركيب الاجتماعي لسكان فلسطين قبل عام ١٩٤٨ قد تميز بالتنوع والتداخل معاً بسبب تفاعل العديد من المؤثرات ذات الطابع العشائري والديني والعرقي. وكان لهذه المؤثرات أثر كبير على الانتماء الجماعي (القبلي والعائلي) أكثر من الانتماء إلى الطبقة الاجتماعية. أما بالنسبة إلى التنوع فقد كان المجتمع يضم الأغنياء والفقراء بنسب متفاوتة، كما يضم شريحة المتعلمين. وكان يتسم بالحركة (التداخل) الرأسية والأفقية، كما كانت الفروق بين طبقة الأغنياء والفقراء مميزة وواضحة. وهناك فوارق تميز كلاً منهما عن الآخر كماً ونوعاً.

وساد التنظيم العشائري والعائلي وسيطر على تفكير القادة السياسيين وسلوكهم في فلسطين إبان الاستعمارين العثماني والبريطاني. وقد أشار إلى ذلك أحد الكتّاب الفلسطينيين بقوله: «لا يقول الفرد من الفلسطينيين كلمة أو يخطو خطوة إلا وهو مراع تقاليده قبل كل شيء ومصلحة أسرته قبل كل مصلحة ونفوذ أسرته قبل كل نفوذ»[٤٩]. وكاد الصراع حول المجلس الإسلامي الأعلى عام ١٩٢٥ يتحول إلى خلاف متواصل أشبه ما يكون بالصراع «القيسي اليمني». وكانت بعض الأسر تستمد سلطتها وتأثيرها بانتسابها إلى «آل البيت والصحابة والتابعين وقادة الحروب الإسلامية». وتعززت وترسخت زعامة هؤلاء خلال فترة الانتداب البريطاني وقام تنافس شديد بين أسر هذه الطبقة حول المراكز القيادية وتولي الوظائف.

ومن سمات التنظيم الطبقي الفلسطيني أنه كان نظاماً شبه إقطاعي خلال فترة العهد العثماني (أي ملكيات كبيرة مع حرية الفلاح في الحركة والعمل). ومع التحول الاقتصادي خلال فترة الانتداب البريطاني، فإن التغير الطبقي لم يُفقد الطبقات الأصول الاجتماعية لكل منهاوالذي نبعت منه خاصة الطبقة العليا والطبقة العمالية، حيث ان معظم العمال العرب في فلسطين أواخر أيام الانتداب كانوا من أصول طبقة الفلاحين. هذا فضلاً عن أن الانتماء الطبقي للمجتمع الفلسطيني آنذاك (فترة الأربعينات) لم يكن واضحاً بالنسبة لفئة متزايدة حجماً من السكان بسبب العملية الانتقالية التي كانوا يمرون فيها، باستثناء الطبقتين العليا والدنيا اللتين لم تتغير ملامحهما أو سماتهما.

ومن ناحية أخرى فقد زاد نفوذ طبقة التجار في المدن إثر انتعاش الاقتصاد السلعي. وقد ساعدها ذلك في تكديس الثروة وشراء الأراضي من الفلاحين، والتقارب مع الانتداب البريطاني حتى ان بعضهم أسهم في تأسيس «الحزب العربي» الموالي لبريطانيا[٥٠].

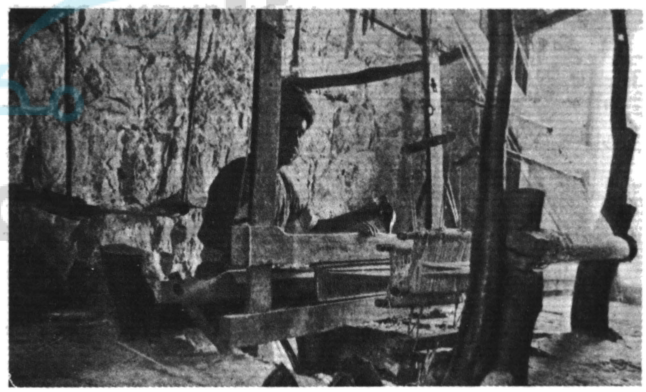
ومن سمات التركيب الطبقي أن الطبقة العليا كانت تستأثر بأكبر حصة من الدخل القومي. وكانت تضم في نطاقها الوجهاء وكبار الملاكين وأصحاب المصانع والنفوذ لدى حكومة الانتداب.

وكان لهذه الطبقة قوة سياسية واقتصادية. وقد امتد نفوذها إلى القرى، فقامت علاقات متينة مع الأثرياء من الريفيين الذين كانت تتركز في أيديهم إدارة القرى، والمخاتير.

أما الطبقة الدنيا فتتكون من ثلاثة أرباع السكان الأكثر فقراً بسبب الركود الاقتصادي وارتفاع معدلات الزيادة السكانية في الريف، الأمر الذي أدّى إلى النزوح الجماعي من الريف إلى المدن، (هذا فضلاً عن انتقال الأراضي الزراعية إلى اليهود بمعاونة حكومة الانتداب) بسبب ضيق فرص العمل وانخفاض نسبة الملاكين للأراضي وارتفاع معدلات العمالة في الزراعة. وعلى سبيل المثال فقد ارتفع سكان مدينة القدس من ٦٣,٠٠٠ نسمة عام ١٩٢٢ إلى ١١٠,٠٠٠ نسمة عام ١٩٣٥، وسكان حيفا من ٢٥,٠٠٠ نسمة إلى ٨٥,٠٠٠ نسمة وسكان يافا من ٣٣,٠٠٠ إلى ٧٤,٠٠٠ نسمة خلال الفترة ذاتها، في حين كانت نسبة الزيادة الطبيعية للسكان خلال هذه الفترة ٣,٦ ٪ سنوياً فقط.

وقد شملت طبقة الفقراء: الفلاحين والعمال الزراعيين وقسماً من الحرفيين والتجار الصغار الذين يعتمدون في نشاطهم على العلاقات التي يقيمونها مع أصحاب رؤوس الأموال في القرى وأصحاب الصناعات في المدن.

ويشكل الحرفيون وصغار التجار قلة من البرجوازية الصغيرة من فئات اجتماعية بائسة. وقد امتلأت المدن بالعاطلين عن العمل من عمال وفلاحين ومزارعين وحرفيين. وتزايدت نسبة العمال والموظفين في حكومة فلسطين والعاملين في الجيش والأشغال العامة وسكة حديد فلسطين والبرق والبريد والهاتف من ١٣,٢٠٠ عامل وموظف عام ١٩٤٠ إلى ٥٠,٤٠٠ عامل وموظف عام ١٩٤٤. هذا فضلاً عن الفروق الواضحة في تقسيم العمل المأجور، سواء بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية أو بين الريف والمدن.



الحياكة على النول

أما بالنسبة لفئة الموظفين والمثقفين فكانت تضم الموظفين في الوظائف المدنية والذين حصلوا على تعليم حديث. وكان معظمهم من الأسر الغنية والمتوسطة، إلا أن مواقفهم السياسية واتجاهاتهم الفكرية كانت متعارضة وغير متجانسة، وقد نشأت هذه الطبقة أثناء فترة الانتداب نظراً للحاجة لكوادر تساعد الانتداب في الإدارة والتنظيم وتنفيذ السياسة العليا. وفي عام ١٩٤٥ شكلت هذه الفئة حوالي ١١ ٪ من إجمالي القوى العاملة الفلسطينية. أما فيما يرتبط بظروف العمل فقد كانت تصطدم بالعاملين اليهود والانكليز. وهو ما أعاق عملية التقدم والحراك الرأسي في البناء الوظيفي.

ويمكن تمييز فئتين ضمن التصنيف الاجتماعي لهذه الطبقة: فئة تضم كبار الموظفين ومدراء الشركات وضباط الشرطة، وهي محدودة العدد، وفئة أخرى كبيرة العدد تضم الموظفين بمختلف الدرجات في المؤسسات الحكومية والخاصة، وهم يؤجَّرون ويواجهون الاستغلال. وقد تعاضدت هذه الفئة مع الفئات الفقيرة والطبقة العاملة[٥١].

(ب) التركيب الطبقي في القرية الفلسطينية: شكّل سكان الريف الغالبية العظمى من سكان فلسطين، سواء في عهد الحكم العثماني أو الانتداب البريطاني. وقد أشرنا إلى نمط ملكية الأراضي الذي يوضح البناء الاجتماعي والطبقي نظراً لارتباط هذا البناء بنمط ملكية الأرض والعلاقات الإنتاجية. وقد واجه الريف الفلسطيني خلال فترة الانتداب ظروفاً قاسية، حيث قامت بريطانيا بعدة إجراءات ضد مصلحة الفلاحين مثل إغلاق المصرف الزراعي العثماني، وعدم تيسير القروض، وزيادة الضرائب (حيث وصلت إلى ٣٤٪ من الدخل الصافي عام ١٩٣٠)، ومساعدة الصهاينة على الاستيلاء على الأراضي الزراعية، ويمكن حصر التنظيم الطبقي في الريف في الفئات التالية:

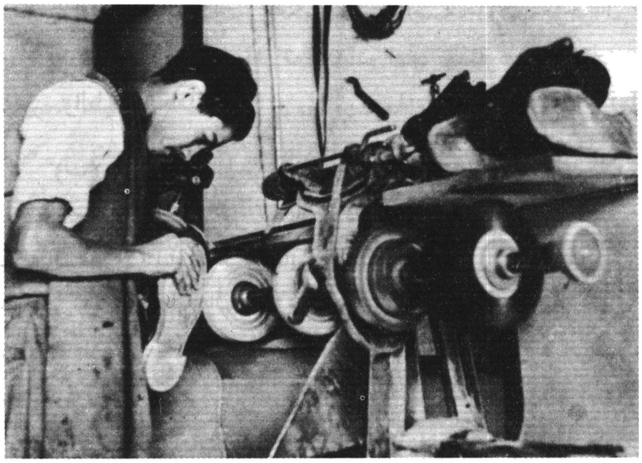
- **الأولى:** العليا شبه الإقطاعية. وكان في فلسطين ١٦٣ مالكاً يملكون ٤٦,٧ ٪ من مجموع مساحة الأراضي الزراعية، و٩١ ٪ من مجموع المالكين لا تزيد حيازتهم عن ٢٦,٧ ٪ وذلك عام ١٩٣١. وكان لهؤلاء أنماط سلوكية متحالفة مع الرأسمالية الحضرية.

- **الثانية:** الفلاحون: وقد تميزوا بالمحافظة على مكانتهم الاجتماعية في فلسطين، أي في المرتبات الدنيا، وكانت فرص التقدم بينهم محدودة، وكذلك فرص تحسين مستوياتهم

الاقتصادية، ووقعوا فريسة لنزع الملكية الزراعية من قبل الحكومة وكبار الملاكين الذين أصبح معظمهم من الصهيونيين[٥٢].

● **والثالثة**: العمال الأجراء في القطاع الزراعي في القرى. وقد تميزت هذه الفئة بالحركة المكانية والجغرافية، لأنها كانت تسعى إلى الحصول على أفضل ظروف وشروط للعمل أينما أمكن توفرها، سواء في نفس القرية أو في القرى المجاورة والبعيدة، أو في المدن القريبة، أو في المراكز الإدارية، للعمل في الصناعة أو الخدمات الأخرى. ويتعرض معظمهم للاستغلال من الفئات الأخرى، ويشكلون أكثر من نصف الفلاحين (حوالي ٦٠٪).

يتضح مما تقدم أن التنظيم الطبقي في المجتمع العربي الفلسطيني قد تأثر بعناصر متعددة، منها نظام ملكية الأرض، ونظام التوظيف ونظام التعليم والنظام القبلي العشائري، حيث ساهم كل نظام في تشكيل البناء الاجتماعي الطبقي وخصائصه.



معمل للأحذية عام ١٩٤٢

إن نظام الملكية في المدن والقرى قد حدّد الشرائح الاجتماعية التي تمتلك الأرض وما يرتبط بها. وكانت الأقلية التي امتلكت معظم الحيازات الكبيرة. وهذا الواقع أدّى إلى تنظيم طبقي ثنائي ـ الأغنياء والفقراء ـ أو الطبقة العليا والطبقة الدنيا. أما نظام التوظيف، فقد ارتبط بعناصر مستوى التعليم ودرجة الولاء والارتباط بالانتداب البريطاني، وقد ساعد ذلك على نشأة الطبقة الوسطى التي ضمت الأعداد الكبيرة من أبناء الوجهاء والعائلات فضلاً عن عدد من سكان المدن والقرى. أما بالنسبة لنظام التعليم (الحكومي والتبشيري والخاص) فقد ساعد على تكوين شريحة «مثقفة» جديدة في المجتمع الفلسطيني ذات خصائص مختلفة عن الشرائح الأخرى، حيث شملت الطبقة الوسطى وفئات من الطبقتين العليا والدنيا. وفيما يتعلق بالنظام القبلي العشائري أو النظام الأسري، فقد ساعد ذلك في إضفاء المكانة الاجتماعية للحسب والنسب والعرق والامتداد القرابي، وهذا تمشّى مع ملكية الأرض ونظام التوظيف، حيث ساعدت الحكومة التركية وحكومة الانتداب البريطاني على تصنيف المجتمع العربي إلى هذه الفئات، وتوجيه الاهتمام نحو العائلات ذات النفوذ والجاه والمكانة، وتخويلها السلطات الإدارية والمناصب الرسمية في الدولة، الأمر الذي زاد من الفروق الاجتماعية بين الشرائح الاجتماعية التي حصلت على ثمرة الأتعاب وتلك التي عانت استغلال هذه المكانة في توسيع ملكيتها ونفوذها دون الاهتمام بالتكامل الاجتماعي أو التوازن الاجتماعي الطبقي.

الفصل الثاني

المضامين الاجتماعية لعرب فلسطين المحتلة ١٩٤٨

يزداد موضوع التحليل الديمغرافي للفلسطينيين بعد أحداث عام ١٩٤٨ أهمية لدى الهيئات الدولية والعربية والفلسطينية على حدّ سواء وذلك نظراً للتغيرات الجذرية التي طرأت على البناء الاجتماعي من ناحية وعلى الخصائص الديمغرافية (وتشمل معدلات المواليد والوفيات والهجرة والكثافة والفئات العمرية ومواقع الإقامة والخصائص المهنية والتعليمية وغيرها) من ناحية أخرى. ويرجع السبب في هذا الاهتمام إلى عدة عوامل منها: (١) تحديد التوزيع الجغرافي للقطاع الأكبر من سكان عرب فلسطين الذين اضطروا للهجرة خارج مدنهم وقراهم وممتلكاتهم إلى ما عرف فيما بعد بالضفة الغربية وقطاع غزة، وتحديد الحيازات والأملاك والعقارات التابعة لهم، (٢) تجميع المهاجرين في مخيمات ومعسكرات مؤقتة وتنظيم عملية الإغاثة والرعاية الاجتماعية والخدمات الصحية والتعليمية الضرورية، (٣) التعرف على خصائص المهاجرين في مواقع البلاد العربية والأجنبية التي وصلوا إليها منذ عام النكبة حتى مطلع الثمانينات، (٤) التعرّف على الاحتياجات الراهنة والمستقبلية للفلسطينيين من حيث

علاقتهم بالأونروا وتخفيف عبء الإغاثة عنها وتحميل الحكومات العربية المضيفة للمهاجرين مسؤولية تقديم العون والعمل والإقامة (المؤقتة وغير المؤقتة) لهم وفق ظروف كل دولة.

ولذا فإن الدراسة الديمغرافية لفئات الشعب الفلسطيني سواءً الذين استمروا في صمودهم على أرض الوطن وما زالوا تحت الحكم الإسرائيلي أم أولئك الذين صمدوا بعد حرب ١٩٦٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة أو الذين استقروا مؤقتاً في الدول العربية والخليجية المجاورة، أو الذين وصل بهم المطاف إلى البلدان الأخرى، تصبح دراستهم على جانب كبير من الأهمية من النواحي السكانية والاجتماعية والنفسية والسياسية والاقتصادية والتاريخية.

لقد استهدفت عملية الاقتلاع التي تعرّض لها الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨ إفقاده مقومات شخصيته الوطنية المستقلة. فالقسم الذي بقي في فلسطين انتُزعت عنه صفة فلسطيني واعتُبر مجموعة من الأقليات الطائفية الإسلامية والمسيحية والدرزية. . . ، ومن ثمَّ فقد سُدّت جميع المنافذ أمام نمو وتطور هذا الفريق من الشعب الفلسطيني لتحقيق ذاته. أما القسم الذي اتجه شرقاً فقد وجد نفسه بين ليلة وضحاها مغترباً يحمل بطاقة بلد آخر، وقد وجد الذين اتجهوا إلى لبنان أن عملية الدمج أعلى تكلفة من الناحية السياسية والاقتصادية من مردود هذه العملية، فقد حملوا وثائق السفر الفلسطينية، وإلى الجنوب اتجه فريق من الفلسطينيين إلى ما أصبح يُسمى بقطاع غزة. أما الفريق الذي اتجه إلى سوريا فقد وجد موقفاً سياسياً يعارض دمجه وتذويبه(٥٣). ثم أخذ الفلسطينيون بالاتجاه حيثما توفرت فرص العمل والاستقرار المؤقت أو شبه الدائم في مختلف دول العالم بأعداد متفاوتة، وأخذوا يتزايدون في النسل والتكاثر حتى تضاعف عددهم حوالي ٤ مرات خلال فترة ٣٨ سنة. ويعني هذا وفق المعايير الديمغرافية أن الشعب الفلسطيني يتسم بالتجديد والفتوة، وأنه قادر على أن يحتفظ بحيويته وبجنسه لعدة أجيال قادمة.

وحول الوضع الاجتماعي بعد عام النكبة ١٩٤٨ يمكن استخلاص الحقائق التالية:

١ ـ لقد أثرت الهجرة من المدن والقرى في انتشار الفلسطينيين في بلاد متعددة منها العربية ومنها الأجنبية، وقد أدى ذلك إلى تغيرات جذرية في البناء الاجتماعي والتنظيم الطبقي وظهور التمزق الأسري والتباعد الاجتماعي بين أبناء الحي الواحد أو القرية الواحدة، وقد أثّر هذا التشتت في تكوين أقليات اجتماعية في الدول المضيفة تختلف في تركيبها الديمغرافي وبنائها الهيكلي عما كانت عليه في فلسطين.

٢ ـ إن الفلسطينيين بتجمعاتهم أو معسكراتهم الأشبه بالجماعات غير الطبيعية الممزقة والمفرقة قد خضعوا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلدان التي أقاموا فيها. وقد أثروا فيها وتأثروا بها بدرجات متفاوتة.

٣ ـ يخضع الفلسطينيون في وجودهم وكيانهم إلى المحافظة على معادلة الولاء للكيانات العربية المضيفة من ناحية والولاء لمنظمة التحرير والحفاظ على حسّهم الفلسطيني في الوقت نفسه دون السماح لقيام تعارض أو تصادم بين الولاءين.

وسوف نتناول دراسة الفلسطينيين داخل فلسطين المحتلة بعد عام ١٩٤٨ وقبل عام ١٩٦٧ ثم نحلل الخصائص السكانية للضفة الغربية المحتلة وقطاع غزّة بعد عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٨٥، وأخيراً بعض خصائص الفلسطينيين خارج الضفة الغربية (أي في الضفة الشرقية) وفي البلدان المضيفة. ولا بد من التعرف على الصورة الإجمالية للتوزيع السكاني للفلسطينيين في العالم.

إن دراسة الخصائص السكانية للفلسطينيين بعد عام ١٩٤٨ تواجه العديد من العقبات، خاصة في مدى توفر البيانات الإحصائية الدقيقة في المناطق التي احتلتها (إسرائيل)، والذين آثروا البقاء في القرى والمدن، أو أولئك الذين انتقلوا إلى ما عُرف بالضفة الغربية من المملكة الأردنية الهاشمية، بالإضافة إلى انتشار الفئات الكبيرة العدد خارج المملكة سعياً وراء العمل وكسب العيش والإقامة المؤقتة على أمل العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم ووطنهم. أما الآثار الاجتماعية التي خلفها هذا الانتشار والتبعثر فسنتناولها فيما بعد.

يتضح من الجدول رقم (٨) الحقائق التالية:

ـ تصل نسبة الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ ١٩٤٨ إلى ١٢,١٪ وهؤلاء منحوا الهوية الإسرائيلية وحافظوا على أماكن وجودهم في المدن. أما سكان القرى فقد تعرض عدد كبير منهم إلى التهجير من قراهم التي دمرها اليهود لبناء مستعمرات صهيونية على أنقاضها.

ـ أما نسبة الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة بعد عام ١٩٦٧ فقد بلغت ٢٩,٤٪ من إجمالي الفلسطينيين، وهؤلاء يواجهون حراكاً سكانياً مستمراً بين مدنهم وقراهم والانتقال إلى الضفة الشرقية والدول العربية سعياً وراء العمل والتعلّم.

الجدول رقم (٨)
تقدير عدد العرب الفلسطينيين حسب مكان الإقامة ١٩٨٠

مكان الإقامة	عدد السكان	(٪)
الضفة الغربية	٨١٨,٣٠٠	١٨,٦
قطاع غزة	٤٧٦,٧٠٠	١٠,٨
فلسطين المحتلة ١٩٤٨	٥٣٠,٦٠٠	١٢,١
الأردن (الضفة الشرقية)	١,١٦٠,٨٠٠	٢٦,٤
سوريا	٢١٥,٥٠٠	٤,٩
لبنان	٣٤٧,١٠٠	٧,٩
الكويت	٢٧٨,٨٠٠	٦,٤
العراق	٢٠,٠٠٠	٠,٤
ليبيا	٢٣,٠٠٠	٠,٥
مصر	٤٨,٥٠٠	١,٢
السعودية	١٢٧,٠٠٠	٢,٩
الإمارات العربية المتحدة	٣٤,٧٠٠	٠,٩
قطر	٢٢,٥٠٠	٠,٥
عُمان	٤٨,٢٠٠	١,١
الولايات المتحدة الأمريكية	١٠٢,٠٠٠	٢,٣
باقي دول العالم	١٣٦,٣٠٠	٣,١
المجموع	٤,٣٩٠,٠٠٠	١٠٠

ـ أما بالنسبة للفلسطينيين في الضفة الشرقية من الأردن فتصل نسبتهم إلى ٢٦,٤ ٪، وهؤلاء أيضاً تتاح لهم حرية الحركة إلى خارج الأردن بسبب الظروف الاقتصادية ولتحسين أوضاعهم الاجتماعية.

ـ وتصل نسبة الفلسطينيين المقيمين في الدول الخليجية (الكويت، والسعودية والإمارات وقطر وعُمان) إلى ١١,٨ ٪ وفي العراق وليبيا حوالي ١ ٪ ومصر ١,٢ ٪.

ـ أما الذين يقيمون في الولايات المتحدة وباقي دول العالم خارج الوطن العربي فتصل نسبتهم إلى ٥,٤ ٪.

ـ وتزيد نسبة الفلسطينيين في لبنان عن أي بلد عربي آخر باستثناء الأردن حيث تصل إلى ٧,٩ ٪، أي أن الفلسطينيين يتجمعون في سوريا ولبنان (١٢,٨ ٪) أكثر منهم في أي بلد آخر خارج فلسطين والأردن.

إن إعادة توزيع الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨ كان لها تأثير كبير في البناء والتنظيم الاجتماعي وفي العلاقات الاجتماعية وفي المشكلات الاجتماعية التي واجهتهم في حركتهم إلى المواقع التي وصلوا إليها واستقروا فيها محافظين على هويتهم الوطنية.

الجدول رقم (٩)
تعداد الفلسطينيين في العالم سنة ١٩٨٢[٥٤]

المنطقة	العدد بالآلاف	النسبة (٪)
فلسطين المحتلة ١٩٤٨	٦٧٠	١٥,١
الضفة الغربية وغزة	١٢١٠	٢٧,٢
الأردن (الضفة الشرقية)	١٣٢٠	٢٩,٧
لبنان	٣٥٠	٧,٩
سوريا	٢٠٠	٤,٥
دول الخليج العربي	٥٠٠	١١,٢
دول عربية أُخرى	١٠٠	٢,٢
مناطق أُخرى (غير عربية)	١٠٠	٢,٢
المجموع	٤٤٥٠	١٠٠

هذا وللمزيد من الاستقصاء الإحصائي للفلسطينيين يتناول الجدول رقم (٩) توزيع الفلسطينيين في عام ١٩٨٢.

يتضح من الجدول الحقائق التالية:

ـ هناك ٤٢,٣ ٪ من الفلسطينيين موجودون على أرض فلسطين. وهذا يؤكد كثافة الوجود العربي والحضور الفلسطيني هناك.

ـ ٧٢,٦ ٪ من الفلسطينيين موجودون على أرض فلسطين والأردن (الضفتين الشرقية والغربية).

ـ هناك ٨٤,٤ ٪ من الفلسطينيين يعيشون في فلسطين والدول المجاورة لفلسطين (الأردن، سوريا، لبنان).

ـ هناك ٤٢,١ ٪ من الفلسطينيين يعيشون في الدول العربية الثلاث المجاورة لفلسطين.

وبالرغم من أن الفلسطينيين الموجودين في الأردن يمثلون ٢٩,٧ ٪ من إجمالي الفلسطينيين فإنهم يشكلون أكثر من نصف السكان في الضفة الشرقية للأردن. وإذا نظرنا إلى انتشارهم في البلاد العربية نلاحظ أنهم بالرغم من النسب الضئيلة التي تعكس وجودهم، فإن النسبة تختلف بدرجة كبيرة إذا ما أخذنا الوضع في

دول الخليج العربي، حيث يشكل الفلسطينيون ٢٦ ٪ من سكان الكويت وحدها، بينما تقل نسبتهم عن ذلك في لبنان. كما نلاحظ أن حوالي ١٠٠,٠٠٠ فلسطيني يقيمون في دول غير عربية حصل معظمهم على إقامة أو جنسية في هذه الدول حسب القوانين الخاصة بكل دولة. إلا أن ذلك لا يعني فقدان الهوية والتبعية والانتماء للقضية أو الوطن.

وسوف نتناول تحليل بعض الخصائص والمؤشرات السكانية بعد عام ١٩٤٨ للفلسطينيين المقيمين في فلسطين للتعرف على جوانب من البناء الاجتماعي والنظام الطبقي والمستوى التعليمي والبناء الوظيفي ومعدلات الدخل وحجم الأسرة.

توزع الفلسطينيون في فلسطين بعد عام ١٩٤٨ إلى ثلاث مجموعات: الفلسطينيون داخل حدود فلسطين (تحت الاحتلال الإسرائيلي) بعد عام ١٩٤٨؛ الفلسطينيون في الضفة الغربية

فلسطين كلها مصنّفة حسب الألوية والمناطق.

(أ) **الخصائص الديمغرافية**: يوضح الجدول رقم (١٠) توزيع السكان العرب في فلسطين المحتلة خلال الفترة ما بين ١٩٤٨ ــ ١٩٨٢.

يتضح من الجدول الحقائق التالية:

ــ مع أن نسبة السكان العرب إلى مجموع السكان في الأرض المحتلة لم تتعد سنة ١٩٦١ مستوى ١١,٣ ٪ فإن هذه النسبة كانت تعكس تطوراً ملحوظاً في عدد السكان الفلسطينيين الذين يتوالدون بكثرة، الأمر الذي حتم وصول تلك النسبة إلى ١٦,١ ٪ سنة ١٩٧٩ و ١٧ ٪ سنة ١٩٨٢.

ــ لقد تضاعف السكان المسلمون حوالي ثلاث مرات خلال الفترة ما بين ١٩٤٨ و١٩٨٢، أي خلال فترة ٣٥ سنة، وهذا يعكس معدلات تجديد عمرية عالية، حيث ان الاتجاه الطبيعي هو أن يتضاعف السكان مرة واحدة خلال ٢٥ عاماً

الجدول رقم (١٠)

توزيع السكان في (إسرائيل) خلال الفترة ما بين ١٩٤٨ و ١٩٨٢ (بالآلاف)[٥٥]

السنوات	مسلمون		مسيحيون		دروز (*)		يهود		الإجمالي
	العدد	(٪)	العدد	(٪)	العدد	(٪)	العدد	(٪)	
١٩٤٨	١١٥	١٣,١	٣٥,٢	٤,٠	٦,٥	٠,٧	٧١٦,٧	٨٢,٢	٨٧٣,٤
١٩٦١	١٧٠,٨	٧,٨	٥٠,٥	٢,٣	٢٥,٨	١,٢	١,٩٣٢,٤	٨٨,٧	٢,١٧٩,٥
١٩٧٢	٣٥٢,٠	١١,٢	٧٢,١	٢,٣	٣٦,٩	١,٢	٢,٦٨٦,٧	٨٥,٤	٣,١٤٧,٧
١٩٧٩	٤٨١,٢	١٢,٥	٨٧,٦	٢,٣	٤٩,٠	١,٣	٣,٢١٨,٤	٨٣,٩	٣,٨٣٦,٢
١٩٨٢	٥٣٠,٨	١٣,١	٩٤,٠	٢,٣	٦٥,٦	١,٦	٣,٣٧٣,٢	٨٣	٤,٠٦٣,٦

(*) يرد الدروز فئة منفصلة عن المسلمين في الإحصاءات الإسرائيلية.

المحتلة بعد حرب ١٩٦٧؛ الفلسطينيون في قطاع غزة المحتل بعد حرب ١٩٦٧.

إن المصادر الإحصائية السكانية للفلسطينيين العرب المقيمين في هذه المناطق متعددة، منها التعدادات السكانية والتقديرات فيما بين التعدادات التي قامت بها حكومة الاحتلال الإسرائيلي وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية للضفة الغربية خلال الفترة ما بين ١٩٥٢ ــ ١٩٦٧، وتقديرات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA) وإحصاءات، الأمم المتحدة المستقاة من هذه المصادر. والجدير بالملاحظة أن الإحصاءات التي تنشرها حكومة الاحتلال الإسرائيلي بعد عام ١٩٦٧ تشمل

(حسب نظرية مالتوس Malthus والمتوالية الهندسية). ويرجع السبب في ارتفاع معدلات الزيادة هذه إلى عوامل ثقافية ودينية واقتصادية.

ــ أما بالنسبة للمسيحيين فقد تضاعف عددهم مرة وثلاثة أرباع المرة خلال الفترة المشار إليها. وهذا يعكس أيضاً تجاوز المعدل الطبيعي المالتوسي المشار إليه بنسبة أقل من الزيادة بين السكان المسلمين، ويرجع ذلك إلى نفس العوامل المؤثرة في الوسط الاجتماعي والثقافي الفلسطيني، وأهمية زيادة الإنجاب لما لها من مزايا اجتماعية واقتصادية.

ــ أما بالنسبة للدروز فبالرغم من أنهم يشكلون أقلية

عظمى في البناء الاجتماعي في فلسطين، إلا أن نسبة تكاثرهم وزيادتهم تُعتبر عالية تقترب من نسبة تكاثر وزيادة السكان المسيحيين والمسلمين، ويرجع ذلك إلى وجود تقارب في القيم الاجتماعية والعوامل الاقتصادية التي تؤثر في الزيادة السكانية.

ـ أما بالنسبة للسكان اليهود فإن الإحصاءات التي أُجريت في نهاية عام ١٩٤٨، أي بعد الاحتلال الإسرائيلي لأجزاء كبيرة من فلسطين وتشريد مئات الآلاف من العرب، تُظهر أنهم أصبحوا يمثلون الأغلبية السكانية المطلقة في فلسطين منذ عام ١٩٤٨. وتفوق الزيادة السكانية المعدلات المالتوسية المشار إليها، بحيث تضاعف عدد السكان حوالي ٥ مرات خلال فترة ٣٤ عاماً. وترجع الزيادة السكانية بصورة رئيسية إلى الهجرة الوافدة من الدول الأوروبية والآسيوية والإفريقية والأمريكية، حيث قام اليهود بتنظيم هجرتهم إلى فلسطين خلال هذه الفترة بأعداد متزايدة وفق مخطط صهيوني لتهويد فلسطين وإبقاء العرب كأقلية إثنولوجية وسكانية.

نستنتج مما سبق أن نسبة السكان اليهود لم يطرأ عليها تغير ملموس بالرغم من الانخفاض الطفيف الذي سجلته الإحصاءات لليهود بعد عام ١٩٧٢، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع الزيادة الطبيعية لغير اليهود بصورة متواصلة، ومن المتوقع أن تزيد نسبتهم إلى إجمالي السكان في (إسرائيل) إذا ما انخفضت مستقبلاً أعداد المهاجرين اليهود الوافدين من ناحية وزادت أعداد المهاجرين العائدين إلى بلدانهم أو المغادرين (إسرائيل) نهائياً.

ونلاحظ أنه بالرغم من الزيادة الملحوظة للسكان المسيحيين إلّا أن نسبتهم إلى إجمالي السكان قد انخفضت في حين زادت نسبة السكان المسلمين والدروز بدرجة طفيفة، نظراً للظروف التي عاش فيها أبناء الأديان الثلاثة والتي أفرزت اتجاهات سلوكية نحو زيادة النسل بالإضافة إلى عوامل خاصة لأتباع كل دين من هذه الأديان.

(ب) **التوزيع الجغرافي**: يتبع التنظيم الإداري في (إسرائيل) النمط الذي ساد خلال فترة الانتداب البريطاني بصورة عامة، إذ قُسمت فلسطين المحتلة بعد عام ١٩٤٨ إلى المنطقة الشمالية وحيفا والوسط وتل أبيب ومنطقة الجنوب. أما بعد عام ١٩٦٧ فقد استحدث تقسيم إداري جديد يضع الضفة الغربية وقطاع غـزة المحتلين تحت الحكم العسكري تحت إدارة خـاصـة، أما القدس فقد تم استحداث منطقة القدس «الموحدة» التي تضم الأحياء العربية واليهودية على حدّ سواء. وقـد اعتمد الحكم العسكري منهج التخطيط والتنظيم الهيكلي لمنطقة القدس بصورة خاصة بهدف التأثير على إعادة توزيع السكان وزيادة عدد المستوطنات التي يقطنها اليهود، الأمر الذي ساهم في تغيير نمط التوزيع الجغرافي لليهود منذ ١٩٤٨ حتى أواسط الثمانينات.

أما بالنسبة إلى توزيع السكان العرب واليهود على حسب الألوية والمناطق في فلسطين فإن الجدول رقم (١١) يوضح هذا التوزيع.

الجدول رقم (١١)

توزيع السكان العرب واليهود حسب المناطق الجغرافية سنة ١٩٨٣[٥٦]

المنطقة الجغرافية	عدد السكـــان (بالآلاف)		المجموع
	عرب	يهود	
الضفة الغربية	٧٦٧,٣٠٠	١٧,٨٥٨	٧٨٥,١٥٨
القدس	١٢٦,١٠٠	٣٤٦,٧٠٠	٤٧٢,٨٠٠
المنطقة الشمالية	٣١٦,١٠٠	٣٢٠,٢٠٠	٦٣٦,٣٠٠
منطقة حيفا	١١٠,٢٠٠	٤٦٥,١٠٠	٥٧٥,٣٠٠
منطقة الوسط	٦٥,٩٠٠	٧٦٤,٨٠٠	٨٣٠,٧٠٠
منطقة تل أبيب	١١,٣٠٠	٩٨٨,٩٠٠	١,٠٠٠,٢٠٠
منطقة الجنوب	٤٥,٠٠٠	٤٣٣,٧٠٠	٤٧٨,٧٠٠
قطاع غزة	٤٩٣,٧٠٠	٥,٨٤٢	٤٩٩,٥٤٢
المجموع	١,٩٣٥,٦٠٠	٣,٣٤٣,١٠٠	٥,٢٧٨,٧٠٠
النسبة المئوية	٪٣٦,٧	٪٦٣,٢	٪١٠٠

إذا نظرنا إلى الجدول يمكننا استنتاج ما يلي:

تأثر التوزيع الجغرافي للعرب في فلسطين بعد عام ١٩٤٨ بعدة عوامل ومؤثرات أهمها العوامل السياسية والعسكرية التي أوجدتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بعد حرب ١٩٤٨، وبصورة متزايدة بعد حرب عام ١٩٦٧، حيث كان لهذين العاملين آثار كبيرة على التوزيع السكاني للعرب. إن الإجراءات المتبعة في الحالة الأولى كانت تسعى لتجميع العرب في منطقة واحدة حتى يمكن السيطرة عليهم، أو إبقائهم في مناطق محصورة في المدن أو القرى، بالإضافة إلى تهجيرهم وتدمير عشرات القرى وتشتيت سكانها.

ومن حيث التهجير قامت السلطات العسكرية الإسرائيلية بعدة إجراءات مدعومة بقوانين عسكرية بالاستيلاء على الأراضي

بحجة «حماية أملاك الغائبين»، وبحجة الأمن وذرائع أخرى، هذا بالإضافة إلى تهجير سكان النقب من البدو والمزارعين بحجة إعادة التخطيط، وما اتخذته من إجراءات في بعض المدن مثل يافا والقدس وغزة وأريحا بحجة نقل المجتمعات وإعادة التنظيم داخل المدن.

وبالنسبة إلى التوزيع الجغرافي للسكان العرب نلاحظ ما يلي:

ـ ان مجموع السكان العرب في جميع أجزاء فلسطين المحتلة يصل إلى حوالي مليونين أو ما يعادل ٣٦,٧ ٪ من إجمالي السكان موزعين على مناطق الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة وداخل الأرض المحتلة عام ١٩٤٨.

ـ تشكل نسبة السكان العرب في الضفة الغربية المحتلة الغالبية العظمى من إجمالي السكان العرب، حيث تبلغ ٣٩,٦ ٪، بينما تصل نسبة السكان العرب في قطاع غزة المحتل إلى ٢٢,٧ ٪.

ـ أما بالنسبة إلى توزيع السكان العرب على المناطق الأخرى (داخل فلسطين المحتلة ١٩٤٨) فإن التمركز الرئيسي يقع في المنطقة الشمالية حيث تصل نسبتهم إلى ١٦,٣ ٪ من مجموع السكان العرب. وهؤلاء يتمتعون بمميزات مدنية تختلف عن سكان الضفة الغربية وقطاع غزة في أنهم يحملون الإقامة الدائمة (جواز سفر) الإسرائيلية وتنطبق عليهم القوانين الإسرائيلية. وتضم المنطقة الشمالية (الجليل) كلاً من عكا وبيسان وصفد وطبرية والناصرة.

ـ وتشكل منطقة القدس (غير منطقة الضفة) ثاني أكبر تجمع للفلسطينيين، حيث تصل نسبتهم إلى ٦,٥ ٪ من إجمالي السكان العرب، وتضم أولئك الذين أقاموا في القدس العربية وضواحيها بعد عام ١٩٤٨ والتي تقع ضمن منطقة التنظيم.

ـ أما بالنسبة إلى توزيع العرب في المناطق الأخرى فإن منطقة الجنوب التي تشمل عسقلان وبئر السبع ووادي عربة وجبال النقب، فإن نسبتهم تصل إلى ٢,٣ ٪ من إجمالي السكان العرب.

ـ وتضم منطقة الوسط سهل سارونا، قضاء ملبّس ـ بتاح تكفا ـ قضاء الرملة وقضاء حيفا، وتصل نسبة السكان العرب فيها إلى ٣,٤ ٪ من إجمالي السكان العرب.

ـ إن أقل تجمع للفلسطينيين العرب هو في منطقة تل أبيب حيث تصل نسبتهم إلى حوالي ٠,٦ ٪ من مجموع السكان العرب لأن هذه المنطقة تمثل أعلى تمركز سكاني يهودي.

أما فيما يتعلق بالتوزيع السكاني لليهود في فلسطين فنلاحظ ما يلي:

ـ يشكل السكان اليهود ٦٣,٣ ٪ (حوالي الثلثين) من إجمالي السكان في فلسطين المحتلة، وترتفع نسبة وجودهم داخل حدود (١٩٤٨) أكثر من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تصل في المناطق التي تم احتلالها ١٩٦٧ إلى ٠,٧ ٪ فقط من مجموع السكان اليهود.

ـ يزيد تمركز اليهود في منطقة تل أبيب والمنطقة الوسطى عن أية منطقة أخرى (تصل النسبة إلى ٢٩,٥ ٪ و٢٢,٨ ٪ على التوالي)، ويرجع السبب في ذلك إلى أن تل أبيب تشكل مركز الثقل التجاري والصناعي والمالي والسياسي، وتعتبر من المناطق الجاذبة للسكان اليهود.

ـ يقل التمركز للسكان اليهود في المنطقة الشمالية وهي أقل منطقة من حيث الكثافة السكانية (تصل نسبة السكان فيها إلى ٩,٥ ٪ فقط من إجمالي السكان اليهود) ويرجع ذلك إلى التمركز العربي العالي بالإضافة إلى اهتمام اليهود في تعزيز الوجود اليهودي في المناطق المحتلة.

ـ أما منطقة القدس فقد بلغت نسبة السكان اليهود فيها ١٠,٣ ٪ من مجموع السكان اليهود، وقد أخذ عددهم بالتزايد في هذه المنطقة بعد حرب عام ١٩٦٧ وتم ضم القدس (حدود بلديتها) إلى (إسرائيل) وتم تطبيق القوانين المدنية والقضائية والتشريعية اليهودية على السكان العرب على خلاف المناطق العربية الأخرى. هذا بالإضافة إلى التطور العمراني الذي شهدته منطقة القدس وبناء المستعمرات والمناطق السكنية حولها لحصر الضواحي العربية ضمن حزام سكني ذي طوابق متعددة للإشراف على كافة المناطق العربية.

كما تشكل منطقة القدس الكبرى المركز الإداري الرئيسي للمناطق المحتلة بالإضافة إلى المناطق الإدارية الفرعية لكل من الخليل ونابلس ورام الله. أما منطقة غزة فإنها تتبع نظاماً مستقلاً يتبع الحكم الإداري الرئيسي في تل أبيب.

وقد قامت سلطات الاحتلال منذ ١٩٦٧ بتخطيط المناطق الواقعة داخل السور في القدس من أجل إعادة بناء الأحياء والاستيلاء على مساكن العرب وتهجيرهم إلى مناطق خارج السور لإضفاء الصبغة اليهودية على المدينة القديمة وتطوير العمران

المحيط بحائط المبكى وجعل القدس العربية محاطة بالأحياء السكنية اليهودية وزيادة المؤسسات اليهودية في ضوء الخطة لجعل القدس العاصمة الموحدة لـ (إسرائيل).

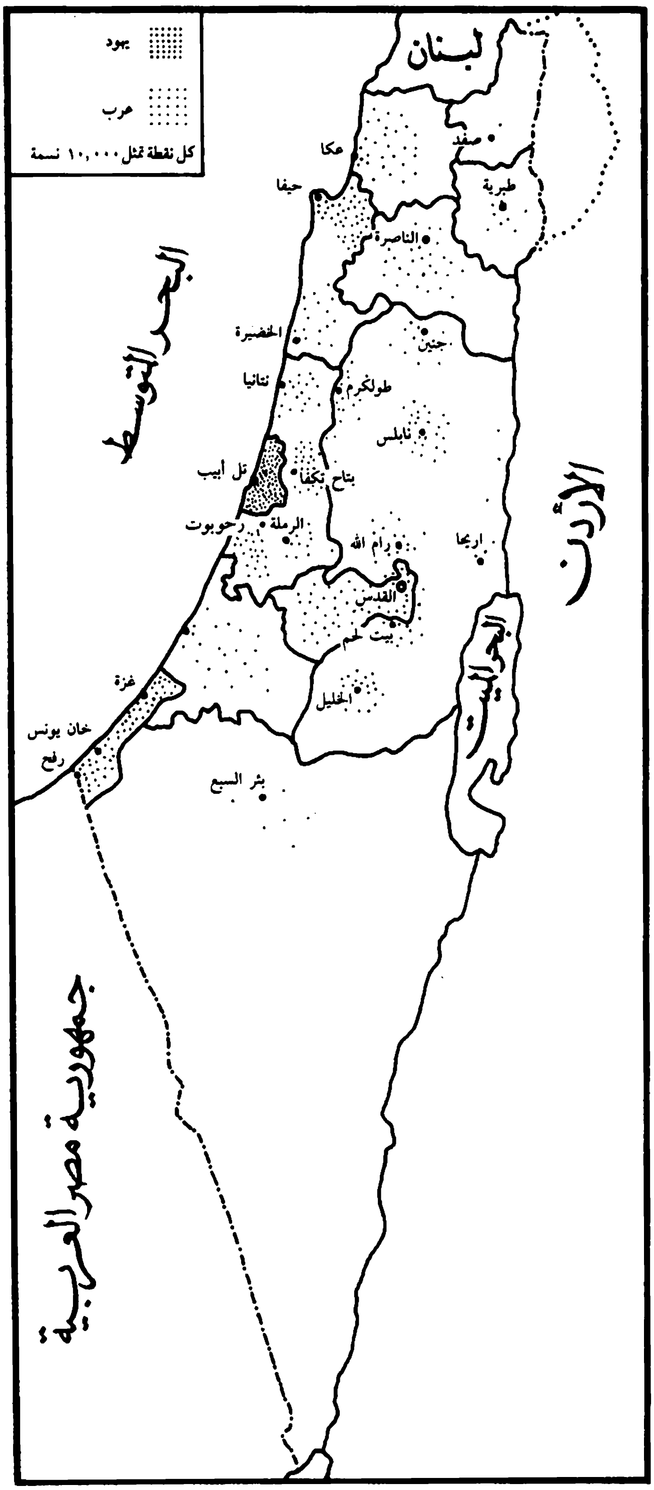
ــ وفي منطقة الجنوب التي تضم ما نسبته ١٢,٩ ٪ من إجمالي السكان اليهود فقد أخذت الحركة الصهيونية في تعزيز الوجود اليهودي في المنطقة لوجود مناطق شاسعة من الأراضي الصحراوية القابلة للزراعة، والتي أمكن توطين آلاف المهاجرين اليهود مع بداية القرن العشرين. وأخذ عدد السكان بالتزايد ومعظمهم من المهاجرين إلى فلسطين منذ مطلع الأربعينات.

يتضح مما تقدم أن التوزيع الجغرافي للعرب واليهود يتبع التطورات السياسية والعسكرية، ومن ثم الأحداث المتتالية والقوانين التي طبقها الحكم العسكري الإسرائيلي على السكان العرب بعد حربي ١٩٤٨ و١٩٦٧.

ويوجد العرب في مناطق الألوية الثلاثة بدرجات متفاوتة في نسبة التمثيل، فنلاحظ أن الغالبية العظمى من الدروز تتمركز في المنطقة الشمالية (٨,٢ ٪ من إجمالي السكان غير اليهود) ويتوزع المسيحيون (١٦,٢ ٪) على معظم مناطق الألوية الشمالية والوسطى ويتمركزون بدرجة أعلى في منطقة الناصرة. أما بالنسبة إلى السكان المسلمين فيتوزعون على جميع الألوية في المناطق الثلاث بدرجات متفاوتة ويزداد تمركزهم في المناطق الوسطى والجنوبية.

هذا وتشير الإحصاءات الحيوية إلى وجود تفاوت في معدلات النمو السكاني والزيادة الطبيعية بين لواء وقضاء وآخر. وعلى سبيل المثال فقد كان السكان العرب في قضاء حيفا حوالي ٩,١٠٠ نسمة عام ١٩٤٨ زاد عددهم إلى ١٨,٦٠٠ نسمة عام ١٩٦١ كزيادة وصلت إلى ١٠٠ ٪، أما الخضيرة الواقعة في اللواء نفسه فقد زادت نسبة السكان العرب فيها ٦٢ ٪ فقط، وقد زادت نسبة السكان في قضاءي عكا وطبرية في اللواء الشمالي وقضاءي عسقلان وبئر السبع في اللواء الجنوبي بنسب تتراوح بين ٦٠ ٪ وأكثر من ١٠٠ ٪ خلال الفترة ذاتها.

أما نسبة الزيادة الطبيعية للسكان الفلسطينيين وللسكان اليهود، فنجد فيها تفاوتاً كبيراً، حيث يتضح من الإحصاءات أن الزيادة بين الفلسطينيين عام ١٩٥٥ قد بلغت ٣٧,٨ بالألف مقابل ٢٦,٣ بالألف بين اليهود، ثم ارتفعت إلى ٤٢,٨ لكل ألف، عام ١٩٦٠ مقابل ١٨,٤ لكل ألف بين اليهود. وفي سنة ١٩٦٥، ارتفعت إلى ٤٤,٦ لكل ألف مقابل ١٦,٢ لكل ألف لليهود. وفي عام ١٩٧٤ كانت نسبة الزيادة الطبيعية للفلسطينيين ٤٣,٩ لكل ألف مقابل ١٧,٢ لكل ألف بين اليهود. أي أن الزيادة الطبيعية للفلسطينيين العرب تبلغ ٢,٣ ضعف الزيادة لليهود. وتتضح هذه الفوارق بشكل أوضح في الزيادة السكانية



توزيع السكان العرب واليهود في جميع أنحاء فلسطين ١٩٨٣

العامة، حيث بلغت ١٥,٤ لكل ألف بين اليهود و ٣٤,٦ لكل ألف بين الفلسطينيين[٥٧].

كما تؤكد الإحصاءات الحيوية أن نسبة الأطفال الذين يولدون أحياء لدى الفلسطينيين تبلغ ٤٤,٦ طفلاً لكل ألف بينما تبلغ لدى اليهود ٢٤,٧ طفلاً لكل ألف.

وتسعى السلطات اليهودية إلى خفض المعدل العام للزيادة الطبيعية للفلسطينيين في المناطق المحتلة والحفاظ على المستوى الديمغرافي لليهود لاستمرار التفوق الديمغرافي، وذلك باتباع وسائل مختلفة منها عدم الاهتمام بالخدمات التي تقدمها للأمهات الحوامل وللأطفال الرضّع العرب. وإدراكاً للأهداف الصهيونية فقد قام العرب بإقامة المستوصفات والجمعيات الصحية وبالمطالبة بالحقوق الاجتماعية، بالإضافة إلى القيام بأعمال النظافة وتطوير البيئة وإنشاء المدارس. وفي السنوات الأخيرة انخفضت نسبة الوفيات الرضّع بين العرب حتى تكاد تقترب من نسبة الوفيات الرضّع لدى اليهود[٥٨].

(ج) **الفئات العمرية**: أما بالنسبة إلى العمر الوسيط ومعدل الأعمار بين العرب في الأرض المحتلة ١٩٤٨ فإن الجدول رقم (١٢) يوضح بعض الاتجاهات العامة:

الجدول رقم (١٢)
السكان حسب نسبة الذكور لكل ١٠٠٠ أنثى
في الأرض المحتلة ١٩٤٨
(١٩٥٥ ـ ١٩٨٢)[٥٩]

السنة	عدد الذكور لكل ١٠٠٠ أنثى	العمر الوسيط للعرب (سنة)	معدل الأعمار للعرب (سنة)	العمر الوسيط لليهود (سنة)	معدل الأعمار لليهود (سنة)
١٩٥٥	١,٠٤٩	١٧,٠	٢٣	٢٦,٧	٢٨,٢
١٩٦٥	١,٠٥١	١٥,٠	٢١,١	٢٥,٨	٢٧,٦
١٩٧٠	١,٠٤٦	١٥,٢	٢٠,١	٢٤,٧	٣٠,١
١٩٧٥	١,٠٣٦	١٥,٢	٢٠,٧	٢٥,٧	٣٠,٤
١٩٨١	١,٠٢٣	١٦,٣	٢١,١	٢٦,٩	٣٠,٦
١٩٨٢	١,٠٢٠	١٦,٠	٢٠,٧	٢٦,٦	٣٠,٢

يتضح من الجدول ما يلي:

ـ هناك توازن ديمغرافي بين الذكور والإناث حيث ان الفروق بينهما طفيفة لا تكاد تذكر، ويرجع ذلك إلى مساواة العدد في المواليد بين النوعين، هذا بالإضافة إلى أن زيادة عدد الذكور عن الاناث تشير إلى أن تمثيل الذكور في البناء السكاني للفلسطينيين يعتبر تمثيلاً جيداً في الصمود والتصدي لأساليب العدوان الصهيوني ضد المواطنين في الأرض المحتلة. وكان من المتوقع أن تنخفض نسبة الذكور عن الإناث، خاصة وأن الهجرة إلى خارج فلسطين سعياً وراء العمل وكسب الرزق بالنسبة للذكور كانت متوقعة بسبب انخفاض معدلات الإنتاج العربي وانخفاض فرص العمل.

ـ إن العمر المتوسط بالنسبة للعرب يراوح بين ١٥ و ١٧ سنة بينما يراوح لدى اليهود بين ٢٤,٧ و ٢٦,٨ سنة، أي بزيادة حوالي ٩ ـ ١٠ سنوات، وهذا يدل على أن مستوى المعيشة أعلى لدى اليهود وأن أمد الحياة أطول.

ـ كما أن هناك فارقاً في معدل الأعمار بين العرب واليهود، ففي حين يراوح المعدل لدى العرب بين ٢٠,٧ و ٢٣ سنة نجده يراوح بين ٢٧,٦ و ٣٠,٧ سنة لدى اليهود، ويرتبط المعدل العمري عادة بمتغيرات اقتصادية واجتماعية وصحية وسياسية محلية (تتعلق بالبيئة المحيطة مثل القرية أو الحي أو المدينة) وعامة شاملة تتعلق بالدولة والسلطة والقوانين والممارسات تجاه العرب في ظل الاحتلال.

ومن المهم في هذا المجال التعرف على توزيع السكان حسب الفئات العمرية للعرب في فلسطين خلال الفترة ما بين ١٩٦٠ ـ ١٩٨٢.

يتضح من الجدول رقم (١٣) أن تقسيم الشعب إلى فئات عمرية يحمل مضامين ومؤشرات اقتصادية واجتماعية وسياسية ودينية وثقافية، ذلك لأن لكل فئة عمرية خصائص تسهم في تحليل الواقع الاجتماعي ـ الاقتصادي (مثل مستلزمات توفير الغذاء والمسكن والخدمات الصحية والتعليمية والمراكز الثقافية والقدرة على المساهمة في قوة العمل في أبواب النشاط المختلفة، بالإضافة إلى خدمات الضمان الاجتماعي للشيخوخة). أي أن الفئات العمرية لها أهمية كبيرة في الدراسات التنموية، حيث انها تعكس طبيعة الاحتياجات ومتطلبات توفيرها للفئات العمرية المختلفة كما تعكس معطيات قوة العمل اللازمة للمشاركة في البرامج والمشروعات التنموية على المستوى المحلي والمستوى الإقليمي.

يمثل الشعب الفلسطيني الصامد منذ عام ١٩٤٨ تحت ظروف الاحتلال الهرم السكاني الذي يتسم بالحيوية والشباب، أي الشعب الفتيّ، حيث بلغت نسبة الذين هم تحت سن ١٤ سنة

الجدول رقم (١٣)
العرب الفلسطينيون حسب فئات العمر والعمر المتوسط ونسبة الجنس (بالآلاف) (فلسطين المحتلة قبل ١٩٦٧) ١٩٦٠ – ١٩٨٢ [٦٠]

سنوات	فئات العمر ٠ – ٤	٥ – ٩	١٠ – ١٤	١٥ – ١٩	٢٠ – ٢٩	٣٠ – ٤٤	٤٥ – ٦٤	٦٥ +	مجموع	العمر المتوسط	نسبة الجنس
١٩٦٠	٤٥,٨	٢٦,٥	٢٦,٧	٢٦,٣	٢٦,٤	٣١,٩	٢٤,٨	١٠,٠	٢١٨,٤	٢١,٩	١٠٥,١
١٩٦٥	٦٤,٠	٤٨,٦	٣٧,١	٢٦,٣	٤٥,٩	٣٨,٨	٢٥,٨	١٢,٨	٢٩٩,٣	٢١,٢	١٠٥,١
١٩٧٠	٧١,٦	٦٢,٦	٤٨,١	٣٦,٩	٥١,٦	٥٠,١	٣١,٦	١٤,٣	٣٦٦,٨	٢١,١	١٠٤,٦
١٩٧٥	٨٦,٠	٧٠,٥	٦١,٧	٤٨,٠	٦٣,٩	٥٨,٦	٣٦,٢	١٥,٩	٤٤٠,٨	٢٠,٧	١٠٣,٦
النسبة المئوية											
١٩٦٠	١٩,١	١٥,٣	١١,٢	١١,٠	١٥,٢	١٣,٣	١٠,٤	٤,٥	١٠٠,٠	–	–
١٩٦٥	٢١,٤	١٦,٢	١٢,٤	٨,٨	١٥,٣	١٣,٠	٨,٦	٤,٣	١٠٠,٠	–	–
١٩٧٠	١٩,٥	١٧,١	١٣,١	١٠,١	١٤,١	١٣,٦	٨,٦	٣,٩	١٠٠,٠	–	–
١٩٧٥	١٩,٥	١٦,٠	١٤,٠	١٠,٩	١٤,٥	١٣,٣	٨,٢	٣,٦	١٠٠,٠	–	–
١٩٨٠	١٨,٣	١٦,٣	١٣,٥	١١.٧	١٥,٨	١٣,١	٨.٠	٣,٣	١٠٠,٠	–	–
١٩٨٢	١٨,٣	١٦,٣	١٣,٤	١١,٨	١٥,٨	١٣,١	٨.٠	٣,٣	١٠٠,٠	–	–

– = البيانات غير متوافرة.

٤٥,٦ ٪ عام ١٩٦٠ وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ٤٨ ٪ عام ١٩٨٢ وهذا يعكس نسبة خصوبة عالية ومعدّلات مرتفعة من الزيادة الطبيعية.

ومن الجدير بالملاحظة أن نسبة الفئة العمرية من ١٥ – ١٩ سنة تسجل انخفاضاً متواصلاً في السنوات من ١٩٦٥ – ١٩٨٢ (وتقل نسبة الانخفاض تدريجياً في الثمانينات)، ثم ترتفع نسبة السكان في الفئة العمرية ٢٠ – ٢٩ سنة، ثم تنخفض ثانية بصورة تدريجية مع ارتفاع السن. إن العوامل والأسباب التي تكمن وراء انخفاض نسبة الفئة العمرية من ١٥ – ١٩ سنة هي ارتفاع معدلات الهجرة إلى خارج الأرض المحتلة (الضفة الشرقية وبلدان الخليج) للعمل أو للالتحاق بالجامعات والمعاهد التعليمية، إذ أن فرص العمل أخذت تتضاءل بعد الاحتلال أمام الشباب وكذلك فرص التحصيل العلمي ما بعد الثانوية العامة.

تشكّل الفئة العمرية التي يمكن احتسابها ضمن قوة العمل ما نسبته ٤٩,٩ ٪ من إجمالي السكان عام ١٩٦٠، ولا تختلف النسبة في عام ١٩٨٢، أي ان المدخلات البشرية لقوة العمل لم تتغير طوال فترة عقدين من الزمن.

أما بالنسبة إلى العمر المتوسط فقط طرأ عليه انخفاض طفيف خلال فترة عقدين (حوالي ١,١)، وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات وفيات الرضّع والأطفال الذين تصل أعمارهم إلى أقل من ٥ سنوات. وسوف يتضح ذلك من تحليل الإحصاءات الحيوية.

وفيما يتعلق بنسبة الجنس، أي نسبة الذكور إلى كل ١٠٠ أنثى، فقد كانت نسبة الذكور تزيد على نسبة الإناث (١٠٥ ذكر لكل ١٠٠ أنثى) عام ١٩٦٠، وانخفضت النسبة (١٠٢,٨ ذكر لكل ١٠٠ أنثى)، أي ما يقارب التعادل. ويرجع السبب في زيادة عدد الذكور إلى عاملين رئيسيين: أولهما هجرة الشباب للخارج لفترات قد تمتد ما بين خمس سنوات فأكثر، وزواج الإناث من الخارج أيضاً؛ والثاني زيادة عدد الوفيات بين الإناث عنها بين الذكور في مختلف الفئات العمرية.

نستنتج مما سبق أن الشعب الفلسطيني شعب فتي لديه القدرة على التجديد والحفاظ على ذاته وتزويد المجتمع بالعناصر الشابة بصورة مستمرة، وبالرغم من الانخفاض البسيط في العمر المتوسط إلا أن ذلك لا يؤثر في التمثيل الكمي واتجاهات النمو الحالية والمستقبلية. ولا بد من دراسة الأبعاد المرتبطة بانخفاض العمر المتوسط للوقوف على العوامل والتوصل إلى سبل معالجته.

(د) **اتجاهات الخصوبة**: وحتى تتضح اتجاهات الخصوبة وخصائصها، لا بد من تحليل معدل التكاثر الإجمالي ومعدل الإحلال الصافي*، وكذلك معدل الخصوبة الكلية، لأن الخصوبة لها معايير، وتتأثر بالعوامل الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية المحيطة بالشعب الفلسطيني في مناطق إقامته وتمركزه. هذا بالإضافة إلى العوامل النفسية، مثل القلق من الأوضاع المستقبلية والسعي للحفاظ على النوع وكذلك على التراث والممتلكات خوفاً من مصادرتها أو إضعاف التمثيل الفلسطيني في الوسط اليهودي الأكثر تمثيلاً من النواحي الديمغرافية.

ويوضح الجدول رقم (١٤) أهم خصائص الخصوبة:

الجدول رقم (١٤)

معدل التكاثر الإجمالي، معدل الإحلال الصافي، معدلات الخصوبة الكلية للفلسطينيين العرب (فلسطين المحتلة ١٩٤٨) ١٩٥٥ ــ ١٩٨٢(٦١)

السنوات	معدل التكاثر الإجمالي	معدل الإحلال الصافي	معدل الخصوبة الكلية
١٩٥٥	٣,٥٥	ـ	٧,٠٧
١٩٦٥	٤,٠٧	ـ	٨,٤٢
١٩٧٠	٣,٧١	٣,٤٧	٧,٦٥
١٩٧٥	٣,٣١	٣,١١	٦,٨٣
١٩٨٠	٢,٦٢	٢,٤٦	٥,٤٠
١٩٨٢	٢,٩٩	٢,٣٢	٦,١٣

ـ = البيانات غير متوافرة.

* الإحلال الصافي هو أن كل شخص يموت أو يهاجر إلى خارج البلد يحلّ محله ٢,٣ شخص.

يتضح من الجدول رقم (١٤) أن التكاثر الإجمالي قد سجل تذبذباً في فترة الستينات وعاد إلى الاتجاه العكسيّ التدريجي خلال فترة السبعينات وبداية الثمانينات. ويشير معدل التكاثر إلى الإمكانيات الكامنة لأي شعب وإلى قدرته على التكاثر والاتجاه نحو الزيادة أو النقصان. ويرجع السبب في زيادة معدل التكاثر في أواسط الستينات إلى عوامل مختلفة، منها ما يرتبط بالنمط الاجتماعي الريفي الذي كان سائداً في الوسط الفلسطيني في تلك الفترة، وعندما أخذ النمط الحضري يسود كأسلوب للحياة في وسط جيل ما بعد الحرب فإن معدل التكاثر أخذ ينخفض بصورة تدريجية.

وقد انعكس ذلك على معدل الإحلال الصافي، حيث انخفض في السبعينات من ٣,٤ إلى ٢,٣، وهذا يعني أن معدلات التعويض مرتفعة إذا ما قورنت بمعدلات التعويض في الدول العربية أو الدول النامية الأخرى.

أما بالنسبة إلى معدلات الخصوبة بين الفلسطينيين فإن هناك تذبذباً واضحاً خلال فترة الستينات ثم استمرت في الانخفاض طوال فترة السبعينات حتى أخذت في الارتفاع التدريجي في مطلع الثمانينات. ويعني معدل الخصوبة الكلية أن المرأة المتزوجة أنجبت بمعدلات تراوحت بين ٧,٠٧ مواليد عام ١٩٥٥ ثم انخفضت معدلات إنجابها إلى ٦,١٣ مواليد في عام ١٩٨٢. وقد يرجع السبب في انخفاض معدلات الخصوبة الكلية إلى عدة عوامل متعلقة بارتفاع معدلات التعليم بين الذكور والإناث مما يؤدي إلى تأخر سن الزواج، وبالتالي انخفاض مستوى الخصوبة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى زيادة عدد سنوات الدراسة في المراحل الثانوية والجامعية، بالإضافة إلى خروج المرأة للعمل بعد الزواج، مما يؤثر على معدلات الإنجاب والرغبة في تحديد النسل.

وهذا يعني أن هناك اتجاهاً واضحاً لدى الشعب الفلسطيني في المناطق التي تم احتلالها عام ١٩٤٨، في انخفاض معدلات التكاثر الإجمالي وكذلك في معدل الإحلال الصافي ومعدل الخصوبة الكلية. إن الانخفاض ظاهرة عالمية في الدول النامية، وإن العوامل المحيطة بالشعب الفلسطيني، مثل ارتفاع معدلات سنوات التعليم والتدرج الوظيفي النوعي، ومشاركة المرأة في قوة العمل النشطة اقتصادياً، كل ذلك يسهم في انخفاض المعدلات المذكورة. والذي يدعو إلى الاطمئنان هو أن المعدلات الحالية ما زالت في المستوى المرتفع مقارنة مع المعدلات في الدول النامية.

(هـ) **المواليد والوفيات**: وحتى نتمكن من تحليل العوامل الأخرى التي تسهم في خصائص الزيادة السكانية (الطبيعية)، لا بد من تحليل الإحصاءات الحيوية مثل المواليد والوفيات، كما هو مبين في الجدول رقم (١٥).

يتضح من الجدول الحقائق التالية:

ــ لقد تضاعف عدد المواليد حوالي ٣ مرات خلال فترة ثلاثين عاماً. وهذا يزيد عن المعدل الذي نادى به العالم توماس مالتوس، الذي أشار إلى أن السكان يتضاعفون مرة واحدة كل ٢٥ سنة. وهذا يعكس القدرة الحيوية للشعب. ويرجع السبب في زيادة عدد المواليد الأحياء إلى عدة عوامل منها الزواج المبكر والرغبة في الأسرة الكبيرة العدد، وتوفر الحوافز المادية والاستقرار

الجدول رقم (١٥)

المواليد الأحياء والوفيات ووفيات الأطفال والمواليد الأموات والزيادة الطبيعية للعرب الفلسطينيين (فلسطين المحتلة ١٩٤٨) ١٩٥١ ــ ١٩٨٢[٦٢]

السنوات	المواليد الأحياء	الوفيات	وفيات الأطفال	المواليد الأموات	الزيادة الطبيعة
١٩٥١	٧,٢٩٣	١,٣٧٩	٣٥٦	...	٥,٩١٤
١٩٥٥	٨,٣٤٧	١,٥٦٣	٥٢٢	...	٦,٧٨٤
١٩٦٠	١١,٠٢١	١,٦٤٩	٥٢٩	١٣٢	٩,٣٧٢
١٩٦٥	١٤,٨٣٥	١,٧٩٠	٦٤٤	٢٢٢	١٣,٠٤٥
١٩٧١	٢٠,٤٣٦	٢,٧٨٤	٧٧٠	٢٥٧	١٧,٦٥٢
١٩٧٥	٢٢,٣٨٠	٣,٠٠١	٨٨٥	٣٠٤	١٩,٣٧٩
١٩٨٠	٢٢,٩٤٩	٢,٨١١	٥٦٠	...	٢٠,١٣٨
١٩٨١	٢٢,٥٦١	٢,٦٧٤	٥٤١	...	١٩,٨٨٧
١٩٨٢	٢٣,٧٠٣	٢,٧٧١	٤٩٧	...	٢٠,٩٣٢

النفسي والإحساس بأهمية ارتفاع معدلات الخصوبة لإثبات الكيان والهوية الفلسطينية بالرغم من أن العرب يمثلون الأقلية في أراضيهم ووطنهم.

أما بالنسبة للوفيات فقد زاد العدد من ١٣٧٩ شخصاً عام ١٩٥١ إلى ٢٧٧١ شخصاً عام ١٩٨٢، أي تضاعف مرة واحدة خلال فترة ثلاثين عاماً، ولدى تحليل خصائص الوفيات في عام ١٩٨٢ يتضح أن ١٧ ٪ فقط من إجمالي وفيات الأطفال أقل من سنة و٢٠ ٪ أقل من ٤ سنوات (وقد كانت هذه النسبة عام ١٩٥١ حوالي ٢٥ ٪). وهذا يعني تقدم الوعي الصحي لدى الأمهات، سواء قبل الحمل أو أثناء الحمل أو بعد الولادة، والاهتمام برعاية الأطفال المولودين. إن نسبة المواليد الأموات (مشاكل تواجه الأم أثناء الحمل) لا تصل في المعدل إلى ١٠ ٪ من إجمالي الوفيات، والمواليد الأموات تشكل نسبة ضئيلة جداً مقارنة مع المواليد الأحياء، إذ بلغت النسبة حوالي ١,٢ ٪ في الفترة ما بين ١٩٦٠ و١٩٧٥.

أما بالنسبة إلى وفيات كبار السن (٦٥ سنة فما فوق) فإنها تشكل ٤٥ ٪ من إجمالي الوفيات عام ١٩٨٢، أي أن الغالبية العظمى من المواليد الذين يجتازون السنة الأولى من حياتهم لديهم فرصة الوصول إلى سن الستين.

وهناك فروق واضحة بين وفيات الأطفال بين المسلمين والمسيحيين الفلسطينيين خلال الفترة ذاتها، ففي حين انخفضت نسبة وفيات الأطفال المسلمين من ٣٥,٣ ٪ إلى ٢١,١ ٪ نجد أن النسبة انخفضت من ٢١,٨ ٪ إلى ٤,٣ ٪ بين المسيحيين. ويرجع السبب في ذلك إلى الفروق الثقافية والوعي الصحي وزيادة العناية بالأطفال في مراحل العمر المبكرة.

وإذا نظرنا إلى الزيادة الطبيعية، نجد أن العدد قد تضاعف بمعدل ٤ مرات خلال فترة ثلاثين عاماً بالنسبة للفلسطينيين المقيمين في البلاد، وهذا يؤكد على حيوية الشعب، وقدرته على التكاثر والتعويض والإحلال، وأنه شعب فتي لا يخشى احتمالات الانقراض طوال فترة القرن القادم تحت الظروف الطبيعية (أي إذا لم يتعرض إلى الإبادة الجماعية أو الهجرة الجماعية).

(و) **بعض خصائص الأسرة**: من مقومات الأسرة العربية في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ الزواج المبكر للنساء. وقد أشارت الإحصاءات لعام ١٩٧٩ أن ما بين ٦٠ و٧٥ ٪ من النساء قد تزوجن في سن تراوح ما بين ١٤ ــ ١٩ سنة، حين تكون احتمالات الخصوبة الكاملة مرتفعة. أما بالنسبة للذكور فقد تبين أن ٦٥ ٪ ــ ٧٥ ٪ منهم قد تزوجوا في سن تراوح ما بين ٢٠ ــ ٢٩ سنة، حين تزداد احتمالات الإنجاب في هذه الفئة العمرية.

ومما يؤكد ارتفاع خصوبة المرأة الفلسطينية عدد أفراد حجم الأسرة الواحدة، ويتضح من الجدول رقم (١٦) الفرق بين الأسرة العربية والأسرة اليهودية.

الجدول رقم (١٦)

خصائص حجم الأسرة الفلسطينية خلال الفترة ١٩٧٤ ــ ١٩٨٢ (٪)[٦٣]

حجم الأسرة	السكان ١٩٧٤		السكان ١٩٨٢	
	يهود	عرب	يهود	عرب
شخص واحد	١٣,١	٦,٢	١٦,١	٤,٦
شخصان	٢٣,١	٨,٦	٢٣,٣	٨,٨
ثلاثة أشخاص	١٨,٢	٩,٤	١٥,٢	٧,٣
أربعة أشخاص	١٩,٤	٩,٤	١٩,٧	١٢,٦
خمسة أشخاص	١٢,٤	١٠,٣	١٥,٤	١٣,٢
ستة أشخاص	٥,٩	١١,٨	٥,٩	١٢,٧
سبعة أشخاص فما فوق	ــ	ــ	٥,٥	٤٠,٩
المتوسط	ــ	ــ	٣,٩	٦,٦

يتضح من الجدول أن متوسط الأسرة الفلسطينية ٦,٦ أشخاص عام ١٩٨٢ بينما بلغ متوسط الأسرة اليهودية ٣,٩ أشخاص، وتزداد نسبة الأسر المكونة من أربعة أشخاص فأكثر بين اليهود الشرقيين.

تصل نسبة العرب الذين تتكون أسرهم من خمسة أشخاص فأكثر إلى ٧٣,٤ ٪ من إجمالي الأسر، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية. حيث ان الواقع الذي يعيش فيه العرب يتطلب زيادة النسل والمحافظة على النوع، وتأمين الدخل الأسري للأسرة والضمان الاجتماعي للمجتمع العربي الفلسطيني. بينما يختلف الأمر بالنسبة لليهود، حيث يصل حجم ثلثي الأسر (٦٥,٣ ٪) أربعة أشخاص فأقل لأسباب خاصة بهم وبمجتمعهم التي لا تنطبق بالضرورة على العوامل التي تحيط بالوسط العربي.

(ز) الزواج والطلاق عند عرب فلسطين: إن النظام الأسري في المجتمع العربي الفلسطيني لم يطرأ عليه تغييرات جوهرية بالنسبة للقيم الأسرية المرتبطة بالزواج والطلاق، ذلك لأن الضوابط والأعراف والقوانين الشرعية ما زالت تقوم بتنظيم الزواج والطلاق بين المسلمين والمسيحيين. وبالرغم من التشتت الذي أصاب العائلة الممتدة والعشيرة أو القبيلة الواحدة بسبب الهجرة بعد عام ١٩٤٨، إلا أن القيم الأسرية الخاصة المستمرة عبر العقود الثلاثة الماضية تؤكد أن الزواج ما زال يؤدي وظائف الترابط العضوي، ليس بين فردين، بل بين الامتدادات الأسرية والقرابية للزوج وللزوجة. هذا بالإضافة إلى أن عوامل الطلاق وأسبابه لم تتغير في ضوء الواقع الاجتماعي.

ويوضح الجدول رقم (١٧) اتجاهات الزواج والطلاق عند عرب فلسطين عبر ثلاثين سنة:

يتضح من الجدول الحقائق التالية:

ــ لقد تضاعفت واقعات الزواج حوالي أربع مرات خلال الفترة ما بين ١٩٥١ و١٩٨٢، إذ زادت من ١٢٩٣ حالة إلى ٥,٤٢٧ حالة، في حين تضاعفت واقعات الطلاق حوالي مرة واحدة فقط، وكانت متذبذبة بين الزيادة والنقصان طوال الفترة.

ــ من الطبيعي أن تزداد واقعات الزواج، لأن الزواج لدى الإناث والذكور يتم في سن مبكرة، وترتفع في هذه السن أعداد الذكور والإناث. كما تتفاوت معدلات الزواج والطلاق بين المسلمين والمسيحيين.

ــ لقد كانت نسبة واقعات الطلاق إلى واقعات الزواج بين المسلمين ١ إلى كل ١٤,٩، وذلك عام ١٩٦٠، أما في عام ١٩٨٢ فقد بلغت ١ إلى كل ١٦,١ أي أن واقعات الطلاق انخفضت في عقد الثمانينات عما كانت عليه في السابق، وهذا يؤكد أن فرص الزواج الناجح أخذت تزداد في الوسط العربي المسلم. ويرجع السبب في ذلك إلى عدة عوامل أهمها الاختيار الموفق لشريك أوشريكة الحياة، المحيط الأسري والقيم الأسرية، والقناعة والنضج والوعي والاستعداد النفسي والاجتماعي والمادي لدى الزوج قبل الإقبال على الزواج مما يوفر فرصة أكبر للنجاح متى توفرت المقومات الأساسية.

ــ سجل المسيحيون ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات واقعات الطلاق حيث كانت هناك حالة طلاق واحدة لكل ٨٨ حالة زواج وأصبحت حالة طلاق واحدة لكل ٣٨ حالة زواج في عام ١٩٨٢، وهذا يعكس تغيراً في العلاقات الأسرية، ويرجع ذلك إلى الظروف التي تعيشها الأسرة الفلسطينية في ظل الاحتلال.

نستخلص مما تقدم أن هناك اتجاهاً إيجابياً نحو انخفاض معدلات الطلاق في الأسرة العربية المسلمة إلى حدها الأدنى، وذلك بالرغم من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تحيط بالأسرة الفلسطينية. فقد تمكنت الأسرة من المحافظة على القيم المرتبطة بالزواج وتدعيم العلاقات الاجتماعية وبناء الكيان الأسري على أسس من التفاهم والاستعداد النفسي والاجتماعي والمادي.

الجدول رقم (١٧)

واقعات الزواج والطلاق للعرب الفلسطينيين حسب الديانة

(فلسطين المحتلة ١٩٤٨)[٦٤]

السنوات	مسلمون		مسيحيون		المجموع	
	زواج	طلاق	زواج	طلاق	زواج	طلاق
١٩٥١	–	–	–	–	١٢٩٣	١٤٤
١٩٦٠	١٧٢٣	١١٥	٣٤٢	٤	٢٠٦٥	١١٩
١٩٦٥	١٧٦٤	١٠٦	٤٤٠	–	٢٢٠٤	١٠٦
١٩٧٠	٢١٧٢	١٧٩	٤٣٨	٧	٢٦١٠	١٨٦
١٩٧٥	٣٢٩٦	٢٣١	٣٧٩	١٢	٣٦٧٥	٢٤٣
١٩٨٠	٤١٤٢	٣١٩	٥٠٤	٢٠	٤٦٤٦	٣٣٩
١٩٨١	٤٤٩١	٣٩٩	٤٧٦	٩	٤٩٦٧	٤٠٨
١٩٨٢	٤٨٥٥	٣٠١	٥٧٢	١٥	٥٤٢٧	٣١٦

ــ = البيانات غير متوافرة.

أما بالنسبة إلى أسلوب حياة الفلسطينيين العرب ومعاناتهم فيشير رستم بستاني في بحثه «العرب الإسرائيليون» عن أحوال العرب الذين لم يهاجروا بعد حرب ١٩٤٨ إلى الاستنتاجات التالية:

ــ إن العرب لن يتمثلوا المجتمع الإسرائيلي، بل إنهم يرغبون في أن تكون لهم نواة كأحد العناصر (الأقلية) في المجتمع، وحيث ان اليهود الشرقيين يواجهون مشكلة التمثل (Assimilation) نجد أن العرب يواجهون مشكلة الاندماج (Integration).

ــ لقد وجد العرب أنفسهم بعد حرب ١٩٤٨ في حالة فوضى من حيث الانخفاض الهائل في عدد السكان، وفقدان المؤسسات والتنظيم، ومن حيث تضعضع الهياكل البنائية لكيانهم ومجتمعهم، بالإضافة إلى الإحساس بعدم الاستقرار.

ــ لقد عين الإسرائيليون وزيراً للأقليات لشؤون العرب، وأنشئت إدارة للنظر في الشؤون العربية في كل وزارة.

ــ أول مشكلة واجهت العرب كانت «التعليم»، حيث أصبح التعليم إلزامياً، وأصبح للعرب نظام تعليمي خاص ولليهود نظام آخر، والعرب يفضلون الالتحاق بالمدارس العربية.

ــ اضطر معظم العرب إلى تعلم اللغة العبرية لأسباب مختلفة تتعلق باستخداماتها في محيط العمل وفي العلاقات مع الهيئات الرسمية وفي نطاق التعامل مع القطاعات المختلفة من اليهود في مجالات الشؤون الاجتماعية والاقتصادية.

ــ المشكلة الثانية التي واجهت العرب هي قوانين التجنيد حيث مُنع العرب (باستثناء أبناء الطائفة الدرزية) من التجنيد في القوات المسلحة.

ــ لقد اختلف التوزيع السكاني الريفي ــ الحضري حيث أصبح ٧٥٪ من العرب يعيشون في المدن و٢٥٪ يمارسون الزراعة خلافاً لما كان عليه الوضع قبل ١٩٤٨، وقد كان لهذا التحول أثر مباشر على البناء الأسري، فتحولت الأسرة الأبوية والأسرة العشائرية مع تحول القاعدة الاقتصادية. وقد أصبح أكثر من ٥٠٪ من القوى العاملة في قطاع الإنشاءات من العرب، وهم أول من يعانون من أية تغيرات بنائية في تركيب قوة العمل أو الاقتصاد. والعرب لا يملكون شركات أو مصانع في (إسرائيل).

ــ لقد زادت كراهية اليهود للعرب بعد حرب عام ١٩٤٨ كما زادت بعد حرب ١٩٦٧، وقد ازداد الإحساس لدى الأحزاب المختلفة بضرورة إبعاد العرب من فلسطين من أجل المحافظة على الهوية اليهودية لأرض الميعاد (إسرائيل)[٦٥]. أما بالنسبة للعلاقة بين العرب في (إسرائيل) والعرب في خارجها فقد أصابها نوع من الضعف والتفكك بالنظر إلى اختلاف الأوضاع وضعف العمل المشترك بالرغم من أن الوطنية والولاء لعروبة فلسطين ما زالا قائمين لدى العرب في الداخل.

(ح) خصائص قوة العمل للعرب الفلسطينيين في الأرض المحتلة ١٩٤٨: إن توزيع قوة العمل حسب أبواب النشاط الاقتصادي والقطاعات في أي مجتمع يرتبط بالعديد من المعطيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وكذلك بالفكر والأيديولوجية التي توجه حركة الاقتصاد ومساره. وإن توزيع قوة العمل للأقلية السكانية في أي مجتمع يتأثر بعوامل خاصة من ناحية أخرى.

كما أن تحليل خصائص قوة العمل وتوزيعها يعكس بدرجة كبيرة طبيعة ظاهرة تقسيم العمل والنظام الاجتماعي السائد والقيم الاجتماعية المرتبطة بهذه الظاهرة على المستويين الشامل والمحلي.

لقد عانى الفلسطينيون من الأوضاع التي سادت بعد حرب ١٩٤٨ بصورة كبيرة بسبب وقوعهم تحت الاحتلال، وبقي معظمهم في تلك الفترة في مناطقهم في القرى وبعض الأحياء في المدن، وقد سادت حالة الفوضى والإحساس بعدم الاستقرار تحسباً من الإجراءات والقوانين التي فرضتها سلطات إسرائيل بعد احتلالها وهجرة العرب وتوقيع اتفاقية الهدنة التي دامت حتى عام ١٩٦٧.

وقد تعرض العرب إلى تخلخل اقتصادياتهم ومصادرة أراضيهم وضعف أعمالهم وتجارتهم ونشاطهم الاقتصادي بسبب التغيرات التي أحدثتها سلطات الاحتلال في نطاق المحافظة على الأمن، ولأسباب دائماً كانت توصف بـ«أمنية وعسكرية» مثل تحديد الإقامة، وفرض قيود على منح رخص العمل، وضوابط على الملكيات المنقولة وغير المنقولة، بالإضافة إلى تصنيف العرب على أنهم مواطنون من الدرجة الثانية يتحركون بموجب تصاريح وأذونات مسبقة.

إن الإرادة والعزيمة القويتين اللتين أبداهما العرب في الصمود أمام السياسات الإسرائيلية التعسفية، والتمسك بعروبتهم، والمحافظة على كيانهم كأقلية ترفض الذوبان في المجتمع الإسرائيلي خلال العقود الثلاثة التي قضاها العرب في ظل ظروف اقتصادية

واجتماعية ونفسية يحيطها الاستقرار النسبي تتجلى دائماً وتبرز في المناسبات السياسية والاجتماعية والثقافية، وتظهر في الصحف ومناقشات النواب العرب في الكنيست الإسرائيلي وفي المهرجانات الشعبية وفي تلبية النداءات الوطنية.

ومن العوامل التي تؤثر في توزيع قوة العمل التحصيل العلمي والحالة الاجتماعية وحجم الأسرة ومستوى المعيشة، إذ تلعب هذه المؤشرات دوراً هاماً في المستوى الوظيفي وطبيعة النشاط الاقتصادي ودرجة التركيز على قطاعات دون أخرى.

لقد أدت الحرب إلى تغيرات في البناء الوظيفي لعرب فلسطين بعد عام ١٩٤٨: كان حوالي ٥٠ ٪ من إجمالي العاملين العرب يعملون في قطاع الزراعة وحوالي ٢٨ ٪ في قطاع الخدمات العامة في عام ١٩٥٠، أما في عام ١٩٦٩ فقد انخفضت نسبة العاملين في الزراعة إلى ٣١ ٪، واتجه معظمهم إلى قطاع البناء والأشغال العامة فزادت النسبة من ٦ ٪ إلى ٢١ ٪ خلال الفترة ذاتها، وانخفضت نسبة العاملين في قطاع الخدمات من ٢٨ ٪ إلى ٧ ٪.

وترجع أسباب التحول الوظيفي إلى عوامل خاصة بضعف إنتاجية الأرض بسبب استيلاء سلطات (إسرائيل) على معظم الأراضي الزراعية الجيدة، وانخفاض معدلات الدخل، والضرائب المتزايدة المفروضة على الزراعة، وضعف التنظيم النقابي في تلك الفترة، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى المعيشة والحاجة إلى الدخل الكافي لإعالة أفراد الأسرة الكبيرة العدد وتعزيز القدرة على الصمود. هذا بالإضافة إلى أن عدد العاملين في الصناعة والحرف قد ازداد من ١٠ ٪ إلى ١٩ ٪ خلال الفترة المشار إليها مما يؤكد الاتجاه السائد في تركيب العمالة نحو الأعمال المهنية والحرفية.

أما بالنسبة إلى أثر هذا التحول على البناء الطبقي فإن ذلك يرتبط بالانتقال من نمط العامل المالك (للأرض وأدواتها) إلى العامل بالأجرة، الذي يعتمد البقاء في العمل بضمان الأجر في نهاية الشهر، طالما أن فرصة العمل متوفرة. وقد أحدث ذلك تغيراً في النمط المعيشي للعامل ولأسرته، فبعد أن كانوا يتمتعون بدرجة عالية من الاستقلالية في العمل، أصبحوا خاضعين للتبعية بدرجة كبيرة. كما أن تحليل الخصائص الاجتماعية للعرب يختلف باختلاف الإطار المرجعي المجتمعي الذي يُستخدم للقياس والتقييم لتصنيف الشرائح المختلفة، أي هل يتم قياس وضع العرب بالنسبة للنظام الطبقي السائد في (إسرائيل)، أم أن التصنيف يتم في الوسط العربي كأقلية اجتماعية دينية سياسية، أم أن البعد الآخر هو إجراء مقارنة بين العرب المنتشرين في الخارج، وفي هذه الحالة هل تتم المقارنة مع الواقع الاجتماعي للفلسطينيين في سوريا أم في دول الخليج العربي، أم في الولايات المتحدة الأمريكية. ان الإجابة على هذه الأسئلة تتطلب المزيد من التحليل والدراسة، نظراً لتعدد المتغيرات والمعطيات التي تؤثر في البناء الطبقي في تحليل التحولات التي حصلت في الوسط الفلسطيني في مواقع تجمعاتهم. ومن الأمثلة على المتغيرات التي ساهمت في تغيّر البناء الطبقي في الوسط الفلسطيني تقلّص الطبقة العليا (الغنية) بسبب فقدان الأملاك والموارد التي كانت تشكل الأساس لوضعهم الاجتماعي ولنفوذهم السياسي، بالإضافة إلى التحول التدريجي الذي شهدته الطبقات الدنيا والفقيرة من الفلاحين والعمال نحو الارتفاع بالمستوى العلمي واقتباس العادات الحضرية والتغير في المهنة من الزراعة والمهن التقليدية إلى الوظائف الإدارية والمدنية. كما أن التعليم الثانوي والجامعي قد ساهما في انتقال الطبقات الفقيرة نحو اتجاه الطبقة الوسطى المثقفة التي أخذت تزداد بصورة ملموسة بعد حرب عام ١٩٤٨.

أما بالنسبة لأوضاع قوة العمل العربية في السبعينات والثمانينات فإن الجدول رقم (١٨) يوضح خصائص توزيعها في القطاعات وأبواب النشاط:

الجدول رقم (١٨)

العرب الفلسطينيون (١٤ سنة فأكثر) حسب توزيعات القوة البشرية والجنس (بالآلاف) (فلسطين المحتلة ١٩٤٨)، ١٩٧٢ ـ ١٩٨٢

توزيعات القوة البشرية	١٩٧٢	(٪)	١٩٧٧	(٪)	١٩٨٢	(٪)
داخل قوة العمل	١٠٤,٢	٤٢,٨	١١٧,٧	٣٨,٧	١٤٦,٧	٣٨,٦
مشتغلون	١٠٢,٨	ـ	١١٥,٠	ـ	١٣٧,٥	ـ
متعطلون	١,٤	ـ	٢,٧	ـ	٩,٢	ـ
خارج قوة العمل	١٣٨,٩	٥٧,٢	١٨٦,١	٦١,٣	٢٣٢,٨	٦١,٣
المجموع	٢٤٣,١	١٠٠,٠	٣٠٣,٨	١٠٠,٠	٣٧٩,٤	١٠٠,٠
منهم الذكور:						
داخل قوة العمل	٩٢,٧	٧٥,٥	١٠٣,٨	٦٨,٤	١٢٧,٩	٦٨,٤
عاملون	٩١,٤	ـ	١٠١,٥	ـ	١١٩,٦	ـ
عاطلون عن العمل	١,٣	ـ	٢,٣	ـ	٨,٣	ـ
خارج قوة العمل	٣٠,١	٢٤,٥	٤٧,٩	٣١,٦	٦١,٩	٣١,٢
المجموع	١٢٢,٨	١٠٠,٠	١٥١,٧	١٠٠,٠	١٨٩,٨	١٠٠,٠

يتضح من الجدول الحقائق التالية:

— لقد زادت القوة البشرية خلال فترة عشر سنوات بنسبة ٣٥٪، وذلك تبعاً للزيادة السكانية المطّردة لعرب فلسطين، وهذا يعني أن قوة العمل العربية تتميز بطاقة كامنة على التجديد وضخّ أعداد متزايدة من العنصر البشري في سوق العمل.

وتشكل نسبة قوة العمل ٣٨,٧٪ من إجمالي السكان العرب الذي تبلغ أعمارهم ١٤ سنة فما فوق.

وأما بالنسبة إلى توزيع قوة العمل حسب الفئات العمرية فنلاحظ التوزيع التالي (وذلك عام ١٩٨٢):

الفئة العمرية	(٪) من إجمالي السكان داخل قوة العمل
١٤ ــ ١٧	١٥,٦
١٨ ــ ٢٤	٤٤,٥
٢٥ ــ ٣٤	٥٠,٤
٣٥ ــ ٤٤	٥٠,٣
٤٥ ــ ٥٤	٤٤,٠
٥٥ ــ ٦٤	٣٠,٠
٦٥+	٣,٥

أي أن نسبة مشاركة الفئة العمرية ١٤ ــ ١٧ سنة منخفضة، وإذا ما قيست بالنسبة للفئات العمرية الأخرى (خاصة ما بين ١٨ ــ ٥٤ سنة) حيث تراوح نسبة التمثيل بين ٤٤,٥٪ و ٥٠,٤٪، فالغالبية العظمى منهم هي من الذكور.

— أما بالنسبة إلى الذين يُعتبرون داخل قوة العمل، أي النشيطون اقتصادياً، فقد زاد عددهم من ١٠٤,٢ آلاف إلى ١٤٦,٧ ألفاً، أي بزيادة وصلت إلى ٢٨٪ خلال فترة عشر سنوات، إلا أن نسبة من هم داخل قوة العمل قد انخفضت من ٤٢,٨٪ إلى ٣٨,٦٪، ويعني ذلك ارتفاع نسبة من هم خارج قوة العمل من ٥٧,٢٪ إلى ٦١,٣٪. وبعبارة أخرى إن عدد الذين لا يعملون قد زاد بنسبة أعلى من الذين دخلوا قوة العمل في الفترة ذاتها، إذ وصلت نسبة الزيادة في قوة العمل غير النشطة اقتصادياً إلى ٤٠٪. ويرجع السبب في ذلك إلى أن الفئات السكانية التي تكون خارج العمل غالباً ما تشمل الطلاب الملتحقين بالمدارس وربات البيوت والإناث غير المتزوجات، والفئات الخاصة من المعوقين أو ممن يعملون خارج إطار قوة العمل المدنية. وإذا قارنا الزيادة في أعداد الطلبة الملتحقين بالمدارس (الثانوية) خلال الفترة ذاتها، نجد أن نسبة الطلبة عام ١٩٨٢ قد بلغت ١٨٪ فقط من إجمالي الذين خارج قوة العمل من الذكور والإناث، أي أن هناك عوامل أخرى تؤثر في وجود ٨٢٪ من القوة البشرية خارج قوة العمل، ويرجع ذلك إلى أسباب اجتماعية واقتصادية، أما الاجتماعية فتشمل التحصيل العلمي في المرحلة الثانوية والجامعية والتحاق أعدادٍ كبيرة من الشباب في مؤسسات التعليم والتدريب بسبب التغير في القيم الاجتماعية، وكذلك تأخر سن الزواج النسبي لدى الذكور والإناث والحاجة إلى الإعداد اللازم للزواج مثل العمل المناسب والدخل اللّذين يؤهلان للبدء في الحياة الاجتماعية. وفيما يتعلق بالأسباب الاقتصادية فتشمل قلّة فرص العمل وارتفاع معدلات البطالة بسبب الضعف الذي مني به النشاط الاقتصادي والإنتاجية في الاقتصاد العربي.

— وإذا نظرنا إلى توزيع القوة البشرية حسب النوع نلاحظ أن نسبة الذكور داخل قوة العمل قد انخفضت من ٧٥,٥٪ إلى ٦٨,٤٪، بينما زادت نسبة الذين خارج قوة العمل من ٢٤,٥٪ إلى ٣١,٢٪ مع تضاعف العدد خلال الفترة ذاتها. أما بالنسبة إلى الإناث، فقد كانت نسبتهن داخل قوة العمل ٤٨٪ من إجمالي القوة البشرية عام ١٩٧٢. أما اللواتي داخل قوة العمل، فيشكلن حوالي ١١٪ فقط من إجمالي قوة العمل، أي أن الغالبية العظمى من الإناث هي خارج قوة العمل. ويرجع ذلك إلى أسباب اجتماعية وثقافية، بالإضافة إلى مدى توفر فرص العمل المتاحة لهن، أما في عام ١٩٨٢ فقد حدث تطور طفيف في نسبة مشاركتهن في القوة البشرية، إذ بلغت ١٨,٤٪، أي بزيادة قدرها ٧,٤٪ خلال فترة عشر سنوات، أما اللواتي يعتبرن داخل قوة العمل فقد بلغت نسبتهن ١٢,٨٪ فقط، أي بزيادة قدرها ١,٨٪ خلال الفترة ذاتها. ويدل ذلك على التقدم البطيء الذي تحرزه المرأة الفلسطينية في مشاركتها في النشاط الاقتصادي والعمالة النشطة.

— وإذا أخذنا العاطلين عن العمل (أولئك الذين هم في سن العمل ويبحثون عن عمل) فإن الفرص غير متاحة أمامهم، أو أنهم لا يريدون العمل أو أنهم متوقفون عن العمل لأسباب صحية أو بسبب حوادث العمل (وغالباً ما يتلقى هؤلاء المساعدة المالية من صندوق الضمان الاجتماعي). ونجد أن عددهم قد تضاعف أكثر من ٤ مرات خلال عقد واحد، فقد ارتفع عددهم من ١٤٠٠ عام ١٩٧٢ إلى ٩٢٠٠ عام ١٩٨٢، والغالبية العظمى من الذكور (٩٠,٢٪)، أي أنه ترتفع نسبة البطالة بين الذكور

عنها بين الإناث، وبعبارة أخرى فإن الإناث أكثر مشاركة في العمل وأكثر ثباتاً بالرغم من قلة عددهن في قوة العمل النشيطة اقتصادياً.

ولدى تحليل بعض خصائص قوة العمل حسب المستوى التعليمي فإن نسبة الحاصلين على ٤ سنوات فما دون من التعليم تصل إلى ٣٨,٥ ٪ من إجمالي الذين تصل أعمارهم إلى ١٤ سنة فأكثر. أما بالنسبة إلى قوة عمل الحاصلين على مستوى تعليمي في المرحلة الثانوية فتبلغ نسبتهم حوالي ٣٩ ٪، أما أولئك الحاصلون على مستوى تعليمي جامعي فإن حوالي ٦٠ ٪ منهم فقط هم من ضمن قوة العمل.

وليس هناك فروق جوهرية بين الريف والحضر لجهة التمثيل داخل قوة العمل، إذ تصل نسبة المشاركة إلى ٣٩ ٪ من إجمالي السكان ١٤ سنة فأكثر. وتزداد نسبة العاملين في منطقة تل أبيب والمنطقة الوسطى ومنطقة حيفا عن باقي المناطق (مثل المنطقة الشمالية ومنطقة القدس)، إذ تصل نسبة من هم داخل قوة العمل حوالي ٤٢ ٪ من إجمالي السكان في سن ١٤ سنة فما فوق.

إن التحليل السابق يوضح لنا الخصائص الكمية لقوة العمل من حيث درجة المشاركة بين الذكور والإناث والمستوى التعليمي والفئة العمرية والديانة (إذ تبين أن نسبة مشاركة المسيحيين «٤٤,٧ ٪» أكثر من نسبة مشاركة المسلمين «٣٧,٧ ٪» أو الآخرين «٣٤,٦ ٪» من إجمالي المسيحيين والمسلمين والآخرين على التوالي داخل قوة العمل، أي أن نسبة المسيحيين أكثر مشاركة في قوة العمل). إلا أن هناك خصائص أخرى لا بد من الكشف عنها مثل توزيع قوة العمل حسب أبواب النشاط الاقتصادي. ويوضح الجدول رقم (١٩) أهم هذه الخصائص.

يتضح من الجدول الحقائق التالية:

ـ لقد زادت أعداد العاملين في أبواب النشاط الاقتصادي المختلفة بدرجات متفاوتة. بحيث بلغت أقصاها في قطاع الصناعة يليه قطاع الخدمات العامة. أما بالنسبة إلى القطاعات الأخرى فإن مشاركة العرب فيها لم يطرأ عليها أي تغيير هام.

ـ إذا أخذنا توزيع المشتغلين العرب على أبواب النشاط المختلفة (١٩٧٢) نجد أن حوالي ١٩,٧ ٪ منهم فقط يعملون في الأنشطة الإنتاجية في مجالات الزراعة والغابات وصيد الأسماك، في حين أن ٨١,٢ ٪ منهم يعملون في باقي القطاعات التي يمكن تصنيفها ضمن القطاع غير الإنتاجي (أو الخدمي)، وحتى بالنسبة إلى العاملين في الإنتاج، فإن طبيعة عملهم ومستوى وظائفهم ودرجة المسؤولية تفسر خصائص المشاركة الفعلية في هذا القطاع وغيره من القطاعات، حيث انه من الواضح جداً أنهم يعملون في الوظائف المتوسطة وما دون في كافة القطاعات إذا ما أخذنا بعين الاعتبار السياسة التي تتبعها (إسرائيل) في معاملة العرب والفرص المتاحة أمامهم في المجالات غير العسكرية وفي المجالات ذات الصناعات الحيوية.

أما إذا نظرنا إلى توزيع قوة العمل العربية على أبواب النشاط عام ١٩٨٢ في قطاع الخدمات فنجد أن حوالي ٣٠ ٪ منهم يعملون في قطاع البناء والأشغال العامة المرتبط بالعمران، حيث ان الدخل الذي يتحقق من هذه المهن أعلى من الدخل في مهن الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم على سبيل المثال. وهذه المهن تحتاج إلى الخبرة العملية أكثر من التدريب أو التأهيل العلمي والأكاديمي، فضلاً عن أن قطاع الخدمات هذا يوفر فرص العمل أكثر من غيره في ضوء المشروعات العمرانية الضخمة التي تقوم بها (إسرائيل) في بناء المستعمرات والطرق والمرافق العامة. أما القطاع الثاني الذي يضم حوالي ٢٦ ٪ من العمالة العربية فهو باب الخدمات العامة (التنظيف، والأعمال الثانوية في الحدائق والمرافق العامة لدى البلديات والمؤسسات الحكومية الأخرى كالصحة والتعليم في مختلف مراحله)، وهنا تتفاوت متطلبات العمل الأكاديمية والخبرة، حيث تتطلب مهنة التدريس شهادة الثانوية

الجدول رقم (١٩)

المشتغلون من العرب الفلسطينيين (١٤ سنة فأكثر) حسب النشاط الاقتصادي (بالآلاف) (فلسطين المحتلة ١٩٤٨)، ١٩٧٢ ـ ١٩٨٢

النشاط الاقتصادي	١٩٧٢	١٩٧٧	١٩٨٢	(٪)
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	١٩,٧	١٩,٢	١٤,٠	١٠,٢
الصناعة (التعدين والتصنيع)	١٢,٩	٢٠,٤	٢٧,٠	١٩,٦
الكهرباء والماء	٠,٣	٠,٧	٠,٤	٠,٣
البناء والأشغال العامة	٢٧,٣	٢٦,٢	٢٩,٣	٢١,٣
التجارة والمطاعم والفنادق	١٤,٧	١٤,٠	١٨,٦	١٣,٥
النقل والتخزين والمواصلات	٨,٠	٦,٩	٩,٦	٧,٠
الخدمات المالية وخدمات الأعمال	٠,٨	٢,٣	٤,٣	٣,٢
الخدمات العامة	١٣,٨	١٦,٧	٢٦,٦	١٩,٣
الخدمات الشخصية وغيرها	٥,٣	٨,٦	٧,٧	٥,٦
المجموع	١٠٢,٨	١١٥,٠	١٣٧,٥	١٠٠

العامة فأعلى، وكذلك العمل في الصحة كقطاع التمريض قد يحتاج إلى أقل من الثانوية العامة.

وتقل نسبة مشاركة العمالة العربية في باب الكهرباء والمياه إلى أدنى حد لها، حيث تصل إلى ٤٠٠ عامل فقط ربما معظمهم في شركة كهرباء القدس.

أما بالنسبة إلى طبيعة الوظائف التي يشغلها العرب فقد أشارت إحصاءات عام ١٩٨٢ إلى أن نسبة العاملين في المؤسسات الأكاديمية والعلمية بلغت ٢,٦ ٪، والعاملين في المجالات الفنية والمتخصصة ١٠,٣ ٪، والمدراء والإداريين ١,٦ ٪، والأعمال الكتابية والسكرتارية ٦,٢ ٪، وأعمال البيع ٨,١ ٪، وعمال الزراعة ١٠ ٪، والعمال المهرة في الصناعة والبناء والطرق والمواصلات ٣٨ ٪ (أعلى نسبة).

أما بالنسبة إلى المركز والمكانة فإن ٧٦,٨ ٪ من مجموع العاملين العرب في قوة العمل (١٤ سنة فأكثر) يعملون كموظفين بأجر، و ٢٠,٤ ٪ يعملون لحسابهم (ورش، كراج، بقالة، أو صاحب عمل).

كما أن ٤٧,٨ ٪ يعملون في منطقة إقامتهم، بينما نجد أن أكثر من نصف العمال (٥٢,٢ ٪) يعملون خارج مناطق إقامتهم، وقد تراوح المسافة التي يقطعونها للعمل ما بين بضعة كيلومترات إلى عشرات الكيلومترات وهو ما يزيد من الآثار الاجتماعية والنفسية وارتفاع مستوى الإنفاق (المواصلات والإقامة خارج المنزل).

أما معدل الساعات الأسبوعية للعمل فيصل إلى ٤٠ ساعة أسبوعياً، وقد يزيد المعدل لدى العاملين لحسابهم إلى أكثر من ذلك.

وفيما يخص مشاركة المرأة العربية فإنها تشكل ١٢ ٪ من مجموع العاملين في سن العمل ١٤ سنة فما فوق، وتعمل ٤٧ ٪ منهن في قطاع الخدمات (الصحة والتعليم والمهن الإدارية)، كما تعمل ٤٣ ٪ منهن في قطاع الزراعة والصناعة من كامل قوة العمل الإنتاجية وذلك عام ١٩٧٨.

نستخلص مما تقدم أنه بالرغم من الزيادة الكمية في القوة البشرية العربية، فإن خصائص توزيعها حسب النوع أو ضمن قوة العمل، أو حسب أبواب النشاط الاقتصادي تتفاوت بشكل ملحوظ وان تقسيم العمل ما زال يتأثر بدرجة كبيرة بالقيود التي تفرضها القوانين الإسرائيلية (المستوى التعليمي والقطاعات المختلفة مثل الإدارة العليا والمتخصصين والتحيز ضد الأقليات) فضلاً عن القيم الاجتماعية الأسرية تجاه المرأة. وقد أدى ارتفاع مستوى المعيشة بالعرب إلى الاتجاه نحو المهن التي تتوفر فيها فرص العمل والدخل الأعلى حتى يتمكنوا من توفير الحد الأدنى المطلوب من متطلبات الحياة. وهناك حاجة ماسة إلى التدريب والتأهيل وتوفر الحوافز التي تساعد على رفع مستوى الخبرة والتعليم لزيادة الفعالية الاقتصادية والقدرات البشرية وتعزيز المكانة الاجتماعية، وبالتالي التأثير السياسي.

(ط) الخدمات التعليمية لعرب فلسطين في (إسرائيل):

عانى الفلسطينيون الذين اختاروا البقاء في وطنهم بعد حرب ١٩٤٨ أشد المعاناة في حقل التعليم الذي ما زال من المعضلات التي يواجهونها تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي. وبالرغم من زيادة عدد الطلاب والمدارس، فإن تحليل المؤسسات التربوية العربية، يوضح لنا التقدم البطيء الذي تحقق لعرب فلسطين في الخدمات التربوية على اختلاف مستوياتها، وخاصة في المستويات العليا من الدراسة. والجدير بالملاحظة أن المستوى التعليمي يؤثر بصورة مباشرة على النشاط الاقتصادي للقوى العاملة، وكذلك المستوى الاجتماعي للأقلية العربية مقارنة بالفئات اليهودية التي تكوّن المجتمع الإسرائيلي سواءً من اليهود الشرقيين أو الغربيين.

وقد ابتدأت السلطات الإسرائيلية في فتح المدارس للفلسطينيين بعد إلحاح متواصل، وبعد المطالبة المستمرة على مختلف المستويات من أجل توفير الخدمات بصفتهم مواطنين لهم الحق في اختيار النظام التعليمي الذي يتناسب مع البيئة الثقافية التي عاشوا فيها. ويلتحق الطلبة العرب في (إسرائيل) في المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية سواءً الخاصة بالعرب أو المختلطة التي تضم العرب واليهود معاً تحت إشراف وزارة المعارف.

وهناك بعض المدارس الخاصة على المستوى الابتدائي التي أقيمت بجهود العرب أنفسهم ولكنها محدودة الانتشار وتخضع للإشراف الحكومي في مناهجها بصورة خاصة.

إن تحليل أعداد الطلبة الملتحقين بالمدارس على اختلاف مستويات الدراسة هو أحد المؤشرات التربوية التي لها مضامين ديمغرافية تعكس نسبة الطلبة إلى مجموع السكان، إلا أن هناك مؤشرات أُخرى، مثل المناهج ونظام الامتحانات وإعداد المعلمين وأساليب التدريس ومدى ارتباط النظام التربوي العربي في البرامج والمشروعات التنموية، وعلاقة التعليم بالتغير الاجتماعي والاقتصادي للوسط العربي.

ويوضح الجدول رقم (٢٠) تطور عدد الطلبة الملتحقين بالمدارس في السنوات الدراسية المختلفة:

الجدول رقم (٢٠)

التلاميذ العرب الفلسطينيون في الأرض المحتلة ١٩٤٨ حسب المستوى التعليمي خلال الفترة ما بين ١٩٤٨/١٩٤٩ ـ ١٩٨٢/١٩٨٣

الصفوف	١٩٤٨/ ١٩٤٩	١٩٥٩/ ١٩٦٠	١٩٦٩/ ١٩٧٠	١٩٧٨/ ١٩٧٩	١٩٨٢/ ١٩٨٣
الأول	٢,٠١٢	٦,٢١٩	١١,٣٢٨	١٨,٧٩٨	٢٠,٣٦٥
الثاني	١,٣٤٦	٥,٤٠٣	١٠,٩٢٧	١٨,٠٤٩	١٩,٧٥٤
الثالث	١,١٧٩	٥,٠٨١	٩,٦٣٩	١٧,٤٣١	١٩,٢٢٦
الرابع	٩٥٩	٣,٩٢١	٨,٩٧٢	١٦,٢٧٢	١٩,٧٩٧
الخامس	٦٠٨	٢,٨٦٠	٨,٣١٤	١٤,٧٥٥	١٩,١٢٨
السادس	٣٧٥	٢,٨٠٢	٧,٠٣٦	١٤,٤٦٧	١٨,٠٦٦
السابع	٢٣١	٢,٦٧٩	٥,٩٨١	١٤,٠٤٩	١٦,٦١٣
الثامن	٥٦	١,٨٨٨	٤,٦٧٩	١٢,٥٤٤	١٥,٠٠١
صفوف ابتدائية					
غير محددة	ـ	٢٣	٥٠	١,٢٩٨	٣٠٧
التاسع	١٤	٤٩٥	٢,٤٩١	٩,٨٠٤	١٢,٠٦٧
العاشر	ـ	٢٠٩	١,٢٢٤	٦,٤١١	٩,٠٤٣
الحادي عشر	ـ	١٨٦	٨٤٢	٤,١١٣	٦,٧٠٤
الثاني عشر	ـ	١٣٩	٥٣٥	٣,٣٥٩	٥,٦٤٠
المجموع	٦,٧٨٠	٣١,٩٠٥	٧٢,٠١٨	١٥١,٣٥٠	١٨١,٧١١

يتضح من الجدول الحقائق التالية:

ـ لقد كانت معاناة العرب الفلسطينيين بعد عام النكبة أشد ما يكون، إذ بلغت نسبة الطلبة الملتحقين بالمدارس حوالي ٤,٣ ٪ فقط من مجموع السكان (بلغ عددهم ١٥٦,٠٠٠ عام ١٩٤٨)، كما أن أكثر من ٦٠ ٪ منهم ملتحقون في الصفوف الابتدائية الثلاثة الأولى.

ـ وإذا نظرنا إلى عقد الستينات نلاحظ أن عدد الطلاب قد زاد من ٦,٧٨٠ طالباً إلى ٣١,٩٠٥ طلاب تصل نسبة الملتحقين بالمرحلة الابتدائية (من الأول إلى السادس الابتدائي) حوالي ٨٢,٤ ٪. أما نسبة الملتحقين بالمرحلة الثانوية فقد بلغت ٣,٢ ٪ فقط. وإذا افترضنا أن المرحلة الثانوية تضم الفئة العمرية ١٥ ـ ١٩ سنة، فإن نسبة الطلاب إلى مجموع السكان في الفئة العمرية تصل إلى ٤ ٪ فقط.

ـ أما في أوائل السبعينات فقد بلغت نسبة الطلبة الملتحقين بالمرحلة الابتدائية إلى مجموع الطلبة ٥٦,٧ ٪. وخلال فترة عقدين حصل تطور بطيء في نسبة الطلبة الملتحقين بالمدارس التي هي أعلى من المرحلة الابتدائية. وفي المرحلة الثانوية نلاحظ أن نسبة الطلبة قد وصلت إلى ٧ ٪، أي بزيادة ٣,٨ ٪ عما كانت عليه قبل عقدين. وتمثل نسبة الطلبة الملتحقين في هذه المرحلة ٨,٥ ٪ فقط من مجموع السكان في الفئة العمرية للمرحلة الثانوية، أي بزيادة تصل إلى ٤,٥ ٪ عما كانت عليه قبل عقدين.

ـ وفي مطلع الثمانينات حصل تطور ملحوظ في زيادة عدد الطلبة الملتحقين في المراحل الدراسية المختلفة، إلا أن معدلات الزيادة كانت محدودة، إذ بلغت نسبة الطلبة في المرحلة الابتدائية حوالي ٥٣,٦ ٪، أي أن التطور الذي حصل في المراحل التي هي أعلى منها كان في حدود ٣ ٪ فقط، وذلك خلال ١٠ سنوات تقريباً. وبعبارة أخرى فإن التقدم الذي حصل في نسبة الملتحقين في المراحل ما بعد الابتدائية خلال فترة ٣٠ عاماً كان بحدود ٦,٤ ٪ فقط.

ـ أما في المرحلة الثانوية فقد بلغت نسبة الطلبة ١٨,٢ ٪ من مجموع الطلبة في جميع المراحل. وبعبارة أخرى ان هناك من كل ٢٨ طالباً ينهي المرحلة الابتدائية طالباً واحداً ينهي المرحلة الثانوية، وان نصف الطلاب الذين هم في السنة التاسعة (الثانوي الأول) يصل إلى السنة الثانية عشرة.

نستخلص مما تقدم أنه بالرغم من الزيادة المطّردة في أعداد الطلبة الملتحقين في سنوات الدراسة ابتداء من المرحلة الابتدائية حتى المرحلة الثانوية فإن معدلات التمثيل في المرحلة الابتدائية إلى مجموع الطلبة لم يطرأ عليها أي تغيير يذكر خلال الفترة ما بين ١٩٥٠ ـ ١٩٨٠ (٦٠ ٪ إلى ٥٣,٦ ٪)، أي أن التقدم الذي حصل في معدلات الطلبة وتوزيعهم لا يعكس قدراً معقولاً من التوازن.

إذا نظرنا إلى اتجاهات الطلبة نحو التعليم، نلاحظ أن هناك انخفاضاً ملموساً في أعداد الطلبة الذين يواصلون نشاطهم الدراسي في المراحل الدراسية المختلفة بانتظام. فقد تبين أن من بين كل ١٠٠ طالب يدخل المرحلة الابتدائية في السبعينات فإن ١٨ منهم فقط يكملون المرحلة الثانوية وهناك أسباب عديدة تدعو إلى توقف الطلبة عن الدراسة بعد المرحلة الابتدائية وقبل الثانوية، منها ما يرتبط بالظروف الاقتصادية والانقطاع عن الدراسة بحثاً عن العمل لمواجهة متطلبات المعيشة وتأمين الدخل اللازم للأسرة خاصة بعد انقضاء المرحلة الإلزامية.

كما تشير الإحصاءات إلى أن عدد الطلبة الملتحقين بدور المعلمين في عام ١٩٨٢ / ١٩٨٣ وصل إلى ٤٣٥ طالباً، أو ما يعادل ٢,١ ٪ من مجموع الطلبة. أما الطلبة الملتحقون بالدراسة الجامعية فلا يزيد عددهم عن بضع مئات، ولم تتوفر إحصائيات حول عددهم وتخصصاتهم ومستوى التحصيل العلمي لديهم، وأن سياسة التعليم الجامعي في (إسرائيل) لا تشجع العرب على الالتحاق بالدراسة الجامعية في الجامعات الإسرائيلية، حيث تمارس السلطة الإسرائيلية أساليب مختلفة في وضع الشروط القاسية للالتحاق بالكليات العلمية والتقنية كما تشترط اجتياز امتحانات القبول باللغة العبرية والتحيّز ضد التلاميذ العرب في المرحلة الثانوية لخفض الأعداد من الطلبة الذين يصلون إلى نهاية التعليم الثانوي. ومن ناحية أُخرى فإن الجامعات العربية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين لا تقبل الطلبة القادمين من داخل المناطق المحتلة منذ ١٩٤٨ نظراً للضغط الكبير الذي تواجهه الجامعات لتوفير فرص التعليم للطلبة الخريجين في المرحلة الثانوية من أبناء الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، هذا فضلاً عن اختلاف نظم التعليم الثانوي من حيث المناهج والمقررات أو الامتحانات التي يتم بموجبها تحديد شروط الدخول إلى الجامعات.

والخلاصة أن الغالبية العظمى من الطلبة العرب تتوقف عن الدراسة مع نهاية المتوسطة (مرحلة التعليم الإلزامي) وهذا يؤثر تأثيراً سلبياً على جوانب متعددة من الكيان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، حيث يعملون في المهن اليدوية ذات المستوى المتدني ويحصلون على دخول منخفضة، فضلاً عن أن درجة تأثيرهم في المجالات العلمية والتقنية محدودة جداً، خاصة في المجالات التي تتطلب درجة عالية من الثقافة العلمية.

(ي) السكان في الريف والحضر: إن توزيع السكان في المدن والريف تحت الاحتلال الإسرائيلي لا يختلف كثيراً عما كان في عهد الانتداب أو في العهدين الأردني والمصري. فقد كانت نسبة سكان المدن في أوائل الستينات حوالي ٢٥,٧ ٪ من مجموع السكان، وتشير التقديرات الحالية إلى أنها تجاوزت نصف مجموع السكان الذين وصل عددهم حوالي ٧٠٠,٠٠٠ نسمة. ويرجع السبب في زيادة السكان إلى الهجرة المتزايدة من الريف باتجاه المدن بسبب السياسة التي تتبعها (إسرائيل) في إضعاف الاقتصاد الريفي للضغط على السكان لحملهم على ترك أراضيهم تمهيداً للاستيلاء عليها ولزيادة التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.

ويوضح الجدول رقم (٢١) توزيع السكان حسب الريف والحضر في فلسطين المحتلة:

الجدول رقم (٢١)

التوزيع السكاني للعرب في فلسطين المحتلة حسب الاستيطان الحضري والريفي

في الفترة ما بين ١٩٦١ و ١٩٨٢[٦٦]

نوع الاستيطان	١٩٦١			١٩٧٢		١٩٨٢		
	السكان	عدد(*)	(٪)	السكان	عدد(**)	السكان	عدد	(٪)
مجموع السكان العرب (الحضر والريف)	٢٤٧,٢٠٠	١٠٩	١٠٠	٤٦١,٠٠٠	١١٠	٦٩٠,٤٠٠	١٣١	١٠٠
السكان الحضر	٦٣,٥٠٠	٨	٢٥,٧	٢٥٥,٣٠٠	٢٠	٤٨٢,٢٠٠	٣٨	٦٩,٨
المدن	٦٢,٣٠٠	٨	٢٥,٢	١٦٤,٧٠٠	٨	٢٤٠,٤٠٠	٨	٣٤,٨
مراكز حضرية أخرى	١,٢٠٠	—	٠,٥	٩٠,٦٠٠	١٢	٢٤١,٨٠٠	٣٠	٣٥,٠
السكان في الريف	١٨٣,٧٠٠	١٠١	٧٤,٣	٢٠٥,٧٠٠	٩٠	٢٠٨,٢٠٠	٩٣	٣٠,٢
القرى الكبيرة	٩٣,٥٠٠	٢٦	٣٧,٨	١١١,٠٠٠	٣٢	٩٩,٩٠٠	٢٧	١٤,٥
القرى الصغيرة	٦٠,٤٠٠	٧٣	٢٤,٤	٤٨,٣٠٠	٥٧	٦٠,٥٠٠	٦٥	٨,٨
البدو	٢٧,٦٠٠	—	—	٤٥,٠٠٠	—	٤٦,٦٠٠	—	٦,٨
فئات أخرى	٢,١٠٠	—	—	١,٣٠٠	١	١,٣٠٠	١	٠,٢

(*) تشمل السكان العرب في فلسطين بعد حرب ١٩٤٨.

(**) تشمل السكان في هضبة الجولان والقدس الشرقية.

بموجب هذا الإحصاء، تم تعريف النمط السكاني الريفي والحضري على النحو التالي:

ـ تم تصنيف المدن والقرى إلى يهودية وغير يهودية على حسب أغلبية السكان القاطنين في المدينة أو القرية، وتوجد هذه الأغلبية عادة في التجمعات السكانية المختلفة. هذا وتوجد ٧ تجمعات حضرية بوجود أغلبية سكانية يهودية، وعدد ملحوظ من غير اليهود وهي: القدس، تل أبيب ـ يافا، حيفا، عكا، الرملة ـ اللد، مَعلوت، ترشيحا، وقد تم حساب هذه المواقع بين السكان اليهود وغير اليهود، وقد احتسبت مرة واحدة في المجاميع.

ـ تشمل التجمعات الحضرية تلك التي يصل عدد سكانها إلى ١٠,٠٠٠ نسمة فأكثر، أو تلك التي صُنفت على أنها بلدة (Town)، كما تشمل عدد التجمعات التي يراوح عدد سكانها بين ٥,٠٠٠ و ١٠,٠٠٠ نسمة فأقل، والتي يعمل أقل من ٥٠٪ من القوى العاملة فيها في الزراعة.

ـ تشمل التجمعات الريفية تلك التي تراوح عدد سكانها بين ٢,٠٠٠ و ١٠,٠٠٠ نسمة، وغير المصنفة ضمن التجمعات الحضرية.

ـ زاد عدد التجمعات الريفية والحضرية من ١٠٩ تجمعات عام ١٩٦١ إلى ١٣١ تجمعاً عام ١٩٨٢. ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، منها أن الإحصاءات شملت التجمعات البشرية بعد عام ١٩٦٧، ومنها الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلان، هذا فضلاً عن زيادة عدد السكان، وهو ما أثر في إعادة تصنيف عدد من التجمعات البشرية التي زاد عددها بسبب زيادة السكان.

ـ تضاعف عدد التجمعات الحضرية التي يزيد عدد سكانها عن ٥,٠٠٠ نسمة، والتي تُصنف على أنها بلدة أو مدينة حوالي ٤ مرات، إذ كانت ٨ تجمعات عام ١٩٦١ وأصبحت ٣٨ تجمعاً عام ١٩٨٢، أي ما يشكل ٦٩,٨٪ من مجموع السكان. ومن هذا العدد هناك ٨ مدن يزيد عدد سكان كل منها عن ١٠,٠٠٠ نسمة موزعين على الضفة الغربية وقطاع غزة وفلسطين المحتلة منذ ١٩٤٨.

ـ أما بالنسبة للتجمعات الريفية فقد زاد عدد سكان الريف من ١٨٣,٧٠٠ نسمة إلى ٢٠٨,٢٠٠ نسمة خلال فترة عشرين عاماً، كما نقص عدد التجمعات الريفية من ١٠١ إلى ٩٣ تجمعاً بشرياً ونلاحظ التذبذب في عدد القرى سواء الكبيرة منها أو الصغيرة، إذ طرأت زيادة في عدد القرى الكبيرة من ٢٦ إلى ٣٢ قرية ما بين عام ١٩٦١ وعام ١٩٧٢، ثم انخفض العدد إلى ٢٧ قرية بعد عشرة أعوام (١٩٨٢). ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها أن النمو السكاني في عدد من هذه التجمعات قد ساعد على إعادة تصنيفها إلى تجمعات حضرية، أو إعادة التنظيم الإداري ودمج بعض التجمعات مع بعضها الآخر في بعض المناطق.

أما في حالة القرى الصغيرة فنلاحظ أن عددها قد انخفض في الستينات من ٧٣ قرية إلى ٥٧ قرية، ثم عاد إلى الزيادة في السبعينات إلى ٦٥ قرية. وقد يرجع السبب إلى عوامل ديمغرافية أو إدارية تنظيمية بعد حرب ١٩٧٣ وإعادة بعض المناطق التي كانت ضمن التعدادات السكانية السابقة.

وفيما يتعلق بالسكان البدو فقد ارتفع عددهم من ٢٧,٦٠٠ عام ١٩٦١ إلى ٤٦,٦٠٠ نسمة عام ١٩٨٢. ويرجع ذلك إلى الزيادة الطبيعية ومعدلات الخصوبة المرتفعة.

ونلاحظ أيضاً تطوراً ملموساً في توزيع السكان حسب الريف والحضر، حيث كانت نسبة السكان الحضر ٢٥,٧٪ عام ١٩٦١. وأصبحت ٦٩,٨٪ عام ١٩٨٢. وانخفضت بالتالي نسبة سكان الريف من ٧٤,٣٪ إلى ٣٠,٢٪ خلال الفترة ذاتها، وقد يرجع السبب في ذلك إلى إعادة التصنيف الإحصائي للتجمعات الريفية والحضرية من ناحية، وإلى الإجراءات التي اتخذتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي من إعادة توزيع السكان العرب والاستيلاء على أراضيهم وممتلكاتهم وتهجيرهم من منطقة إلى أخرى بالإضافة إلى عوامل اقتصادية ساعدت على تخلف الريف العربي مما أدى إلى هجرة العرب إلى المدن سعياً وراء العمل.

أما فيما يتعلق بخصائص التجمعات البشرية الحضرية في الضفة الغربية وقطاع غزة فإن الجداول المرفقة توضح هذه الخصائص.

يتضح من الجداول أن الغالبية العظمى من السكان الحضر العرب تقيم في مناطق المدن الرئيسية، وهي جنين وطولكرم ونابلس ورام الله والقدس وبيت لحم والخليل وغزة. أما في فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨ فإن أكبر تجمع للعرب هو في منطقتي الناصرة وعكا، ويقل وجودهم في المراكز الحضرية في مناطق صفد وطبرية، حيث يقيم العرب هناك في تجمعات بشرية يقل عدد سكانها عن ١٠,٠٠٠ نسمة معظمها من القرى الصغيرة.

أما في الجنوب فإن التجمعات العربية التي تقع في منطقة بئر السبع هي عبارة عن المراكز التي تم بناؤها من قبل الحكم العسكري لتوطين البدو وحصرهم في مراكز حضرية بحيث يمكن إخضاعهم للسلطة الإسرائيلية والاستيلاء على أراضيهم والحد من حركتهم في منطقة النقب.

أما بالنسبة لتجمع العرب على الشريط الساحلي فيتضح أن وجودهم يتخذ النمط الانتشاري ذا الكثافة المنخفضة خاصة وأن المنطقة الساحلية قد تم استيطانها من قبل اليهود منذ العشرينات. ويتمركز العرب في منطقة الخضيرة ويقل وجودهم في تل أبيب والرملة.

الفصل الثالث
الفلسطينيون العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد ١٩٤٨

١ ــ عوامل الزيادة السكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة:

إن العامل الرئيسي للزيادة السكانية هو الزيادة المطردة للمواليد والانخفاض التدريجي في الوفيات، هذا إذا ما أخذنا بالاعتبار عنصر الهجرة الداخلية والخارجية. أما بالنسبة للهجرة الخارجية، فقد تأكد أن نسبة الذين يغادرون الضفة الغربية والقطاع ولا يعودون (أو يفقدون شرعية الإقامة التي فرضها الحكم العسكري الإسرائيلي، أو من يُحكم عليهم بالإبعاد من البلاد) تتفاوت من سنة لأخرى، حسب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية. وفيما يتعلق بالهجرة الوافدة إلى فلسطين، فإن ذلك يُعتبر من الأمور البالغة التعقيد والتي تتم في حدود ضيقة وتخضع لعدة تصنيفات أكثرها شيوعاً ما يسمى بـ «لمّ الشمل»، الذي كان متيسراً بعد حرب ١٩٦٧ وأصبح من الصعوبة والتعقيد لدرجة إغلاق الباب باستثناء الزواج. وقد تغيرت اللوائح في هذا الصدد إذ كان من الممكن أن تحصل الزوجة على «لم الشمل» لزوجها من خارج فلسطين، أما الآن فقد انعكس الوضع والهدف من ذلك هو العمل على خفض معدلات الذكور القادمين للإقامة الدائمة.

وقد شهدت الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلان تطورات في الزيادة الطبيعية السكانية كما هو موضح في الجدول رقم (٢٢).

يتضح من الجدول الحقائق التالية:

ــ لقد شهدت الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة الممتدة من ١٩٦٧ إلى ١٩٨٤ زيادة مطردة في معدلات الزيادة السكانية الطبيعية، ويرجع ذلك بصورة عامة إلى عدة أسباب مرتبطة بارتفاع معدلات الولادة وأخرى مرتبطة بانخفاض معدلات الوفيات.

الجدول رقم (٢٢)
معدلات الزيادة الطبيعية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين في الفترة ١٩٦٧ ــ ١٩٨٤[٦٧]

السنوات	الضفة الغربية: عدد السكان	الضفة الغربية: الزيادة الطبيعية (٪)	قطاع غزة: عدد السكان	قطاع غزة: الزيادة الطبيعية (٪)
١٩٦٧	٥٨٥,٩٠٠	٣,٣	٣٨٠,٨٠٠	٣,٠
١٩٦٨	٥٨٣,١٠٠	٨,٣	٣٥٦,٨٠٠	١٣,٠
١٩٦٩	٥٩٧,٩٠٠	١٠,٠	٣٦٣,٩٠٠	١٣,٥
١٩٧٠	٦٠٧,٠٠٠	٩,٤	٣٧٠,٠٠٠	١٤,٠
١٩٧١	٦٢٢,٦٠٠	١١,٢	٣٧٨,٨٠٠	١٧,٣
١٩٧٢	٦٣٣,٥٠٠	١٢,٢	٣٨٧,٠٠٠	١٨,١
١٩٧٣	٦٥٢,٤٠٠	١٢,٨	٤٠١,٠٠٠	١٨,٧
١٩٧٤	٦٦٩,٧٠٠	١٤,٣	٤١٤,٠٠٠	٢٠,١
١٩٧٥	٦٧٥,٢٠٠	١٥,٠	٤٢٥,٥٠٠	٢٠,٦
١٩٧٦	٦٨٣,٣٠٠	١٦,١	٤٣٧,٤٠٠	٢٢,٥
١٩٧٧	٦٩٥,٧٠٠	١٦,٢	٤٥٠,٨٠٠	٢٢,٧
١٩٧٨	٧٠٨,٠٠٠	١٦,٩	٤٦٣,٠٠٠	٢١,٦
١٩٧٩	٧١٨,٦٠٠	١٦,٥	٤٤٤,٧٠٠	٢٣,٣
١٩٨٠	٧٢٤,٣٠٠	١٦,٩	٤٥٦,٥٠٠	٢٢,٩
١٩٨١	٧٢١,٨٠٠	١٧,٧	٤٦٨,٩٠٠	٢٣,٢
١٩٨٢	٧٤٠,٧٠٠	١٧,٨	٤٧٦,٦٠٠	٢٣,١
١٩٨٣	٧٦٧,٣٠٠	١٨,٢	٤٩٣,٧٠٠	٢٣,٣
١٩٨٤	٧٨٦,٧٠٠	٢٠,٢	٥٠٩,٩٠٠	٢٤

فبالنسبة لارتفاع معدلات المواليد هناك عدة عوامل تسهم في الزيادة أهمها العامل الاقتصادي والعامل الاجتماعي ثم العامل السياسي. إن الأسرة ذات المتوسط المرتفع لها مردود اقتصادي، حيث تتوفر القوة البشرية للعمل والكسب وتوفير اللوازم الأسرية والاستقرار. وترتفع معدلات حجم الأسرة في الوسط الريفي أكثر منها في الوسط الحضري بسبب القيم الاجتماعية التي تعتبر أن الحجم الأكبر للأسرة يعزز المكانة الاجتماعية للأسرة والحمولة فضلاً عن توفر اليد العاملة اللازمة للعمل وتأمين المستقبل ورعاية شيخوخة الوالدين والأجداد عند الكبر في السن.

ـ نلاحظ أن معدلات الزيادة السكانية في عامي ١٩٦٧ و١٩٦٨ كانت منخفضة جداً في الضفة الغربية، ويرجع ذلك إلى تزامن فترة الحرب العربية ـ الإسرائيلية التي احتلّت (إسرائيل) بنتيجتها الضفة الغربية وقطاع غزة، ونتج عن ذلك ارتفاع معدلات الوفيات وهجرة الآلاف من الفلسطينيين إلى الأردن والدول المجاورة، فضلاً عن الفوضى الإدارية التي حصلت بعد الحرب مباشرة في تسجيل الإحصاءات الحيوية في تلك الفترة. هذا فضلاً عن أن الزيادة في سنة ١٩٦٧ قد تم احتسابها ابتداء من شهر حزيران/يونيو وانتهاء إلى كانون الأول/ديسمبر من السنة نفسها.

ـ استمرت معدلات الزيادة الطبيعية بالارتفاع في السبعينات، وحصل استقرار نسبي خلال الفترة الممتدة من ١٩٧٦ إلى ١٩٧٩، حيث حافظ الفلسطينيون على معدل كان حوالي ١٦ لكل ألف خلال هذه الفترة، ثم اطردت الزيادة في الارتفاع في الثمانينات حتى وصلت إلى ٢٠,٢ لكل ألف من السكان في الضفة الغربية.

ـ أما بالنسبة لقطاع غزة المحتل فقد سجلت الإحصاءات الحيوية نمواً مطرداً في الزيادة الطبيعية للسكان، كما حصل استقرار نسبي للمعدلات خلال الفترة الممتدة من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٦، حيث راوحت الزيادة بين ٢٠,١ و٢٢,٥.

الجدول رقم (٢٣)

توزيع السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب فئات العمر والجنس سنة ١٩٨٤ (بالآلاف)[٦٨]

الفئات	الضفة الغربية			قطاع غزة			عدد السكان	(٪)
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع		
٠ ـ ٤	٧٢,٠	٥٩,٣	١٣١,٣	٥٠,١	٤٧,١	٩٧,٢	٢٢٨,٥	١٧,٨
٥ ـ ٩	٦٣,١	٥٨,٥	١٢١,٦	٤٤,٠	٣٩,٨	٨٣,٨	٢٠٥,٤	١٥,٩
١٠ ـ ١٤	٥٢,١	٤٨,٢	١٠٠,٣	٣٢,٨	٢٩,٦	٦٢,٤	١٦٢,٧	١٢,٧
١٥ ـ ١٩	٤٨,٢	٤٣,١	٩١,٣	٣٠,٥	٢٧,٦	٥٨,١	١٤٩,٤	١١,٧
٢٠ ـ ٢٤	٤٣,١	٤١,١	٨٤,٢	٢٦,٥	٢٤,٥	٥١,٠	١٣٥,٢	١٠,٦
٢٥ ـ ٢٩	٣٢,١	٣١,٢	٦٣,٣	٢٠,٤	١٩,٤	٣٩,٨	١٠٣,١	٨,١
٣٠ ـ ٣٤	١٦,١	١٧,٠	٣٣,١	١٣,٣	١٣,٢	٢٦,٥	٥٩,٥	٤,٧
٣٥ ـ ٣٩	٨,٢	١٣,٠	٢١,٢	٦,٠	١٠,٢	١٦,٢	٣٧,٤	٢,٩
٤٠ ـ ٤٤	٨,٢	١٣,٠	٢١,٢	٤,١	٩,٢	١٣,٣	٣٣,٥	٢,٦
٤٥ ـ ٤٩	٩,٠	١٣,٠	٢٢,٠	٥,١	٨,٢	١٣,٣	٣٥,٣	٢,٧
٥٠ ـ ٥٤	٩,٠	١٣,٠	٢٢,٠	٦,١	٨,٢	١٤,٣	٣٦,٢	٢,٨
٥٥ ـ ٥٩	٩,٠	١٢,٢	٢١,٢	٥,١	٧,١	١٢,٢	٣٣,٤	٢,٧
٦٠ ـ ٦٤	٧,١	٧,٩	١٥,٠	٤,٠	٤,١	٨,١	٢٣,١	١,١
٦٥ +	١٤,٥	١٥,٥	٣٠,٠	٦,٦	٧,٢	١٣,٨	٤٣,٨	٣,٤
المجموع	٣٩١,٧	٣٨٦,٠	٧٧٧,٧	٢٥٤,٦	٢٥٥,٤	٥١٠,٠	١٢٧٨,٦	١٠٠
(٪)	٥٠,٣	٤٩,٧	١٠٠	٤٩	٥١	١٠٠		

ــ تُعتبر معدلات الزيادة الطبيعية بين العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة من أعلى المعدلات في العالم، تصل معدلات الزيادة في الدول الصناعية إلى ١١ ــ ١٤ مولوداً لكل ١٠٠٠ من السكان، بينما وصلت في قطاع غزة حتى عام ١٩٨٤ إلى ٢٤ مولوداً لكل ١٠٠٠ من السكان.

نستنتج مما تقدم أنه بالرغم من ظروف الاحتلال والتدهور الاقتصادي وانخفاض مستوى الخدمات الاجتماعية والصحية في البلاد في ضوء الممارسات التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي ضد المواطنين العرب في فلسطين، فإن ذلك لم يؤثر على معدلات الخصوبة وارتفاع معدلات المواليد ولم يؤثر بالتالي على الزيادة الطبيعية. أي أن هناك عوامل أخرى لها أهميتها في الوسط الفلسطيني، مثل تزايد الإحساس بأهمية تنمية العنصر البشري وتجديده لتعزيز الوجود والصمود الفلسطيني السكاني الكمي لمواجهة التحديات الصهيونية فضلاً عن استمرار انتشار القيم الاجتماعية التي تدعو لزيادة النسل لأسباب اقتصادية واجتماعية، وقد أُضيف إليها البعد السياسي في ضوء ظروف الاحتلال.

٢ ــ السكان حسب النوع:

وفيما يتعلق بتوزيع فئات السنّ بين الذكور والإناث فإن الإحصاءات التالية توضح الوضع الراهن للضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين كما هو مبين في الجدول رقم (٢٣).

يتضح من الجدول الحقائق التالية:

ــ في عام ١٩٨٤ بلغ مجموع السكان من الذكور والإناث في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ١,٢٧٨,٦٠٠ نسمة منهم ٣٩,١ ٪ في القطاع و ٦٠,٩ ٪ في الضفة الغربية.

ــ يزيد عدد الذكور عن عدد الإناث في الضفة الغربية، بينما العكس هو الصحيح بالنسبة لقطاع غزة، ويرجع السبب في ذلك إلى زيادة هجرة الذكور في القطاع إلى خارج القطاع، سواء إلى الأردن أو الدول العربية الأخرى بسبب من ضيق فرص العمل في القطاع وانخفاض إنتاجية الزراعة والصناعة التي لا تستوعب الفائض من القوى العاملة.

ــ تصل نسبة فئة السن دون ١٤ سنة إلى حوالي ٤٦,٢ ٪، وهي تشكل فئة المعالين من الأطفال وطلبة المدارس، أي الفئة التي تقع خارج قوة العمل. وإذا ما أضفنا فئة السن ١٥ ــ ١٩ سنة تصل النسبة إلى ٥٧,٩ ٪ وتشمل هذه الفئة نسبة عالية من الإناث وطلبة المدارس والعاطلين عن العمل.

ــ والجدير بالملاحظة أن نسبة الذكور في فئات السن ما بين ٢٥ ــ ٥٠ سنة تقل عن نسبة الإناث، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، وهذا يؤكد نزوح الشباب والقوى العاملة من الذكور في فئات السن المشار إليها إلى خارج فلسطين، سواء إلى الأردن أو الدول العربية والأجنبية، سعياً وراء العمل وكسب الرزق بسبب ضعف الأحوال الاقتصادية وانخفاض فرص العمل المتاحة في المجال الاقتصادي العربي في فلسطين. وبعبارة أخرى فإن الغالبية من العرب في فلسطين هي من الفئة السكانية التي يمكن تصنيفها على أنها غير منتجة، وتعتمد في إعالتها على حوالي ثلث السكان الذين يقعون ضمن قوة العمل ــ وبطبيعة الحال لا يمكن الافتراض بأن جميعهم من النشيطين اقتصادياً.

إن انخفاض نسبة الذكور عن نسبة الإناث في فئات السن ما فوق ٢٥ سنة يشكل عبئاً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً على الوجود العربي الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي. ومن هذه الأعباء ما يلي:

ــ يحدث اختلال في الهرم السكاني العربي في فلسطين بحيث يفقده التوازن والتدرج الطبيعي في النمو السكاني للذكور والإناث وفي فئات السن المختلفة. وبالرغم من أن النسبة المئوية الإجمالية لتوزيع السكان حسب الجنس تشير إلى زيادة نسبة الذكور (٥٠,٣ ٪) عن الإناث (٤٩,٧ ٪) في الضفة الغربية فإن هذه الزيادة ناجمة عن ارتفاع نسبة الذكور في فئات السن التي هي أقل من ١٠ سنوات، حيث تصل نسبة الذكور إلى ٥٣ ٪ من مجموع الأطفال في فئة السن هذه. ويمكن الإشارة إلى أن معدلات وفيات الإناث في فئة السن هذه أعلى من معدلات وفيات المواليد الذكور.

ــ من الآثار الاجتماعية الناجمة عن ارتفاع معدلات الإناث عن الذكور هو تأخر سن الزواج لدى الفتيات، وما ينجم عن ذلك من احتمالات انخفاض معدلات الخصوبة في العقدين القادمين، فضلاً عن المشكلات السلوكية والأخلاقية التي قد تترتب على العنوسة أو على تعدد الزوجات في المجتمع. وهذا الاتجاه قد يحدث في المجتمعات القروية، حيث ان زواج الفتاة في سن مبكرة من القيم الاجتماعية المتوارثة. هذا وفي حالة غياب رب الأسرة فإن الأم والأبناء يلجأون إلى العمل والكسب في المجالات التي تتوفر فيها فرص العمل سواء في الضفة والقطاع أو لدى المرافق الاقتصادية الاسرائيلية. وهذا يزيد من تسخير الطاقة البشرية العربية في خدمة الاقتصاد الإسرائيلي.

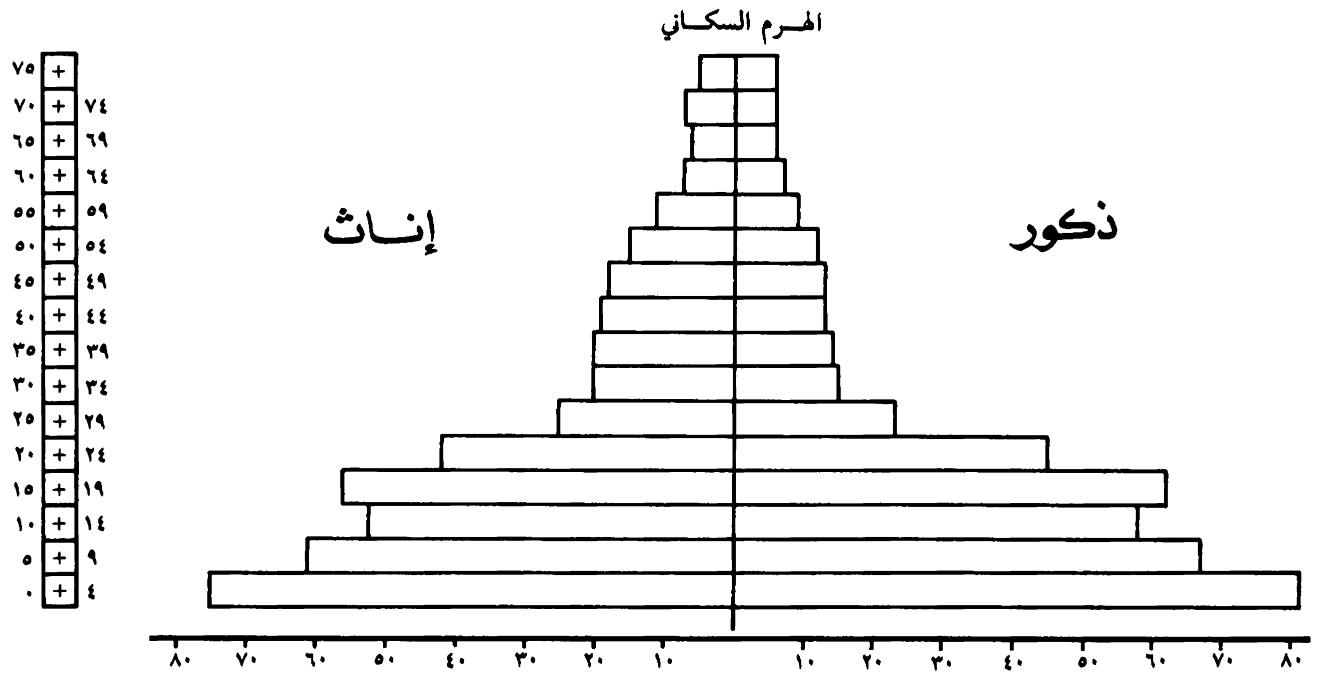
– أما الآثار الاقتصادية المترتبة على اختلال التوازن بين الذكور والإناث في السن القادرة على العمل فهو إضعاف القدرة الإنتاجية، خاصة تلك التي ترتبط باستخدام الطاقة البشرية في مجالات الإنتاج الزراعي والحيواني والحرف اليدوية والنقل والمواصلات والخدمات الأخرى. إن انخفاض معدلات قوة العمل عند الذكور يزيد من حدة سوء توزيع العمالة على القطاعات الإنتاجية والاستهلاكية والخدمية من ناحية، كما يزيد من انخفاض معدلات الناتج القومي الإجمالي من ناحية أخرى.

هذا فضلاً عن المعوقات التي تنجم عن فقدان العنصر البشري الفعال في حالات تطوير سياسة الإنعاش الاقتصادي ضمن الخطة الخمسية التي طرحها الأردن في الآونة الأخيرة، والتي تحتاج إلى القوى البشرية لتحقيق المشروعات الاقتصادية في القطاعات الإنتاجية والاستهلاكية والخدمية. كما أن عملية جذب القوة البشرية من مواقع عملها خارج فلسطين إلى الداخل تستغرق الوقت، ولا بد أن ترتبط بخطة بعيدة المدى لاستثمار الكفاءات العلمية والطاقة البشرية في دعم الصمود الاقتصادي وتعزيز التماسك الاجتماعي.

– وفيما يتعلق بالآثار السياسية المترتبة على هذا الوضع الديمغرافي غير المتوازن فإن لها أبعاداً متفاوتة، منها تكريس الاحتلال عن طريق إضعاف العنصر البشري وإضعاف الاقتصاد، واستخدام الطاقة البشرية وفق احتياجات تطوير البنى والهياكل الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي، هذا فضلاً عن خلخلة التوازن السكاني وضعف القوة البشرية الإنتاجية في الاقتصاد العربي في فلسطين.

وتُعتبر المسألة الديمغرافية للوجود العربي على جانب كبير من الأهمية، سواء من حيث التجديد البشري والمحافظة على القاعدة العريضة من فئات العمر الصغيرة أو من حيث تحقيق التوازن الديمغرافي بين الذكور والإناث، والكثافات السكانية في المناطق الريفية والحضرية. هذا فضلاً عن تطوير مستوى الخصائص السكانية والتوازن المهني والمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية وحجم الأسرة وقوة العمل اللازمة للمحافظة على الصمود والتصدي وعلى تدعيم الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للشعب الفلسطيني. ولا بد للمشروعات التعليمية (الجامعات ومراكز التأهيل المهني والمعاهد الدينية والتجارية والتربوية وغيرها) من أن ترتبط بخطة شاملة للقوى العاملة بحيث يراعى فيها معطيات استثمار الطاقة البشرية في تنمية المجتمع الفلسطيني وتطويره

العرب الفلسطينيون حسب فئات العمر والجنس (بالآلاف)
الضفة الغربية ١٩٨٢

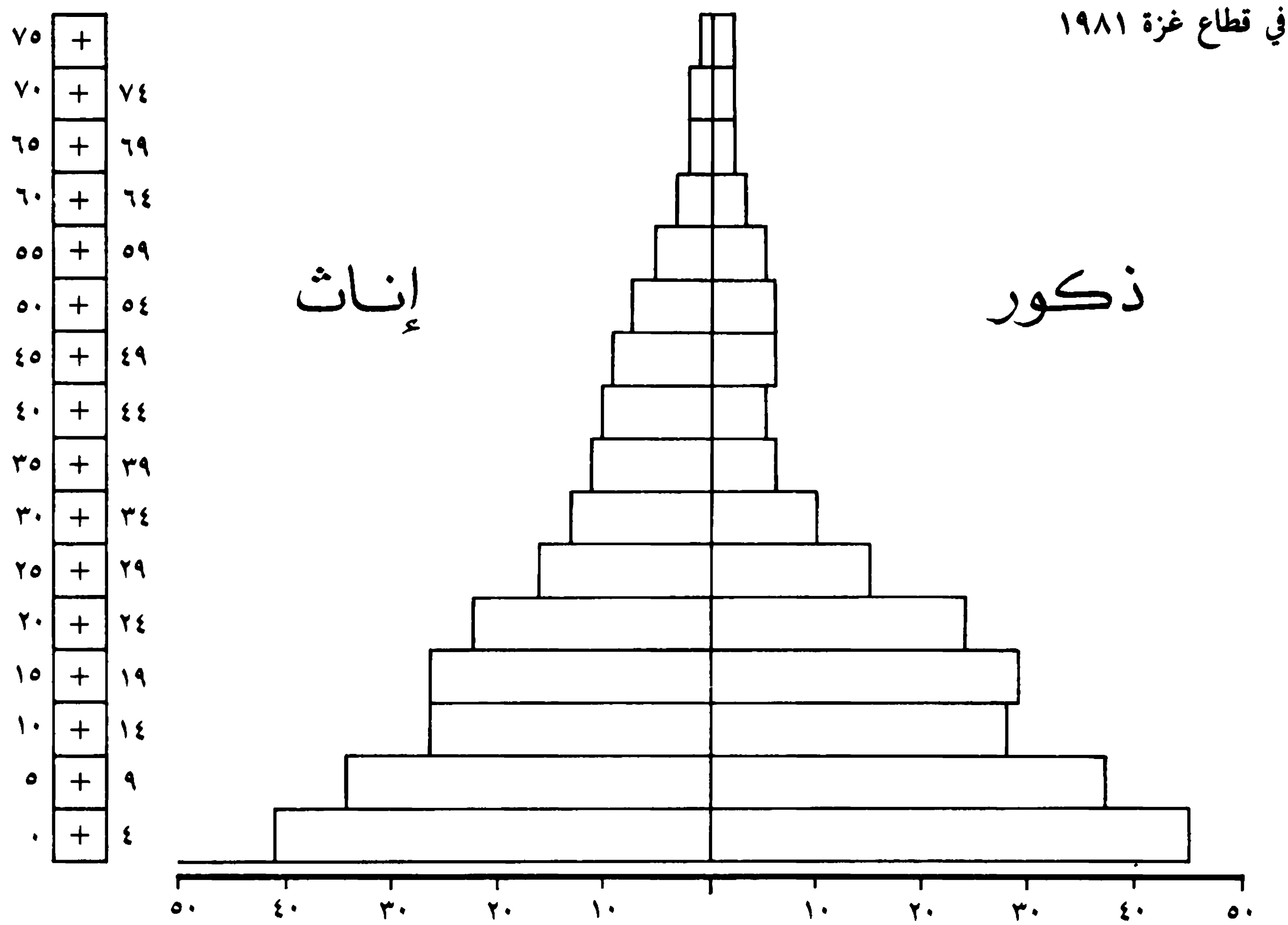


حتى لا تتكرر المأساة التي ابتدأت في مطلع القرن العشرين في الاستيلاء على الأراضي وشرائها وتهجير سكانها العرب حتى تتحقق مطامع الصهيونية في تهويد فلسطين وإفراغها من العنصر العربي الفلسطيني.

٣ ـ الكثافة السكانية:

إن الأحداث التي واجهت العرب في فلسطين، سواء خلال فترة الانتداب البريطاني أو حرب ١٩٤٨ أو حرب ١٩٦٧ قد كان لها أثر كبير على إعادة توزيع السكان ودرجة تمركزهم في المناطق المختلفة. فقد زادت الكثافة السكانية في المدن مثلاً وانكمشت في القرى خلال فترة الانتداب في المناطق الشمالية لفلسطين، حيث أقدم كل من الانتداب البريطاني والوكالات الصهيونية على نزع الأراضي من الملّاكين المقيمين خارج حدود فلسطين ثم منحها لليهود، أو لمشروعات أُحيلت إلى اليهود، بحيث أدى ذلك إلى تهجير سكان الكثير من القرى والأسر والقبائل التي كانت تقيم على تلك الأراضي، وكان لمعظمها إنتاجية زراعية عالية. أما في حرب ١٩٤٨ فقد اضطُر نحو مليون فلسطيني عربي من القاطنين في المدن والقرى تحت تهديد السلاح إلى الهجرة إنقاذاً لحياتهم وأطفالهم وعائلاتهم، إلى ما وراء خط الهدنة التي دامت من ١٩٤٨ إلى ١٩٦٧. وقد ترتب من جراء هذه الهجرة إعادة التوزيع السكاني، كما ظهرت أوضاع سكانية غير طبيعية كان لها آثارها الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية. ومن أهم هذه الآثار اختلال توازن الكثافة السكانية في المناطق الحضرية والريفية، حيث استقبلت المدن والقرى (جنين وطولكرم ونابلس ورام الله والقدس وبيت لحم والخليل وغزة) مئات الآلاف من المهاجرين الذين تركوا أموالهم وأملاكهم وأراضيهم في فلسطين. وهذا أدى إلى زيادة الضغط السكاني على موارد تلك المدن والقرى الزراعية والغذائية، كما أدى إلى انتشار أحزمة البؤس والفقر على أطرافها سواء في

العرب الفلسطينيون حسب فئات العمر والجنس (بالآلاف)
في قطاع غزة ١٩٨١



المخيمات التي أنشئت في حالة الطوارىء، أو في بيوت الصفيح والخشب التي أقيمت عشوائياً في الساحات وبين الأشجار بصورة مؤقتة بانتظار تطورات جديدة تعيدهم إلى ديارهم وأملاكهم، وما زالوا بانتظار العودة.

ويوضح الجدول رقم (٢٤) الكثافة السكانية في منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين:

الجدول رقم (٢٤)
معدلات الكثافة السكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٨٠(٦٩)
الكثافة (نسمة / كم٢)

المحافظة واللواء	١٩٦١	١٩٦٧	١٩٨٠	الكثافة (١٩٦١) للمساحة المزروعة
	الكثافة	الكثافة	الكثافة	
محافظة نابلس	١٣٦	١٢٠,٧	١٤٢,٧	٢٠٨
لواء جنين	١٣٤	١٣٢,٢	١٨٣,١	×
لواء طولكرم	٢٥١	٢١٦,٨	٣٦٣,٣	×
لواء نابلس	١٠٨	٩٦,٢	٨١,٣	×
محافظة القدس	١٦٧	١١٨,١	١٥٥,٩	٣٢٤
لواء بيت لحم	٩٤	٨٥,٢	١٣٤,٤	×
لواء أريحا	١٨٢	٢٥,٩	٣٢,٢	×
لواء القدس	٣٢١	٢٨٧,٦	٣٥١,٣	×
لواء رام الله	١٤٣	١١١,٩	١٤٤,٤	×
محافظة الخليل	١١٠	١٠٩,٤	١٣٠,٧	٢٩٩
لواء الخليل	١٠٩	١٠٩,٤	١٣٠,٧	×
قطاع غزة	٩٨٩	٩٧٨,٨	١٢٠٩,٣	×

× = البيانات غير متوافرة.

يتضح من الجدول الحقائق التالية المتعلقة بالكثافات السكانية في محافظات الضفة الغربية وألويتها وفي قطاع غزة:

ـ ازدادت مساحة الأرض المزروعة في الضفة الغربية بعد عام ١٩٤٨ بنسبة ٣٥٪ عما كانت عليه، ولذا فمن الطبيعي أن ترتفع الكثافة السّكانية فيها بحيث تصل إلى ١,٠٠٠ نسمة/كم٢، وهي من أعلى النسب في العالم. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة الكاملة أو الموسمية حتى وصلت في قطاع غزة إلى ٢٥٪ من مجموع القوى العاملة. وقد بلغت نسبة السكان الزراعيين ٥٦٪ من مجموع السكان الزراعيين في المملكة الأردنية. ونظراً لتدني إنتاج القطاع الزراعي بعد عام ١٩٦٧ فقد أدى ذلك إلى الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن أو من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى خارجها.

ـ نلاحظ تفاوتاً واضحاً بين المحافظات الثلاث في السنوات الثلاث وبينها وبين قطاع غزة، كما نلاحظ أن الكثافة السكانية عام ١٩٦٧ طرأ عليها انخفاض ملحوظ في جميع المحافظات والألوية وكان أقل معدل انخفاض في محافظة الخليل وفي لواء جنين، حيث بلغ ٠,٦ بالمحافظة و ١,٨ باللواء. أما أعلى معدل انخفاض فكان في لواء أريحا، حيث بلغ ١٥٦,١ نسمة لكل كم٢. ويرجع السبب الرئيسي لانخفاض الكثافة السكانية في هذه المناطق إلى النزوح والهجرة عقب حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، حين شهدت الضفة الغربية وقطاع غزة حركة سكانية غير طبيعية باتجاه الأردن والبلاد العربية الأخرى، وذلك خوفاً من أهوال التعذيب والتنكيل والقتل المتوقعة من جنود الاحتلال في ضوء الخبرات السابقة منذ أحداث ١٩٤٨.

وقد كان لهذا التخلخل السكاني آثار سلبية على المنطقة، حيث فقد الهرم السكاني التوازن الطبيعي الذي وصل إليه في أعقاب حرب ١٩٤٨، حيث انقضت فترة تقرب من جيل واحد ولد بعد الحرب الأولى، فضلاً عن الشلل الذي أصاب النشاط الاقتصادي حيث أُقفلت البنوك والمتاجر والمصانع، وانخفض مستوى الإنتاج الزراعي بعد أن شهد ازدهاراً متنامياً خلال العقدين السابقين وزادت البطالة الفعلية بسبب إغلاق الجسور وتوقف مصادر التمويل من المصدر الأردني الحكومي الرئيسي والإجراءات القمعية التي اتبعتها السلطة العسكرية للاحتلال الإسرائيلي.

أما الأثار الاجتماعية التي ترتبت على التخلخل في الكثافة السكانية فقد تمثلت في زيادة تشتت الأسر وانتشار أعضائها في عدد من الأقطار، فضلاً عن بقاء نسبة عالية من الأسر بدون مورد مالي، وهو ما أدى إلى انتشار الفقر والمرض وأدى أيضاً إلى زيادة الإحساس بالتوتر والقلق والخوف والرعب بين العرب تحسباً للإجراءات الإسرائيلية ضد الشباب، والذكور بصورة خاصّة، واعتقال المئات منهم للتحقيق ولإضعاف المقاومة العربية.

ـ أما في الثمانينات فقد عادت الكثافة السكانية إلى الارتفاع في جميع المحافظات والألوية بدرجات متفاوتة باستثناء لواء أريحا، حيث لم يحصل تقدم ملموس في الاستيطان، ولواء نابلس الذي شهد تدهوراً مستمراً في الكثافة، حيث انخفضت من ١٠٨ إلى ٩٦,٢ ثم إلى ٨١,٣ في السنوات الثلاث المذكورة في الجدول.

أما السبب في استمرار انخفاض الكثافة في لواء أريحا فيرجع بصورة رئيسية إلى قرب البلدة من جسر اللنبي الذي فتحته السلطات الإسرائيلية لحركة السكان بين الضفتين، وتمركز المنشآت العسكرية الإسرائيلية لمقاومة نشاط الفدائيين واتخاذها مركزاً إدارياً وانتشار المستوطنات اليهودية. هذا وكانت أريحا تحتل مكانة سياحية عالية بصفتها من المواقع الشتوية التي يرتادها الآلاف من العرب والأجانب، وكانوا يمتلكون الأراضي والعقارات السكنية فيها، وقد فقدت هذا الدور منذ حرب ١٩٦٧، وهجرها العرب، وقد أخلي أحد مخيمات اللاجئين من سكانه وتم إسكانهم في منطقة أخرى، هذا فضلاً عن ضعف الإنتاج الزراعي بسبب تخريب سلطات الاحتلال للبيارات ومحطات المياه وهو ما أفقد المنطقة مصادرها الحيوية وقدرتها الجاذبة للسكان.

وأما بالنسبة إلى منطقة نابلس فإن انخفاض الكثافة السكانية فيها خلال العقدين الأخيرين يرجع إلى الهجرة الخارجية، نظراً لأن الأراضي المحيطة بالمدينة ليست زراعية، بالإضافة إلى انخفاض إنتاجية الصناعات التقليدية المشهورة مثل الصابون والزيوت والزجاج والبلاستيك وبعض المواد المعدنية، وهو ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة. وقد أدى انتقال العمال العرب للعمل في المناطق المحتلة ١٩٤٨ بهدف البحث عن أجور أعلى إلى ارتفاع نسبة العاملين بأجر وانخفاض نسبة العاملين لأنفسهم وللأسرة، وانخفاض نسبة أرباب العمل، حيث تحول الكثير من أصحاب المؤسسات والحيازات الصغيرة إلى عمال ومستخدمين بأجر، أو إلى قطاعات أخرى غير الزراعة والصناعة للعمل كعمال مأجورين.

وترجع أسباب ارتفاع معدلات الكثافة في المناطق المتبقية إلى عامل الزيادة الطبيعية بصورة رئيسية وعودة الذين شملهم برنامج «لم الشمل» الذي بدأ بعد حرب ١٩٦٧ وأخذ يتناقص تدريجاً في بداية الثمانينات حتى توقف في بعض الألوية، وخاصة لواء القدس.

ـ وفيما يتعلق بالكثافة السكانية في المساحات المزروعة نجد فرقاً شاسعاً في المعدلات بينها وبين معدلات المحافظات بصورة عامة. وبالرغم من أن المعدلات المتوفرة تعود إلى عام ١٩٦١ فإنها تؤكد أن غالبية السكان متمركزة في مناطق صالحة للزراعة، هذا فضلاً عن أن المساحة المزروعة تصل إلى أقل من ثلث مجموع المساحة في الضفة الغربية، حيث ان هناك مساحات واسعة هي عبارة عن جبال أومناطق صحراوية غير صالحة للزراعة مثل المناطق في لواء أريحا. وتزيد الكثافة في محافظة القدس عنها في باقي المحافظات، تليها محافظة الخليل، ثم محافظة نابلس. ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة الأرض الصالحة للزراعة، التي تصل إلى حوالي ٥٠ ٪ من إجمالي المساحة. أما في المحافظات الأخرى فتصل إلى ٦٥ ٪ وفي الخليل حوالي ٣٦ ٪.

والخلاصة، من المتوقع ازدياد الكثافة السكانية تدريجاً في العقود القليلة القادمة إذا استمرت الأوضاع على حالها سياسياً وعسكرياً وبقي الاحتلال، وذلك يعود إلى عدة عوامل وهي: استمرار مصادرة الأراضي الزراعية من العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتصرف بأموال الغائبين، فضلاً عن ارتفاع معدلات الخصوبة بين الفلسطينيين العرب.

٤ ـ المجتمع الريفي في الضفة الغربية وقطاع غزة:

لقد شهدت المجتمعات الريفية في الضفة الغربية وقطاع غزة كثيراً من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية إثر الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٤٨ منها على سبيل المثال:

ـ سلب خط الهدنة من الشمال إلى الجنوب حوالي ٩٥ قرية من معظم أراضيها شملتها الحدود الإسرائيلية أو المنطقة الحرام. وبذلك حُرم أهالي القرى من استثمار أراضيهم، وبالتالي تحولوا إلى عمال مزارعين بالأجرة أو عاملين غير مهنيين في القرى والمدن المجاورة، الأمر الذي أحدث الكثير من التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الريفي وفي العلاقات الاجتماعية.

ـ استقبلت القرى المهاجرين من المدن والقرى الفلسطينية التي سقطت فأدّى ذلك إلى تخلخل البناء الديمغرافي للقرية ونشوء تجمعات الصفيح والكرتون (أحزمة البؤس) حول المدن والبلدات، الأمر الذي أدى إلى الضغط المتواصل على الخدمات والموارد المحدودة المتوافرة في تلك الفترة.

ـ سادت فترة من الفوضى وعدم الاستقرار في غياب النظام والإدارة المدنية والتشريعات وتخلخل أوضاع المؤسسات الاقتصادية والأسرية والتربوية.

ويوضح الجدول رقم (٢٥) توزيع السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين حسب التجمعات الريفية.

يتضح من الجدول الحقائق التالية:

ـ تشهد الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلان حركة ديمغرافية تتسم بالاتجاه نحو النمو الحضري والارتفاع المستمر في

الجدول رقم (٢٥)

التجمعات الريفية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨١[٧٠]

	إجمالي السكان		إجمالي سكان القرى		نسبة سكان القرى		أقل من ٢٠٠٠ نسمة		٢٠٠٠ ـ ٤٠٠٠		٤٠٠٠ +		مجتمعات متفرقة	
	١٩٦٧	١٩٨١	١٩٦٧	١٩٨١	١٩٦٧	١٩٨١	١٩٦٧	١٩٨١	١٩٦٧	١٩٨١	١٩٦٧	١٩٨١	١٩٦٧	١٩٨١
جنين	٧٨,٢٩٥	١٢٥,٧٣١	٦٣,٨٥٦	٧٧,٤٨٧	٨١,٥	٦١,٦	٤٣	٤٦	٨	١٢	٣	٩	٥٠١٩	١,٠٤٤
طولكرم	٧٢,٢٢٩	١٢٦,٧٣٠	٤٤,٠٩٤	٨٤,٥٧٨	٦١,٠	٦٦,٧	٢٣	٦٠	٨	١٤	ـ	٩	٢٥٢٨	١,٤٠٦
نابلس	١٥٢,٣٨١	١٨٧,٤٢٨	٨٧,٣١٦	٧٧,٢٦٦	٥٧,٣	٤١,٢	٨٦	٤١	٩	١٠	ـ	٢	٢٤٢٤	٧٦٠
رام الله	٨٨,٨٧٧	١٠٩,٣١٨	٦٠,٢٢٦	٦٢,٣٤٥	٦٧	٥٧,٠	٦٧	٦٨	٣	٢١	ـ	١	٣٣٦٣	٤٨
القدس	٢٩,٩١٤	٣٥,٧٩٤	٢١,٨٤٩	١٩,٨٢٥	٧٣	٥٥,٣	٢٤	٥	٤	٥	ـ	ـ	٥٤١٥	ـ
بيت لحم	٤٩,٥١٥	٦٧,٣١٥	٣٢,١٨٤	٣٥,٧٦٨	٦٤,٩	٥٣,١	٢٤	٢٨	١	٧	ـ	٥	١٨٧٤	٢٨٤
الخليل	١١٨,٣٥٨	١٢٩,١٨٩	٧٠,٦١٠	٤٢,٧٣٠	٥٩,٦	٣٤,١	٥٧	٧١	٥	٦	٦	١١	ـ	٢٤١٠
أريحا	٩,٠٧٨	٨,٦٢٠	٣,٧٦٦	٣,٠١٧	٤١,٤	٣٥,٠	٩	١٤	ـ	١	ـ	ـ	١٥٦٦	ـ
قطاع غزة	٣٨٠,٨٠٠	٥٠٩,٩٠٠	٥٧,٢٠٠	٥١,٣١٢	٨٥,١	٩٠,٢	ـ	ـ	ـ	ـ	٤	٤	ـ	ـ
المجموع	٩٧٩,٤٤٧	١,٣٠٠,٠٢٥	٤٤١,١٠١	٤٥٤,٣٢٨	ـ	ـ	٣٣٣	٣٣٣	٣٨	٧٦	١٣	٤١	ـ	ـ

الهجرة من الريف إلى المدن، الأمر الذي يؤدي إلى إحداث تغيرات، ليس في البناء السكاني والخصائص السكانية فحسب، بل في البنيان الاجتماعي والاقتصادي ونمط المشكلات الاجتماعية ونطاقها أيضاً. إذ إن لحركة الهجرة الريفية باتجاه المدن آثاراً سلبية على المجتمعات الريفية المصدّرة للقوى العاملة وفئة الشباب والفتيات من المجتمع نحو المجتمعات الحضرية التي أخذت تعاني زيادة الضغط السكاني وزيادة الضغط على الخدمات المتنوعة الصحية والإسكان والمواصلات والمؤسسات التعليمية والأمنية والترفيهية وغيرها.

ونلاحظ من الجدول أن نسبة سكان الريف قد تناقصت بدرجات متفاوتة في جميع مناطق الضفة الغربية. أما قطاع غزة فيعتبر مركزاً حضرياً تقل فيه نسبة السكان الريفيين، لأن التجمعات البشرية الموجودة كانت أصلاً قرى ثم تطورت إلى قرى كبيرة ثم إلى مدن صغيرة ومتوسطة.

كما نلاحظ أن القرى قد ازداد عددها بغض النظر عن كثافة السكان فيها. ويرجع ذلك بصورة رئيسة إلى ازدياد السكان خلال هذه الفترة، فضلاً عن الحركة السكانية التي نجمت عن إخلاء العرب لبعض القرى والمجتمعات بسبب الإجراءات التي اتبعتها السلطات الإسرائيلية في تهجير العرب من بعض القرى والأحياء في المدن. لقد تضاعف عدد القرى التي يبلغ تعداد سكانها ما بين ٢٠٠٠ و ٤٠٠٠ نسمة خلال الفترة ما بين ١٩٦٧ و١٩٨١، إذ ارتفع من ٣٨ قرية إلى ٧٦ قرية، وكذلك الأمر بالنسبة للقرى التي تضم ٤٠٠٠ نسمة فأكثر، لقد زاد عددها من ١٣ إلى ٤١ قرية خلال الفترة ذاتها. أما بالنسبة إلى القرى التي يقل تعداد سكانها عن ٢٠٠٠ نسمة فيصل عددها إلى ٣٣٣ قرية، وهذا يعني أن هناك عشرات القرى الصغيرة جداً، والتي يقل عدد سكانها عن ١٠٠٠ نسمة. وهذه ظاهرة كانت منتشرة إبان الحكم العثماني وخلال فترة الانتداب البريطاني، حينما سادت الإقطاعيات التي تتملكها البرجوازية الفلسطينية الغنية، وهي التي أخضعت الأرض ومن عليها لصاحب الملكية، بل كان هؤلاء يقيمون المباني للعمال في الأراضي الإقطاعية حتى تصبح فيما بعد على شكل قرى. إن هذا الاتجاه ساعد على انتشار المئات من القرى الصغيرة التي تبلغ نسبتها أكثر من ١٥ ٪ من إجمالي القرى في فلسطين حتى عام ١٩٨١.

إن عيوب هذا التنظيم تفوق حسناته كثيراً، لأن التطورات الاقتصادية والسياسية الحالية لا تساعد على تنمية المجتمعات الريفية الصغيرة بل تزيد من كلفة الإنتاج، هذا فضلاً عن ارتفاع تكلفة التنمية الريفية، خاصة في بناء المؤسسات الهيكلية مثل الطرق والمدارس والمستشفيات والخدمات الأخرى. وفي التطورات

الديمغرافية والهجرة المتزايدة من الريف إلى المدن فإن القرى الصغيرة هي التي تعاني أكثر من غيرها من الاختلال البنائي السكاني، وضعف إنتاجية سكانها (الأطفال والنساء والكبار في السن)، والابتعاد عن العمل المنتج من زراعة وحرف يدوية وصناعات بسيطة إلى العمالة المستأجرة، سواء في المدن أو خارج الضفة ــ وإذا تصدع البناء الاقتصادي والاجتماعي فإن الكيان الريفي سوف يواجه الكثير من المشكلات في الاستقلالية والاستقرار ويتجه نحو التبعية الحضرية العربية، أو التبعية الاقتصادية الإسرائيلية.

ولا بد من دراسة هذه الظاهرة وتحليل أبعادها واتخاذ استراتيجية تساعد على إعادة البناء الهيكلي الاقتصادي والاجتماعي للريف العربي الفلسطيني حتى يتمكن من استعادة نشاطه وحيويته ويشارك في برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويسهم في التطوير الحضري أيضاً.

٥ ــ الخصائص الحيوية السكانية لعرب الضفة الغربية وقطاع غزة:

إن تحليل الإحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات والزواج والطلاق) في أي مجتمع يساعد على دراسة الاتجاهات الديمغرافية الحالية والمستقبلية، كما ان التحليل الكمي للسكان يسهم في تحديد المقومات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما يبين مدى التوازن والتخلخل في البناء الاجتماعي والايكولوجي للمجتمع، فضلاً عن أهمية البيانات السكانية في البرامج والمشروعات التنموية في المديين القصير والطويل.

لقد تميزت فترة العقود الأربعة الماضية للمنطقة بعدة أحداث تاريخية كان لها أثرها على البناء السكاني، وهي حرب عام ١٩٤٨ وما أسفرت عنه من تشريد مئات الآلاف من السكان استقر معظمهم في المدن (ضواحي المدن والمخيمات) والقرى. وكانوا لاجئين بكل معنى الكلمة (أي بدون عمل أو دخل أو مأوى أو إمكانات للحياة المستقرة) وهو عبء أثقل كاهل المدن والقرى وأفرز الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية. أما الحدث الثاني فهو ضم الضفة الغربية إلى شرقي الأردن لتكوين المملكة الأردنية الهاشمية، ووضع قطاع غزة تحت الإدارة المصرية. وقد حدث الكثير من التغيرات التي كان لها آثار متفاوتة على الاستقرار والنمو الديمغرافي. والحدث الثالث هو احتلال (إسرائيل) للضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧. وقد أحدث ذلك تغيرات جذرية في البنيان الديمغرافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي، والبناء الطبقي أيضاً. وأخيراً الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ الذي كان له أثره البالغ على حركة سكان المخيمات الفلسطينية في جنوب لبنان بصورة خاصة.

وقد صمد عرب فلسطين في هذه المناطق بالرغم من الأحداث الثلاثة المذكورة. وإن كانوا فقدوا الكثير من الأملاك والأراضي فإنهم لم يفقدوا كرامتهم وأصالتهم وحيويتهم الديمغرافية وتحديهم للطبيعة وللاحتلال عن طريق التكاثر والتناسل من أجل الصراع للبقاء والمحافظة على الكيان والهوية العربية الفلسطينية.

وسوف نتناول تحليل بعض الخصائص الديمغرافية المرتبطة بالمواليد والوفيات والزيادة الطبيعية والزيادة الفعلية وصافي الهجرة في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين كما هو مبين في الجدول رقم (٢٦):

الجدول رقم (٢٦)
المواليد الأحياء والوفيات والزيادة الطبيعية والفعلية وصافي الهجرة للعرب في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٦٨ ــ ١٩٨٢[٧١]
(بالألف)

السنوات	مواليد أحياء	الوفيات	الزيادة الطبيعية	الزيادة الفعلية	صافي الهجرة
الضفة الغربية					
١٩٦٨	٢٨,٧	١٥,٦	١٣,١	٩ــ	٢٢,١ــ
١٩٧٣	٣٣	١٤	١٩	٢٠,٦	١,٦ــ
١٩٧٨	٣٥	١٣,٦	٢١,٤	١٢,٥	٨,٩ــ
١٩٨٢	٣٧,٣	١٢,٧	٢٤,٦	١٥,٧	٨,٩ــ
قطاع غزة					
١٩٦٨	١٥,٥	٨,١	٧,٤	٢٥ ــ	٣٢,٤ــ
١٩٧٣	١٩,٥	٧,٤	١٢,١	١٣,٧	١,٦+
١٩٧٨	٢٢,٨	٨,٧	١٤,١	٨,٩	٥,٢ــ
١٩٨٢	٢٢,٦	٥,١	١٧,٥	٧,٨	٣,١ــ

يتضح من الجدول الحقائق التالية:

ــ سجلت معدلات المواليد الأحياء زيادة مطردة خلال فترة ١٥ عاماً تقريباً؛ كانت ٢٨,٧ مولوداً لكل ١٠٠٠ من السكان عام ١٩٦٨ وأصبحت ٣٧,٣ عام ١٩٨٢ في الضفة الغربية، ومن ١٥,٥ إلى ٢٢,٦ في قطاع غزة. ويرجع السبب في زيادة المواليد الأحياء إلى الكثير من العوامل الاجتماعية والنفسية والاقتصادية،

حيث يعتبر الفلسطينيون المواليد والولادات من العوامل التي تؤثر في كيانهم ووجودهم فضلاً عن الأهمية السياسية.

ــ سجلت الوفيات انخفاضاً ملحوظاً خلال الفترة المشار إليها، إذ كانت ١٥,٦ وأصبحت ١٢,٧ في الضفة الغربية و٨,١ وأصبحت ٥,١ لكل ألف من السكان في قطاع غزة، ويرجع السبب في ذلك إلى عدة عوامل منها زيادة الوعي الصحي العام لدى الشعب، والاهتمام بالتغذية والنظافة والمراجعة الطبية، والاهتمام المتزايد برعاية الأمومة والطفولة، سواء من قبل المؤسسات الصحية الرسمية أو الجمعيات الخيرية التطوعية. ويؤثر هذا الوضع بالتالي في معدلات الزيادة الطبيعية.

ــ أما الزيادة الطبيعية (المواليد الأحياء مطروح منها الوفيات) فقد سجلت ارتفاعاً ملحوظاً، إذ تضاعفت خلال الفترة المشار إليها، حيث كانت ١٣,١ وأصبحت ٢٤,٦ في الضفة الغربية، وكانت ٧,٤ وأصبحت ١٧,٥ لكل ألف من السكان في قطاع غزة. وهذا يؤكد حيوية الشعب الفلسطيني وقدرته الطبيعية على المحافظة على نوعه في مواجهة التحديات المتزايدة تحت نير الاحتلال الإسرائيلي.

ــ أما الزيادة الفعلية فتشير إلى صافي الزيادة الطبيعية مضافاً إليها صافي الهجرة مقسومة على إجمالي السكان. وفي عام ١٩٦٨ حدث اختلال سكاني بعد حرب ١٩٦٧ بحيث أدى ذلك إلى عدم استقرار السجلات الحيوية وحركة السكان من الضفة والقطاع وإليهما. وقد انعكس هذا الوضع على تسجيل الزيادة السنوية في التناقص (السلبي)، أما في عام ١٩٧٣ فقد سجلت الزيادة الفعلية ٢٠,٦ لكل ألف من السكان في الضفة مقابل ١٣,٧ في القطاع. وتجدر الملاحظة أن الزيادة السنوية بعد ذلك قد أخذت في التذبذب في حالة الضفة وفي النقصان المتواصل في حالة القطاع. إذ انخفضت نسبة الزيادة الفعلية إلى ١٢,٥ لكل ألف عام ١٩٧٨ ثم ارتفعت إلى ١٥,٧ شخصاً لكل ألف عام ١٩٨٢. وفي حالة القطاع فقد انخفضت النسبة إلى ٧,٨ أشخاص لكل ألف من السكان، ويرجع السبب في ذلك إلى استقرار عامل الهجرة في أواخر السبعينات في الضفة الغربية، أما في القطاع فإن الهجرة ما زالت تشكل العامل الرئيسي في انخفاض معدلات الزيادة الفعلية للسكان.

ــ وفيما يتعلق بصافي الهجرة، فإن الهجرة الخارجة من الضفة والقطاع كانت أعلى بكثير من الهجرة الداخلة، وذلك بسبب السياسة التعسفية التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي تجاه عودة الفلسطينيين للإقامة الدائمة في مدنهم وقراهم، مباشرة أو غير مباشرة (عن طريق الضغط الاقتصادي وإضعاف المؤسسات الإنتاجية والخدمية العربية).

نستخلص مما تقدم أن العرب يتزايدون عن طريق الخصوبة المرتفعة بالرغم من العوامل والظروف التي تفرضها سلطات الاحتلال التي تؤدي إلى ارتفاع معدلات الهجرة الخارجة، ومن العوامل المساعدة أيضاً التقدم في الخدمات الصحية والوعي الصحي العام لدى مختلف طبقات الشعب.

٦ ــ مقومات قوة العمل البشرية العربية في الضفة والقطاع:

لقد زادت حدة البطالة العادية والبطالة المقنّعة بعد عام ١٩٤٨ وكذلك بعد عام ١٩٦٧، وذلك بسبب الهجرة الكبيرة من المدن والقرى الفلسطينية لمختلف فئات الأعمار، وخاصة من هم في سن العمل (١٤ سنة فأكثر) في حالة الحرب الأولى، وإلى الكساد الاقتصادي وتعطل المؤسسات الحكومية والخاصة عقب الحرب الثانية. وفي كلتا الحالتين تأثرت أوضاع الطبقة العاملة خاصة، وقوة العمل بصورة عامة، من حيث الكم والتوزيع على أبواب النشاطات الاقتصادية المختلفة. هذا فضلاً عن عملية نزوح العقول العربية وذوي الكفاءات من الضفة والقطاع إلى الخارج سعياً وراء ظروف أفضل للعمل وكسب العيش.

ومن الاتجاهات الهامة في حركة قوة العمل العربية الإسهام الذي قدمته في تنشيط الاقتصاد الإسرائيلي، والعمل في المؤسسات الإسرائيلية الصناعية والحرفية، وهذا أدى إلى تدهور الفعاليات الاقتصادية العربية واختلالها خاصة في القطاع الزراعي، حيث فقدت العناصر الشابة والحيوية، إذ أصبحت الزراعة عملية مكلفة وذات عائد استثماري منخفض أدى بالآلاف من العرب للعمل في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨.

وحتى تتضح لنا صورة الوضع الخاص بقوة العمل العربية في الضفة والقطاع لا بد من تحليل الإحصاءات الخاصة بها.

يتضح من الجدول رقم (٢٧) الحقائق التالية:

ــ لقد تضاعف عدد العاملين في الضفة الغربية خلال فترة ١٤ سنة من ٨٩,٣٠٠ شخص إلى ١٥٣,٦٠٠ شخص، أي أن أعداداً متزايدة تنتظم في الأنشطة الاقتصادية المختلفة. وتشكل نسبة العاملين ٢٥,٤ ٪ عام ١٩٦٨ وأصبحت عام ١٩٧٣ حوالي ٣٥ ٪ ثم ٣٢ ٪ عام ١٩٧٨، وأخيراً انخفضت إلى ٣١,٣ ٪ عام

الجدول رقم (٢٧)

توزيع العرب الفلسطينيين حسب النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة ١٩٦٨ ــ ١٩٨٢[٧٢]

١٤ سنة فأكثر (بالآلاف)

السنة	ذوو النشاط الاقتصادي			غير عاملين	إجمالي السكان ١٤ سنة فأكثر	نسبة قوة العمل إلى الفئة السكانية
	عاملون	متعطلون	المجموع			
الضفة الغربية						
١٩٦٨	٨٩,٣	١٠,٩	١٠٠,٢	٢٥٠,٥	٣٥٠,٧	٢٨,٦
١٩٧٣	١٤٠,٢	١,٤	١٤١,٦	٢٥٧,٣	٣٩٨,٩	٣٥,٥
١٩٧٨	١٤٤,٨	١,٤	١٤٦,٢	٣٠٣,٨	٤٥٠,٠	٣٢,٥
١٩٨٢	١٥٣,٦	٢,٣	١٥٥,٩	٣٣٤,٥	٤٩٠,٤	٣١,٨
قطاع غزة						
١٩٦٨	٤٤,٥	٩,١	٥٣,٦	١٢٩,.	١٨٢,٦	٢٩,٣
١٩٧٣	٦٨,١	٠,٥	٦٨,٦	١٤١,٨	٢١٠,٤	٣٢,٦
١٩٧٨	٨٠,٤	٠,٤	٨٠,٨	١٦٩,٠	٢٤٩,٨	٣٢,٣
١٩٨٢	٨٢,٠	٠,٤	٨٢,٤	١٦٤,٠	٢٤٦,٤	٣٣,٤

١٩٨٢. وفي قطاع غزة فإن عدد العاملين في القطاعات المختلفة تضاعف بحيث ارتفع من ٤٤,٥٠٠ إلى ٨٢,٠٠٠، أي أن أعداداً متزايدة تجد عملاً سواء في القطاع أو داخل فلسطين المحتلة ١٩٤٨ وهذا يدل على نشاط السكان وحيويتهم وسعيهم من أجل الصمود والمحافظة على الأراضي والممتلكات.

ويعني ذلك أن نسبة الإعالة مرتفعة في الضفة وأعلى مما هي في القطاع حسب المعدلات في السنوات المشار إليها، حيث يقوم كل شخص بإعالة ثلاثة أشخاص في الضفة وفي القطاع أيضاً. وفي كلتا الحالتين تشكل عبئاً اجتماعياً واقتصادياً غير متوازن. أما العوامل الأخرى التي تساعد على توفير فرص المعيشة فترتبط بالتحويلات المالية التي يرسلها الأهل والأقارب العاملون في الخارج، أو من خلال برامج الدعم المادي الذي تقدمه اللجنة الأردنية ــ الفلسطينية المشتركة، أو من خلال المساعدات التي تقدمها المنظمات الدولية الأخرى.

ــ وقد بلغت نسبة المتعطلين في الضفة حوالي ١٠,٩ ٪ عام ١٩٦٨، وانخفضت إلى ٢,٣ ٪ عام ١٩٨٢، بعد أن شهدت انخفاضاً أكثر حدة خلال فترة السبعينات. ويرجع ذلك إلى التقلبات التي عانى منها النشاط الاقتصادي، سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة، أو في الأرض المحتلة منذ ١٩٤٨، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات العاطلين عن العمل. أما القطاع، فقد شهد انخفاضاً مستمراً في معدلات البطالة من ١٦ ٪ عام ١٩٦٨ إلى ٠,٥ ٪ من ذوي النشاط الاقتصادي. ويرجع ذلك إلى الأسباب نفسها المرتبطة بالوضع في الضفة الغربية.

ــ وبالنسبة إلى غير العاملين زاد العدد من ربع مليون إلى حوالي ثلث مليون في الضفة الغربية، كذلك زاد العدد في القطاع من ١٢٩,٠٠٠ إلى ١٦٤,٠٠٠ خلال الفترة ذاتها، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها زيادة عدد الطلبة الملتحقين بالمدارس أو الفئات الأخرى من المتعطلين غير القادرين على العمل.

أما بالنسبة إلى توزيع قوة العمل في الضفة الغربية حسب النوع فتشير الإحصاءات المتوافرة إلى أن الذكور يشكلون ٢١,٤ ٪ من مجمل نسبة العمل من مجموع السكان (١٤ سنة فما فوق) عام ١٩٦٨ وارتفعت نسبتهم إلى ٢٥ ٪، عام ١٩٨٦. أي أن الذكور يدخلون قوة العمل بزيادة مطردة.

كما أن نسبة المتعطلين قد انخفضت بصورة ملحوظة خلال الفترة نفسها، حيث كان عدد العاطلين بعد الحرب ١٠,٠٠٠ شخص وأصبح ١,٦٠٠ شخص عام ١٩٨٢، أما نسبة الإناث النشيطات اقتصادياً إلى مجمل قوة العمل فقد طرأت عليها زيادة أيضاً، حيث كانت ٣,٩ ٪ عام ١٩٦٨ وأصبحت ٥,٤ ٪ عام ١٩٨٢.

وفي قطاع غزة ارتفعت نسبة الذكور من ذوي النشاط الاقتصادي خلال الفترة ذاتها من ٢٢ ٪ عام ١٩٦٨ إلى أن وصلت إلى ٣١,٦ ٪ عام ١٩٨٢، بالرغم من الهجرة المتزايدة من القطاع إلى خارجه. كما زادت نسبة الإناث ذوات النشاط الاقتصادي من ٢,٣ ٪ عام ١٩٦٨ إلى ١٧,٢ ٪ عام ١٩٨٢، أي أن معدل مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي إلى مجموع السكان (١٤ سنة فأكثر) في القطاع أعلى منه في الضفة الغربية. وقد يرجع السبب في ذلك إلى زيادة مشاركتها في قطاعات الإنتاج والخدمات.

وبالنسبة إلى توزيع العمالة بين المدن والقرى فإن نسبة السكان (١٤ سنة فأكثر) في القرى تشكل حوالي ٦٠ ٪ من مجموع السكان في الضفة الغربية، كما تصل نسبة مشاركتهم في قوة العمل إلى ٦٩,٤ ٪، وذلك عام ١٩٦٨، أما في عام ١٩٨٢ فقد بلغت نسبة المشاركة في قوة العمل ٦٤,٨ ٪. وقد يرجع السبب في انخفاض المشاركة إلى الهجرة من القرى إلى المدن والاستقرار

الجدول رقم (٢٨)
العاملون العرب حسب مكان العمل والقطاعات الاقتصادية (بالألف) في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٢[٧٣]

الضفة الغربية

السنة	العاملون في الضفة الغربية					العاملون في داخل (إسرائيل)				
	الزراعة	الصناعة	التشييد	أخرى	مجموع	الزراعة	الصناعة	التشييد	أخرى	مجموع
١٩٧١	٣٩,٨	١٤,٤	٦,٢	٣٨,٨	٩٩,٢	٣,٦	٤,٧	١٥,٨	٣,٧	٢٧,٨
١٩٧٥	٣٤,٧	١٥,٨	٨,٢	٤١,١	٩٩,٨	٤,٨	٨,١	٢٤,٢	٦,٨	٤٣,٩
١٩٧٩	٣٢,٨	١٦,٣	١٢,٢	٤١,٣	١٠٢,٦	٤,٦	١٠,٧	٢١,٠	٨,٦	٤٤,٩
١٩٨٢	٣١,٩	١٧,١	١٣,٠	٤٥,٣	١٠٧,٣	٤,٢	٨,١	٢٤,٥	٩,٥	٤٦,٣
١٩٧١	١٦,٧	٦,٤	٤,٥	٢٥,٣	٥٢,٩	٢,٤	٠,٥	٢,٨	٠,٢	٥,٩
١٩٧٥	١٢,٣	٥,٦	٢,٤	٢٦,٤	٤٦,٧	٤,٨	٤,٧	١٣,٨	٢,٦	٢٥,٩
١٩٧٩	٩,٦	٨,٣	٣,٢	٢٤,٤	٤٥,٠	٦,٩	٧,٤	١٥,٢	٤,٨	٣٤,٣
١٩٨٢	٨,٣	٦,٧	٣,٩	٢٧,٠	٤٥,٩	٦,٢	٦,٣	١٨,٤	٥,٢	٣٦,١

فيها من أجل العمل والإقامة الدائمة فيها، أو الهجرة إلى الخارج بقصد الإقامة الدائمة والعمل معاً.

إن التحليل الكمي لقوة العمل يفسر جانباً من الجوانب الهامة من نسبة العاملين إلى مجموع السكان من الذكور والإناث، إلا أن الجانب الآخر، هو تحليل أبواب النشاط الاقتصادي للقوى العاملة وإلى أي مدى يستوعب الاقتصاد الحالي قوة العمل العربية. ذلك لأن أبواب النشاط تبيّن طبيعة التوجهات الاقتصادية ومدى تمركز قوة العمل.

ويوضح الجدول رقم (٢٨) توزيع قوة العمل العربية حسب القطاعات الاقتصادية ومكان العمل (سواء في الضفة الغربية أو داخل الأرض المحتلة ١٩٤٨).

يتضح من الجدول الحقائق التالية:

ـ لقد توزعت قوة العمل النشطة اقتصادياً في الضفة الغربية بين القطاعات المختلفة، فتشكل نسبة العاملين في القطاعات غير الإنتاجية (الخدمات وأعمال التشييد والبناء) حوالي ٥٩٪ من مجمل قوة العمل، أما النسبة المتبقية (٤١٪) فتعمل في قطاعي الزراعة والصناعة (والغالبية العظمى منهم تعمل في الزراعة)، وذلك في عام ١٩٧١. أما في عام ١٩٨٢ فنلاحظ انخفاضاً في عدد العاملين في القطاع الزراعي يوازيه ارتفاع في عدد العاملين في قطاع الصناعة، أما قطاع الخدمات فلم يطرأ عليه أي تغيير يُذكر في عدد العاملين.

وبالنسبة لقطاع غزة، فقد شكّل العاملون في قطاع الزراعة والصناعة حوالي ٤٣٪ من مجموع العاملين عام ١٩٧١، أما في عام ١٩٨٢ فقد انخفضت النسبة إلى ٣٢٪، فيما ارتفعت نسبة العاملين في قطاع الخدمات من ٥٥,٧٪ إلى ٦٧,٣٪، أي أن العمالة في قطاع غزة تشهد تحولاً من القطاعات الإنتاجية إلى قطاع الخدمات، وبصورة أكبر شهد قطاع الزراعة انخفاض نسبة العاملين فيه إلى النصف.

وترجع أسباب تحول قوة العمل العربية من العمل في قطاع الزراعة إلى القطاعات الأخرى إلى ضعف الإنتاجية، وارتفاع تكلفة الإنتاج، وارتفاع تكلفة المواصلات، فضلاً عن ارتفاع النفقات على المواطن العربي بسبب الضرائب وأسعار السلع، وهو ما أدى إلى تحول العاملين في الزراعة من ملّاك أو عاملين بالأجرة إلى البحث عن فرص عمل أُخرى.

ـ إن ضعف الفعاليات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ حرب ١٩٦٧، مع ارتفاع معدلات الزيادة السكانية، أديا إلى الاختيار بين العمل في داخل الأرض المحتلة ١٩٤٨ أو الهجرة إلى خارج فلسطين. وقد فضّل الكثير من

العاملين الخيار الثاني. أما الذين فضّلوا الخيار الأول فقد زادت نسبة العاملين منهم في المناطق المحتلة ١٩٤٨ بدرجة ملحوظة وبدرجة أكبر في قطاع غزة. فقد ارتفع عدد العاملين في (إسرائيل) خلال الفترة ما بين ١٩٧١ و١٩٨٢ من ٢٧,٨٠٠ إلى ٤٦,٣٠٠ عربي من النشيطين اقتصادياً من الضفة الغربية وحدها، بينما تضاعف العدد أكثر من ٦ مرات في قطاع غزة، حيث ارتفع العدد من حوالي ٦,٠٠٠ شخص إلى ٣٦,١٠٠ شخص يعملون في (إسرائيل). ويقوم هؤلاء بالعمل دواماً كاملاً. أما بالنسبة إلى توزيعهم على القطاعات المختلفة فقد تبين أن (٥٦,٨ ٪) عام ١٩٧١ يعملون في قطاع التشييد والإعمار. وإذا أضفنا القطاعات الأخرى غير الإنتاجية تصل النسبة إلى ٧٠ ٪ من مجمل العاملين، بينما تعمل النسبة المتبقية (٣٠ ٪) في قطاعي الزراعة والصناعة، وفي عام ١٩٨٢، أصبحت نسبة العاملين في قطاعات الخدمات ٧٣ ٪، بينما انخفض عدد العاملين في قطاعي الزراعة والصناعة إلى ٢٧ ٪ بالرغم من زيادة عدد العاملين في القطاعين (وقد تضاعف في المجال الصناعي).

وفي قطاع غزة وصلت نسبة العاملين في قطاع الخدمات في عام ١٩٧١ إلى حوالي ٥٠ ٪، وأصبحت في عام ١٩٨٢ حوالي ٦٥,٣ ٪ (الغالبية العظمى منهم تعمل في قطاع التشييد والبناء). هذا وقد زادت نسبة العاملين في فلسطين المحتلة منذ ١٩٤٨ خلال فترة ١٠ سنوات من ١٠ ٪ إلى ٤٤ ٪ من مجمل قوة العمل النشطة اقتصادياً. ويعني ذلك أن الاقتصاد الإسرائيلي كان يجذب قوة العمل العربية بأعداد متزايدة في النصف الأول من الثمانينات، وكانت تزداد قوة الجذب لقوة العمل العربية للعمل في داخل (إسرائيل) بسبب ضعف النمو الاقتصادي في الضفة الغربية والقطاع. وهذا يزيد من التبعية الاقتصادية، وبالتالي الاجتماعية، فضلاً عن الآثار السلبية المتمثلة في الاحتكاك المتواصل بين القيم الاجتماعية العربية والإسرائيلية. ولا بد من العمل على تعزيز الفعاليات الاقتصادية في المنطقة العربية حتى يتحرر العمال من العمل في المصانع والمزارع وقطاعات الخدمات الإسرائيلية ليتوجهوا إلى دعم الصمود الاقتصادي.

ومن ناحية أخرى إذا استعرضنا تطور وضع العمالة العربية في مجال الصناعة نجد أن عدد الأيدي العاملة العربية في الصناعة وصل في الأربعينات إلى نحو ٩,٠٠٠ عامل من مجموع ٤٩,٠٠٠ عامل صناعي في فلسطين معظمهم كان يعمل في صناعة الأغذية والصناعات المعدنية والملابس والنسيج والغزل والتبغ وغيرها.

أما في الفترة ما بين ١٩٤٨ و١٩٦٧ فكان عدد المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية يعادل ٥٤,٣ ٪ من مجموع المؤسسات الصناعية في المملكة الأردنية الهاشمية التي تغطي ٢٥ ٪ من مجمل الإنتاج الصناعي ذي الطابع الاستهلاكي.

وخلال الفترة ما بين ١٩٦٧ و ١٩٨٠ تقلص عدد المؤسسات الصناعية من ٤,٠٠٩ مؤسسات عام ١٩٦٩ إلى ٢,٥٨٦ مؤسسة عام ١٩٧٩ وذلك بسبب إغلاق معظمها لضعف الفعالية اللازمة للإنتاج نتيجة الضغط والعراقيل الصهيونية. وقد تقلص عدد العاملين في تلك الفترة من ١٧,٠٠٠ عامل إلى حوالي ١١,٥٠٠ عامل يعملون في مؤسسات متفاوتة في قدرتها الاستيعابية للعاملين عام ١٩٧٩ على النحو التالي:

عدد العمال	النسبة المئوية
١	٢٠ ٪
أقل من ٤	٥٨,٠ ٪
٤ ــ ١٠	١٤,٧ ٪
أكثر من ١٠	٧,٣ ٪

وانخفض نصيب الصناعة إلى ٤,٤ ٪ من إجمالي الإنتاج في الضفة الغربية عام ١٩٧٩. أما بالنسبة إلى توزيع العمالة على أنواع الصناعات فهي كالتالي:

نمط الصناعة	نسبة الأيدي العاملة	
	الضفة (٪)	القطاع (٪)
الغذائية (إضافة للتبغ والمشروبات)	١٥,٣	١٢,٢
النسيج والملابس	٢١,٣	٣٩,٦
الجلود والأحذية	٨,٧	١٤,٥
الأثاث والخشب	١٦,٥	
كيميائية	٦,٥	
مواد بناء	٦,٨	١٥,٨
آلات معدنية وحدادة	١٥,٨	
طباعة	٩,١	١٧,٩
المجموع	١٠٠	١٠٠

أما في قطاع غزة فقد وصل الإنتاج الصناعي إلى ٧,١ ٪ من مجمل الإنتاج الذي يعتبر ذا طبيعة استهلاكية، ويتميز بصغر حجم المنشآت الصناعية، حيث بلغت نسبة المؤسسات التي يعمل فيها أقل من ثمانية عمال عام ١٩٧٩ إلى ٨٠,٦ ٪ من

مجمل المؤسسات في القطاع، أما عدد المؤسسات التي يعمل فيها أصحابها فقط فقد بلغ في العام ذاته ٤٦,٥٪ من مجموع المؤسسات بالقطاع. أي ان الصناعة تتميز بصغر حجمها وقلة كثافتها العمالية.

لقد تمركزت المؤسسات الصناعية في المدن الرئيسة في الضفة الغربية والقطاع. وفي عام ١٩٧٩ كان يوجد ٦٠٠ مؤسسة صناعية شكلت ١١,٢٪ من مجموع المؤسسات عمل فيها ٨٪ من مجمل الأيدي العاملة في مدن نابلس والخليل وبيت لحم.

يتضح مما تقدم أن الضفة الغربية وقطاع غزة يشهدان تحولاً ملموساً في توزيع قوة العمل وفق القطاعات الاقتصادية وحسب أبواب النشاط، وتتجه العمالة نحو التحول من العمل في الزراعة إلى العمل في القطاعات الأخرى وأهمها التشييد والبناء والمصانع، حيث يعمل معظم العرب لدى (إسرائيل) في الأعمال غير الفنية.

٧ ـ الخدمات التعليمية في الضفة والقطاع وأثرها في البناء الاجتماعي:

للتعليم دورٌ هام في الحراك الاجتماعي، سواء على المستوى الأفقي أو العمودي، كما يؤثر أيضاً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويسهم في التطور الحضاري.

ومنذ قيام دولة (إسرائيل) عام ١٩٤٨ نشطت المؤسسات الحكومية الأردنية والقطاع الخاص فضلاً عن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (UNRWA) إلى إنشاء المدارس على اختلاف مستوياتها ابتداء من التعليم الابتدائي حتى التعليم الجامعي. وقد زاد إقبال العرب على المؤسسات التعليمية نظراً لاستقرارهم، ولزيادة الوعي لأهمية التعليم في حياتهم، وفي تأمين الدخل والمعيشة في ضوء الظروف الصعبة التي يواجهونها في ظل الاحتلال، خاصة بعد عام ١٩٦٧.

(١) التعليم والمجتمع في الضفة الغربية: يعتبر التعليم مؤشراً هاماً في تصنيف المجتمعات إلى متقدمة أو متخلفة وكذلك بالنسبة إلى قدرة المجتمع على العطاء والإنجاز في المجالات التكنولوجية المختلفة، فضلاً عن ارتباط التعليم بمتغيرات ديمغرافية مثل حجم الأسرة والخصوبة وخصائص الزواج والطلاق. أما أهمية التعليم في إعداد القوى العاملة المتخصصة في الميادين المختلفة فلا خلاف في تقديره. وتتفاوت مستويات التحصيل بالنسبة للذكور والإناث، الأمر الذي يفسر لنا أبعاداً هامة في الواقعين الاجتماعي والاقتصادي.

ويوضح الجدول رقم (٢٩) توزيع الطلبة على مراحل التعليم الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة:

الجدول رقم (٢٩)

توزيع الطلاب العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة على مراحل التعليم (في السنوات ما بين ١٩٤٨ ـ ١٩٨٣)(٧٤)

المستوى التعليمي	١٩٤٩/١٩٤٨	١٩٦٠/١٩٥٩	١٩٧٠/١٩٦٩	١٩٨٠/١٩٧٩	١٩٨٣/١٩٨٢
المجموع الكلي للطلاب	١١,١٢٩	٤٦,٢٥٤	١١٠,٥٣٧	١٧٧,٤٠٦	٢٠٠,٩٢١
الحضانة	١,١٢٤	٧,٢٧٤	١٤,٢١١	١٧,٣٤٤	١٨,٦٥٢
التعليم الابتدائي	٩,٩٩١	٣٦,٩٠٣	٨٥,٤٤٩	١٢١,٩٨٥	١٣٥,٣١٧
التعليم المتوسط	ـ	ـ	٢,٤٥٧	١٤,٨٠٣	١٨,٠٩١
التعليم قبل الثانوي	١٤	١,٩٥٦	٨,٠٥٠	٢٢,٤٧٣	٢٨,٣٢٦
التعليم الثانوي	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
عام	١٤	١,٩٣٣	٦,١٩٨	١٩,٠٣٤	٢٣,٦٧٩
مهني	ـ	ـ	١,٤٦٢	٢,٦٤٥	٣,٩٥٣
زراعي	ـ	٢٣	٣٩٠	٧٩٤	٦٩٤
ما بعد الثانوي	ـ	١٢١	٣٧٠	٦٢١	٤٣٥
معاهد أخرى	ـ	ـ	ـ	١٨٠	١٠٠
مجموع السكان	١٥٦,٠٠٠	٢٤٧,٢٠٠	٤٦١,٠٠٠	٦٥٧,٥٠٠	٦٩٠,٤٠٠

يتضح من الجدول الحقائق التالية:

ـ لقد زاد عدد الطلاب الملتحقين بالمدارس على اختلاف مستوياتها خلال فترة ٣٤ عاماً (١٩٤٨ ـ ١٩٨٢) بحيث وصل إلى أقل من ٢٠٠ ٪ بقليل، كما ارتفعت نسبة الطلاب إلى مجموع السكان من ٧,١ ٪ إلى ٢٩ ٪ خلال الفترة ذاتها. وهذا يعتبر من المعدلات المرتفعة.

ـ يمثل الطلبة الملتحقون بدور الحضانة ٩,٢ ٪ من مجموع الطلاب، وذلك عام ١٩٨٢/١٩٨٣، ويمثّل الطلبة في مراحل التعليم الابتدائي ٦٧,٣ ٪، أي حوالي ثلثي إجمالي الطلبة في المراحل المختلفة.

ـ يشكل التعليم المتوسط وما قبل الثانوي عام ١٩٨٢/١٩٨٣ ما نسبته ٢٣,١ ٪، أما التعليم الثانوي، فتصل نسبة الطلبة المسجلين في جميع التخصصات حوالي ١٤ ٪ (منها ١١,٨ ٪ للتعليم الثانوي العام والنسبة المتبقية موزعة على التعليم المهني والتعليم الزراعي).

ـ أما نسبة الطلبة الملتحقين بمرحلة ما بعد الثانوي فتصل إلى ٠,٣ ٪ فقط، وهذا يؤكد أن فرص التعليم الجامعي أمام الطلبة العرب متدنية جداً، ويرجع ذلك إلى الشروط التي تفرضها سلطات الاحتلال على الالتحاق بالجامعات في (إسرائيل). وقد أشرنا إلى أنّ القيود وسياسة التحيز التي تتبعها سلطات الاحتلال ضد الطلاب العرب كانت تحول دون التحاق أعدادٍ أكثر منهم في الجامعات.

لقد أخذ عدد الطلبة يزداد تدريجاً خلال العقود الثلاثة ما بين الخمسينات والثمانينات بعد أن استطاع العرب المقيمون في فلسطين المحتلة ١٩٤٨ تنظيم أنفسهم وتوفير الموارد اللازمة وإجراء الاتصالات المكثفة لفتح المدارس الابتدائية أولاً، حيث نلاحظ أن الطلبة في المراحل الابتدائية يمثلون دائماً القطاع الأكبر من الطلبة ابتداء من عام ١٩٤٨/١٩٤٩ حتى ١٩٨٢/١٩٨٣ (إذ تمثل نسبتهم ٨٩ ٪، ٧٩,٧ ٪، ٧٧ ٪، ٦٨ ٪، ٦٧,٣ ٪ على التوالي في السنوات المختلفة).

ولدى مقارنة نسبة الملتحقين في المرحلة الابتدائية مع المراحل التي تليها نجد انخفاضاً ملحوظاً، ففي حالة التعليم المتوسط وما قبل الثانوي تنخفض النسبة إلى ١,٠ ٪، ٤,٢ ٪، ٩,٥ ٪، ٢١ ٪، ٢٣,١ ٪ على التوالي من إجمالي السكان ١٠ سنوات فأكثر، أي أن هناك نسبة كبيرة من الطلبة ينقطعون عن الدراسة بعد المرحلة الابتدائية (١ من كل ١٨ طالباً عام ١٩٥٩/١٩٦٠، و ١ من كل ١٠ طلاب عام ١٩٦٩/١٩٧٠، و ١ من كل ٤ طلاب عام ١٩٧٩/١٩٨٠، و ١ من كل ٣ طلاب عام ١٩٨٢/١٩٨٣). ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها عدم توفر المدارس في المناطق القريبة من الطلاب، أو لأسباب تتعلق بالظروف الاقتصادية والاجتماعية للطلبة أنفسهم.

وإذا نظرنا إلى جانب آخر من التعليم، وهو التخصص الدراسي، نجد أن الغالبية العظمى من الطلبة في المرحلة الثانوية (حوالي ٨٠ ٪) مسجلة في التعليم الثانوي العام، والنسبة المتبقية موزعة على التعليم المهني والزراعي. أي أن التخطيط التعليمي للعرب في الضفة الغربية وقطاع غزة بحاجة إلى إعادة النظر في أهدافه ومستوياته ومحتواه بحيث يتمشى مع احتياجات فرص العمل وارتفاع مستوى التحصيل الجامعي والدراسات العليا.

ويعتبر مستوى التحصيل العلمي للسكان أحد المقاييس التي تبين كفاءة المؤسسات التعليمية وقدرة انتشارها وتلبيتها لاحتياجات المجتمع، وذلك من النواحي الكمية. كما يتضمن مؤشرات اجتماعية ترتبط بالقيم الاجتماعية الخاصة بالتحصيل العلمي للذكور والإناث، وبالمكانة الاجتماعية لمستويات التعليم المختلفة بالإضافة إلى المؤشرات النفسية التي تُلبي احتياجات الفرد والجماعة من التعليم حتى يتمكن من التفاعل وتكوين الاتجاهات نحو القضايا المحلية والعربية والعالمية من حوله.

إن سنوات التحصيل الدراسي للفرد تساعده على الرقي الاجتماعي والتقدم الوظيفي والمشاركة الأفضل في الإنتاج وزيادة الدخل القومي، وكلما تحسّن مستوى التأهيل الأكاديمي، أدى ذلك إلى التطور الحضاري والتكنولوجي إذا ما توفرت العوامل المساندة للإنتاج والتحضر.

ويوضح الجدول رقم (٣٠) توزيع السكان في الضفة والقطاع حسب سنوات التعليم المدرسي.

يتضح من الجدول الحقائق التالية:

ـ يزيد عدد الإناث في سن ١٤ سنة فما فوق عن عدد الذكور في السنوات المشار إليها من مجموع السكان، وتصل نسبة الإناث إلى ٥١,٤ ٪. ويرجع السبب في ذلك إلى أن أعداداً متزايدة من الذكور تعمل خارج الضفة الغربية، سواء في الأردن أو في البلاد العربية الأخرى.

ـ انخفضت نسبة الذكور الأميين خلال فترة خمسة عشر عاماً من ٢٧,٨ ٪ عام ١٩٧٠ إلى ١٢,٨ ٪ عام ١٩٨٤، كما

الجدول رقم (٣٠)

توزيع السكان في الضفة الغربية فوق ١٤ سنة حسب سنوات التعليم المدرسي والجنس والنسب المئوية خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٤(٧٥)

السنوات	الجنس		أميون	سنوات التعليم المدرسي				مجموع النسب المئوية	مجموع السكان (بالآلاف)
				١ ـ ٦	٧ ـ ٨	٩ ـ ١٢	١٣ +		
	ذكور		٢٧,٨	٣٤,٨	١٤,٧	٢١,٣	١,٤	٪ ١٠٠	٥٣,٧
١٩٧٠	إناث		٦٥,١	١٨,٩	٦,٢	٨,٨	٠,٥	٪ ١٠٠	١٦٩,٢
	المجموع	(٪)	٤٧,٥	٢٦,٤	٠,٥	١٤,٧	٠,٩	٪ ١٠٠	٣٢٢
	ذكور		٢٠,٢	٠,٥	١٤,٧	٢٦,٠	٨,٣	٪ ١٠٠	١٧
١٩٧٥	إناث		٥٢,٨	٢١,٥	٩,٥	١٣,٩	٤,٣	٪ ١٠٠	٧
	المجموع	(٪)	٣٧,٠	٢٥,٨	٢٢,٠	١٩,٨	٥,٤	٪ ١٠٠	٣٦٦,٩
	ذكور		١٤,٢	٢٨,٨	١٥,١	٣٠,٩	١١,٠	٪ ١٠٠	١٩٣,٣
١٩٨٠	إناث		٤١,٨	٢٤,٨	١٠,٥	١٩,٠	٢,٩	٪ ١٠٠	٢٠٧,٧
	المجموع	(٪)	٢٨,٥	٢٦,٨	١٢,٧	٢٤,٧	٧,٣	٪ ١٠٠	٤٠١,٠
	ذكور		١٢,٨	٢٥,٥	١٦,١	٣٢,٧	١٢,٩	٪ ١٠٠	٢١٢,١
١٩٨٤	إناث		٣٧,٩	٢٣,٥	١١,٥	٢١,١	٦,٠	٪ ١٠٠	٢٢٤,٢
	المجموع	(٪)	٢٥,٧	٢٤,٤	٢,٧	٢٦,٨	٩,٤	٪ ١٠٠	٤٣٦,٣

انخفضت نسبة الإناث الأميات بشكل ملحوظ من ٦٥,١ ٪ إلى ٣٧,٩ ٪ خلال الفترة ذاتها، وهذا يؤكد مدى اهتمام الفلسطينيين في الضفة الغربية بالتعليم.

ـ أما بالنسبة إلى الحاصلين على شهادة المرحلة الابتدائية، فقد انخفضت نسبة الذكور من ٣٤,٨ ٪ إلى ٢٥,٥ ٪، أما الإناث فقد ارتفعت نسبتهن من ١٨,٩ ٪ إلى ٢٣,٥ ٪، وهذا يعني أن أعداداً متزايدة تواصل التعليم إلى المراحل التعليمية التالية وخاصة بين الإناث.

ـ أما في مرحلة التعليم المتوسط فنجد أن نسبة الذكور لم يطرأ عليها أي تغيير يُذكر، إذ زادت بنسبة طفيفة من ١٤,٧ ٪ إلى ١٦,١ ٪، في حين تضاعفت نسبة الإناث من ٦,٢ ٪ إلى ١١,٥ ٪، ويعني ذلك أن أعداداً متزايدة تتخطى سنوياً مرحلة التعليم الابتدائي.

ـ كما نلاحظ استمرار الارتفاع في نسب الذكور والإناث في التعليم الثانوي، حيث بلغت نسبة الذكور ٢١,٣ ٪ عام ١٩٧٠ وارتفعت إلى ٣٢,٧ ٪ عام ١٩٨٤، في حين تضاعفت نسبة الإناث أكثر من مرة ونصف (من ٨,٨ ٪ إلى ٢١,١ ٪) في الفترة ذاتها، وبعبارة أخرى ان أعداداً متزايدة أيضاً من النوعين تدخل في المرحلة الثانوية للدراسة في الأنواع المختلفة من المدارس، سواء الأكاديمية أو المهنية.

ـ ويختلف الأمر في المرحلة الثانوية، وبالرغم من انخفاض النسبة المئوية للحاصلين على هذا المستوى التعليمي (الذي قد يصل إلى الجامعة والشهادات العليا ـ الماجستير والدكتوراه) وتشكل مقطعاً بسيطاً من الهرم التعليمي. فقد بلغت نسبة الذكور ١,٤ ٪ عام ١٩٧٠ وتضاعفت حوالي ١٠ مرات لتصل إلى ١٢,٩ ٪ عام ١٩٨٤، وزادت نسبة الإناث من ٠,٥ ٪ إلى ٦,٠ ٪ خلال الفترة ذاتها. ومما يساعد على التحصيل الجامعي زيادة عدد الجامعات والمعاهد التقنية التي تم فتحها بعد حرب عام ١٩٦٧ لمواجهة احتياجات السكان هناك، إلا أن هذه الجامعات لا تفي بحاجات الأعداد المتزايدة من خريجي المرحلة الثانوية. فمثلاً تقبل الجامعات حوالي ٢٥٠٠ طالب إلى ثلاثة آلاف طالب سنوياً في حين يبلغ عدد الذين أتموا المرحلة الثانوية سنوياً حوالي ١١,٠٠٠ طالب.

نستخلص مما تقدم أن المجتمع الفلسطيني العربي في الضفة الغربية يشهد تحولاً ملموساً تجاه التعليم، وخاصة الثانوي والجامعي بنسب متفاوتة. ويزداد الشعور بأهمية التعليم كلما

ساءت الظروف النفسية والاجتماعية والاقتصادية من ناحيـة، وتـقـوى الحاجة إلى زيادة الوعي الثقافي والعلمي لمواجهة تحديات الاحتلال الإسرائيلي من ناحية أخرى.

(٢) التعليم والمجتمع في قطاع غزة: لقد شهد القطاع معدلاً ملموساً في الإقبال على المؤسسات التعليمية، وزادت معدلات السكان في سن ١٤ سنة فما فوق ممن يحققون مستويات تعليمية مرتفعة. ويوضح الجدول رقم (٣١) التغيرات التي طرأت على مستوى السكان التعليمي خلال فترة خمسة عشر عاماً.

نستنتج من الجدول الحقائق التالية:

ــ تضاعف عدد السكان مرة ونصف (تقريباً) خلال فترة ١٤ سنة، حيث زاد العدد من ٩٠,٤٠٠ نسمة إلى ٢٦٤,٩٠٠ نسمة، وتزيد نسبة الإناث (٥١,٩ ٪) عن نسبة الذكور في فئة العمر ذاتها.

ــ انخفضت نسبة الذكور الأميين إلى أكثر من النصف خلال فترة ١٥ سنة، إذ كانت ٣٤,٢ ٪ وأصبحت ١٥ ٪، في حين كان انخفاض نسبة الأمية بين الإناث أكثر وضوحاً، إذ كانت ٦٥,٣ ٪ من الإنـاث يعـانـين من الأميـة وأصبحت نسبتهن ٣٥,١ ٪ في نهاية الفترة.

ــ أما بالنسبة للذين أتموا المرحلة الابتدائية فلم يطرأ أي تغيير ملموس، إذ تمركزت النسبة حول ٢٤ ٪ طوال الفترة. وقد زادت نسبة الإناث من ١٠,٣ ٪ إلى ١٦,٨ ٪.

ــ وينطبق المبدأ نفسه على الحاصلين على مستوى تعليمي بحدود السنة السابعة والثامنة، إذ لم تتغير نسبة الـذكور بينـما سجلت نسبة الإناث زيادة (مضاعفة) من ٥,٦ ٪ إلى ٩,١ ٪ خلال الفترة ذاتها، ويمكن أن نقول بأن الاتجاه ذاته يتكرر في النسب الخاصة بمستوى المرحلة الثانوية مع فارق واحد وهو أن نسبـة الذكـور وصلت إلى ٣١,٥ ٪ عام ١٩٧٠ وزادت إلى ٣٥,٧ ٪ عام ١٩٨٤، وقد تضاعفت نسبة الإنـاث في نفس الفترة.

ــ وفيما يتعلق بالتعليم لمرحلة ما بعد الثانوية العامة، فقد سجلت نسبة الذكور ارتفاعاً كبيراً: فكانت ٠,٦ ٪ وأصبحت ١٦,١ ٪ خلال الفترة ذاتها. ونسبة الإناث كذلك كانت ٠,٤ ٪ وأصبحت ٥,٩ ٪. وهذا يعني أن أعداداً متزايدة من الذين ينهون المرحلتين المتوسطة والثانوية تبدأ الدراسة الجامعية سواء في الجامعة أو في مراكز التأهيل والتعليم المتوسط.

نستخلص مما سبق أن نسبة سكان الضفة الغربية في فئة

الجدول رقم (٣١)

توزيع السكان في قطاع غزة فوق ١٤ سنة حسب سنوات التعليم وبالنسب المئوية وحسب الجنس[٧٦]

(١٩٧٠ ــ ١٩٨٤)

السنوات	الجنس	أميّون	سنوات التعليم المدرسي				مجموع النسب المئوية	مجموع السكان (بالآلاف)
			١ ــ ٦	٧ ــ ٨	٩ ــ ١٢	+١٣		
	ذكور	٣٤,٢	٢٤,٦	٩,١	٣١,٥	٠,٦	١٠٠ ٪	٩٠,٤
١٩٧٠	إناث	٦٥,٣	١٠,٣	٥,٦	١٨,٤	٠,٤	١٠٠ ٪	١٠٦,٤
	المعدّل	٥١,١	١٦,٨	٧,٢	٢٤,٤	٠,٥	١٠٠ ٪	١٩٦,٨
	ذكور	٢٥,٢	٢٣,٥	١٠,٠	٣٣,٦	٧,٧	١٠٠ ٪	١٠٤,٨
١٩٧٥	إناث	٥١,٢	١٤,١	٧,٣	٢٤,٨	٢,٦	١٠٠ ٪	١٢٠,٢
	المعدّل	٣٨,٩	١٨,٥	٨,٦	٢٩,٠	٥,٠	١٠٠ ٪	٢٢٥,٠
	ذكور	١٨,٤	٢٣,٩	١٠,٥	٣٦,٦	١٠,٦	١٠٠ ٪	١١٥,٨
١٩٨٠	إناث	٤٠,٨	١٦,٦	١٠,٠	٢٩,٠	٣,٦	١٠٠ ٪	١٢٦,٩
	المعدّل	٣٠,٢	٢٠,١	١٠,٢	٣٢,٦	٦,٩	١٠٠ ٪	٢٤٢,٧
	ذكور	١٥,٠	٢٣,٩	٩,٣	٣٥,٧	١٦,١	١٠٠ ٪	١٢٧,٣
١٩٨٤	إناث	٣٥,١	١٦,٨	٩,١	٣٣,١	٥,٩	١٠٠ ٪	١٣٧,٦
	المعدّل	٢٥,٤	٢٠,٢	٩,٣	٣٤,٣	١٠,٨	١٠٠ ٪	٢٦٤,٩

عمر ١٤ سنة فأكثر الحاصلين على مستوى تعليمي يعادل المرحلة الابتدائية والمتوسطة أعلى من نسبة هؤلاء في قطاع غزة، أما نسبة السكان الحاصلين على مستوى تعليمي ثانوي وجامعي فتزيد في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية.

وبالرغم من التقدم الذي حصل في المستوى التعليمي خلال فترة السبعينات وأواسط الثمانينات، فإن نسبة السكان الحاصلين على مستوى تعليمي ثانوي وجامعي ما زالت منخفضة، وهو ما يؤثر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي عامة.

وفيما يتعلق بأوضاع المؤسسات التعليمية لا بد من الإشارة إلى خصائص التعليم حتى المرحلة الثانوية والمرحلة الجامعية، مقارنة بمجموع السكان في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ويوضح الجدول رقم (٣٢) تطور عدد الطلبة خلال الفترة ما بين ١٩٦٧/١٩٦٨ و ١٩٨٤/١٩٨٥.

يتضح من الجدول الحقائق التالية:

● **بالنسبة للمدارس:** اهتمت الحكومة الأردنية بإنشاء المدارس على اختلاف أنواعها وكذلك الأمر بالنسبة للحكومة المصرية في قطاع غزة، إلا أن الوضع قد اختلف بعد حرب ١٩٦٧، حيث انخفض عدد المدارس في الضفة الغربية، في حين زاد في قطاع غزة. هذا وقد واصلت الحكومة الأردنية واللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة دعم البرنامج التربوي وتطوير التعليم ودعم صمود المدرّسين، إلا أن عدد المدارس الحكومية كان إلى انخفاض مقابل زيادة في عدد المدارس الخاصة على اختلاف أنواعها في كل من الضفة الغربية والقطاع.

لقد نقص عدد المدارس الحكومية في الضفة الغربية من ٨٨٢ مدرسة إلى ٨١٦ مدرسة، أما في قطاع غزة فقد زاد عدد المدارس من ٧٤ مدرسة إلى ٩١ مدرسة، وقد يرجع السبب في انخفاض عدد المدارس الحكومية إلى قيام السلطات الإسرائيلية بإغلاق هذه المدارس أو السعي لدمجها بعضها مع بعض. أما بالنسبة للقطاع فإن هناك مخصصات مالية من مصادر متنوعة منها اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة وتحويلات المغتربين التي كانت تساعد على فتح العديد من المدارس على اختلاف مستوياتها.

وقد قامت وكالة غوث اللاجئين (الأونروا) بإنشاء المدارس الخاصة باللاجئين الفلسطينيين العرب بعد حرب ١٩٤٨ بالقرب من تجمعات اللاجئين بدعم منها وإشراف حكومي إداري

الجدول رقم (٣٢)

توزيع الطلاب والمدارس والجهة المشرفة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة ما بين ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥[٧٧]

السنوات	المدارس				الطلاب			
	حكومية	وكالة	خاصة	مجموع	حكومية	وكالة	خاصة	مجموع
الضفة الغربية								
١٩٦٧/١٩٦٨	٨٨٢	١٤٢	١٦٢	١,١٨٦	١٠٦,٨٥١	٢٢,٤٢٥	١١,٤٥٩	١٤٠,٧٣٥
١٩٧٢/١٩٧٣	٧٣٠	٨٤	١٤٢	٩٥٦	١٥٢,٨٩٨	٢٩,٧١٨	١٩,٩٤٠	٢٠٢,٥٥٦
١٩٧٩/١٩٨٠	٧٨٩	٨٣	١٤٠	١,٠١٢	١٩٧,٧٦٣	٣٥,٨٥١	٢٠,٢١٢	٢٥٣,٨٢٦
١٩٨٤/١٩٨٥	٨١٦	٩٨	١٧٨	١,٠٩٢	٢١٥,٧٥٣	٣٩,٩٣٩	٢٥,١١١	٢٨٠,٨٠٣
قطاع غزة								
١٩٦٧/١٩٦٨	٧٤	١٢٥	ـ	١٩٩	٢٧,٥٢٧	٥٢,٥٢٣	ـ	٨٠,٠٥٠
١٩٧٢/١٩٧٣	١٠٦	١١٧	٢٠	٢٤٣	٥٢,٦٦٤	٦٤,١٤٧	٢,٣٨١	١١٩,١٩٢
١٩٧٨/١٩٧٩	١٠٤	١٣٨	٣٩	٢٨١	٦٢,٠٦٢	٧٥,٥٧٥	٤,٤٧٦	١٤٢,١١٣
١٩٨٤/١٩٨٥	٩١	١٤٥	٤٤	٢٨٠	٦٩,٧٣٢	٨٣,٩٧٧	٦,٠٠٢	١٥٩,٧١١

ومنهجي. ويرجع السبب في انخفاض عدد المدارس من ١٤٢ إلى ٩٨ إلى العجز المالي المتواصل الذي تواجهه الوكالة، وإلى القرار الإسرائيلي القاضي بإلغاء المخيمات وترحيل سكانها وإغلاق مدارسها. وقد قامت الوكالة بدور هام في توفير فرص التعليم والعمل لأبناء اللاجئين، سواء في مجالات التعليم الأكاديمي أو المهني. وبسبب زيادة السكان الذين نزحوا إلى قطاع غزة منذ عام ١٩٤٨، وانقطاع التمويل والإشراف المصريين بعد حرب ١٩٦٧، أصبح من الضروري أن تزيد الوكالة في الخدمات التعليمية فرفعت عدد المدارس من ١٢٥ إلى ١٤٥.

وقد أدى انخفاض عدد المدارس التابعة للحكومة والوكالة في الضفة الغربية إلى زيادة المدارس الخاصة التابعة للإرساليات التبشيرية أو للأفراد من العرب على مختلف المستويات، إذ زادت من ١٦٢ مدرسة إلى ١٧٨ مدرسة معظمها في المدن الرئيسية، وتضاعف عددها في قطاع غزة (من ٢٠ إلى ٤٤ مدرسة) خلال الفترة المذكورة بسبب الزيادة المطردة في السكان، وبسبب الإقبال على التعليم وتلبية احتياجات الفئات السكانية للخدمات التعليمية.

● **بالنسبة لعدد الطلبة:** يعتبر عدد الطلبة أحد المقاييس الكمية التي تعكس النشاط التعليمي في المجتمع والوعي العامّ الجماهيري لأهمية التعليم في مواجهة تحديات النمو الحضري والتنمية وكذلك في ضوء المعطيات السياسية والاقتصادية التي تواجه العرب في الضفة والقطاع.

ويتضح من الجدول أن نسبة الطلاب إلى إجمالي السكان قد زادت في الضفة من ٢٧,٦ ٪ عام ١٩٦٧ إلى ٥٥ ٪ عام ١٩٨٤، وفي قطاع غزة من ١٣,٦ ٪ إلى ٢٠,٣ ٪ خلال الفترة ذاتها. ويعتبر ذلك من المؤشرات الاجتماعية الإيجابية ذات الصلة المباشرة بالتنمية الاجتماعية.

وقد تضاعف عدد الطلبة في جميع أنواع المدارس خلال الفترة استجابة للزيادة في عدد السكان ووعي السكان في الضفة والقطاع لضرورة التعليم وأهميته لمواجهة تحديات الصمود في ظل الاحتلال الإسرائيلي.

يتضح مما تقدم أن التقدم الذي حصل في قطاع التعليم يدل على أن المعيار الكمي والمعدلات الخاصة بالالتحاق بالمدارس قد وصل إلى حدٍ عالٍ إذا ما قورن بالأوضاع الراهنة في الضفة والقطاع. إلا أن التوسع الأفقي في التعليم لا بدّ أن يواكبه توسع رأسي ليغطي كافة احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإعداد المواطن الواعي والمثقف، وتطوير الاتجاهات والاستعدادات النفسية والعقلية للأطفال والشباب لحمل لواء الصمود من جيل إلى آخر.

وتجدر الإشارة إلى التعليم ما بعد المرحلة الثانوية، إذ انه يمثل الجهود التي تُبذل في الداخل تجاه النمو النوعي في الخدمات التعليمية، كما يعكس مستوى الإنجاز الحضاري الذي ينتج عن هذه الجامعات من بحوث ودراسات واختراعات تسهم في دعم الصمود والتقدم التكنولوجي. كما ان الطاقة الاستيعابية للجامعات والمعاهد تبيّن الدور الذي تؤديه في تغطية احتياجات التعليم العالي لسكان الضفة والقطاع.

٨ ــ معاهد التعليم العالي:

● **الجامعات:** وسوف نتناول تحليل الطاقة الاستيعابية (الكمية) للجامعات والمعاهد في الضفة والقطاع. ويوضح الجدول رقم (٣٣) أعداد الطلبة في الجامعات:

الجدول رقم (٣٣)

توزيع الطلبة على جامعات الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٨٣/١٩٨٤(٧٨)

الجامعة	الطلبة ذكور	الطلبة إناث	المجموع	(٪)	عدد الخريجين
النجاح الوطنية / نابلس	١٣٦٨	١٠٢٩	٢٣٩٧	٢١,٠	٤٦٠
بيرزيت	١٥٣٤	٧٢٤	٢٢٥٨	١٩,٧	٣١٤
بيت لحم	٦٥٧	٥٧٤	١٢٣١	١٠,٦	٢٦٧
الخليل	١٦٣٦	١١٣٧	٢٧٧٣	٢٤,١	١١٤
الجامعة الإسلامية / غزة	١٤٠٧	١٤٣٩	٢٨٤٦	٢٤,٧	٩٧
المجموع	٦٦٠٢	٤٩٠٣	١١,٥٠٥	١٠٠	١٢٥٢
(٪)	(٥٧,٢)	(٤٢,٨)	(١٠٠)		

لقد تأسست الجامعات في الضفة ابتداء من عام ١٩٧٢، أي أنها حديثة العهد، وكان معظمها كليات متوسطة، وأقدمها جامعة بيرزيت وأحدثها جامعة الخليل (تأسست سنة ١٩٨٠). وقد نشطت عملية تأسيس الجامعات إثر الاحتلال في عام ١٩٦٧، وازدادت الحاجة إلى مؤسسات علمية عالية للقيام بدور فعال في توفير التعليم العالي والمتخصص، والإسهام في رفع مستوى الطاقة البشرية والقوى العاملة من أجل الصمود والتنمية.

يتضح من الجدول أن مجموع الطلبة الملتحقين بالجامعات الست قد بلغ ١١,٥٠٥ منهم ٥٧,٢ ٪ من الذكور و ٤٢,٨ ٪ من الإناث.

وتتفاوت نسبة الطلبة المسجّلين في العام الجامعي ١٩٨٣/١٩٨٤ حيث تصل أعلى نسبة في جامعتي غزة والخليل (٢٤,١ ٪ لكل منهما) ثم جامعة النجاح ثم بيرزيت وأخيراً بيت لحم وجامعة القدس. وتستوعب الجامعات ما نسبته ١٠ ــ ١٥ ٪ فقط من مجموع خريجي المرحلة الثانوية في الضفة والقطاع، حيث يصل عدد الطلاب في هذه المرحلة إلى ١١٥,٠٠٠ طالب وطالبة. ويعني ذلك أن الجامعات تتشدد في عدد الطلبة المقبولين من الناجحين في الثانوية العامة سنوياً وترفع من معدلات النجاح المسموح لها في الكليات المختلفة وذلك من أجل المحافظة على التقدم النوعي والمستوى الأكاديمي للخريجين.

أما بالنسبة إلى مستوى تأهيل أعضاء هيئة التدريس فيتضح أن ٣٠ ٪ منهم يحملون شهادة الدكتوراه (من مجموع ٧٥٢ عضواً في هيئات التدريس) و ٤٠ ٪ يحملون شهادة الماجستير و ٣٠ ٪ يحملون شهادة البكالوريوس. ويعمل في جامعة بيرزيت ٢٩ ٪ من مجموع المدرّسين حوالي ثلثهم من حملة الدكتوراه وفي جامعة النجاح (٢٥,٧ ٪) ثم جامعة غزة الإسلامية (١٤,٦ ٪) ثم بيت لحم (١٤,٥ ٪) ثم الجامعات الأخرى.

وإذا قارنّا بين العرب واليهود من حيث التعليم الجامعي نلاحظ أن من بين كل ٦٢ نسمة في (إسرائيل) يوجد طالب جامعي، أما بالنسبة للعرب فيوجد طالب جامعي واحد بين كل ١٢٤ نسمة. ويصل مجموع الطلبة في الجامعات الإسرائيلية إلى ٦٤,٦٠٥ طلاب (العام الجامعي ١٩٨٣/١٩٨٤). وهذا يمثل أكثر من خمسة أضعاف الطلبة في جامعات الضفة والقطاع جميعها.

● **المعاهد والكليات**: لقد تم تأسيس ١٣ معهداً وكلية مجتمع في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى عام ١٩٨٣/١٩٨٤ وهي:

(١) معهد البوليتكنيك في الخليل (٦٩٤ طالباً).
(٢) معهد التدريب المهني (الأونروا) في قلندية (٩٢ طالباً).
(٣) معهد النجاح الوطني في نابلس (٣٧٤ طالباً).
(٤) كلية المجتمع في الطيرة (٥٤٠ طالباً).
(٥) معهد المعلمات في رام الله (٢٣٧ طالبة).
(٦) معهد خضوري الزراعي في طولكرم (٣٢٢ طالباً).
(٧) معهد العروب الزراعي في الخليل (٨١ طالباً).
(٨) المعهد الشرعي في قلقيلية (١٨٨ طالباً).
(٩) كلية المجتمع العصرية في غزة (٩٤٥ طالباً).
(١٠) كلية الأمة في القدس (٢٩٧ طالباً).
(١١) معهد الوكالة للذكور في رام الله (٣٤٠ طالباً).
(١٢) الكلية الإبراهيمية في القدس (٦٤٩ طالباً).
(١٣) المعهد الشرعي في القدس (٥١ طالباً).

المجموع ٤٨١٠ طلاب

وتقوم المعاهد بدور هام في توفير قوة العمل المتخصصة على المستوى المتوسط في مجال التقنيات المختلفة، إلا أن نسبة الطلبة في التدريب المهني لا تزيد عن ٢٠ ٪ من مجموع الطلبة، أما أولئك الملتحقون بمعاهد التدريب الزراعي فيمثلون ٧,٣ ٪ فقط من مجموع الطلبة. وذلك يعني أن المعاهد في معظمها تتوجه نحو التعليم السلوكي والإنساني والتجاري أكثر من التوجه نحو التدريب المهني والزراعي الذي يمثل حاجة ماسة، خاصة وأن الضفة والقطاع يعانيان بطالة القوة العاملة الجامعية في التخصصات العلمية والتكنولوجية وفي الإنسانيات والعلوم التجارية. (مثلاً يوجد أكثر من ٣٠٠ مهندس و ٢٠٠ طبيب عاطلين عن العمل حسب تقديرات مجلس التعليم العالي في الأرض المحتلة عام ١٩٨٦).

كما تسهم الكليات والمعاهد في استيعاب نسبة من خريجي الثانوية العامة، إلا أنها تقبل نسبة لا تزيد على ٧ ٪ من مجموع الطلبة الذين ينهون المرحلة الثانوية.

● **مدارس وكليات التمريض**: لقد تم تأسيس ١١ مدرسة وكلية للتمريض منذ عام ١٩٦٥. تراوح مدة الدراسة فيها بين ١٨ شهراً وسنتين وتمنح شهادات ودبلومات وبكالوريوس. وقد بلغ مجموع عدد الخريجين ١٢٦٠ ممرضاً وممرضة حصل حوالي ١٢ ٪ منهم على شهادة البكالوريوس والباقي على الدبلومات.

وتشرف الإدارة العسكرية الاسرائيلية على مدرسة التمريض بالقدس وكلية التمريض التابعة لجامعة بيت لحم. أما باقي المعاهد والمدارس فتتبع جامعة القدس والاتحاد النسائي (نابلس) والجمعيات الخيرية (القدس) والملجأ الأرثوذكسي (القدس). وتقوم هذه الكليات بدور فعال في توفير الكفاءات من العاملين في قطاع الصحة.

هذا وهناك مجلس أعلى للتعليم الجامعي يقوم بمهام التنسيق بين الجامعات في الخطط التنموية القادمة وتلبية احتياجاتها والتعاون مع الهيئات العربية والدولية التي تقدم المساعدة المالية والبعثات الجامعية للخارج، ومنها مؤسسة «خدمات التعليم والتدريب الأميركية في الشرق الأوسط» (AMIDEAST) فضلاً عن المؤسسة العالمية لمساعدة الطلبة العرب التي قدمت برنامجاً

لتأهيل ٥٠ عضواً من أعضاء هيئة التدريس للحصول على الدكتوراه في الخارج والعودة للتدريس فيها. كما تتلقى الجامعات المساعدات المالية من الكثير من الهيئات الحكومية والمؤسسات والبنوك من دول الخليج العربي والدول العربية الأخرى. وتنتمي الجامعات إلى اتحاد الجامعات العربية، وتشارك في المحافل العلمية العربية والدولية. وما زالت بحاجة ماسة إلى الدعم المادي والعيني لتقوية تحديات الصمود وتحسين مستوى قوة العمل من أجل التنمية. كما تواجه الجامعات الضغط المتواصل الذي تفرضه سلطات الاحتلال لإضعاف تقدمها ومسيرتها العلمية.

٩ ـ الخدمات الصحية:

تعتبر الخدمات الصحية من أهم الخدمات التي تؤثر في الصحة العامة للسكان وخاصة في المحافظة على الأطفال الأحياء، فضلاً عن توفير الرعاية الصحية (النفسية والعقلية والاجتماعية) لجميع فئات الشعب، كما تُعتبر أحد المؤشرات الأساسية في قياس التقدم الحضاري والتنمية الاجتماعية.

ويوضح البيان التالي عدد المستشفيات وعدد الأسرّة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

		الضفة	القطاع
عدد المستشفيات		٢٥	٧
حكومية		(١٠)	
خاصة		(١٣)	
وكالة		(٢)	
عدد الأسرّة		١٨٢٦	٩١٢
حكومية		(٩٧٤)	(٨٥٢)
المرضى المراجعون	(١٩٨٤)	٧٤,٥٤٨	٦٠,٩٠١
عدد الولادات	(١٩٨٤)	١٦,٤٦٥	١٢,٥٠٧

يتضح مما تقدم أن المستشفيات تقوم بدور فعال في تقديم الخدمات الصحية المتنوعة، حيث يكثر عدد المراجعين لأسباب مرضية مختلفة، كما أن حالات الولادة تؤكد درجة الوعي لدى الأمهات في الرجوع إلى المستشفيات بدلاً من القابلات (الدايات).

هذا وتسعى المستشفيات إلى تطوير فعاليتها سواء في إعداد الكوادر المتخصصة من الأطباء والجرّاحين العرب أو في نطاق الإمكانيات واستخدام التكنولوجيا الحديثة اللازمة لمواجهة الظروف التي يعيش فيها العرب في ظل الاحتلال الإسرائيلي.

١٠ ـ الجمعيات الخيرية في الضفة الغربية وقطاع غزة:

واكب العمل الخيري المجتمع الإسلامي منذ عدة قرون، سواء على الصعيد الرسمي (الدولة ومصادر الزكاة) أو الشخصي (القبيلة والعشيرة والعائلة)، كما أن النشاط الخيري ذا الطابع التبشيري امتد إلى المنطقة منذ القرن السادس عشر وانتشر كثيراً منذ القرن التاسع عشر. وتزداد الحاجة دائماً إلى النشاط الجمعي الخيري بعد الكوارث والنكبات، نظراً لحجم المساعدات المطلوبة وتنوعها واستمراريتها ـ فئات الأيتام، المتعطلون من المصابين، قطاع المرأة، خاصة وأن أكثر من ثلاثة أرباع السكان يواجهون دائماً ضغوطاً من جراء الحروب والاضطرابات والإضرابات وغيرها من الأوضاع غير المستقرة. وقد ازداد عدد الجمعيات الخيرية ووظائفها وتبعيتها (للفلسطينيين، للعرب، لدول أجنبية وهيئات دولية)، وخاصة بعد حروب ١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٧٣ التي خلفت كل واحدة منها آثاراً اجتماعية واقتصادية ونفسية متفاوتة من حيث الكم والنوع.

وقد بلغ إجمالي الجمعيات الخيرية حتى عام ١٩٧٨ نحو ١٣٠ جمعية عاملة موزعة على المحافظات كما يلي: القدس (٥٨)، نابلس (٣٧)، الخليل (٣٠) وقطاع غزة (٥)، ويقدّر عدد المنتفعين من خدماتها المتنوعة بحوالي ٧١,٤٥٥ شخصاً (صحية ورعاية أيتام وأطفال معاقين) منهم ٨٠٪ ينتفعون من الخدمات الصحية، والباقي ينتفعون من الخدمات الأخرى مثل التأهيل المهني (خياطة، طباعة، مشاغل... إلخ) ثم الأنشطة الاجتماعية والثقافية (العناية بالتراث والفكر الفلسطينيين)[٧٩].

وتقوم الجمعيات برعاية مختلف أفراد المجتمع من أطفال وأمهات ومسنين وعمال سواء في القرى أو المدن وهي تعمل في إطار ظروف صعبة يفرضها الاحتلال لعرقلة نشاطها بقدر مستطاعه.

وتجدر الإشارة إلى النشاط النسائي في فلسطين الذي بدأ منذ مطلع القرن العشرين في صفوف الطبقة المتوسطة وفوق المتوسطة وبين المتعلمات، وانتشر تدريجياً في كل أنحاء فلسطين ليشمل مختلف الفئات النسوية التي قامت بأنشطة متعددة. وكانت البداية في نطاق العمل الخيري وتكوين الوعي العام العلمي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي، ثم اندمجت الحركة النسائية في الحياة الوطنية السياسية، وعقدت أول مؤتمر سياسي عام ١٩٢٩، وشاركت بعدها في النضال وفي المقاومة المدنية، ثم

شاركت في المؤتمرات النسائية العربية والدولية. وبعد حرب ١٩٤٨ نشطت المرأة الفلسطينية في الدول التي امتدت الهجرة إليها، حيث عملت في التدريس والصحة والشؤون الاجتماعية والمجالات الأخرى، وبأعداد متزايدة، وانتظمت في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وأجهزتها، وكذلك في الأحزاب السياسية العربية، كما دخلت ميدان النشاط النقابي العمالي وخاصة في الضفة الغربية (اتحاد عمال الخياطة في نابلس ونقابة الممرضين والممرضات في القدس)، واشتركت في المؤتمرات الدولية، وشاركت بصورة فعالة في نشاط الجمعيات الخيرية التي أنشئت في الضفة الغربية وقطاع غزة التي انتشرت في القرى والمدن. وما زالت المرأة الفلسطينية تواصل نشاطها النسائي والنضالي في الأرض المحتلة وفي مناطق التجمع الفلسطيني في دول النزوح، وخاصة في دول الخليج، حيث يتجمع أكثر من مليون ونصف مليون فلسطيني. وقد ساهمت المرأة في قوة العمل الوافدة، كما قامت بدور هام في المحافظة على التراث الفلسطيني وتنشئة الأجيال المتعاقبة على حب الوطن والتضحية من أجله[٨٠].

١١ ــ ملكية الأراضي واستخداماتها:

ارتفعت ملكية الأراضي التي تسيطر عليها سلطات الاحتلال من ٥,٦ ٪ إلى ٧٧ ٪ من مجموع أراضي فلسطين بعد عام ١٩٤٨، حيث استولت على مليون وثلث مليون دونم من الأراضي الصالحة للزراعة تعود ملكيتها إلى فلسطينيين عرب نازحين، وسيطرت على الأراضي التي كانت سلطات الانتداب اعتبرتها ملكاً لها. وفي عام ١٩٦٧ كان مجموع الأراضي الزراعية حوالي ٤ ملايين دونم «تملك» منها (إسرائيل) حوالي ٨٠ ٪.

أما في الضفة الغربية فقد بلغ إجمالي مساحة الأراضي حوالي ٥ ملايين ونصف مليون دونم منها ٣٢ ٪ صالحة للزراعة. أما في قطاع غزة فقد انخفضت المساحة الكلية إلى ٢٩,٥ ٪ من مجموع المساحة قبل عام ١٩٤٨. وتبلغ المساحة الحالية حوالي ثلث مليون دونم بلغت نسبة الأراضي المزروعة منها حوالي ٣٠ ٪ فقط أكثر من نصفها في منطقة خان يونس. وقد قُدّرت نسبة المساحة القابلة للزراعة بحوالي ٥٨ ٪ من المساحة الكلية.

وبعبارة أخرى بقي مع العرب في فلسطين حوالي ٣ ملايين ونصف مليون دونم من الأراضي الصالحة للزراعة، أو ما يعادل ٢٠ ٪ فقط من إجمالي مساحة الأراضي الواقعة في الضفة الغربية وقطاع غزة معاً.

أما بالنسبة لملكية الأراضي في الضفة الغربية فكانت عام ١٩٥٣ على النحو التالي:

- أقل من ١٠ دونمات ويملكها ١٦,٨١٦ شخصاً، وتشكل ٢٧,٢ ٪.
- من ١٠ــ ٤٩ دونماً ويملكها ٢٥,٤٩٧ شخصاً، وتشكل ٤١,٣ ٪.
- من ٥٠ــ ٩٩ دونماً ويملكها ٩,٧٦٩ شخصاً، وتشكل ١٥,٩ ٪.
- من ١٠٠ــ ٤٩٩ دونماً ويملكها ٨,٩٩٤ شخصاً، وتشكل ١٤,٥ ٪.
- من ٥٠٠ دونم فما فوق ويملكها ٦٧٤ شخصاً، وتشكل ١,١ ٪.

المجموع ٦١,٧٥٠ شخصاً

ويقع حوالي ٤٥ ٪ منها في لواء نابلس و٣٥ ٪ في لواء القدس والباقي في لواء الخليل. وقد زادت نسبة صغار الملاك (من يملكون أقل من ٥٠ دونماً) فبلغت عام ١٩٦٥ حوالي ٨٤,٢ ٪، وبلغت نسبة الذين يملكون أقل من ١٠٠ دونم ١٠,٦ ٪ فقط، أي أن الاتجاه كان يشير إلى تفتت الملكيات إلى مساحات صغيرة. ومما يؤكد على ذلك نسبة الذين يملكون أقل من ٣٠ دونماً حيث بلغت حوالي ٧٢ ٪ من مجموع المالكين[٨١]. هذا وقد بلغت نسبة العاملين في الزراعة في الضفة الغربية حوالي ٢٤,٦ ٪ من مجموع العاملين وفي قطاع غزة ٣٢,٧ ٪، وذلك عام ١٩٧٠.

أما بالنسبة إلى استخدام الأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد شهدت الضفة تغيرات واسعة النطاق بسبب القوانين التي كانت تصدرها سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٥٣ والرامية إلى مصادرة الأراضي المحتلة. وفي الستينات أتمّت (إسرائيل) سيطرتها على ٩٠ ٪ من الأراضي التي يسري عليها قانون إدارة أملاك الغائبين وأطلقت عليها اسم «عقارات الأمة»، وأخيراً أصدرت قانون العقارات رقم ٥٧٢٩ لسنة ١٩٦٩، وهو قانون ينظم كل ما يتعلق بالعقارات وأوجه استخدامها من الناحيتين القانونية والإدارية. وبموجب هذا القانون وقوانين أخرى حددت السلطة العسكرية للعرب كيفية استخدام الأراضي، وحددتها بحسب أنواعها، وحددت شروط التملك والبيع، واستولت على الكثير من الأراضي العربية في مناطق الضفة والقطاع[٨٢].

يبلغ مجمل مساحة أراضي الضفة الغربية حوالي ٥,٥ ملايين دونم، كما يبلغ مجموع مساحة الأراضي التي سيطرت عليها السلطات الإسرائيلية في الضفة ٢,١٥ مليون دونم، أي ٣٩,١ ٪ من مجموع المساحة، وبذلك يكون مجمل الأراضي التي هي بحوزة العرب ٣,٤٥ ملايين دونم، أي حوالي ٥٨,٤ ٪ من مجموع الأراضي.

الجدول رقم (٣٤)
توزيع استخدام الأرض (الموجود والمخطط) لسنة ١٩٨٣ في الضفة الغربية بالنسبة المئوية[٨٣]

كيفية الاستخدام	العرب	اليهود	إجمالي الأرض
أراض للبناء	٨,١	٦,٦	٧,٣
طرق	—	—	٢,٥
صناعة	—	٠,٧	٠,٣
زراعة	٣٩,٩	٤,٧	٢٥,١
مراعٍ	٥٠	٦,٧	٣١,٨
مناطق مغلقة	—	٥٣,٥	٢٠,٩
حماية طبيعية	—	١٥,٨	٦,٢
غير محدّدة	٢,٠	١٢,٠	٥,٩
مجموع الأراضي	١٠٠	١٠٠	١٠٠
النسبة المطلوبة	٥٨,٤	٣٩,١	١٠٠

يتضح من الجدول أن ٥٠ ٪ من الأراضي العربية هي مراع أو جبال لا تصلح للزراعة، أما الأراضي المستخدمة للزراعة فتصل نسبتها إلى حوالي ٤٠ ٪ من مجمل المساحة التي بحوزة العرب. هذا وتشكل نسبة الأرض المستخدمة للبناء ٨,١٠ ٪ من مجمل المساحة. والمهم في هذا المجال هو تحليل نظام الملكية الزراعية والحيازات وعدد المالكين وحجم الملكية، ثم كيفية استثمارها والعائد من الزراعة لأن ذلك يؤثر في التنظيم الاجتماعي وفي العلاقات الاجتماعية في المجتمعين الريفي والحضري، وسواء بين العرب المقيمين في الضفة أو المقيمين مؤقتاً في الخارج.

أما بالنسبة لاستخدام الأراضي التي تقع تحت سيطرة الحكم العسكري الإسرائيلي فقد أُعلن أن أكثر من نصفها مناطق مغلقة (٥٣,٥ ٪) لاستخدامها لأغراض تخدم أهداف الاستيطان الصهيوني، وهناك ١٥,٨ ٪ من الأراضي خاضعة للحماية الطبيعية، أي هضاب وغابات ومناطق مشرفة على المدن والقرى العربية، و ١٢ ٪ من الأراضي واقعة تحت التخطيط لاستخدامها لأغراض خاصة، وهناك ٦,٦ ٪ من الأراضي مستخدمة لبناء المستعمرات والمنشآت الصناعية ولأغراض مدنية أخرى.

وإذا أخذنا الاستخدام العام للأراضي بعين الاعتبار نُلاحظ أن ٢,٥ ٪ منها قد استخدم للطرق و ٠,٣ ٪ للصناعة و ٢٥,١ ٪ منها فقط للزراعة والباقي للمراعي والحماية الطبيعية واستخدامات غير محددة.

أما بالنسبة لقطاع غزة فإن البيان التالي يوضح أبعاد الاستخدام:

العرب	المساحة (دونم)
أراضٍ للبناء	٥٠,٠٠٠
أراضٍ للزراعة والطرق	٢٠٠,٠٠٠
إجمالي الأراضي العربية المستغلة	٢٥٠,٠٠٠
اليهود	**المساحة (دونم)**
مستوطنات يهودية	٣٢,٣٠٠
غابات	١٠,٠٠٠
معسكرات جيش	١,٩٠٠
طرق للمستوطنات	١١,٦٠٠
حدود مجلس إقليم شمعون	٣١,٠٠٠
حدود مجلس إقليم غزة	٢٧,٠٠٠
إجمالي الأراضي المستغلة	١١٣,٨٠٠
إجمالي مساحة القطاع	٣٦٣,٨٠٠

يستغل العرب من مجموع مساحة القطاع حوالي ربع مليون دونم، أو ما يعادل ٦٨ ٪ من الأراضي، بينما يستغل اليهود ٣١,٢ ٪.

ويستخدم العرب ٨٠ ٪ من أراضيهم في الزراعة والطرق و ٢٠ ٪ منها للبناء الخاص والعام. أما اليهود فيستغلون حوالي ٢٨,٥ ٪ من الأراضي الخاضعة للحكم العسكري لبناء المستوطنات اليهودية وحوالي ١٠ ٪ طرقاً لهذه المستوطنات وحوالي ٢٧ ٪ لمجلس إقليم شمعون بالإضافة إلى الغابات وتشكل حوالي ٨ ٪، ومعسكرات الجيش (١,٧ ٪).

يتضح مما سبق أن العرب في منطقة غزة يستخدمون من أراضيهم في الزراعة نسبة أعلى من عرب الضفة الغربية وكذلك الأمر بالنسبة للأراضي المستخدمة لأغراض البناء. أما بالنسبة لليهود فإذا ما استمروا في سياستهم الاستيطانية، فسوف تزيد نسبة الأراضي المستخدمة لأغراض البناء وكذلك الأمر بالنسبة للمناطق المغلقة إذا ما استمروا في مصادرة الأراضي. وعلى العرب أن يتخذوا التدابير اللازمة للمحافظة على الأراضي التي بحوزتهم وعدم التفريط بها واستثمارها في المشروعات ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي المجزي.

أما بالنسبة إلى عدد المستوطنات التي أنشأتها سلطات (إسرائيل) بعد عام ١٩٦٧ في الضفة الغربية المحتلة فقد بلغ ١٩٥ مستوطنة، ٦٢ منها في منطقة نابلس، و ٣٤ في منطقة رام الله، و ٥٠ في منطقة الخليل، و٧ في منطقة القدس، و١٢ في منطقة غزة، و ٣٠ في غور الأردن. والهدف من إنشائها يشمل الأبعاد العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وجذب اليهود في العالم ، وتطويق المدن والقرى العربية، وإضعاف الاقتصاديات العربية، وإقامة الأحزمة الأمنية.

١٢ ــ بعض المؤشرات الاجتماعية:

(أ) **الزواج والطلاق**: الزواج نظام اجتماعي ترسخت أبعاده في المجتمعات المتحضرة واتخذت أشكالاً متفاوتة. واستمد هذا النظام معاييره وقيمه من مصادر مختلفة، منها الكتب السماوية، ومنها الأعراف والتقاليد والعادات المتوارثة عبر الأجيال. وتختلف المراسيم والطقوس بين منطقة وأخرى وبين المدن والقرى مثل السن المفضلة، وزواج القرابة، والزواج من الأسرة (الحمولة)، والزواج من نفس القرية أو المدينة، والزواج من أفراد تابعين لأديان أخرى، والزواج من أجنبي، إلى غير ذلك.

ويعتبر الزواج من النظم الاجتماعية التي توثق الروابط بين الأسر والعشائر والحمائل والقبائل. وتزداد في القرى اتجاهات مميزة في الزواج، مثل الزواج الداخلي (أي من القرية نفسها) والزواج القرابي (ابن ــ ابنة العم). وكانوا يعارضون الزواج من أهل المدن نظراً للتفاوت في الطباع والعادات والقيم والطقوس والمراسيم المتبعة في كل مجتمع. كما أن مراسيم الزواج لدى المسلمين تتبع تعاليم الشريعة الإسلامية بينما تتبع مراسيم الزواج لدى المسيحيين وفق الطقوس الكنسية وتختلف بين الأرثوذكس والكاثوليك والبروتستانت والطوائف الأخرى. أما القدسية التي يحاط بها نظام الزواج فترتبط بالأخلاقيات وتهذيب النفس وصقل الغرائز وإشباعها ضمن إطار من الشرعية الدينية، وذلك تفادياً للسلوك الشاذ وغير الأخلاقي لكل من الذكور والإناث. أما تفاصيل المراسيم والطقوس الخاصة بالزواج فسوف يرد ذكرها في تحليل الثقافة والعادات والقيم الفلسطينية.

أما بالنسبة للطلاق فإنه شائع في جميع المجتمعات وعبر العصور، ويتخذ الطلاق أيضاً اتجاهات متفاوتة وعوامل متباينة تؤدي في النهاية إلى فك الارتباط الأسري. والجدير بالملاحظة والتحليل هو خصائص المطلقين والمطلقات، من حيث السن، والحالة الاجتماعية، والمهنة والدخل، والمستوى التعليمي،

الجدول رقم (٣٥)

معدلات الزواج والطلاق بين العرب في فلسطين في الفترة ١٩٥٥ ــ ١٩٨٢[٨٤]

السنة	الزواج				الطلاق			
	المسلمون		المسيحيون		المسلمون		المسيحيون	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
١٩٥٥	٨٤٤	(٧,٠)	٢٥٦	(٦,٥)	١٨٠	(٠,٧)	٣	(٠,١)
١٩٦٠	١,٠٣٣	(٨,٣)	٣٤٢	(٧,٢)	١٠٠	(٠,٥)	٤	(٠,١)
١٩٦٥	١,٥٧٥	(٧,٠)	٤٤٠	(٦,٨)	٨٨	(٠,٤)	ــ	(٠,١)
١٩٧٠	١,٨٦٤	(٦,٨)	٤٣٨	(٥,٦)	١٦١	(٠,٥)	٧	(٠,١)
١٩٧٥	٢,٩٥٦	(٧,٣)	٣٧٩	(٤,٥)	٢١٢	(٠,٥)	١٢	(٠,٢)
١٩٨٠	٣,٦٦٩	(٧,٤)	٥٠٤	(٤,٦)	٢٨٩	(٠,٦)	٢٠	(٠,٢)
١٩٨٢	٤,٤٠٠	(٨,٤)	٥٧٢	(٦,٢)	٢٥٢	(٠,٥)	١٥	(٠,٢)

تم حساب نسبة الزواج على أساس فترة السنوات الخمس مثلاً ١٩٥٥ ــ ١٩٦٠، ثم حساب النسب على أساس لكل ألف من السكان من فئة عمر ١٥ سنة فما فوق، كما تم حساب الطلاق على أساس فترة السنوات الخمس، وتم حساب نسبة الطلاق على أساس لكل ألف من الزيجات.

والديانة، ومكان الإقامة، وصلة القرابة، وكذلك تحليل العلاقات بين هذه المتغيرات من أجل التعرف على الاتجاهات المميزة للطلاق في العقود المختلفة، سواء قبل النزوح أو بعده، ونتيجة الحروب المتعاقبة التي شهدها الشعب الفلسطيني.

وحتى نقف على أبعاد ظاهرتي الزواج والطلاق، فإن الإحصاءات المتوفرة تتيح الفرصة للتعرف على المعدلات بين المسلمين والمسيحيين في فلسطين في السنوات ما بين ١٩٥٥ و ١٩٨٢ كما هو مبين في الجدول رقم (٣٥).

يتضح من الجدول الحقائق التالية:

ــ يزداد عدد المتزوجين بين المسلمين والمسيحيين على حد سواء إلا أن عدد الزيجات قد تضاعف حوالي ٥ مرات بين المسلمين ومرة واحدة بين المسيحيين. كما ان نسبة الزواج إلى السكان من فئة عمر ١٥ سنة فما فوق آخذة في الزيادة، مما يدل على ارتفاع معدلات الزواج بين الفلسطينيين من المسلمين والمسيحيين.

ــ ومما يلاحظ انخفاض نسبة الزواج خلال الفترة ما بين ١٩٦٥ ــ ١٩٧٠ إلى أدنى حد لها بين المسلمين، ويرجع ذلك إلى ظروف الحرب التي نشبت عام ١٩٦٧ وأدّت إلى تشريد المزيد من السكان من الضفة الغربية وقطاع غزة، فضلاً عن تشتت أفراد الأسرة والإحساس بعدم الاستقرار خلال هذه الفترة. وممّا يدل على أن الزواج من المؤسسات الاجتماعية الأساسية في المجتمع الفلسطيني عودة النسبة إلى الارتفاع خلال الفترة ما بعد عام ١٩٧٠ وقد وصلت إلى حدها الأعلى عام ١٩٨٢ وَبلغت ٨,٤ لكل ألف من السكان ١٥ سنة فأكثر.

ــ أما بالنسبة للمسيحيين فقد حدث انخفاض واضح في نسبة الزواج خلال الفترة ما بين ١٩٧٠ ــ ١٩٨٠، حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها، وقد يرجع السبب في ذلك إلى الإحساس بعدم الاستقرار، والتكيف مع الأوضاع الجديدة تحت الاحتلال الإسرائيلي.

ــ وفيما يرتبط بالطلاق فإن نسبة الطلاق بين المسلمين أعلى منها بين المسيحيين، فهذه تكاد تكون ثابتة طوال فترة ربع قرن تقريباً. وتُعتبر هذه الأعداد منخفضة جداً مقارنة مع مثيلاتها في الدول الصناعية والمتقدمة. وهذا يؤكد درجة التماسك الأسري الذي تتمتع به الأسرة الفلسطينية سواء بين المسلمين أو المسيحيين في المجتمعات الريفية أو الحضرية.

وتجدر الإشارة إلى بعض المؤشرات التي ترتبط بالزواج في المجتمع الفلسطيني، وإلى أهم التغيرات التي حدثت في هذا النظام الحيوي كما يتبين مما يلي:

ــ ارتفاع معدلات التعليم للشباب والفتيات عند الزواج، إذ كانت معظم الزيجات في مرحلة قبل النكبات تتم في مرحلة مبكرة دون إتاحة الفرصة لهما لإنجاز مراحل التعليم الابتدائي أو الثانوي. وقد ازداد الإحساس بأهمية التعليم للفتاة والشاب قبل الزواج نظراً لارتباطه الوثيق بفرص العمل.

ــ تأخر سن الزواج، وكانت التقاليد والقيم في المجتمع الفلسطيني تدعو إلى الزواج المبكّر للفتيات والشباب من أجل الحماية والوقاية من الانحراف. ويرجع ذلك إلى أسباب اقتصادية واجتماعية، منها المساهمة في الدخل الأسري والمشاركة في أعمال خاصة بالأسرة، سواء في الريف أو في الحرف الأسرية التي كانت منتشرة خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

أما في مرحلة ما بعد النكبة فقد ظهرت متغيرات جديدة في المحيط الأسري، منها بروز أهمية التعليم كما ذكرنا ومنها الاشتراك في العمل لجميع أفراد الأسرة القادرين على ذلك من أجل توفير فرصة العيش وبخاصة لأن جميع المهاجرين قد تركوا وراءهم جميع ممتلكاتهم وأراضيهم ومساكنهم إلى مناطق جديدة تتطلب السعي المتواصل لتوفير المسكن المؤقت والمعيشة لأفراد الأسرة (الكبيرة الحجم)، وهذا بدوره تطلب تعاون الجميع في تحقيق ذلك.

ــ ومن التغيرات الرئيسة الأخرى عمل المرأة والفتاة الفلسطينية خارج محيط الأسرة، سواء قبل الزواج أو بعده، بحيث أصبحت من العناصر الاقتصادية الفعالة التي تسهم في زيادة الدخل الأسري، وكذلك زيادة الناتج القومي، سواء في قطاعات الإنتاج أو الخدمات. وأصبحت القيم الأسرية تؤيد تعليم الفتاة وعملها ضمن إطار التماسك والتعاون المتبادل بين أفراد الأسر النووية والممتدة.

ــ التغير من الأسرة الممتدة الكبيرة التي تشمل الجد والجدة والأولاد المتزوجين وزوجاتهم وأولادهم الذين كانوا يعيشون تحت سقف واحد، إلى النمط الأسري النووي (أي الذي يقتصر على الزوج والزوجة والأولاد)، ويرجع ذلك إلى التشتت الذي عانته الأسرة الفلسطينية، إذ نجد أفراد الأسرة الواحدة مبعثرين في عدة بلدان عربية وأجنبية، منهم داخل فلسطين ومنهم خارجها.

أما كبار السن فإما أنهم يقطنون في المسكن الأصلي للأسرة

أو يقطنون مع الابن الأكبر، أو يتنقلون بين أولادهم، وفي فلسطين يفضلون الإقامة في منزل الأسرة التقليدي، ويستقبلون أولادهم وبناتهم من المهجر في العطل الصيفية والمناسبات (الأفراح والأتراح).

ـ إن انخفاض معدلات الطلاق له مدلول اجتماعي هام، وهو أن الزواج أصبح يتم وفق معايير تختلف عن تلك التي كانت سائدة في المجتمع التقليدي، مثل الزواج المرتّب من قِبل الأهل أو الزواج المبكر، أو الضغط من أجل الزواج الداخلي (داخل الأسرة / الحمولة أو القرية). أما بعد النكبة فقد ظهرت معايير ضرورية لا بد من مراعاتها عند الزواج منها الاستعداد النفسي والاجتماعي والاقتصادي، والتأني في الاختيار، والتغلب على مشكلات الإقامة، والالتحاق بعائل في الدول العربية أو الأجنبية التي تشترط قوانينها ذلك. هذا فضلاً عن صعوبة الزواج بين من تتوفر لديهم الإقامة (الهوية) والمقيمين حالياً في فلسطين، وبين المقيمين في الخارج، خاصة فيما يتعلق بمنح الإقامة من قِبل السلطات العسكرية الإسرائيلية.

(ب) **الوضع النفسي للفلسطينيين في الأرض المحتلة:** تحاول السلطات الإسرائيلية التأثير على الحالة النفسية للفلسطينيين بوسائل متعددة بهدف النيل من روحهم المعنوية وإدراكهم السياسي وولائهم القومي، وذلك من خبرتهم الطويلة في التعامل مع العرب خلال الانتداب البريطاني، وبعد الحروب المختلفة في الأربعين سنة الماضية. ومن الأساليب التي اتبعتها نورد ما يلي:

ـ تغيير القناعات والاتجاهات عقيب هزيمة الجيوش العربية واحتلال المزيد من الأراضي واستخدام «القبضة الحديدية والعقاب الجماعي» بسبب مقاومتهم وحجب التسهيلات الممنوحة في السفر والتنقل، ومنع إبداء الرأي ومصادرة الحريات الشخصية فضلاً عن الاعتقال الجماعي ـ ومنها الشامل والوقائي والإداري وما يصحبه من تعذيب نفسي وجسدي. وتمتد تلك الأعمال العدائية إلى دخول البيوت وفرض الإقامة الجبرية وقمع المظاهرات وفرض حظر التجول وإحكام عمليات الحصار الاقتصادي. كل ذلك لدفع العرب نحو اليأس والاستسلام.

ـ محاربة منظمة التحرير الفلسطينية ومحاولة تجريدها من عوامل قوتها الأساسية ومهاجمتها عسكرياً وسياسياً وإعلامياً من أجل تحطيم بنيتها الأساسية وإثارة الخلاف بين المنظمة والأنظمة العربية.

ـ الحرب النفسية والشائعات وما لها من تأثيرات انفعالية وتوترات نفسية وإحباطات وطنية بين مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة لتدمير الروح المعنوية وتغيير الاتجاهات العدائية (مثل تغيير المناهج الدراسية وخدمات المستدروت للعمال وغيرها) ـ ومن أنماط هذه الشائعات التخويف وتضخيم القدرة الإسرائيلية على معرفة كل صغيرة وكبيرة في الوطن العربي، وبث الشائعات بالحلول السلمية، في لحظات الضياع والتوتر والقلق، والأخبار السياسية الملفقة بهدف زعزعة ثقة المواطنين بالقيادات الفلسطينية والعربية.

أما بالنسبة إلى أساليب إضعاف الجهود المكرسة للوحدة الوطنية فتسعى السلطات الإسرائيلية جاهدة إلى تشجيع الشباب للعمل في الأراضي المحتلة ١٩٤٨ بالإغراءات المالية وفتح مجالات الضياع والانحراف الجنسي والإدمان على المخدرات، بحيث أثّر ذلك على الروابط الأسرية وأدى إلى اهتزاز القيم الاجتماعية في الريف والمدن. هذا فضلاً عن زرع الفتنة والشك بين المواطنين عن طريق استمالة بعض الأشخاص ودس العملاء بين المعتقلين، واتباع سياسة «فرق تسد» وإثارة الفتن والمشاكل بشتى الأساليب الرخيصة.

وفي نطاق التأثير المعنوي (الحرب الأيديولوجية) لجأت السلطة العسكرية إلى محاربة الثقافة العربية الفلسطينية عن طريق طمس المعالم العربية والقضاء على التراث الإسلامي وإضعاف النشاط الثقافي ومنع تداول الكتب، ومراقبة الندوات والمسرحيات، والتضييق على المدارس والجامعات لإضعاف العملية التربوية[٨٥].

ويعيش الفلسطينيون في الداخل ضمن هذا الإطار النفسي الذي لا يخلو من الإحباطات وإضعاف الثقة في الهوية الفلسطينية أو الذات العربية بهدف ترويض المواطنين على قبول سياسة الأمر الواقع والاستسلام للحلول التي تطرحها السلطة العسكرية من ناحية ولضمان تخفيف حدة العداء الكامن تجاه الإسرائيليين مستقبلاً حتى يتم قبولهم النفسي في الوسط العربي، وبالتالي يتوصل الإسرائيليون إلى فرض وجودهم في المنطقة بإرادة عربية صادرة من العرب أنفسهم من ناحية أخرى. إلا أن الأدلة تشير إلى أنه بالرغم من الوسائل المذكورة والأساليب المتعددة التي تتبعها (إسرائيل) في الأراضي المحتلة فالفلسطينيون متمسكون بعروبتهم وبوطنيتهم وبقيادتهم وبثقافتهم وبأصالتهم العربية.

(ج) **الإسكان:** إن تحليل التغير الاجتماعي يشتمل على الجوانب الكمية أو المادية التي ترتبط بواقع الحياة الاجتماعية مثل المسكن والأثاث والمقتنيات المادية الأساسية أو الكمالية (الأدوات

الجدول رقم (٣٦)
توزيع السكان حسب الخصائص السكانية لعام ١٩٨٢ في الضفة الغربية وقطاع غزة (النسبة المئوية)[٨٦]

خصائص المسكن والكثافة	الضفة الغربية			قطاع غزة		
	القرى	المدن	المجموع	تجمعات اللاجئين	المدن	المجموع
عدد الأفراد في المسكن						
أقل من ٦ أفراد	٤٨,٧	٥٢,٩	٤٩,٤	٥٨,١	٤٦,١	٥١,٦
٧ أفراد فما فوق	٥١,٣	٤٧,١	٥٠,٦	٤١,٩	٥٣,٩	٤٨,٤
عدد الغرف في المسكن الواحد						
٣ فأقل	٧٦,٥	٧٠,١	٧٥,٧	٨٣,١	٦٥,٢	٧٣,٧
٤ فأكثر	٢٣,٥	٢٩,٩	٢٤,٣	١٦,٩	٣٤,٨	٢٦,٣
معدل الازدحام						
أقل من شخصين لغرفة	٣١,١	٣٧,٢	٣١,١	٢٨,٧	٣٤,٩	٢٨,٧
من ٢ ـ أقل من ٥	٥٨,١	٥٣,٨	٥٧,٦	٦٢,٢	٦٩,٧	٦٢,٢
٥ أشخاص فما فوق	١٠,٨	١٠,٠	١١,٣	٩,١	٣,٤	٩,١
معدل الأشخاص للغرفة	٦,٨	٥,٦	٦,٧	٦,١	٧	٦,٦
متوسط الكثافة	٢,٦	٢,٤	٢,٦	٢,٧	٢,٥	٢,٦

الكهربائية والسيارات وغيرها). هذا فضلاً عن دراسة خصائص النمط السكني، مثل حجم الأسرة لكل مسكن وعدد الغرف والكثافة السكانية.

ويوضح الجدول رقم (٣٦) الخصائص السكنية للعرب في الضفة والقطاع في عام ١٩٨٢.

يتضح من الجدول الحقائق التالية:

ـ ان متوسط عدد الأشخاص للغرفة الواحدة يختلف بين القرى والمدن بدرجات متفاوتة، ففي حين بلغ المعدل في قرى الضفة الغربية ٦,٨ أشخاص للغرفة الواحدة كان في المدن ٥,٦ أشخاص، أما في القطاع، فإن المعدل في المدن (٧ أشخاص) هو أعلى منه في الريف (٦,١ أشخاص) للغرفة الواحدة ذلك لأن درجة الازدحام في التجمعات في القطاع أعلى منها في المدن، نظراً لأن طبيعة المساكن في التجمعات محدودة المساحة وضيقة. ويرجع سبب ارتفاع معدلات الخصوبة في القرى عنها في المدن، إلى أن المساكن في الريف أقل عدداً وأكثر اكتظاظاً، كما يتضح من متوسط الكثافة، حيث بلغ في القرى ٢,٦ شخص للمسكن الواحد مقابل ٢,٤ شخص في المدن.

ـ وبالنسبة إلى عدد الغرف في المسكن الواحد، فإن غالبية المساكن (٧٥,٧ ٪) في الضفة وكذلك في القطاع يقل عدد الغرف فيها عن ٣ (النوم والضيوف والطعام) ومعظمها ما بين غرفة أو اثنتين. وتختلف الصورة بين القرى والمدن، ففي حين تصل نسبة المساكن المكوّنة من غرفتين فأقل إلى ٥٠ ٪ في القرى، نجدها ٤٠ ٪ في المدن، أي أن المساكن في المدن أكبر حجماً وأكثر مساحة من المساكن في القرى. ويتسع الاختلاف في القرى بين المساكن في التجمعات وفي المدن، فقد وصلت نسبة المساكن المكوّنة من غرفتين فأقل ٥٦ ٪ من إجمالي المساكن، أما في المدن فقد بلغت نسبتها ٤١ ٪ فقط، وهذا أمر طبيعي حيث ان مستوى الدخل المنخفض لدى سكان المخيم، وصعوبة التوسع الأفقي في العمران من العوامل التي تؤثر في صغر مساحة المسكن وعدد الغرف فيه.

ـ أما بالنسبة إلى عدد الأفراد الذين يقيمون في المسكن الواحد، بغض النظر عن عدد الغرف أو المساحة، فتبين من الجدول أن هناك فروقاً طفيفة بين القرى والمدن في الضفة الغربية، وتزداد الفروق في القطاع بين التجمعات والمدن. ففي القطاع تزيد نسبة الوحدات السكنية التي يقيم فيها ستة أشخاص فأقل (٥٨,١ ٪) عن تلك التي يقيم فيها ٧ أشخاص فأكثر (٤١,٩ ٪)، أما بالنسبة للمدن فينعكس الوضع حيث تزيد نسبة

الجدول رقم (٣٧)

توزيع السكان حسب اقتنائهم للآلات والأدوات المنزلية التكنولوجية (النسبة المئوية)[٨٧]

الآلة / الأداة	السنة	الضفة الغربية			قطاع غزة		
		القرى	المدن	المجموع	المخيمات	المدن	المجموع
فرن غاز أو كهرباء	١٩٧٤	٣,٢	٢٢,٥	٨,٣	١,١	٦,٥	٣,٨
	١٩٧٩	١١,٣	٣٥,٢	١٧	٢٨,١	٣٢,١	٢٨,٥
ثلاجة كهربائية	١٩٧٠	٣,٤	٤٠,٧	١٣,٨	١,٩	١١,٩	٥,٧
	١٩٨١	٣٣,٧	٨٨,١	٥١,٥	٦٦,٥	٦٩,٣	٦٦,٢
غسّالة	١٩٧٤	٢,٦	٤١	١٣,٠	٠,٣	٥,٤	٣
	١٩٨١	١٠,٥	٦٧,٠	٢٧,٤	٩,٦	٢٤,٥	١٥,٨
راديو	١٩٧٢	٧١,٥	٨٦,٨	٧٤,٩	٨٤,٨	٨٧,٤	٨٥,٥
	١٩٨١	٧٦,٩	٨٩,٣	٨٠,٢	٨٧,٣	٩٢,٥	٨٩,٨
تلفزيون	١٩٧٢	٢,٥	٢٨,٧	١٠,٠	٣,٤	٤,٣	٧,٥
	١٩٨١	٥١,٣	٧٩,٥	٦٠,٧	٦٨,٢	٧٢,٥	٦٩,٦
سيارة خاصة	١٩٧٢	—	٥,٤	٢,٣	٢,٦	٢,٤	٢,٣
	١٩٨١	٣,١	١٥,١	٦,٣	٣,٩	١٠,٢	٦,٧
سخان بالطاقة الشمسية	١٩٨١	٢٢,٩	٤٢,٥	٢٨,٨	٣٣,٦	٤٨,٧	٤١,١

الوحدات التي يقطنها ٧ أشخاص فأكثر (٥٣,٩ ٪) عن تلك التي يقطنها ستة أشخاص فأقل (٤٦,١ ٪).

نستخلص مما تقدم أن الأوضاع السكنية في الضفة الغربية وقطاع غزة تعاني ارتفاع معدلات الازدحام، كما أن متوسط عدد الأشخاص للغرفة الواحدة مرتفع، فضلاً عن ارتفاع عدد الأشخاص للمسكن الواحد. ويرجع ذلك إلى كبر حجم الأسرة، سواء في المجتمع القروي أو المجتمع البدوي أو المجتمع الحضري. وبعبارة أخرى، لا توجد فروق جوهرية في العلاقة بين سعة المسكن وطبيعة الازدحام البشري بين الريف والمدن، وبالتالي فإن الفروق في الخصائص الديمغرافية (مثل الخصوبة والزواج) تكون طفيفة وليست ذات أهمية. وهذا لا يعني أن خصائص المسكن ونوعه ومحتوياته متماثلة بين الريف والمخيم والمدن، لأن ذلك يرتبط بمتغيرات أُخرى.

(د) المقتنيات المنزلية: تعتبر المقتنيات المنزلية أحد المؤشرات الدالة على المستوى الاجتماعي ودرجة التحضر، ونطاق التغير الاجتماعي الذي حدث في المجتمع، لأن للتكنولوجيا المتطورة التي تدخل المنزل دوراً هاماً في تغيير أنماط الحياة والتفاعل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية، سواء منها ما يرتبط بالأدوات والآلات الحديثة نفسها، مثل التلفزيون والسيارة، أو ما تحدثه هذه الأدوات من آثار على زيادة وقت الفراغ، (مثل الثلاجة والغسالة والفرن والحمام بالطاقة الشمسية) على العلاقات الاجتماعية والعادات والتقاليد الاجتماعية. هذا فضلاً عن أن اقتناء هذه الأدوات الحضرية يسهم في تذويب الفوارق الطبقية بين الشرائح الاجتماعية المختلفة وبين المجتمعات الحضرية والريفية.

ويوضح الجدول رقم (٣٧) توزيع السكان في الضفة والقطاع حسب ملكيتهم لعدد من الأدوات التكنولوجية المنزلية.

إن إمكانية اقتناء الأدوات الألكترونية المنزلية المتقدمة تتوقف بدرجة كبيرة على دخل الأسرة. وتشير التقديرات إلى أنه بعد حرب ١٩٦٧ نجم تخلخل في الاقتصاد العربي، وانخفاض في قيمة الليرة الإسرائيلية، وإعفاء مواطني الضفة الغربية من ضريبة الدخل الإسرائيلية، والإقبال المتزايد من قِبل اليهود على شراء الخضروات والحاجيات من العرب، وتوفر الفرص للشباب العرب للعمل في المصانع والمنشآت الإسرائيلية، والرواتب المزدوجة، التي كانت تتقاضاها عدة شرائح مهنية من العرب و(إسرائيل) في نفس الوقت، ممّا أدّى إلى زيادة الدخل، وبصورة خاصة لدى العمال والمهنيين الذين عملوا لفترة تراوح ما بين ١ ــ ٥ سنوات. وقد أصبحت هذه الشريحة تتقاضى دخولاً شهرية تفوق بكثير

دخول شرائح الطبقة الوسطى من المدراء والموظفين الفنيين في البنوك والمستشفيات والمحاكم والمؤسسات التابعة للخدمة المدنية، الأمر الذي أدى إلى اختلال في التنظيم الطبقي، حيث أخذت طبقة العمال والفلاحين والمهنيين بالصعود المفاجىء إلى مستوى اجتماعي يفوق الطبقة الوسطى بسبب الدخل المادي. إلا أن هذا الوضع لم يدم طويلاً، إذ في أواسط السبعينات وأوائل الثمانينات، عندما أخذت (إسرائيل) تواجه الأزمة الاقتصادية والانخفاض المتواصل في قيمة (الليرة)، أدى ذلك إلى انخفاض الدخل لدى العرب العاملين في (إسرائيل) والعاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة بصورة عامة. إن التذبذب في مستويات الدخل أدى إلى الإقبال على شراء الأدوات الكهربائية التي تدخل منازل العمال والفلاحين لأول مرة في حياتهم، ثم ما لبثت أن أصبحت عبئاً مالياً عليهم بسبب ارتفاع تكلفة الصيانة والضرائب المترتبة عليها مع انخفاض قيمة العملة الإسرائيلية مقابل الدينار الأردني.

ومهما اختلفت العوامل التي كان لها تأثير في زيادة الإقبال على المقتنيات الحضارية، فإن ذلك يعكس قدراً من التقدم الحضري، وعاملاً من عوامل التغير الاجتماعي في الوسط الريفي أو الوسط المديني (خاصة الطبقات الفقيرة التي تقطن المدن).

ومما ساعد أيضاً على ارتفاع مستوى الدخل لدى عدد كبير من الأسر الفلسطينية التحويلات المالية والإنفاق أثناء الزيارات التي يقوم بها المغتربون في مواسم الأعياد والعطل الصيفية، وعلى مدار السنة. إن للتحويلات أثراً مباشراً في تنشيط الاقتصاد (الاستهلاكي) ولو بصورة مؤقتة. أما بالنسبة للتحويلات التي كانت تتم من خلال اللجنة الأردنية ـ الفلسطينية المشتركة لدعم الصمود، فكان لها نظام خاص بها يرتبط بمشروعات الإسكان ومواجهة احتياجات المؤسسات التعليمية والتعاونية وغيرها.

وإذا نظرنا إلى الجدول نلاحظ ما يلي:

● **بالنسبة للضفة الغربية**: لقد دخلت الأدوات الكهربائية إلى بيوت الفلاحين والمزارعين لأول مرة في حياتهم خلال الفترة ما بعد حرب ١٩٦٧. وقد زاد عدد الوحدات السكنية التي تمتلك مختلف الأجهزة بشكل ملحوظ في السبعينات، وخلال فترات تراوح بين خمس وعشر سنوات. فقد زادت نسبة القرويين الذين يمتلكون فرن غاز أو كهرباء من ٣,٢٪ إلى ١١,٣٪ (أي تضاعفت مرتين)، وزادت نسبة الذين لديهم ثلاجة كهربائية من ٣,٤٪ عام ١٩٧٠ إلى ٣٣,٧٪ عام ١٩٨١ (تضاعفت حوالي ١٠ مرات)، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الغسّالة الكهربائية، حيث زادت النسبة من ٢,٦٪ إلى ١٠,٥٪، وقد حدث تغير طفيف في حالة اقتناء الراديو، حيث كانت النسبة مرتفعة أصلاً. فقد زادت حوالي ٥٪ فقط خلال فترة عشر سنوات. أما بالنسبة إلى التلفزيون فقد سجل أعلى ارتفاع له بين باقي الأدوات، إذ زادت نسبة الوحدات السكنية التي يمتلك أصحابها هذا الجهاز من ٢,٥٪ عام ١٩٧٢ إلى ٥١,٣٪ عام ١٩٨١. هذا، وأصبح ٣,١٪ من البيوت القروية يمتلك سيارة خاصة، كما أصبح ٢٢,٩٪ من البيوت مزوّدة بالسخانات التي تعمل بالطاقة الشمسية.

أما بالنسبة إلى المدن، فقد زادت نسبة البيوت التي تمتلك مختلف الأدوات المذكورة بدرجات متفاوتة، لأن اقتناء معظمها أصبح من ضروريات الحياة أكثر من اعتبارها من الكماليات في ضوء التغيرات الاجتماعية التي شهدتها الأسرة الفلسطينية في المدن ومنها ارتفاع مستوى التعليم، والتغيرات في القيم الأسرية والاتجاه نحو الأسرة النووية والإقامة المنفصلة للزوجين عن مسكن الأب بعد الزواج. هذا فضلاً عن الظروف النفسية والإجراءات الأمنية والعسكرية التي تتبعها السلطات الإسرائيلية والتي أدت إلى تغير نمط الحياة وأسلوبها لجميع الفئات والشرائح الاجتماعية سواء في مقاومة الاحتلال أو إغلاق المحلات وانعدام الحركة بعد الساعة السابعة مساء تحسباً لِلإجراءات التعسفية، بحيث زادت الحاجة إلى إيجاد وسائل أخرى لقضاء وقت الفراغ والتجمع الأسري. كما نلاحظ أن الطبقة الفقيرة قد بدأت تأخذ بأسباب التوجه نحو اقتناء الأدوات الكهربائية المتنوعة.

ولقد زادت في مدن الضفة نسبة البيوت التي تستخدم الفرن (الغاز أو الكهرباء) من ٢٢,٥٪ إلى ٣٥,٢٪ من مجمل البيوت، كما تضاعفت نسبة البيوت التي تمتلك الثلاجة الكهربائية، فقد زادت من ٤٠,٧٪ إلى ٨٨,١٪ بسبب الإحساس بضرورتها لتخزين المواد التموينية في حالات الإضراب أو منع التجول أو الاضطرابات التي تنشأ في المدن أكثر من القرى. كما تضاعفت نسبة البيوت التي تمتلك جهاز تلفزيون خلال عقد السبعينات، حيث كانت ٢٨,٧٪ وأصبحت ٧٩,٥٪، وقد أصبح التلفزيون إحدى الوسائل الفعالة، ليس فقط للتسلية وقضاء وقت الفراغ، بل للتفاعل مع العالم العربي أيضاً (خاصة أن الجهاز يستقبل محطات الأردن وسوريا ومصر). والجدير

بالملاحظة أن اقتناء السيارة الخاصة، وبالرغم من ارتفاع أسعارها، أصبح من الأساسيات في حياة الأسرة في ضوء عدم الانتظام في المواصلات العامة وارتفاع أجورها، خاصة في فترة المساء والليل، إذ زادت نسبة البيوت التي تمتلك سيارة خاصة من ٥,٤ ٪ إلى ١٥,١ ٪ خلال فترة عشر سنوات. وبالنسبة إلى السخانات بالطاقة الشمسية فقد بلغت نسبة البيوت التي تستخدم الطاقة الشمسية أقل من النصف بقليل (٤٢,٥ ٪) من مجموع البيوت في مدن الضفة الغربية، وذلك توفيراً للطاقة الكهربائية بسبب ارتفاع أسعارها.

● **بالنسبة لقطاع غزة**: إن التطور الذي حصل في القطاع من حيث المقتنيات التكنولوجية يعكس قدراً كبيراً من الانفتاح الحضاري، الذي يشير إلى أن المجتمع في القطاع يتقبل التغيرات، ويتكيف مع متطلبات الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحيطة به.

وسكان المخيمات أكثر انفتاحاً على اقتناء الأدوات الكهربائية أو الألكترونية من سكان القرى في الضفة الغربية، وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن الغالبية منهم كانت من السكان المقيمين في المدن قبل الاحتلال الإسرائيلي، وأنهم تمكنوا من اجتياز أزمة ١٩٤٨ من ناحية تأمين الدخل اللازم لمواجهة التحديات، وفي الإقبال على شراء الآلات الكهربائية المستوردة التي تمس حياتهم وعلاقاتهم.

وتشير الإحصاءات إلى أن عدد البيوت التي تستخدم فرن الغاز (أو الكهرباء) قد زاد من ١,١ ٪ عام ١٩٧٤ إلى ٢٨,١ ٪ في عام ١٩٧٩، أي أن الظروف التي أعقبت حرب ١٩٦٧ كانت عاملاً معوقاً أمام الاستقرار، غير أنه خلال فترة سنوات خمس ازداد إقبال سكان المخيمات على اقتناء الكثير من الآلات، ومنها الثلاجة الكهربائية التي زادت نسبة اقتنائها من ٩,١ ٪ إلى ٦٦,٥ ٪، لأنها تشكل عاملاً هاماً من عوامل تسهيل المعيشة وتوفير الغذاء وحفظه وتخزينه تحسباً للطوارىء. أما بالنسبة إلى وسائل الاتصال الجماهيري (الراديو والتلفزيون) فإن الغالبية العظمى من البيوت تمتلك جهازاً للراديو. وقد ارتفعت نسبة البيوت التي تقتني التلفزيون من ٣,٤ ٪ إلى ٦٨,٢ ٪ خلال فترة عقد السبعينات. ويمكن أن نعتبر هذه الزيادة ذات أهمية في الاتصال مع العالم والانفتاح على الأحداث والثقافات العالمية، ومتابعة ما يدور في المجتمعات العربية فضلاً عن الجانب الترويحي والسياسي الذي تتضمنه البرامج الإذاعية والتلفزيونية.

أما بالنسبة إلى السيارة الخاصة فإن الزيادة كانت طفيفة. وقد يرجع السبب في ذلك إلى كفاءة نظام المواصلات العامة، وإلى أن حركة الناس من المخيم وإليه لا تستوجب المركبات الخاصة، وقد تستخدم الوسائل التي تعتمد على الحيوانات. وقد بلغت نسبة البيوت التي تستخدم الطاقة الشمسية عام ١٩٨١ حوالي ٣٣,٦ ٪، وهذا مما يؤكد الوعي الصحي وأهمية تنظيم استعمال الطاقة، نظراً إلى ما توفره من المياه الساخنة باستمرار.

وإذا نظرنا إلى الاتجاه نحو اقتناء التكنولوجيا الكهربائية والالكترونية مثل الفرن الكهربائي، فإن السكان سواء في المدن أو المخيمات أصبحوا يألفون هذه الأدوات لإدراكهم ضرورة توفرها تمشياً مع متطلبات العصر وتوفير الوقت. فقد زادت نسبة البيوت التي تقتني فرن غاز (أو كهرباء) من ٦,٥ ٪ إلى ٣٢,١ ٪ من مجموع سكان المدن خلال فترة خمس سنوات. وقد تضاعفت نسبة عدد البيوت التي تقتني ثلاجة كهربائية من ١١,٩ ٪ إلى ٦٩,٣ ٪، أما الغسّالة فقد زادت نسبتها من ٥,٤ ٪ إلى ٢٤,٥ ٪ خلال فترة سبع سنوات. أما بالنسبة إلى الراديو والتلفزيون فإنه لا يكاد بيت يخلو من جهاز الراديو، حيث وصلت نسبة البيوت التي تقتني هذا الجهاز حوالي ٩٢,٥ ٪ عام ١٩٨١، وقد تضاعفت نسبة البيوت التي تستخدم التلفزيون حوالي خمس مرات (من ١٤,٣ ٪ إلى ٧٢,٥ ٪) خلال فترة تسع سنوات. كما تضاعفت البيوت التي تتوفر لديها سيارة حوالي ٤ مرات خلال الفترة ذاتها (زادت النسبة من ٢,٤ ٪ إلى ١٠,٢ ٪). هذا وقد أصبح حوالي نصف البيوت (٤١,١ ٪) يستخدم الطاقة الشمسية.

نستنتج مما تقدم أن المجتمع العربي في الضفة والقطاع قد ازداد إقبال أفراده خلال فترة السبعينات وأوائل الثمانينات على اقتناء الآلات الكهربائية ووسائل الاتصال الجماهيري، أي أنهم يتمتعون بمرونة أكثر في تقبل التكنولوجيا (المستوردة)، والتكيف مع التغيرات التي تسببها في العلاقات الاجتماعية وفي الانفتاح على الثقافات العربية والعالمية. كما أن هذه الآلات قد أحدثت تحولاً في توفير الوقت والطاقة، مما ساعد على استثمار الوقت الإضافي في العمل والأنشطة المختلفة، خاصة لدى ربات البيوت، وهو ما يساعد على زيادة إقبالهن على التعليم النظامي وتعليم الكبار فضلاً عن تيسير العمل خارج المنزل.

الفصل الرابع
الفلسطينيون خارج فلسطين بعد ١٩٤٨

١ ــ الفلسطينيون في الأردن*:

يرتبط الفلسطينيون بالمملكة الأردنية الهاشمية منذ فترة طويلة. وكانت الحدود مفتوحة عبر نهر الأردن، وكانت القبائل تجوب في حركتها وتنقّلها المناطق الصحراوية والجبلية والأغوار. إلا أن طبيعة النظام والحياة في شرقي الأردن كانت تتسم بالبداوة والعشائرية والنمط الريفي القبلي منذ القرن التاسع عشر وأواسط القرن العشرين، ومما يدل على ذلك أن المدن الكبيرة اليوم مثل عمان وإربد والسلط والزرقاء والعقبة والكرك ومعان، كانت قبل خمسة وسبعين عاماً من القرى الصغيرة التي ضمت القبائل المستقرة، والتي كانت تعمل في الزراعة والتجارة والحرف اليدوية البسيطة.

وقد ازداد الوجود الفلسطيني في شرقي الأردن عقب حرب ١٩٤٨. إذ فتحت المملكة أبوابها لكل من عبر جسر الأردن، وقامت الحكومة بعد ضم الضفتين تحت اسم المملكة الأردنية الهاشمية بمنح جوازات السفر الموحدة لأهالي الضفة الغربية والضفة الشرقية على حد سواء، واعتبرتهم جميعاً من المواطنين، لهم الحقوق نفسها وعليهم الواجبات ذاتها. وازدادت حركة الهجرة إلى عمّان والمدن الأخرى بعد حرب عام ١٩٦٧ وقامت مرحلة جديدة من الهجرة الجماعية وتخلخل الهرم السكاني وزاد اضطراب معدلات الكثافات السكانية في المناطق المختلفة.

إنّ أي دراسة حول أوضاع الفلسطينيين في الأردن يكتنفها بعض الصعوبات في الحصول على البيانات الدقيقة نظراً لأن جميع الدراسات الإحصائية والتعدادات السكانية لم تميز بين فلسطيني وأردني، كذلك الأمر بالنسبة إلى ذوي النشاط الاقتصادي من قوة العمل أو الطلبة في المدارس والجامعات.

وسوف نتناول في هذا التحليل الجوانب التالية: الخصائص الديمغرافية والايكولوجية؛ الخصائص التعليمية؛ خصائص قوة العمل.

* إنّ الإحصاءات الواردة في هذا الجزء من الدراسة هي من المصدرين التاليين: تقديرات منظمة التحرير الفلسطينية كما وردت في المجموعة الإحصائية لسنة ١٩٨٥، والنتائج الأولية لتعداد السكان والمساكن في الأردن (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩).

(أ) الخصائص الديمغرافية: لقد اتسمت الحركة السكانية للفلسطينيين في المملكة باتجاه الضفة الشرقية عبر موجات من الهجرة كما أشرنا سابقاً، وفي كل حالة كانت هناك عوامل مؤثرة في البناء الديمغرافي ليس لهم فحسب، بل للمجتمع في المملكة ككل، وفي الضفة الشرقية بشكل خاص. وبخاصة في التوزيع حسب السن والنوع والفئة العمرية ومكان الإقامة. ومن المعروف أن الضفة الشرقية قد أقامت المخيمات للاجئين الفلسطينيين في مراحل الهجرة المختلفة فكان لها تأثيرات مباشرة على خصائص العمالة وتوزيعها وزيادة حدة البطالة والضغط على الخدمات الاجتماعية والصحية والتربوية والمؤسسات الهيكلية الأخرى.

ويوضح الجدول رقم (٣٨) توزيع الفلسطينيين حسب الجنس ونسبة الجنس خلال الفترة ما بين ١٩٦٧ و ١٩٨٢:

الجدول رقم (٣٨)
توزيع الفلسطينيين حسب الجنس ونسبة الجنس
خلال الفترة ما بين ١٩٦٧ ــ ١٩٨٢

السنوات	ذكور	إناث	مجموع	نسبة الجنس
١٩٦٧	٢٣٦,٦٩٢	٢١٧,١٤٨	٤٥٣,٨٤٠	١٠٩
١٩٧٢	٤٥٢,٥٠٠	٤٣٤,٥٠٠	٨٨٧,٠٠٠	١٠٤
١٩٧٧	٥٤٠,٢١٨	٥٢٣,٠٥٦	١,٠٦٣,٢٧٤	١٠٣
١٩٨٢	٦١٣,٣٥٠	٥٧٦,٢٥٠	١,١٨٩,٦٠٠	١٠٦
(٪)	٥١,٥	٤٨,٥	١٠٠	

يتضح من الجدول أن إجمالي الفلسطينيين التقديري بلغ ١,١٨٩,٦٠٠ نسمة، منهم ٥١,٥ ٪ من الذكور و ٤٨,٥ ٪ من الإناث. ويلاحظ أن نسبة الذكور تزيد زيادة طفيفة على نسبة الإناث إلا أن ذلك لا يؤثر على البناء الهرمي السكاني. وتراوح نسبة النوع من ١٠٩ ذكور لكل ١٠٠ أنثى عام ١٩٦٧ إلى ١٠٣ ذكور لكل ١٠٠ أنثى عام ١٩٧٧. ويرجع السبب في ارتفاع نسبة الذكور إلى هجرة أعداد متزايدة من الذكور عقب حزيران/يونيو من الضفة الغربية باتجاه الضفة الشرقية ــ ثم عادت إلى الارتفاع في الثمانينات في الفترة التي يواجه الفلسطينيون في الداخل مشكلات اقتصادية واجتماعية وضيق فرص العمل.

إنه من الصعب بمكان رصد حركة الفلسطينيين في الضفة الشرقية من المملكة الأردنية الهاشمية، نظراً لأن حرية الحركة بين الضفتين ما زالت قائمة عبر الجسور. وهناك زيارات متبادلة بين الأهل والأقارب في المناسبات والأعياد، ويتمتع الذين يحملون جواز السفر الأردني بحرية التملك للعقار والأراضي والشركات والمكاتب في جميع أنحاء المملكة، كذلك يشاركون في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وباستثناء المخيمات التي تضم اللاجئين، فإن الفلسطينيين منتشرون في المدن والقرى الكبيرة وحيثما توفرت فرصة استملاك أو استئجار السكن، وحيث تتوفر فرص العمل.

أما بالنسبة إلى البناء الهرمي للسكان، فإن الجدول رقم (٣٩) يوضح توزيع السكان حسب فئات السن المختلفة.

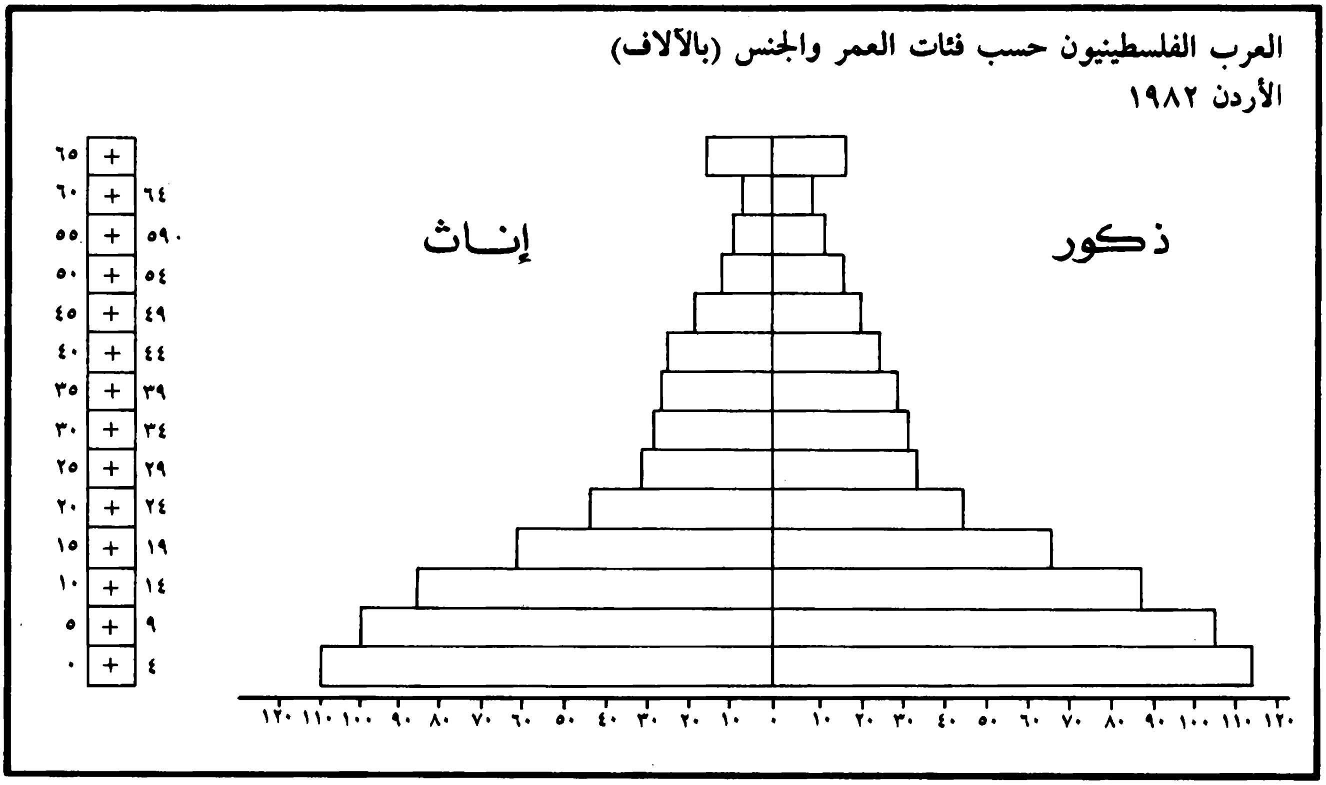
يتضح من الجدول الحقائق التالية: يمثل التوزيع السكاني حسب فئة السن صورة الهرم السكاني ذي القاعدة العريضة من الجنسين، الذكور والإناث، حيث تصل نسبتهم إلى ٥٠,٧ ٪، كما تمثل هذه الشريحة من هم خارج قوة العمل أو المعالين الذين يعتمدون على الغير في المعيشة. أما نسبة الشريحة التي تدخل ضمن قوة العمل البشرية فتصل إلى (٤٦,٥ ٪)، أي أن أقل من

الجدول رقم (٣٩)
توزيع الفلسطينيين في الأردن حسب فئات العمر والجنس عام ١٩٨٢ (الضفة الشرقية)

فئة السن	ذكور	إناث	المجموع	(٪)
١٤ سنة فأقل	٣٠٨,٦٦٣	٢٩٤,٤٦٤	٦٠٣,١٢٧	٥٠,٧
من ١٥ــ ٢٩	١٤٥,٩٧٨	١٣٧,١٤٧	٢٨٣,١٢٥	٢٣,٨
من ٣٠ــ ٤٤	٨٦,٣٠٩	٧٨,٩٤٦	١٦٥,٢٥٥	١٣,٩
من ٤٥ــ ٦٤	٥٥,٧٠١	٤٨,٩٨٣	١٠٤,٦٨٤	٨,٨
٦٥ +	١٦,٥٩٩	١٦,٧١٠	٣٣,٣٠٩	٢,٨
المجموع	٦١٣,٢٥٠	٥٧٦,٢٥٠	١,١٨٩,٥٠٠	١٠٠

نصف السكان من ضمن قوة العمل البشرية. أما النسبة المئوية المتبقية (٢,٨ ٪) فهي من كبار السن خارج قوة العمل. ويعني ذلك أن الشعب الفلسطيني شعب فتيّ متجدد يتسم بالحيوية والاستمرارية من النواحي الديمغرافية.

وقد أشارت الإحصاءات الحيوية لعام ١٩٨٢ أن المواليد الأحياء قد بلغوا ٤٨,٩٨٦ نسمة والوفيات ٣٧٣٦ شخصاً، أي



العرب الفلسطينيون حسب فئات العمر والجنس (بالآلاف)
الأردن ١٩٨٢

بزيادة صافية مقدارها ٤٥,٢٥٠ نسمة، وبنسبة زيادة طبيعية وصلت إلى ٣,٨٪، وتعتبر من النسب المرتفعة. وهذا يؤكد على أن الزيادة السنوية الطبيعية تساعد على بقاء الهرم بصورته الطبيعية.

● **الزواج والطلاق:** تتفاوت معدلات الزواج والطلاق في الوسط الفلسطيني منذ الستينات حتى الثمانينات، وذلك حسب مجموعة من العوامل المؤثرة، ومنها ارتفاع سن الزواج لدى الذكور والإناث بسبب تقدم المستوى العلمي والرغبة في استكمال الاستعدادات اللازمة للتأهيل الاجتماعي، وضمان العمل والاستقرار المكاني، والقدرة على تحمل الأعباء في ظل تطور ارتفاع المستوى المعيشي المتواصل. كما أن معدلات الطلاق تعتبر مؤشراً لنجاح نظام الزواج أو عجزه عن أداء وظيفته الاجتماعية والنفسية والاقتصادية.

ويوضح الجدول رقم (٤٠) حالات الزواج والطلاق خلال فترة ١٤ سنة:

الجدول رقم (٤٠)

واقعات الزواج والطلاق للعرب الفلسطينيين في الضفة الشرقية خلال الفترة من ١٩٦٨ ــ ١٩٨٢

السنة	الزواج	الطلاق	النسبة (٪)
١٩٦٨	٦,١٠٦	٧٧٢	١٢,٦
١٩٧٣	٥,٥٧٩	٩٦٠	١٧,٢
١٩٧٨	٦,٧١٠	١,٤٩٨	٢٢,٣
١٩٨٢	٨,٧٤٤	١,٤١٨	١٦,٢

يتضح من الجدول الحقائق التالية: زادت واقعات الزواج خلال الفترة ما بين ١٩٦٨ و ١٩٨٢ بمعدل ١٨٨ واقعة سنوياً. كما زادت واقعات الطلاق بمعدل ٤٦ واقعة سنوياً، وتعتبر هذه النسبة من المعدلات المرتفعة. وإذا أخذنا النسبة المئوية للطلاق، نجد أن زيادة حصلت خلال الفترة المشار إليها من ١٢,٦ ٪ (أي أن هناك نسبة ١٢,٦ حالة طلاق لكل ١٠٠ واقعة زواج) عام ١٩٦٨ إلى ١٦,٢ ٪ عام ١٩٨٢. وقد ارتفعت النسبة عام ١٩٧٨، حيث وصلت إلى أعلى حد لها (٢٢,٣ ٪)، ومن المفيد أن تجرى دراسة لتحديد أسباب الزيادة وخصائص واقعات الطلاق من أجل تحديد العوامل المؤثرة، واتخاذ التدابير اللازمة للعلاج.

(ب) الحالة التعليمية: تشمل الإحصاءات المتوفرة عدد التلاميذ في مراحل التعليم المختلفة من مرحلة رياض الأطفال حتى التعليم العالي الجامعي. وكما أشرنا سابقاً فإن الفلسطينيين يتمتعون بحرية الالتحاق بالمدارس الحكومية أو الخاصة دون قيود أو إجراءات خاصة. وقد ازداد الإقبال على التعليم في المراحل المختلفة كما اتخذت الحكومة قرار إلزامية التعليم حتى نهاية المرحلة الإعدادية التي تصل إلى تسع سنوات مدرسية.

ويوضح الجدول رقم (٤١) تطور عدد الطلبة في مراحل التعليم المختلفة:

الجدول رقم (٤١)

توزيع الطلاب الفلسطينيين في الأردن حسب الجنس والمرحلة الدراسية خلال الفترة ما بين ١٩٧٠/١٩٧١ و ١٩٨١/١٩٨٢

	١٩٧٠/ ١٩٧١	١٩٧٥/ ١٩٧٦	١٩٨١/ ١٩٨٢	(٪)
رياض الأطفال (مجموع)	٥,٣٣٧	٧,٤٧٧	١٠,٥٩٩	٢,٧
ذكور	٣,٠٠٠	٤,٣٠٥	٥,٩٢٦	
إناث	٢,٣٣٧	٣,١٧٢	٤,٦٧٣	
المرحلة الابتدائية (مجموع)	١٣٨,٨١٠	١٩٣,٠٠٦	٢٣٣,٨٤٩	٦٠,٢
ذكور	٧٧,٧٦٦	١٠٣,٣٠٩	١٢٢,٧٣٦	
إناث	٦١,٠٤٤	٨٩,٦٩٧	١١١,١١٣	
المرحلة الإعدادية (مجموع)	٣٣,٣٥٤	٥٨,١٠٤	٨٦,٦٨٤	٢٢,٣
ذكور	٢١,١٩٣	٣٣,٦٩٤	٤٦,٧٣٠	
إناث	١٢,١٦١	٢٤,٤١٠	٣٩,٩٥٤	
المرحلة الثانوية (مجموع)	١٥,٤٥٣	٢١,٠٦٩	٤٥,٢٩٢	١١,٦
ذكور	١٠,٩٧٣	١٢,٦٩٧	٢٣,٥٥٥	
إناث	٤,٤٨٠	٨,٣٧٢	٢١,٧٣٧	
التعليم العالي (مجموع)	٢,٢٧٦	٥,٩٣٧	١٢,٦٥٢	٣,٢
ذكور	١,٦٠١	٣,٩٥٢	٧,٣٦٧	
إناث	٦٧٥	١,٩٨٥	٥,٢٨٥	
المجموع: إجمالي	١٩٥,٢٣٠	٢٨٥,٥٩٣	٣٨٩,٠٧٦	١٠٠
ذكور	١١٤,٥٣٣	١٥٧,٩٥٧	٢٠٦,٣١٤	
إناث	٨٠,٦٩٧	١٢٧,٦٣٦	١٨٢,٧٦٢	

يتضح من الجدول الحقائق التالية:

ــ لقد تضاعف عدد الطلبة (من الذكور والإناث) حوالي ثلاث مرات خلال فترة عشر سنوات، أي بمعدل ٢٤,١٦٧ طالباً في السنة.

ــ إذا أخذنا بعين الاعتبار مجموع السكان لعام ١٩٨٢،

فإن معدل الطلبة إلى مجموع السكان (في فئة السن ٥ ــ ٢٤ سنة)، والبالغ عددهم ٥٩٤,٨٠٠ طالب، هو ٦٥,٤ ٪، أي أن حوالي ثلثي السكان في سن المدرسة ملتحقون بالمدارس ابتداء من مرحلة رياض الأطفال حتى مرحلة التعليم العالي على أساس أن فترة الدراسة تمتد إلى ١٧ سنة. وتعتبر هذه النسبة مرتفعة. أما إذا أخذنا معدل الطلبة من المرحلة الابتدائية حتى نهاية المرحلة الجامعية إلى مجموع السكان فتصبح النسبة ٣١,٨ ٪، وتعتبر من النسب المرتفعة في الدول النامية. ولا بد من طرح القضايا الأساسية التي ترتبط بالجوانب النوعية للتعليم، مثل نسبة الخريجين في التخصصات اللازمة لخطط التنمية وبرامجها التي تسهم في التأهيل العلمي والتكنولوجي المتعدد.

ــ تشكل المرحلة الابتدائية أعلى نسبة من الملتحقين بالمراحل التعليمية المختلفة حيث تصل إلى ٦٠,٢ ٪ (أو ثلثي إجمالي الطلبة)، أما نسبة الملتحقين بالدراسات الجامعية فتصل إلى أدنى نسبة (٣,٢ ٪) من إجمالي الطلبة.

وبعبارة أخرى، إن من بين كل مئة طالب ملتحقين في المرحلة الابتدائية يلتحق ٣٧ طالباً بالمرحلة الإعدادية، ويلتحق ١٩ طالباً بالمرحلة الثانوية ويصل ٥ طلاب إلى المرحلة الجامعية. وهذا يعكس درجة عالية من التسرب التعليمي، خاصة في المراحل العليا من الدراسة، ويرجع السبب إلى الكثير من العوامل الخاصة بالقدرات الفعلية للطلبة. وغالباً ما تكون مرتبطة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسرة، حيث تستدعي مزاولة الأطفال والشباب للعمل لتلبية الحاجة المادية. وتتفاوت النسبة بين الذكور والإناث، ففي حين يصل ٦ طلاب ذكور إلى المرحلة الجامعية من كل ١٠٠ طالب في المرحلة الابتدائية، نجد أن ٤,٧ طالبات يصلن إلى المرحلة الجامعية من بين كل ١٠٠ طالبة تلتحق بالمرحلة الابتدائية.

هذا فضلاً عن أن الإقبال على رياض الأطفال ما زال في مستوى منخفض، حيث يلتحق بهذه المرحلة ٢,٧ ٪ من مجموع الأطفال، علماً بأن عدد الأطفال قد تضاعف خلال الفترة المشار إليها، ويعكس ذلك زيادة الوعي بأهمية دور رياض الأطفال في حياة الطفل والإعداد المبكر للمرحلة الدراسية النظامية.

نستخلص مما تقدم أنه بالرغم من ارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس نسبة إلى إجمالي فئة السن الموازية، فإن المعدلات في مستوى التحصيل العلمي في المراحل العلمية العليا ما زالت متدنية. وتهتم الحكومة والقطاع الخاص في توفير فرص التعليم في المراحل المختلفة وتطوير البرامج والمناهج، وفي التوسع الأفقي والعمودي لتلبية احتياجات الطلب على التعليم للأعداد المتزايدة من السكان، فضلاً عن ربط التعليم والخدمات التعليمية باحتياجات التنمية للمستويات المهنية المتباينة اللازمة للتطور في المجالات الصناعية والزراعية الإنتاجية منها والاستهلاكية.

(ج) **القوى العاملة البشرية:** يختلف وضع القوى العاملة للفلسطينيين في الأردن عن المناطق الأخرى التي يوجد فيها الفلسطينيون في البلاد العربية أو الكثير من الدول الأجنبية، وذلك لعدة أسباب منها أن القوانين والتشريعات العمالية الأردنية تعاملهم كمواطنين يتمتعون بالحقوق والواجبات كافة ولهم حرية الحركة والتنقل والانتفاع من مشروعات الضمان الاجتماعي، وكذلك حق الاشتراك في النقابات العمالية المختلفة. أما في الدول الأخرى فإن القوانين تحظر على «الأجانب» الكثير من الامتيازات، بل أصبحوا في الفترة الأخيرة يتعرضون للتمييز ضدهم والحد من فرص تصاريح العمل أو تجديد الإقامة فضلاً عن العقود المفروضة ضد المشاركة في العمل النقابي أو التمتع بمزايا الضمان الاجتماعي المحلية.

أما بالنسبة إلى توزيع قوة العمل على أبواب النشاط الاقتصادي المختلفة فيرتبط بالكثير من المتغيرات منها ما يرتبط بالأفراد (مستواهم العلمي ودرجة التأهيل والخبرات السابقة والكفاءات) ومنها ما يخص سوق العمالة وفرص العمل والتوزيع الجغرافي وشروط العمل المادية والمعنوية ومزاياها الاقتصادية والوظيفية والاجتماعية.

إن الأردن يسعى لتطوير الفعاليات الاقتصادية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين من الجامعات والمعاهد والكليات المتوسطة والمهنية، إلا أن فائض العمالة في أنشطة اقتصادية معينة يدفع بالعمالة إلى السعي إلى فرص أفضل في الدول الخليجية بصورة خاصة.

ويوضح الجدول رقم (٤٢) توزيع قوة العمل الفلسطينية حسب أبواب النشاط المختلفة عام ١٩٧٥ حيث توفرت الإحصاءات.

يتضح من الجدول الحقائق التالية:

ــ يبلغ مجموع العاملين في أبواب النشاط الاقتصادي المختلفة ٦٣,٦١٦ شخصاً، منهم ٨٦,٨ ٪ من الذكور و١٣,٢ ٪ من الإناث.

الجدول رقم (٤٢)
العرب الفلسطينيون العاملون في المؤسسات حسب الجنس والحالة العملية والنشاط الاقتصادي (١٩٧٥)

النشاط الاقتصادي	يعمل لحسابه			يعمل للأسرة			يعمل بأجر			المجموع		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
التعدين والمقالع	٤٦	٢	٤٨	٤	١	٥	١,٢٤٨	٤	١,٢٥٢	١,٣٣٤	٧	١,٣٤١
الصناعة التحويلية	١,٨١٧	١,٠٣٦	٢,٨٥٣	١٥١	٩	١٦٠	٦,٠٠٧	٢٧٢	٦,٢٧٩	٧,٩٧٥	١,٣١٧	٩,٢٩٢
الكهرباء	١	—	١	—	—	—	١,٠٣٧	١٦	١,٠٥٣	١,٠٣٨	١٦	١,٠٥٤
الغاز والمياه	١	—	١	—	—	—	١,٠٣٧	١٦	١,٠٥٣	١,٠٣٨	١٦	١,٠٥٤
الإنشاءات	٤٧٤	—	٤٧٤	١٢	—	١٢	٣,٧٢٠	٧	٣,٧٢٧	٤,٢٠٦	٧	٤,٢١٣
التجارة	٧,٧٥٣	٥٥	٧,٨٠٨	٥٣٩	٩	٥٤٨	٤,٠٦٥	١٥٦	٤,٢٢١	١٢,٣٥٧	٢٢٠	١٢,٥٧٧
النقل والتخزين والمواصلات	١,٨٧٦	—	١,٨٧٦	٥٣	١	٥٤	٤,٧٩٥	٢٣٤	٥,٠٢٩	٦,٧٢٤	٢٣٥	٦,٩٥٩
خدمات مالية	١٦٧	١	١٦٨	٧	—	٧	١,١٣٩	٢٦٠	١,٣٩٩	١,٣١٣	٢٦١	١,٥٧٤
الإدارة العامة وخدمات المجتمع	١,٥٩٨	٨٠	١,٦٧٨	١٠٦	١٤	١٢٠	١٨,٥٧٨	٦,٢٣٠	٢٤,٨٠٨	٢٠,٢٨٢	٦,٣٢٤	٢٦,٦٠٦

ـ أما بالنسبة للحالة العملية، فإن ٢٣,٤ ٪ يعملون لحسابهم (مثل مصانع صغيرة، أو صيدليات، أو مكاتب هندسية وطبية وإنشاءات ومقاولات ومحاماة وغيرها)، و ١,٤ ٪ يعملون للأسرة. أما الغالبية العظمى من قوة العمل (٧٥,٢ ٪) فإنها تعمل بأجر لدى الغير. وتنحصر معظم قوة العمل الفلسطينية النسائية في هذا النمط (٨٥,٦ ٪)، والنسبة المتبقية تعمل لدى الأسرة. وتعمل المرأة في قطاع التعليم والخدمات الاجتماعية وأعمال السكرتارية والشؤون الاجتماعية.

ـ وإذا أخذنا توزيع العمالة حسب أبواب النشاط نجد أن أكثر من الثلث بقليل ٤٢ ٪ (من الذكور والإناث) منهم يعملون في الإدارة العامة وخدمات المجتمع التي تشمل مجالات العمل الحكومي في الوزارات والإدارات والهيئات والبلديات وما يرتبط بها من خدمات مثل الأعمال الإدارية الفنية والمهنية الإدارية العليا والمتوسطة والدنيا. ويلي ذلك العاملون في قطاع التجارة حيث تصل نسبتهم إلى ٢٠ ٪ من إجمالي قوة العمل ويعمل هؤلاء في تجارة الجملة والمفرق، وما يرتبط بها من أعمال الاستيراد والتصدير. ثم العاملون في الصناعات التحويلية حيث تصل نسبتهم إلى ١٤,٦ ٪، وتشمل الصناعات الغذائية والغزل والنسيج والملابس الجاهزة والدخان والطوب وغيرها. أما العاملون في باب النقل والتخزين والمواصلات فتصل نسبتهم إلى ١١ ٪، ويعملون في مجالات النقل البري والبحري والجوي، وتعمل النسبة المئوية المتبقية في حقل الإنشاءات (٦,٦ ٪) وفي حقل الكهرباء والغاز والمياه (١,٦ ٪) وحقل الخدمات المالية (٢,١ ٪).

● **النشاط في الزراعة:** تشير الإحصاءات لعام ١٩٧٥ أن الفلسطينيين النشيطين في القطاع الزراعي يصل عددهم إلى ٢٠١,٨٦١ شخصاً، حوالي ٥٠,٥ ٪ منهم ذكور والباقي إناث. أما الحائزون على ملكيات أراضٍ زراعية فتصل نسبتهم إلى ١٣,٣ ٪، والنسبة المئوية المتبقية هي من أفراد الأسرة، أو من العاملين الزراعيين الذين يعيشون في مساكن مؤقتة. وإذا أخذنا توزيع العاملين في الزراعة حسب السن نجد أن ٥٠ ٪ منهم يندرجون تحت فئة السن ١٤ سنة فأقل (أي من المعالين).

أما بالنسبة إلى مكان الإقامة للعاملين في المزارع، فتصل نسبة الذين يقيمون في القرى أو في نطاق المزارع ذاتها إلى ٨٢ ٪ وتقيم النسبة المئوية المتبقية منهم في الحضر والمدن، وهم إما أن تكون حركتهم يومياً من المزارع إلى المدن، أو انهم من الملّاكين البعيدين يديرون الملكيات عن بعد من مراكز المدن. وإذا أخذنا حالتهم التعليمية نلاحظ أن حوالي ٦٠ ٪ منهم أميون أو يقرأون

فقط، أي أن الغالبية من القوى العاملة في الزراعة ذات مستوى تعليمي منخفض وهذا يؤثر على الإنتاج والإنتاجية وأسلوب الحياة.

نخلص مما تقدم أن معظم قوة العمل الفلسطينية تعمل في مجال الخدمات والعمل الزراعي ثم في قطاعات الإنتاج، أما المستوى التعليمي فيعتبر متدنياً بالنسبة لمعايير قوة العمل المنتجة، وبحاجة إلى تطوير.

٢ ـ الفلسطينيون في سوريا:

لقد كانت حرية الحركة والتنقل في المنطقة إبان الحكم العثماني حتى فترة ما قبل الانتداب البريطاني على فلسطين والفرنسي على سوريا ولبنان تتيح الفرصة للفلسطينيين التحرك لأسباب تجارية واقتصادية واجتماعية وترويحية دون قيود. حتى ان المهاجرين الذين وصلوا إلى الولايات المتحدة كانوا يُعرفون على أنهم «سوريون» سواء قدموا من البلاد التي عرفت فيما بعد بسوريا أو من لبنان أو شرقي الأردن أو فلسطين.

وقد ازداد الوجود الفلسطيني في سوريا بعد النكبة الأولى ١٩٤٨، إذ وفد إليها في بادىء الأمر بضع عشرة آلاف من المهاجرين استقر معظمهم في منطقة دمشق ثم باقي المدن الكبيرة، حيث وجدت فرص العمل وإمكانية الإقامة المؤقتة. لأن الفلسطينيين الذين هاجروا بعد الحرب باتجاه سوريا، شأنهم كباقي المهاجرين، كانت هجرتهم قسرية وجماعية وخلال فترة وجيزة، ولم يتمكنوا من اتخاذ التدابير المسبقة للهجرة من حيث الإعداد المسبق للسكن أو تأمين العمل أو تدبير المال اللازم للإنفاق في المجتمعات المستقبلة لهم. ولذلك كانت المشكلة الأولى هي توفير السكن المؤقت والإغاثة الطارئة، ثم القيام بعمليات التنظيم الإداري والوظيفي والمدني بهدف الاستيعاب في نطاق قوة العمل حسب خبراتهم ومستوى التعليم والقدرات الفعلية، وأنشئت المخيمات المؤقتة في ضواحي العاصمة لأسباب إدارية وإحصائية وعملية. ثم تطورت إلى مستوطنات من البيوت المصنوعة من الصفيح، ثم تحددت مناطق خاصة لبناء المساكن الاسمنتية للاجئين الفلسطينيين بعد إنجاز الحصر والتعداد وتنظيم عملية الإغاثة مع وكالة الغوث للاجئين الفلسطينيين (الأونروا). وفي أواخر الخمسينات وبداية الستينات أخذت أوضاع الفلسطينيين بالاستقرار النسبي والتأقلم مع نمط الحياة ومتطلبات التأقلم في المجتمع السوري وفي الخطط التنموية الاقتصادية والزراعية والاجتماعية.

ويوضح الجدول رقم (٤٣) توزيع الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة ما بين ١٩٦٠ ـ ١٩٧٩:

الجدول رقم (٤٣)
العرب الفلسطينيون في سوريا حسب الجنس ونسبة الجنس
١٩٦٠ ـ ١٩٧٩(٨٨)

السنوات	ذكور	إناث	مجموع	نسبة الجنس
١٩٦٠	٦٥,٠٣١	٦١,٦٣١	١٢٦,٦٦٢	١٠٦
١٩٦١	٦٧,٤٥١	٤٦,٠٥٩	١١٣,٥١٠	١٠٥
١٩٦٢	٦٩,٩٨٠	٦٦,٤١٢	١٣٦,٣٩٢	١٠٥
١٩٦٣	٧٢,٣٦٦	٦٨,٦٦٢	١٤١,٠٢٨	١٠٥
١٩٦٤	٧٥,٢٨١	٧١,٠٢٨	١٤٦,٣٠٩	١٠٦
١٩٦٥	٧٨,٢٣٩	٧٣,٩٤٥	١٥٢,١٨٤	١٠٦
١٩٦٦	٨٠,٧٨١	٧٦,٣٦٤	١٥٧,١٤٥	١٠٦
١٩٦٧	٨٣,٨٥٤	٧٩,١٨٧	١٦٣,٠٤١	١٠٦
١٩٦٨	٨٦,٨٠٣	٨١,٩٨٤	١٦٨,٧٨٧	١٠٦
١٩٦٩	٨٩,٩١٥	٨٤,٩٣٥	١٧٤,٨٥٠	١٠٦
١٩٧٠	٩٢,٥٧٣	٨٧,٧٦٣	١٨٠,٣٣٦	١٠٥
١٩٧١	٩٥,٨٦٩	٩٠,٨٣٦	١٨٦,٧٠٥	١٠٦
١٩٧٢	٩٨,٩٥٢	٩٤,٤٦٨	١٩٣,٤٢٠	١٠٥
١٩٧٣	١٠٢,٦٤١	٩٥,٩٢٤	١٩٨,٥٦٥	١٠٧
١٩٧٤	١٠١,٣٢٥	١٠١,٦١٧	٢٠٢,٩٤٢	١٠٠
١٩٧٥	١٠٤,٣٨٨	٩٩,٩٧٨	٢٠٤,٣٦٦	١٠٤
١٩٧٦	١٠٩,٣٩١	١٠٤,٩٨٢	٢١٤,٣٧٣	١٠٤
١٩٧٧	١١٢,٧٢٨	١٠٧,٦١٧	٢٢٠,٣٤٥	١٠٥
١٩٧٨	١١٥,٨١٠	١١٠,٦٣٢	٢٢٦,٤٤٢	١٠٥
١٩٧٩	١١٨,٦٨٢	١١٣,٤٩٢	٢٣٢,١٧٤	١٠٥

يتضح من الجدول الحقائق التالية:

ـ لقد ازداد عدد الفلسطينيين في سوريا وتضاعف مرة واحدة خلال دورة مالتوسية كاملة (من ١٢٦,٦٦٢ نسمة عام ١٩٦٠ إلى ٢٣٢,١٧٤ نسمة عام ١٩٧٩) أي أن النمو السكاني جاء نتيجة للزيادة الطبيعية (الفرق بين المواليد والوفيات) خلال الفترة المشار إليها. وبعبارة أخرى فإن الوضع الديمغرافي للفلسطينيين في سوريا لم يتأثر بالحروب التي شهدتها المنطقة بعد حرب ١٩٤٨، حيث لم تحدث أية زيادة غير طبيعية بعد عام ١٩٦٧ أو بعد عام ١٩٧٣، بل على العكس نلاحظ انخفاضاً في

عدد الذكور بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ وانخفاضاً في عدد الإناث في السنتين التاليتين ثم عادت الزيادة إلى وضعها الطبيعي، وقد يرجع ذلك إلى أسباب اقتصادية وسياسية فضلاً عن الهجرة المؤقتة إلى خارج القطر.

— أما نسبة الجنس، فنلاحظ زيادة الذكور عن الإناث طوال فترة ربع قرن راوحت بين ١٠٤ و١٠٧ ذكور لكل ١٠٠ أنثى ما عدا عام ١٩٧٤، حين انخفضت النسبة إلى أقل من ١٠٠. ويرجع السبب في ذلك إلى ظروف حرب ١٩٧٣ ومشاركة العنصر الفلسطيني فيها، وحركتهم في المناطق المجاورة، ويعتبر الفرق غير ذي أهمية حيث وصل إلى ٢٢٩ (زيادة في عدد الإناث). وأما بالنسبة إلى انخفاض نسبة الإناث في المجتمع الفلسطيني بسوريا فقد يرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات الوفيات بين الإناث في المراحل المبكرة من العمر بسبب سوء التغذية أو العناية الصحية للمواليد الرضّع، أكثر مما يرجع إلى حركة المرأة الفلسطينية إلى خارج القطر لأسباب الهجرة أو العمل أو الدراسة، ولكنها يمكن أن تعمل وتلتحق بالمدارس والجامعات داخل القطر السوري حيث إن القوانين توفر فرص التعليم والعمل للجميع.

ويتخذ توزيع الفلسطينيين في سوريا على المحافظات نمطاً يتسم بدرجة عالية من التمركز كما هو مبين في الجدول رقم (٤٤):

الجدول رقم (٤٤)

توزيع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في سوريا حسب المحافظات والنوع عام ١٩٨٤[٨٩]

المحافظات	الجنس			(٪) من المجموع	عدد الذكور لكل ١٠٠ أنثى
	ذكور	إناث	مجموع		
دمشق	٩٠,٣٥٣	٨٥,٩٧٤	١٧٦,٣٢٧	٦٧	١٠٥
حلب	١٠,٤١٠	٩,٥٦٢	١٩,٩٧٢	٨	١٠٩
حمص	٦,٨١٢	٦,١٩٠	١٣,٠٠٢	٥	١١٠
حماه	٢,٧٦٨	٢,٥١٦	٥,٢٨٤	٢	١١٠
اللاذقية	٣,٣٠٣	٣,٠٠٣	٦,٣٠٦	٢	١١٠
السويداء	١٠٦	٩٩	٢٠٥	٠,٤	١٠٧
درعا	١٠,٩٤٢	١١,٢٢٩	٢٢,١٧١	٨	٩٧
القنيطرة	٩,٨٢٢	١٠,٣١٢	٢٠,١٣٤	٧,٦	٩٥
المجموع	١٣٤,٥١٦	١٢٨,٨٨٥	٢٦٣,٤٠١	١٠٠	١٠٤

يتضح من الجدول الحقائق التالية:

— ان الغالبية العظمى من الفلسطينيين متمركزة في محافظة دمشق ضمن حدود مدينة دمشق، حيث تصل النسبة إلى ٦٧٪ من مجموع الفلسطينيين في سوريا، يقيم معظمهم ضمن حدود مدينة دمشق التي يوجد فيها الكثير من المخيمات (المبنية من الإسمنت) ذات الكثافة السكانية العالية. كما تحافظ نسبة الذكور للإناث على المعدل الطبيعي المشار إليه سابقاً، أي أن الوجود السكاني في هذه المحافظة يتسم بطابع التوازن والاستقرار من الناحية الديمغرافية حيث لم يطرأ أي اختلال في التوازن ما بين الذكور والإناث.

— أما النسبة المتبقية من الفلسطينيين فإنها تتوزع على ثلاث محافظات بالتساوي، وهي حلب ودرعا والقنيطرة (بنسبة ٨٪ لكل منها) مع وجود فروق في نسبة الجنس فيما بينها، حيث تصل النسبة إلى ١٠٩ ذكور لكل ١٠٠ أنثى في محافظة حلب (وهي من أعلى النسب في التوزيع الفلسطيني)، بينما تنخفض في محافظتي درعا والقنيطرة (لتصل إلى ٩٧ و٩٥ ذكراً لكل ١٠٠ أنثى لكل منها). أما السبب في هذا التفاوت في نسبة الجنس فيرجع إلى عوامل اقتصادية تتمثل في حركة الذكور تجاه فرص العمل في منطقة حلب، أو لأسباب أخرى تتعلق بالخدمات المتوفرة في الشمال، وانخفاض فرص العمل في مناطق الجنوب (درعا والقنيطرة) القريبة من الحدود مع فلسطين المحتلة.

وبعبارة أخرى فإن التوزيع الجغرافي للفلسطينيين في سوريا يعكس نمطاً غير متوازن وشديد التمركز في منطقة واحدة، وهي محافظة العاصمة، وربما يرجع ذلك إلى أن الموجة الكبيرة من المهاجرين الفلسطينيين بعد عام ١٩٤٨ قد تمركزت في العاصمة وما حولها وقلة منها انتشرت في المحافظات الأخرى، سواء في تلك السنة أو في السنوات التالية، حسب الظروف الاقتصادية والسياسية المحلية والعربية. وقد استمر هذا التوزيع طوال فترة ربع قرن، وربما استمر ذلك في المستقبل إلا إذا حدثت تطورات تسهم في إعادة التوزيع بصورة دراماتيكية.

ومن الإحصاءات الحيوية الهامة لدراسة خصائص المجتمع الفلسطيني الديمغرافية في سوريا تحليل الاتجاهات الخاصة بالمواليد والوفيات وعقود الزواج والطلاق، نظراً لارتباطها بالواقع الاجتماعي.

يتضح من الجدول رقم (٤٥) الحقائق التالية:

(أ) **المواليد**: إن حركة المواليد في المجتمع العربي تتأثر

الجدول رقم (٤٥)

توزيع المواليد والوفيات وعقود الزواج وشهادات الطلاق للاجئين الفلسطينيين خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٨٤[٩٠]

السنوات	مواليد			وفيات			عقود الزواج	شهادات الطلاق
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع		
١٩٦٥	٢,٩٨٤	٢,٧٨٢	٥,٧٦٦	٤٠٢	٣٦٨	٧٧٠	٧٢٦	٥٤
١٩٦٦	٢,٨٧٥	٢,٦١٥	٥,٤٩٠	٤١٤	٣٧٥	٧٨٩	٧٧٨	٧٨
١٩٦٧	٣,٠١٧	٢,٨٣٦	٥,٨٥٣	٤٣٠	٣٨٤	٨١٤	٨٣٧	٧٦
١٩٦٨	٢,٨٩٠	٢,٧٩١	٥,٦٨١	٤٣٦	٣٢٩	٧٦٥	١,٢٨٩	٨٥
١٩٦٩	٣,٠٤٩	٢,٨٢٢	٥,٨٧١	٤٧١	٤١٤	٨٨٥	١,١٧٩	١٣٠
١٩٧٠	٢,٩٩٢	٢,٩٠٥	٥,٨٩٧	٥٢١	٣٤٥	٨٦٦	١,٢٩٥	١١٢
١٩٧١	٣,٢٤٣	٣,٠٤٨	٦,٢٩١	٤٧١	٣٦٤	٨٣٥	١,٦١١	١٤٦
١٩٧٢	٣,١٦٩	٣,١٣٧	٦,٣٠٦	٥٤٠	٣٦٨	٩٠٨	١,٥٣٣	١١٥
١٩٧٣	٣,٠٥٧	٢,٩٤٧	٦,٠٠٤	٥٥٩	٣٩١	٩٥٠	١,٦٦١	١٥٧
١٩٧٤	٢,٤٥٥	٢,٣٧٩	٤,٨٣٤	٤٠٩	٣٠٤	٧١٣	١,٤٠٦	١٢٧
١٩٧٥	٢,٩٨٣	٢,٨٤٣	٥,٨٢٦	٤٨٥	٣٤٢	٨٢٧	١,٩٥٠	١٧٢
١٩٧٦	٣,١٢١	٣,٠٢١	٦,١٤٢	٥٤٢	٣٢٨	٨٧٠	١,٧٠٠	١٥٦
١٩٧٧	٣,٢٤٠	٣,١١٣	٦,٣٥٣	٥١٨	٣٤٨	٨٦٦	٢,٠٠١	٢١٧
١٩٧٨	٣,٢٦٣	٣,٠٧٤	٦,٣٣٧	٥١٨	٣٣٧	٨٥٥	٢,٠٩٤	١٦٥
١٩٧٩	٣,٣٤٢	٣,١٧٧	٦,٥١٩	٤٧٠	٣١٨	٧٨٨	١,٩٣٦	٢١٦
١٩٨٠	٣,٤٨٦	٣,٣٠٩	٦,٧٩٥	٤٣٥	٣١٨	٧٥٣	١,٨٠٨	١٧٢
١٩٨١	٣,٤٨٣	٣,٣٠٨	٦,٧٩١	٤٩٦	٣١٥	٨١١	١,٨٣٥	١٦٥
١٩٨٢	٣,٥٤٥	٣,٣٣٦	٦,٨٨١	٤٧٥	٣١٣	٧٨٨	١,٣٤٢	١١١
١٩٨٣	٣,٧٢١	٣,٤٩٣	٧,٢١٤	٤٨٣	٢٧٦	٧٥٩	١,٥٦٠	١٠٧
١٩٨٤	٣,٨٤٦	٣,٤٧٠	٧,٣١٦	٣٦٠	٣٠١	٦٦١	٢,١٠٢	١٦٥

بالكثير من العوامل الثقافية (العادات والتقاليد) والدينية (المواقف من تحديد النسل والشريعة والسنّة والقرآن الكريم والكتب السماوية الأُخرى) والاقتصادية (التي تتمثل في الإقبال على الإنجاب لتوفير العمالة البشرية من أجل العمل وزيادة الدخل) والعوامل الاجتماعية (تعزيز المكانة الاجتماعية للأسر كبيرة الحجم والإحساس بالضمان الاجتماعي في حالة الشيخوخة ومساعدة الأبناء للآباء في حالة العجز أو المرض) فضلاً عن العوامل السياسية المرتبطة بالكيان الفلسطيني وتجديد الشعب والعوامل النفسية التي تدعو إلى زيادة النسل للحفاظ على النوع من الاضمحلال أو الانكماش. كما تتأثر معدلات المواليد في كل سنة بعوامل أُخرى خاصة في تلك المرحلة مثل زيادة الوفيات قبل الولادة من ناحية أو ظروف طارئة. ونلاحظ من الجدول ما يلي:

ـ لقد سجلت المواليد بين الفلسطينيين تذبذباً واضحاً خلال الفترة ما بين ١٩٦٥ و١٩٨٤، حيث ارتفعت في بعض السنوات ثم شهدت انخفاضاً مفاجئاً تارة، ومتدرجاً تارة أخرى. فقد انخفض عدد المواليد من ٦,٠٠٤ في عام ١٩٧٣ إلى ٤,٨٣٤ مولوداً عام ١٩٧٤. وقد يرجع السبب في ذلك إلى ظروف حرب عام ١٩٧٣ وأثرها على انخفاض المواليد وغياب الأزواج.

ـ يزداد عدد المواليد الذكور على المواليد الإناث بنسب متفاوتة في كل سنة من السنوات المشار إليها.

ـ أما في النصف الأول من الثمانينات فإن أعداد المواليد قد سجلت زيادة سنوية مطردة تتمشى مع الانخفاض التدريجي لمعدلات الوفيات. وهناك عوامل أُخرى ساهمت في الحفاظ على المعدلات المرتفعة، منها ما يرتبط بزيادة الوعي الصحي والرغبة في الإنجاب والزواج المبكر.

(ب) **الوفيات**: ترتبط معدلات الوفيات بمجموعة من العوامل حسب خصائص المتوفين مثل السن والنوع والمهنة والمستوى التعليمي، حيث تكون الوفيات بسبب عوامل طبيعية مثل التقدم في السن، أو هناك أسباب ترتبط بأخطار المهنة أو الجهل وانخفاض المستوى التعليمي والتعرض للأمراض المختلفة أو تلك الناجمة عن عوامل مرتبطة بالأوضاع النفسية والحروب أو الأوبئة، خاصة في ظروف الحياة المؤقتة التي يعيشها الفلسطينيون منذ أن طردوا من وطنهم وبلادهم. ونلاحظ في جدول الوفيات ما يلي:

ـ سجلت وقائع الوفيات تذبذباً خلال فترة عقدين من الزمن بلغت ذروتها عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣، حيث بلغ العدد ٩٠٨ و ٩٥٠ حالة وفاة على التوالي، ووصل العدد إلى أدنى حد عام ١٩٨٤ حيث بلغ ٦٦١ حالة وفاة. كما سجلت الوفيات ارتفاعاً نسبياً بعد سنوات حرب ١٩٦٧، وقد يعود ذلك إلى الأثر الذي خلفته الحرب فضلاً عن عوامل أُخرى.

(ج) **الزواج**: تتأثر حركة الزواج في أي مجتمع بعدد من العوامل الثقافية والروحية والاجتماعية والاقتصادية بصورة رئيسية، وتتخذ هذه العوامل خصوصية أكثر بين الفلسطينيين المقيمين خارج وطنهم، وفق الظروف التي تحيط بهم من حيث مستوى الدخل والسن عند الزواج والمستوى التعليمي والدور الذي يقوم به الأولاد تجاه أنفسهم وتجاه الأسرة.

ونلاحظ أن عقود الزواج قد تضاعفت ثلاث مرات خلال فترة عقدين من الزمن، حيث زادت من ٧٢٦ عقداً عام ١٩٦٥ إلى ٢١٠٢ عقداً عام ١٩٨٤، أما بالنسبة إلى درجة ثبات الزيادة فإن السجلات تشير إلى تذبذب ملحوظ، فقد انخفضت عقود الزواج بصورة ملحوظة عام ١٩٨٢: كان عدد الزيجات ١٨٣٥ عام ١٩٨١ وانخفض إلى ١٣٤٢ عام ١٩٨٢. وقد يرتبط ذلك بظروف الحرب المستجدة في لبنان والحرب العراقية ـ الإيرانية. والزواج يعكس صورة واضحة لدرجة الاستقرار الذي يتمتع به الفلسطينيون خارج وطنهم ودرجة تأثرهم بالعوامل السياسية المحيطة بهم وكذلك درجة تكيفهم مع البيئة والمحيط الذي يعيشون فيه.

(د) **الطلاق**: يعتبر الطلاق من المجالات التي تفسر طبيعة العلاقات الأسرية ودرجة استقرار هذه العلاقات في المجتمع أو لدى أية شريحة اجتماعية فيه. وبالرغم من أن معدلات الطلاق شهدت انخفاضاً مستمراً في الثمانينات، فإنها سجلت تذبذباً واضحاً في الستينات والسبعينات، إذ كانت العلاقات داخل الأسرة الفلسطينية أكثر استقراراً في الستينات منها في فترة أواخر السبعينات، حيث وصلت نسبة الطلاق للزواج ١ لكل ١٣,٤، وهذه نسبة مرتفعة. أما في أواخر السبعينات فقد ارتفعت النسبة إلى ١ : ٩,٢ (أي زاد عدد المطلقين)، وفي عام ١٩٨٤ عادت النسبة إلى المعدل الذي كانت عليه في أواخر الستينات، حيث وصلت إلى ١ :١٢,٧ وتعتبر هذه النسبة من المعدلات المتوسطة، في الوقت الذي تزداد فيه معدلات الطلاق في المجتمعات الصناعية والمجتمعات النامية (وتصل النسبة في سوريا إلى ١ لكل ١٠,٧ عام ١٩٦٥ أما في عام ١٩٨٤ فقد بلغت ١ لكل ١٤,٤).

ولدى مقارنة نسبة عقود الزواج إلى نسبة عقود الطلاق عند الفلسطينيين في المحافظات فإن هناك تفاوتاً ملحوظاً، ففي حين سجلت محافظة القنيطرة طلاقاً واحداً مقابل ٤٦ زيجة، فإن محافظة دمشق سجلت طلاقاً واحداً مقابل ١٢ زيجة. وتتفاوت النسب فيما بين المحافظات الأُخرى. وربما يرجع ذلك إلى الفروق الريفية والحضرية ما بين محافظتي القنيطرة ودمشق، وإلى عوامل دينية أُخرى.

(هـ) **الحالة الاجتماعية**: تعتبر الحالة الاجتماعية مؤشراً مكملاً للإحصاءات الحيوية الخاصة بالزواج والطلاق، كما تعكس جانباً من الواقع الاجتماعي للشعب الفلسطيني، كما تفسر أبعاداً ديمغرافية أخرى، مثل الخصوبة ومعدلات الزواج خلال فترة زمنية.

ويوضح الجدول رقم (٤٦) الحالة الاجتماعية للفلسطينيين في سوريا.

الجدول رقم (٤٦)
حالة الزواج للعرب الفلسطينيين في سوريا
خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢[٩١]

حالة الزواج	١٩٧٠ العدد	١٩٨٠ العدد	١٩٨٢ العدد	(٪)
دون سن الزواج	٧٦,٨٣٣	١٠٦,٣٤٩	١١٣,٤٨٣	٤٩,٥
لم يتزوج قط	٢٨,٠٤٧	٣٨,٧٩٨	٤١,٤٠٢	١٨,١
متزوج	٤٥,٤٦٣	٦٢,٨٩١	٦٧,١١٠	٢٩,٣
أرمل	٤,٧٩٠	٦,٦١٢	٧,٠٥٥	٣,١
المجموع	١٥٥,١٣٣	٢١٤,٦٥٠	٢٢٩,٠٥٠	١٠٠

يتضح من الجدول الحقائق التالية:

ـ بلغت نسبة السكان دون سن الزواج حوالي النصف (٤٩,٥ ٪)، أي دون السن القانونية المعمول بها في سوريا. أما بالنسبة للمتزوجين من ذكور وإناث فتصل إلى ٢٩,٣ ٪ من مجموع السكان، وترتفع هذه النسبة إلى أكثر من ٦٠ ٪ إذا ما استثنينا الفئة دون سن الزواج، أي أن ثلثي البالغين، والذين هم في سن الزواج، متزوجون فعلاً، وهذا يعكس درجة عالية من الاستقرار الاجتماعي للأسرة الفلسطينية، بغض النظر عن دوافع الزواج والعوامل المساعدة لذلك.

ـ أما نسبة الذين لم يتزوجوا قط فإن نسبتهم تصل إلى ١٨,١ ٪ أو أقل من الخُمس بقليل من مجموع السكان، أو حوالي ثلث السكان الذين هم في سن الزواج. وقد يرجع السبب في عدم زواجه إلى ظروف اقتصادية أو اجتماعية منها ما يرتبط بالسعي للاستقرار الوظيفي أو التعليمي أو الاجتماعي وتأمين مستلزمات الزواج الناجح.

أما بالنسبة للأرامل، فإن نسبتهم لا تزيد عن ٣,١ ٪ من مجموع السكان، وتمثل أقل من ٥ ٪ من مجموع الذين هم في سن الزواج. وتعتبر النسبة طبيعية إذا ما قورنت بالمعدلات في الدول الأخرى.

نستنتج مما سبق أن الإقبال على الزواج بين الذكور والإناث يتخذ مساراً طبيعياً، وأن حوالي ثلثي السكان الفلسطينيين يجدون في تكوين الأسرة والانتماء لها والعيش في ظل وحدة اجتماعية فلسطينية من الأسس التي تقوم عليها العلاقات الفلسطينية، حيث ان الغالبية العظمى من الزيجات تتم بين الفلسطينيين أنفسهم وتزداد بين الذين ينتمون إلى مناطق جغرافية مشتركة من فلسطين مثل القرية والمدينة والمحافظة، ثم الزواج من قرى ومدن ومناطق أخرى، فضلاً عن الاتجاه نحو الزواج الذي يجمع بين اثنين من الطائفة الدينية نفسها.

(و) **الحالة التعليمية**: ومن الخصائص الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني الحالة التعليمية، التي تعكس مدى الاهتمام بالتحصيل العلمي ومستوى الطموح التعليمي بين الذكور والإناث، ويوضح الجدول رقم (٤٧) الوضع التعليمي للفلسطينيين.

يتضح من الجدول الحقائق التالية:

ـ لقد حقق الفلسطينيون تقدماً ملحوظاً في الإنجاز العلمي خلال فترة ١٢ سنة على مختلف المستويات التعليمية فحتّى عام ١٩٧٠ بلغت نسبة الأميين ومن في عدادهم أقل من

al-maktabeh

الجدول رقم (٤٧)

الحالة التعليمية للعرب الفلسطينيين في سوريا خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢(٩٢)

(١٠ سنوات فأكثر من العمر)

الحالة التعليمية	١٩٧٠			١٩٨٢			(٪)
	الذكور	الإناث	مجموع	الذكور	الإناث	مجموع	
أُمّي	٩,٩٢٠	٢٣,٧٧٧	٣٣,٦٩٧	٧,٣٠٤	٢٣,١٩٥	٣٠,٤٩٩	٢٠,٥
ملمّ	١٧,٤٤٨	١١,٣٦٧	٢٨,٨١٥	١٦,٨٣٨	١٥,٧٤٨	٣٢,٥٨٦	٢١,٩
إبتدائية	١٣,٠٧١	٨,٧٥٢	٢١,٨٢٣	٢٦,٩٨٨	٢٠,٣٢٤	٤٧,٣١٢	٣١,٨
إعدادية وثانوية (مهني)	١٠,١٥٧	٤,٦٥٢	١٤,٨٠٩	٢٢,٦٠٥	١١,٧٦٤	٣٤,٣٦٩	٢٣,١
جامعة فما فوق	١,٤٨٠	١٥٤	١,٦٣٤	٣,١٥٢	٨٦٧	٤,٠١٩	٢,٧
غير مبين	١٥	١١	٢٦	ـ	ـ	ـ	ـ
المجموع	٥٢,٠٩١	٤٨,٧١٣	١٠٠,٨٠٤	٧٦,٨٨٧	٧١,٨٩٨	١٤٨,٧٨٥	١٠٠

ثلثي السكان الفلسطينيين بقليل (٦١ ٪). وهذا يعكس مدى التدني الذي وصل إليه المستوى التعليمي للفلسطينيين حتى ذلك التاريخ لأسباب متنوعة، منها صعوبة الوصول إلى المدارس وحاجة الأهل إلى عمل أولادهم في مرحلة مبكرة من العمر.

وإذا ما أضفنا إلى فئة الأميين أولئك الذين يحتمل أن يرتدّوا إلى الأمية بسبب توقف دراستهم عند مستوى المرحلة الابتدائية، فإن نسبة الحاصلين على مستوى تعليمي محدود (ابتدائية فما دون) ترتفع إلى ٨٢,٦ ٪، وهذا يعكس تدني معدلات التحصيل العلمي بين الفلسطينيين، الأمر الذي يتطلب الدراسة والبحث للتعرف على العوامل المسبّبة ووضع برنامج لتطوير المستوى التعليمي.

ـ أمّا الذين أتمّوا المرحلتين الإعدادية والثانوية في عام ١٩٧٠، فقد وصلت نسبتهم إلى حوالي ١٦ ٪ (نسبة الجامعيين منهم ١,٥ فقط). وهذا يعني أنه في عام ١٩٧٠ وصل حوالي ٥١ من كل ١٠٠ شخص إلى نهاية المرحلة الابتدائية، ومن هؤلاء ١٥ أتمّوا المرحلة الثانوية وحوالي ٢ أنهيا المرحلة الجامعية.

أما في عام ١٩٨٢ فقد تحسنت الأوضاع التعليمية للفلسطينيين فوصلت نسبة الحاصلين على مستوى الشهادة الابتدائية فما دون ٧٤,٢ ٪ من مجموع فئة سن العشر سنوات فأكثر، وهذا يعني زيادة في عدد الطلبة الملتحقين بالمدارس الابتدائية. كما ارتفعت نسبة الحاصلين على مستوى الشهادة الاعدادية والثانوية، ومنهم الملتحقون بالمدارس المهنية على اختلاف أنواعها من ١٤,٦ ٪ عام ١٩٧٠ إلى ٢٣,١ ٪ عام ١٩٨٢. وكذلك ارتفعت نسبة الحاصلين على الشهادة الجامعية من ١,٥ ٪ إلى ٢,٧ ٪ في تلك الفترة.

ويتفاوت مستوى التحصيل العلمي بين الذكور والإناث بين الفلسطينيين، حيث نلاحظ أن ٩٠ ٪ من الإناث ممّن في سن ١٠ سنوات فأكثر قد أنهين المرحلة الابتدائية فما دون، وذلك في عام ١٩٧٠ مقابل ٧٧,٦ ٪ بين الذكور، وأما بالنسبة للإناث اللواتي حصلن على تعليم جامعي فتصل نسبتهن إلى ٠,٣ ٪ فقط من مجموع الإناث.

وأما بالنسبة إلى التقدم الذي حصل في مستوى التعليم حتى عام ١٩٨٢، فقد بلغت نسبة الإناث الحاصلات على مستوى المرحلة الابتدائية فما دون إلى ٨٢ ٪، بينما بلغت نسبة اللواتي في الإعدادية والثانوية ١٦ ٪ من مجموع الإناث، في حين وصلت نسبة الحاصلات على المستوى التعليمي الجامعي إلى ٢ ٪ فقط.

وربما كان الذكور أوفر حظاً من الإناث في التحصيل العلمي، إذ بلغت نسبة الحاصلين على مستوى المرحلة الابتدائية فما دون ٦٦,٥ ٪ بينما بلغت نسبة الذين في مستوى المرحلة الإعدادية والثانوية ومنه التعليم المهني ٢٨,٤ ٪ ونسبة الذين حصلوا على التعليم الجامعي ٤,١ ٪ فقط.

يتضح مما تقدم أنه بالرغم من التقدم الذي حصل في الخدمات التعليمية في الوسط الفلسطيني في سوريا فإن المستويات التعليمية ظلّت في حدودها دون مستوى التحصيل العلمي في الدول العربية الأخرى، وخاصة بالنسبة للإناث، حيث تزيد نسبة انخفاض التحصيل العلمي كثيراً. إن للمستوى التعليمي أثراً مباشراً على الخصائص الديمغرافية من ناحية وعلى مستوى المساهمة في النشاط الاقتصادي ومنه مستوى الأداء والإنتاجية من ناحية أخرى.

(ز) **النشاط الاقتصادي**: يرتبط النشاط الاقتصادي لأي شعب أو أقلية سكانية بكثير من العوامل التي تؤثر في طبيعة المشاركة في الطاقة البشرية وقوة العمل للدولة بصورة عامة، وكذلك بالوضع الخاص الذي يشمل قوانين العمل والضوابط الخاصة بتنظيم العمالة، كما أن طبيعة المشاركة تعكس الدور الذي تقوم به تجاه الإنتاج القومي. وسوف نتناول في هذا المجال توزيعات القوة البشرية وخصائص المهن للفئة النشطة اقتصادياً وطبيعة النشاط الاقتصادي للفلسطينيين. وتجدر الإشارة إلى أهمية العامل الاقتصادي في البناء الاجتماعي والمشكلات الاجتماعية والتركيب السكاني.

يتضمن تصنيف القوة البشرية للسكان من سنّ ١٠ سنوات فأكثر (علماً بأن منظمة العمل الدولية تعتبر القوة البشرية لأية دولة تشمل فئات السن التي تقع ما بين ١٥ ـ ٦٤ سنة) ذوي النشاط الاقتصادي (وهم المشتغلون خارج المنزل وداخل المنزل، فضلاً عن المتعطلين الذين سبق لهم العمل ومن لم يسبق لهم العمل) وغير ذوي النشاط.

ويوضح الجدول رقم (٤٨) هذا التصنيف.

يتضح من الجدول الحقائق التالية:

ـ تبلغ نسبة ذوي النشاط الاقتصادي ٣٢,٢ ٪ عام ١٩٧٠ من مجموع القوة البشرية، أي أن ثلث السكان الفلسطينيين يعيلون ثلثي السكان الذين لا يعملون من فئة سن ١٠ سنوات فأكثر. وتعتبر هذه النسبة مرتفعة. وتقل هذه النسبة

الجدول رقم (٤٨)
توزيع العرب الفلسطينيين حسب القوة البشرية والجنس في سوريا خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢
(١٠ سنوات فأكثر)

القوة البشرية	١٩٧٠ ذكور	١٩٧٠ إناث	١٩٧٠ مجموع	١٩٧٠ (٪)	١٩٨٢ ذكور	١٩٨٢ إناث	١٩٨٢ مجموع	١٩٨٢ (٪)
ذوو النشاط الاقتصادي	٢٩,٨٦٩	٢,٦٨٤	٣٢,٥٥٣	٣٢,٢	٤٤,٠٨٧	٣,٩٧١	٤٨,٠٥٨	٣٢,٢
الذين لا نشاط اقتصادياً لهم	٢٢,٢٢٢	٤٦,٠٢٩	٦٨,٢٥١	٦٧,٨	٣٢,٨٠٠	٦٧,٩٣٧	١٠٠,٧٣٧	٦٧,٨
مجموع القوة البشرية	٥٢,٠٩١	٤٨,٧١٣	١٠٠,٨٠٤	١٠٠	٧٦,٨٨٧	٧١,٩٠٨	١٤٨,٧٩٥	١٠٠

إذا استثنينا العاطلين عن العمل (البالغ عددهم ٣٦٣٥ في عام ١٩٧٠)، حيث تصل إلى ٢٨,٧ ٪. وبالرغم من زيادة عدد ذوي النشاط الاقتصادي خلال فترة ١٢ سنة (١٩٧٠ ـ ١٩٨٢) فإن المعدل لم يطرأ عليه أي تغيير.

ـ أما بالنسبة إلى تصنيف الذكور والإناث فقد اتضح أن هناك تفاوتاً كبيراً في المشاركة بالنشاط الاقتصادي، إذ بلغت نسبة ذوات النشاط الاقتصادي من الإناث ٥,٥ ٪ فقط في عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠، أي أن الغالبية العظمى من الإناث خارج قوة العمل.

ـ تصل نسبة الذكور النشيطين اقتصادياً إلى ٥٨,٤ ٪ من مجموع الذكور في فئة سن ١٠ سنوات فأكثر، وهذا يعني أن حوالي ٢٧ ٪ من الذكور في فئة السن المذكورة يقومون بإعالة ٧٠ ٪ من مجموع القوة البشرية. وإذا ما أضفنا فئة السن أقل من ١٠ سنوات فإن عبء الإعالة سوف يزداد على شريحة الذكور ذوي النشاط الاقتصادي.

الجدول رقم (٤٩)
توزيع العرب الفلسطينيين (١٠ سنوات فأكثر) حسب المهنة والجنس في سوريا خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢

المهنة	١٩٧٠ ذكور	١٩٧٠ إناث	١٩٧٠ مجموع	١٩٧٠ (٪)	١٩٨٢ ذكور	١٩٨٢ إناث	١٩٨٢ مجموع	١٩٨٢ (٪)
المهنيون والفنيون والعمال المرتبطون بهم	٣,٠١٢	٨٤٧	٣,٨٥٩	١١,٨	٤,٤٤٦	١,٢٥٠	٥,٦٩٦	١١,٨
المديرون والمشتغلون بالأعمال الإدارية	١٨٤	٥	١٨٩	٠,٥	٢٧٢	٦	٢٧٨	٠,٦
المشتغلون بأعمال الكتابة	٢,٢٧٨	١٤٦	٢,٤٢٤	٧,٤	٣,٣٦٢	٢١٦	٣,٥٧٨	٧,٤
البيع والشراء	٢,٤٨٩	١٧	٢,٥٠٦	٧,٨	٣,٦٧٤	٢٥	٣,٦٩٩	٧,٧
الخدمات	١,٨٤٤	٣٠٨	٢,١٥٢	٦,٦	٢,٧٢٢	٤٥٤	٣,١٧٦	٦,٦
الزراعة وتربية الحيوان والصيد	٢,١٩٩	٤١١	٢,٦١٠	٨,١	٣,٢٤٦	٦٠٦	٣,٨٥٢	٨,١
الصناع، النقل، والعمال	١٥,٨٩٩	٧٢٣	١٦,٦٢٢	٥١,١	٢٣,٤٦٨	١,٠٦٦	٢٤,٥٣٤	٥١,١
متعطلون	١,٨٤٩	٢٢٤	٢,٠٧٣	٦,٧	٢,٨٩٧	٣٣٨	٣,٢٣٥	٦,٧
المجموع	٢٩,٧٥٤	٢,٦٨١	٣٢,٤٣٥	١٠٠	٤٤,٠٨٧	٣,٩٦١	٤٨,٠٤٨	١٠٠

وبعبارة أخرى فإن مشاركة الذكور في قوة العمل الفلسطينية أكثر بكثير من مشاركة الإناث، وهذا ما يزيد أعباء العمل عليهم حتى يتمكنوا من توفير العيش لأفراد الأسرة.

وحتى يتّضح مدى المشاركة الفعلية للقوى العاملة في المهن المختلفة، لا بد من تحليل توزيع ذوي النشاط الاقتصادي على أبواب المهن، والجدول رقم (٤٩) يفسر أهم الاتجاهات في هذا المجال:

إن التوزيع المهني لدى أية مجموعة سكانية يرتبط بصورة مباشرة بعدة معطيات أيديولوجية واقتصادية واجتماعية، وبموجب الفعاليات البشرية والمادية، وبحسب الأسلوب الذي يتم من خلاله تطبيق المفاهيم والقواعد والقوانين الخاصة بالإنتاج وملكيته وتوزيع العائد والسياسات المتبعة في كل مرحلة من مراحل التطور.

أما بالنسبة للأقليات، فإن عملية توزيعهم على المهن المختلفة تشمل أبعاداً مختلفة، منها ما يرتبط بوضعهم القانوني وموقعهم من السياسات العامة والتوجهات العامة للدولة نحوهم فضلاً عن الفرص المتاحة في مجالات التأهيل والإعداد والتعليم وكذلك أبواب النشاط الاقتصادي المتاحة أمامهم.

هذا فضلاً عن العوامل المرتبطة بالأقلية ذاتها، أي دوافع العمل تجاه مهنة واحدة أو مجموعة مهن، وإدراك أهمية المهن ومكانتها الاجتماعية ومدى ما توفره من ضمان واستقرار مادي واجتماعي، وكذلك الأساليب التي تتبعها الأقلية في الإعداد والتأهيل وإدراكهم للوسائل والآليات التي تساعدهم في الاستفادة من الخدمات المتاحة في الوسط الذي يعيشون فيه.

وهناك بعد آخر ـ القيم الاجتماعية ـ يُؤثر في الاتجاهات لدى الأفراد نحو مهنة معينة، فعمل المرأة يتأثر بالقيم السائدة بين أفراد الأقلية من ناحية، وتلك التي تسود في المجتمع والوسط الاجتماعي الذي توجد فيه هذه الأقلية.

وبالنظر إلى الجدول الإحصائي تتضح الحقائق التالية: إن تحليل الإحصاءات لأي سنة من السنوات يعكس صورة متكاملة لوضع الفلسطينيين في فئة سن ١٠ سنوات وتوزيعهم حسب المهن المختلفة لتلك السنة لأن الإحصاءات قد تم إعدادها على أساس تقديري:

ـ إن الغالبية العظمى من ذوي النشاط الاقتصادي (حوالي ٥١,١٪) تعمل في الأعمال المهنية والحرفية مثل الصناع والورش (خياطة، جلود، البلاط، كراجات، أعمال الخزف والخشب والنجارة والحدادة. . . الخ) فضلاً عن العمل في مجالات النقل (المواصلات ـ سائقون، مساعدون. . . الخ) والأعمال العمرانية (مثل البناء والتشييد وتعبيد الطرق والعتالة) والمستخدمين في الدوائر والهيئات والشركات والمصانع. . . الخ. ونلاحظ أن هذه المهن من طبيعتها أنها لا تتطلب المستوى التعليمي العالي، أو التأهيل والتدريب على الآلات الحديثة، بل تتطلب المجهود الجسمي والعضلي، واكتساب المعرفة والمهارة عن طريق الخبرة المباشرة أو التدريب عن طريق الملاحظة أو التدريب على العمل أثناء الخدمة.

ويمكن تفسير درجة التمركز العالية في هذا النمط المهني على أساس مجموعة من العوامل تتعلق بالفلسطينيين أنفسهم ومستوى الطموح والمستوى الاقتصادي ومستوى الدخل، وأهمية التحصيل العلمي لدى أفراد الأسرة البالغين من العمر ١٠ سنوات فأكثر ومدى القدرة على التكيف والتوافق بين متطلبات الحياة وأهمية العمل، ومدى توفر العمل والعوامل الجاذبة للمهن المشار إليها، ومدى ما توفره المهنة من استقرار وظيفي وضمان اجتماعي. كما ان هذا النمط المهني يرتبط بدرجة طموح منخفضة، ويتمشى مع معايير الطبقات الاجتماعية الدنيا، لأنها تُصنَّف عادة على أنها من المهن التي تقع في أدنى السلم المهني الوظيفي.

ـ إن درجة مزاولة المهن الفنية تتطلب قدراً من المهارة والتأهيل النظامي على مستوى المرحلة الإعدادية والثانوية، نسبة الفلسطينيين العاملين فيها تحتل المرتبة الثانية بفارق كبير (بلغت النسبة ١١,٨٪ من إجمالي العاملين). وتشمل الأعمال في قطاعات التربية والتعليم والصحة والخدمات العامة.

ـ أما بالنسبة للمهن التي تتطلب مستوى متقدماً من التأهيل العلمي والتكنولوجي / الإشراف والإدارة العليا سواء في القطاع الخاص أو العام، فإن العمالة الفلسطينية ممثلة بأقل نسبة من بين المهن الأخرى، ويرجع ذلك إلى أسباب تدني المستوى التعليمي العالي والخبرات العلمية المكتسبة على المستوى العالي من التأهيل الإداري، مثل إدارة الهيئات والمؤسسات والمدارس والمصانع والشركات والجمعيات وغيرها. وترتبط هذه المهن بالمكانة الاجتماعية العالية. ويحتل العاملون فيها الطبقة الاجتماعية العليا في التدرج الطبقي.

أما بالنسبة إلى المهن الأخرى (مثل أعمال الكتابة والبيع والشراء والخدمات) التي تمثّل القطاع الاستهلاكي والخدمي فيعمل فيها أقل من ربع القوى العاملة النشطة اقتصادياً. وإذا نظرنا في

احتياجات هذه المهن من التأهيل الفني المهني أو الدراسة النظامية والتدريب، نلاحظ أن معظمها لا يحتاج إلى المستوى الجامعي أو الدراسات العليا المتخصصة.

ـ وإذا أخذنا قطاع العمالة الخاص بالإناث نجد أن التمركز يتناول قطاعين مميزين، الأول يشمل الوظائف المهنية والفنية وما يرتبط بها (٣١,٥ ٪) والثاني يشمل الوظائف التي تندرج تحت الصناع والنقل والعمال (٢٦,٩ ٪)، أي أن العمالة النسائية الفلسطينية تشمل تلك المهن التي لا تتطلب التأهيل العلمي أو التدريب الفني العالي، خاصة في المجموعة الثانية. ونلاحظ أن الإناث كُنّ يبتعدن عن الإدارة والأعمال الإدارية لأسباب مختلفة منها أن مستوى التأهيل العلمي لم يكن يسمح لهن بالوصول إلى المستويات العالية.

يرجع انخفاض مشاركة الإناث في مجالات خدمات البيع إلى أسباب اجتماعية وإلى ظروف العمل التي تستدعي العمل في الفترتين الصباحية والمسائية، بالرغم من أن هناك من قوة العمل من يعمل لحسابه، وبإمكان أفراد الأسرة التعاون معاً (ذكوراً وإناثاً) في العمل والإنتاج. أما نسبة اللواتي يعملن في الزراعة وتربية الحيوان والصيد (مثل قطف الثمار أو الخدمات المتصلة بتربية الدواجن ومراكز تجميع الألبان ومشتقاتها) فتبلغ ١٥ ٪ من إجمالي العاملات، وهذه المهن لا تتطلب درجة عالية من التدريب والتأهيل الفني.

أما بالنسبة إلى أبواب النشاط الاقتصادي، فإن الإحصاءات المنشورة لعامي ١٩٧٠ و١٩٨٢ للقوى العاملة النشطة اقتصادياً تشير إلى أن غالبية العمالة متمركزة حول باب الخدمات الجماعية (٢٧,٢ ٪)، يليها باب الصناعات التحويلية (٢٠,٦ ٪)، ثم باب التشييد والبناء (١٧,٩ ٪)، ثم باب تجارة الجملة والمفرق (١١,٢ ٪).

ويضعف تمثيل العمالة الفلسطينية في الأبواب الأخرى مثل المال والتأمين والعقار والأعمال والمناجم والمحاجر والكهرباء والغاز والماء والنقل والتخزين.

أما فيما يتعلق بالحالة العلمية فإن الغالبية العظمى (٧٩,٢ ٪) من العاملين أو ذوي النشاط الاقتصادي تعمل بأجر، سواء كان الأجر يومياً أو أسبوعياً أو شهرياً، أو بالمقاولة، في القطاعات المختلفة، وتبلغ نسبة الذين يعملون لحسابهم أو الذين هم أصحاب العمل والمسؤولون عن إدارته حوالي ١٨,٦ ٪. ويشمل هؤلاء أصحاب الورش والكراجات والبقالات والمقاهي وصناعة الأحذية والمواد الجلدية ومعامل البلاط والموازييك أو محلات البيع الصغيرة وما في عدادها من الأعمال التي تعود على أصحابها بما يقتاتون به ويغطون نفقات المعيشة وما يمكن توفيره بانتظار ما تقدمه الأحداث وتحدد مصيرهم.

ويمكن تلخيص ما تقدم بأن الشعب الفلسطيني العربي في الجمهورية العربية السورية يتسم بالفتوة والتجديد من النواحي الديمغرافية والاجتماعية، وأن الزيادة السكانية مصدرها الرئيسي ارتفاع معدلات الخصوبة لدى المرأة مع اتجاه متزايد نحو انخفاض في معدلات الوفيات بسبب تقدم الوعي الصحي والاستفادة من الخدمات الصحية. كما تتمتع الأسرة الفلسطينية بدرجة عالية من الثبات والاستقرار في نطاق العلاقات بين أفرادها بسبب الزواج الداخلي (من القرية أو البلدة أو الجنسية نفسها)، والروابط المتينة السائدة على النطاق القرابي الذي ينعكس في انخفاض معدلات الطلاق. أما فيما يتعلق بالعمالة والنشاط الاقتصادي فإن توزيع القوى العاملة النشطة اقتصادياً يرتبط بمجالات الخدمات والأعمال التي تتطلب المجهود العضلي أكثر مما يرتبط بمجالات الإدارة العليا أو الأعمال الإدارية الفنية في القطاعين الحكومي والخاص، أي أن العمالة الفلسطينية تتمركز حول المهن ذات المكانة الدنيا أو دون المتوسط لأن ذلك يتمشى مع تدني المستوى التعليمي للقوى العاملة النشطة اقتصادياً من الذكور أو الإناث، وأن التطوير في المستوى العلمي والتأهيل المهني العالي يسهم في رفع المستوى في السلّم الوظيفي في الوسط الفلسطيني.

٣ ـ الفلسطينيون في لبنان:

هناك مشكلة تحديد حجم السكان والوجود الفلسطيني في الدول المجاورة لفلسطين بعد تشردهم وتهجيرهم من ديارهم، ولكن الدول التي استقبلتهم بأعداد كبيرة هي الأردن ولبنان وسوريا والعراق والسعودية والكويت ودولة الإمارات وقطر والبحرين. ويتوقف التقدير السكاني على عدة عوامل منها الهيئة المسؤولة عن الإحصاء، وطبيعة قوانين الإقامة في كل بلد، والحراك السكاني والهجرة لأفراد الأسرة من دولة لأخرى.

أما في لبنان فتختلف التقديرات السكانية للفلسطينيين لدى كل من المديرية العامة للأمن العام، واللجنة السياسية العليا للفلسطينيين التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين والمديرية العامة لشؤون اللاجئين التابعة لوزارة الداخلية ـ إذ يراوح التقدير عام ١٩٧٦ بين ٢٥٠,٠٠٠ و٤٠٠,٠٠٠ نسمة. وكان عددهم في لبنان عام

١٩٥٢ حوالي ١٥٠,٠٠٠ نسمة. وإذا ما اعتمدت الزيادة الطبيعية، وهي ٣,٣٪ سنوياً، وصل الحجم إلى ٣١٦,٠٠٠ نسمة عام ١٩٧٦، هذا إذا بقي جميع السكان في لبنان خلال هذه الفترة وإذا لم تدخله موجات أخرى من الفلسطينيين القادمين إليه من أقطار عربية أخرى. وقد دخل الفلسطينيون إلى لبنان على مراحل: أهمها وأكبرها خلال حرب ١٩٤٨ وعقبها مباشرة، وأخرى بعد حرب ١٩٥٦، وأخرى بعد احتلال الضفة عام ١٩٦٧[٩٣]، وأخرى بعد أحداث الأردن في مطلع السبعينات.

ويوجد في لبنان ٢٠ مخيماً كانت تضم حتى نهاية عام ١٩٧٦ حوالي ١٨٠,٥٠٠ نسمة (يمثلون ٣٩٪ من الفلسطينيين في لبنان ويمثلون ٥٢٪ من مجموع المسجلين لدى الأونروا في لبنان). أما بالنسبة إلى توزيع المخيمات على المحافظات فهو كما يلي:

الجدول رقم (٥٠)

توزيع الفلسطينيين على المخيمات في لبنان ١٩٧٦ حسب المحافظات[٩٤]

المحافظة	عدد المخيمات	عدد السكان
بيروت	١	٢,٠٠٠
جبل لبنان	٥	٧٧,٠٠٠
الشمال	٢	٢٥,٠٠٠
البقاع	٦	٥,٠٠٠
الجنوب	٦	٥٢,٥٠٠
المجموع	٢٠	١٦١,٥٠٠

أما بالنسبة إلى مدى الاستقرار السكاني أو درجة الحراك الاجتماعي للفلسطينيين في المخيمات فيرتبط بعدة عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية ونفسية.

أما النسبة المتبقية من الفلسطينيين (٦١٪) فقد انتشرت في المدن المختلفة وفي تجمعات متفاوتة في الحجم، بحيث أصبحت تشكل جزراً سكانية فلسطينية مثل: تجمع صبرا وشاتيلا، البرغلية، أبو الأسود، عدلون، الغازية، تعلبايا، سعدنايل، برج حمود وغيرها. وقد وفد الفلسطينيون إلى المخيمات وإلى التجمعات من مختلف مدن فلسطين وقراها، لا سيما مدن المنطقة الوسطى والشمالية وقراها.

وحيث ان حوالي ٧٥٪ من النشاط الصناعي يتركز في مدينة بيروت وضواحيها فإنها جذبت حوالي ٦٠٪ من القوى العاملة للعمل في المجالات الصناعية وفي المؤسسات التجارية والخدمية التابعة لها. وقد ساهم هذا الوضع في انتقال المئات والآلاف من الفلسطينيين المقيمين في التجمعات أو المخيمات إلى الإقامة في ضواحي بيروت بحثاً عن فرص العمل، وقد أدى ذلك إلى تخلخل الكثافة السكانية في المخيمات.

وتشير الإحصاءات التقديرية أنّ عدد الفلسطينيين في نهاية عام ١٩٧٦ قدّر بحوالي ٤٦١,٥٠٠ نسمة وهم يشكلون حوالي ١٢٪ من مجموع السكان في لبنان.

وكان عددهم عام ١٩٥٢ ١٤٠,٠٠٠ ـ ١٥٠,٠٠٠ نسمة يشكلون ١٠٪ من سكان لبنان. وقد تزايد الفلسطينيون بمعدل ٣,٣٪ سنوياً، كما ساعدت الأحداث المتتابعة في المنطقة على الهجرة إلى لبنان، فضلاً عن أن سجلات الأونروا لم تشمل المواليد الجدد في حساباتها نظراً لأن هؤلاء لا ينطبق عليهم تعريف «اللاجىء» الذي أقرته الأمم المتحدة.

الجدول رقم (٥١)

العرب الفلسطينيون حسب فئات العمر والجنس (المخيمات الفلسطينية) في ١٩٧١[٩٥]

فئات العمر	ذكور	إناث	المجموع
أقل من سنة	٢,١٤٥	١,٩٠٥	٤,٠٥٠
١ ـ ٤	٩,٨٤٠	٨,٧٧٥	١٨,٦١٥
٥ ـ ٩	١٠,١١٠	٩,٢٢٥	١٩,٣٣٥
١٠ ـ ١٤	٧,٤٢٥	٧,٧٤٠	١٥,١٦٥
١٥ ـ ١٩	٥,٢٠٥	٥,٢٠٥	١٠,٤١٠
٢٠ ـ ٢٤	٣,٧٥٠	٣,٤٠٥	٧,١٥٥
٢٥ ـ ٢٩	٢,٧٤٥	٣,٢٢٥	٥,٩٧٠
٣٠ ـ ٣٤	٢,٦١٠	٢,٦٧٠	٥,٢٨٠
٣٥ ـ ٣٩	١,٨٩٠	٢,١٦٠	٤,٠٥٠
٤٠ ـ ٤٤	١,٩٣٥	١,٧٤٠	٣,٦٧٥
٤٥ ـ ٤٩	١,٦٦٥	١,٥١٥	٣,١٨٠
٥٠ ـ ٥٤	١,٠٣٥	٧٩٥	١,٨٣٠
٥٥ ـ ٥٩	٧٠٥	٦٩٠	١,٣٩٥
٦٠ ـ ٦٤	٧٦٥	٦٤٥	١,٤١٠
٦٥ ـ ٦٩	٦١٥	٤٩٥	١,١١٠
٧٠ +	١,٤٨٥	١,٤٤٠	٢,٩٢٥
غير مبين	٤٥	١٥	٦٠
المجموع	٥٣,٩٧٠	٥١,٦٤٥	١٠٥,٦١٥
(٪)	٥٠,٤	٤٩,٦	١٠٠

وأما فيما يتعلق بالتوزيع السكاني الفلسطيني حسب فئات السن للذكور والإناث فإن الجدول رقم (٥١) يوضح التوزيع كما هو في عام ١٩٧١، وذلك في المخيمات الفلسطينية، والذي لا يشمل السكان الفلسطينيين الموجودين في المدن والقرى الكبيرة منذ عام ١٩٤٨.

يتضح من الجدول الحقائق التالية:

ـ يبلغ عدد من هم أقل من ١٥ سنة في المخيمات ٥٧,١٦٥ نسمة، أي ما يعادل أكثر من نصف السكان (٥٣,٧ ٪). وإذا أضفنا فئة السن من ١٥ ـ ١٩ سنة باعتبار أن معظم الأشخاص في هذه الفئة يواصلون التعليم في المدارس والذين تبلغ نسبتهم ١٠,٥ ٪ فإن فئة السن للمجموعتين تصل نسبتها إلى ٦٤,٢ ٪، أو حوالي ثلثي سكان المخيمات وهي تعتمد في معيشتها على ثلث السكان إذا كان جميع هؤلاء من ضمن القوى العاملة الفعلية. كما تصل نسبة فئة السن ٦٠ سنة فما فوق إلى ٥,١ ٪ من مجموع السكان في المخيمات.

ـ أما النسبة المئوية المتبقية من الذكور والإناث فحوالي ٣٠,٧ ٪ وهم يقومون بإعالة باقي السكان إذا ما أخذنا بالاعتبار أنهم في الفئات النشطة اقتصادياً. أما إذا افترضنا أن الغالبية العظمى من القوى العاملة هي من الذكور فإن ما نسبته ١٨ ٪ من الذكور في الفئة العمرية ما بين ٢٠ ـ ٥٩ سنة تقوم بمسؤولية إعالة النسبة المتبقية من مجموع سكان المخيمات (إذا افترضنا أن جميعهم يعملون فعلاً) أي بمعدل ١:٥,٢. وقد ترتفع النسبة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مجموعات المعاقين والعاطلين عن العمل والباحثين عن عمل. وهذه نسبة عالية إذا ما قورنت مع معدلات الدول العربية أو الدول الصناعية المتقدمة.

وقد أشارت إحصاءات أخرى في تقرير لمنظمة التحرير الفلسطينية حول وضع الطفولة والشباب العربي الفلسطيني في لبنان (نشرة مركز التخطيط عام ١٩٧٦) أن نسبة الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة تشكل ٣٩ ٪ من مجموع الفلسطينيين، ونسبة الذين تراوح أعمارهم بين ١٥ ـ ٤٥ سنة تشكل ٤٥ ٪ من المجموع، بينما الذين تراوح أعمارهم بين ٤٥ ـ ٦٥ سنة فتشكل ١١ ٪، والنسبة المئوية المتبقية (٥ ٪) لفئة الذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ سنة. أي أن ٥٦ ٪ من السكان يعيلون ٤٤ ٪ من السكان على افتراض أن نسبة التشغيل بين الذكور والإناث تصل إلى ١٠٠ ٪. وهذا أمر غير ممكن، إذ ان هناك النساء والأمهات وذوي العاهات والعاطلين عن العمل وغيرهم ممن يدخلون في قوة العمل.

ـ أما بالنسبة إلى التوزيع السكاني حسب النوع فتزيد نسبة الذكور الإجمالية عن نسبة الإناث زيادة طفيفة (٥٠,٤ ٪ و ٤٩,٦ ٪ على التوالي) إلا أن الصورة تختلف إذا نظرنا إلى فئات السن المختلفة حيث تتفاوت الزيادة بين النوعين على النحو التالي: في فئات السن التي هي أقل من ٢٥ سنة نلاحظ أن عدد الذكور في كل فئة سن يزيد عن عدد الإناث. أما في فئات السن من ٢٥ سنة إلى ٣٩ سنة فإن عدد الإناث يزيد عن عدد الذكور في كل فئة سن. ويزيد عدد الذكور عن عدد الإناث في الفئات العمرية ٤٠ سنة فما فوق. ويرجع السبب في زيادة الإناث في فئة السن ٢٥ ـ ٣٩ سنة إلى أن غالبية الشباب في هذه الفئة إما تعمل أو تقيم خارج المخيمات أو خارج لبنان، وفي هذه الفئة تزيد احتمالات الحركة خارج المخيمات سعياً وراء العلم والعمل بهدف تأمين المستقبل حيث توفرت الفرصة لذلك.

● **الزواج**: ومن الخصائص الاجتماعية الأخرى للفلسطينيين في لبنان الزواج في سن مبكرة (٢٤,٥ سنة للذكور و ٢١,٦ سنة للإناث). أي أن نسبة المتزوجين في الفئات العمرية التي تزيد عن ٢٠ سنة تراوح بين ٤٦,٨ ٪ (٢٠ ـ ٢٤ سنة) و٩٨,٧ ٪ (٥٠ سنة فأكثر). بينما بلغ عدد المطلّقين ٧٥ مطلقاً و ٧٥ مطلقة فقط من بين المتزوجين حتى عام ١٩٧٦ وهذا يؤكد الترابط الأسري والتوافق في العلاقات الأسرية بين الفلسطينيين في لبنان المقيمين في المخيمات أو التجمعات.



بائع عصير في مخيم شاتيلا (لبنان)

● **التعليم**: وأما بالنسبة إلى التعليم بين الفلسطينيين فقد انتهج النظام المتّبع في لبنان، وقد ابتدأت الجهود متواضعة لتعليم اللاجئين في المخيمات، وبدأت الأونروا نشاطها بتعليم أبناء اللاجئين. وفي عام ١٩٥٨ التحق بالصفوف الابتدائية ٢٢٪ من مجموع الأطفال في السن ما بين ٦ – ١٠ سنوات. وفي السنوات التالية ازداد اهتمام الدولة اللبنانية المضيفة ثم منظمة التحرير (منذ أواسط الستينات) والمنظمات الدولية، وازداد عدد الطلبة في المرحلة الابتدائية من ٢١,٥٤٣ تلميذاً عام ١٩٥٥/١٩٥٦ إلى ٣٣,٦٩٦ تلميذاً عام ١٩٧٣/١٩٧٤ في مدارس الأونروا والمدارس الخاصة والحكومية(٩٦). أما في المرحلة التكميلية فقد زاد عددهم من ٢,٤٠٠ إلى ١١,٤٢٣ طالباً وطالبة خلال الفترة ذاتها وفي المدارس نفسها. وتنخفض نسبة الطلبة في المرحلة التكميلية إلى المرحلة الابتدائية، حيث تصل إلى ٣٣,٩٪، أي أن ثلث الطلبة فقط ينهون المرحلة التكميلية من مجموع الطلبة الملتحقين بالمدارس الابتدائية، وذلك في عام ١٩٧٣/١٩٧٤. وهذا يشير إلى أن نسبة التسرب تصل إلى ٦٦,١٪، وتُعتبر هذه النسبة مرتفعة. أما بالنسبة للمرحلة الثانوية فقد زاد عدد الطلبة من ٢٧٩ طالباً إلى ١,٤٢١ طالباً خلال الفترة ذاتها في المدارس الحكومية والخاصة فقط (لأن الأونروا لا توفر التعليم الثانوي للفلسطينيين). أما بالنسبة إلى التعليم بعد المرحلة الثانوية فإن معظم الفلسطينيين يعتمدون على مصادر ذاتية أو من خلال منظمة التحرير الفلسطينية والهيئات الخيرية والتطوعية العربية والدولية في سبيل الالتحاق بالجامعات في لبنان أو خارجها.

هذا ويقطن الفلسطينيون في لبنان في المخيمات والتجمعات، وهذه الفئات هي الأشد فقراً في ظروفها الحياتية لافتقارها إلى التجهيزات الأساسية، والمرافق العامة، وقلة الدخل، وارتفاع الكثافة السكانية، والبطالة المرتفعة والإهمال الصحي وسوء التغذية. فضلاً عن الآثار النفسية والاجتماعية وما ينتج عنها من حالات الاضطراب النفسي والعقلي تحت وطأة الإجهاد وتحمل الظروف القاسية المحيطة بها، ومن الأمراض المنتشرة سوء التغذية، خاصة لدى الأطفال، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات بينهم. وقد قامت جمعيات مثل الهلال الأحمر الفلسطيني والاونروا بتقديم الخدمات الطبية المتنوعة ولكن شمولية البرامج والإمكانيات الطبية والصحية، سواء الوقائية منها أو العلاجية هي دون المستوى المطلوب من حيث الكم والنوع، الأمر الذي يجعل الوضع الصحي للفلسطينيين في لبنان في مستوى متدنٍ بصورة مستمرة.

وبصورة عامة فإن وضع الفلسطينيين في لبنان عائم وغير محدد من النواحي القانونية والرسمية، حيث يرفعهم عن المساواة بالأجانب ويخفضهم عن المساواة بالمواطنين. وليست لهم حقوق سياسية في النظام اللبناني، وليست عليهم واجبات عسكرية. ولهم حرية التقاضي في المحاكم اللبنانية وحق التملك وعليهم دفع الضرائب والحصول على إذن مسبق للعمل لكن الحصول على إجازات العمل صعب جداً إذ بلغت النسبة ٠,٧٪ من إجمالي الرخص الممنوحة إلى الجاليات الأجنبية عام ١٩٦٩(٩٧).

أما قوة العمل بين الفلسطينيين في لبنان فقد زادت من ١٧٪ عام ١٩٥١ إلى ٣٠٪ عام ١٩٧٦ لمن هم في سن العمل، ومما يستحق الذكر أن نسبة الإناث المشاركات في قوة العمل تصل إلى ١٧٪ من مجموع القوى العاملة الفلسطينية (مقابل ٩,٥٪ للمرأة اللبنانية) وهذا يؤكد على أن ظروف الاغتراب قد فرضت على الأسرة الفلسطينية وضعاً اقتصادياً يتسم بالتدهور والتردي أجبرها على القبول بالتغيير والبحث عن وسائل العيش لاستثمار الطاقة البشرية الأسرية في سبيل تأمين العيش الكريم.

وعند تحليل اتجاهات قوة العمل في نطاق أبواب الأنشطة الاقتصادية يتضح أنه خلال فترة ربع قرن حدثت تغييرات واضحة في توزيع قوة العمل في القطاعات المختلفة. ففي حين انخفضت نسبة القوة العاملة في قطاع الزراعة من ٣٥٪ إلى ١٧٪ خلال الفترة ما بين ١٩٥١ و١٩٧٦ زادت نسبة العاملين في قطاع الخدمات من ٣٦,٦٪ إلى ٧٤٪ خلال الفترة ذاتها بينما انخفضت نسبة العاملين في قطاع الصناعة من ٢٨,٢٪ إلى ٩٪ فقط(٩٨).

أما بالنسبة إلى توزيع الفلسطينيين حسب النمط الوظيفي فإن ٢١٪ منهم يعملون كعمال منفردين وأرباب عمل، وإن ١١٪ مستخدمون بمرتب، و٥٤٪ يعملون بأجر، و١٤٪ مستخدمون كعمال بأجور غير منتظمة.

ملحق

الفلسطينيون في المخيمات

ما دمنا نتحدث في هذا القسم من الدراسة عن المخيمات الفلسطينية يجدر بنا أن نخصص بنداً للحديث عن فلسطينيي المخيمات بعد ١٩٤٨. ويقصد بالمخيمات التجمعات السكانية التي أُعدت خصيصاً لتضم مجموعات بشرية من اللاجئين أو المهاجرين أو المرحلين بهدف الإقامة المؤقتة لحين عودتهم إلى

موطنهم الأصلي، وتقديم الخدمات الغذائية والصحية والتعليمية اللازمة، ومساعدتهم في مواجهة ظروف الحياة بالتعاون مع السلطات المحلية في البلد المضيف.

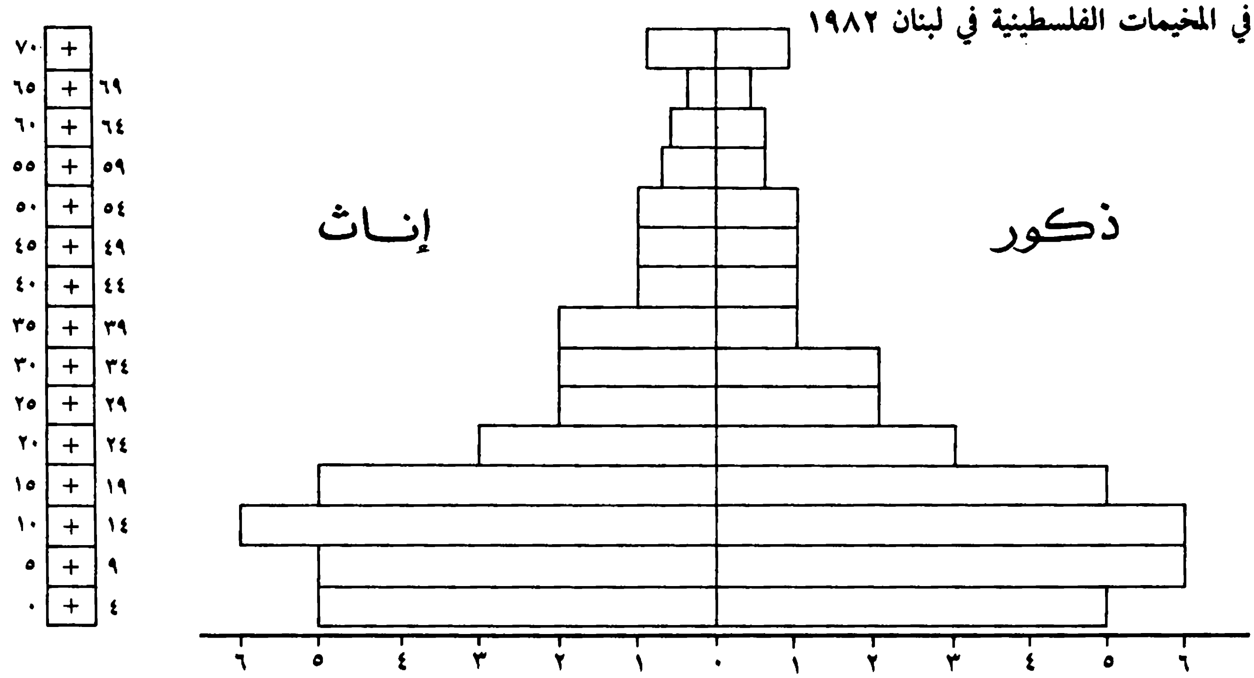
أصبح المخيم بالنسبة للفلسطينيين رمزاً للاقتلاع وللصمود، وعنواناً للتحدي، ومكاناً لتجديد الأجيال، ومنطلقاً للإرادة والإصرار لتحقيق أمنية العودة إلى الوطن. وتعتبر المخيمات الآن مجتمعات فلسطينية (شبه مستقرة) تضم أبناء الفلاحين والعمال من الشعب الفلسطيني، وقد أخذت طلائع الجيل من الشباب المتعلمين الحاصلين على الشهادات الجامعية تبرز من المخيمات لتحدث تغيراً اجتماعياً وتطوراً نوعياً في الواقع الاجتماعي والاقتصادي لسكان المخيمات.

وقد انتشرت المخيمات بصورة رئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن وسوريا ولبنان، حيث ساهمت وكالة الغوث الدولية (الأونروا) كمنظمة دولية بإنشاء المخيمات بالتعاون مع الدول المضيفة. أما بالنسبة إلى توزيع اللاجئين على المخيمات المختلفة في البلد الواحد، أو تقسيم المخيم الواحد إلى أحياء ومناطق، وتنظيم البناء الاجتماعي لسكانه، فإن ذلك يتطلب دراسة خاصة. وسوف نكتفي بالإشارة إلى الأبعاد الديمغرافية لسكان المخيمات والإشارة إلى بعض الخصائص الاجتماعية والخدمات التي تقدمها وكالة الغوث (الأونروا).

لقد تزايد عدد سكان المخيمات منذ عام ١٩٤٨، وشهدت المخيمات حراكاً ديمغرافياً واجتماعياً ديناميكياً. وقد قامت وكالة الغوث بإحصاء سكان المخيمات لتنظيم عمليات الإغاثة والخدمات الأخرى، وتسجيل الآباء والأبناء ثم أولادهم، ثم قامت بحذف أسماء الذين يغادرون البلاد. كما نشأت المخيمات على شكل تجمعات غير منظَّمة من مساكن الخيش والصفيح والكرتون، ثم تطورت إلى مساكن من غرفة واحدة من «الزينكو» القائم على أعمدة خشبية، ثم تحولت إلى مساكن من طوب ثم الإسمنت المسلح، وكانت تخلو من المرافق الصحية والمجاري والمصارف وتتردى حالتها في فصل الشتاء حيث يحيطها الوحل من كل جانب. وفي السنوات الأخيرة أُدخل الكثير من التحسينات على الطرق ووصل التيار الكهربائي وتمديد المياه والمرافق الأخرى. وقد تعرض آلاف السكان فيها عبر السنوات الماضية إلى المرض والتشرد والحياة القاسية.

ويوضح الجدول رقم (٥٢) توزيع سكان المخيمات حسب المناطق التي يوجدون فيها:

العرب الفلسطينيون حسب فئات العمر والجنس (بعشرات الآلاف)
في المخيمات الفلسطينية في لبنان ١٩٨٢



الجدول رقم (٥٢)
توزيع سكان المخيمات في بعض الدول العربية في الفترة ما بين ١٩٧٣ و ١٩٨٢

المنطقة	١٩٧٣	١٩٧٨	١٩٨٢		عدد المخيمات
			عدد السكان	(٪)	
الضفة الغربية	٢٨٣،٤٣٠	٣١٠،٢٦٨	٣٤٠،٦٤٣	١٦،٧	١٩
قطاع غزة	٣٢٧،٦٢٩	٣٥٤،١٠٢	٣٧٧،٢٩٢	١٩،٦	٨
الأردن	٥٦٨،١٧٠	٦٨٢،٥٦١	٧٤٨،٥٥٢	٣٨،٨	١٠
سوريا	١٧٣،٩٣٦	١٩٨،٤٣٥	٢٢٠،٥٧٢	١١،٥	١٠
لبنان	١٨٧،٥٢٩	٢١١،٩٠٢	٢٣٨،٦٦٧	١٢،٤	١٢
المجموع	١،٥٤٠،٦٩٤	١،٧٥٧،٢٦٨	١،٩٢٥،٧٢٦	١٠٠	٥٩

يتضح من الجدول الحقائق التالية:

– زاد سكان المخيمات من حوالي مليون ونصف المليون إلى حوالي المليونين خلال فترة تسع سنوات، أي أن حوالي نصف السكان الفلسطينيين يعيشون في مخيمات وهم مسجلون لدى وكالة الغوث الدولية.

– ترتفع نسبة سكان المخيمات في الأردن (٣٨،٨ ٪)، ويضم هؤلاء دفعة النازحين الذين نزحوا عقب حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ ولم يُسجلوا لدى الوكالة. وقد كان نصيب الأردن أعلى نسبة من سكان المخيمات وذلك بعد عمليات النزوح.

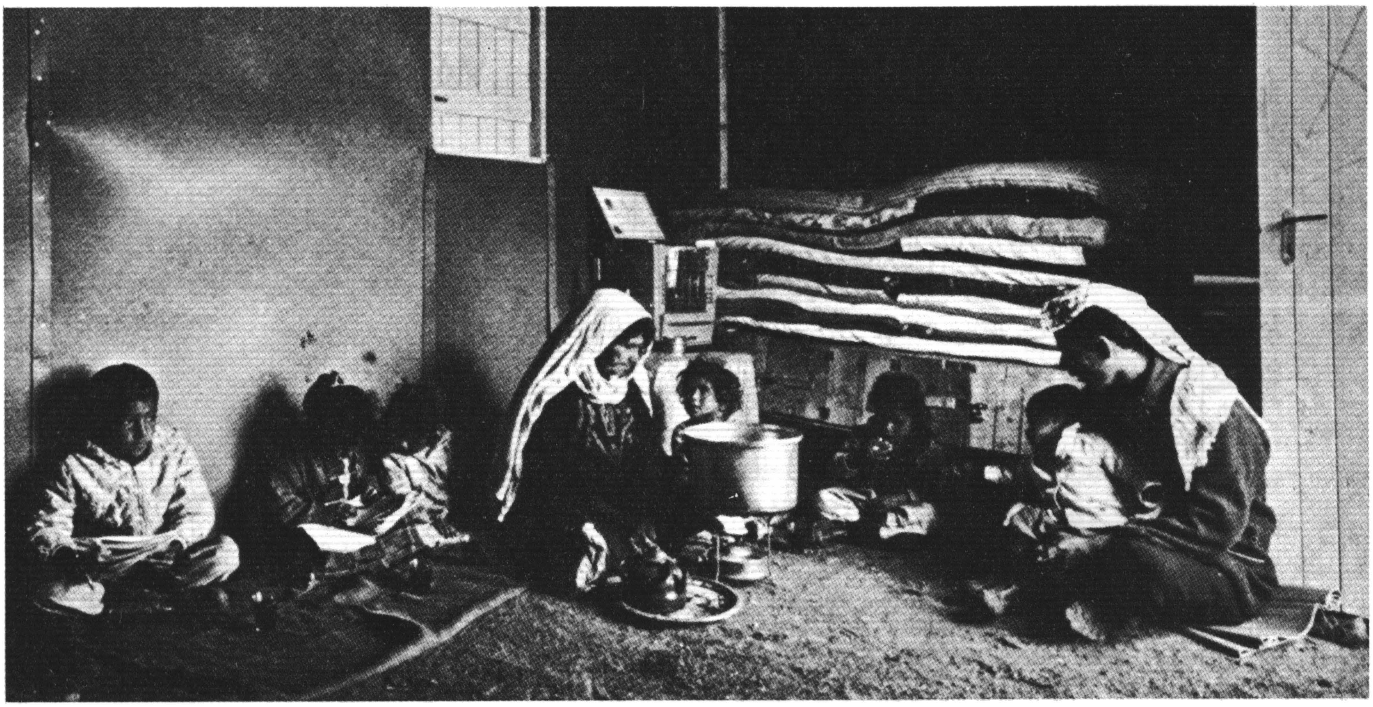
– يضم سكان المخيمات في قطاع غزة حوالي خمس إجمالي سكان المخيمات في الضفة الغربية والأردن وسوريا ولبنان، وغزة مدينة رئيسية في جنوب فلسطين وقفت ضد الاحتلال وصمدت محافظة على عروبتها وهويتها.

– أما سكان المخيمات المسجلون في الضفة الغربية فتصل نسبتهم إلى ١٦،٧ ٪ منتشرين في الشمال والوسط والجنوب حول المدن الرئيسية.

– ويلي ذلك سكان المخيمات في لبنان حيث تصل نسبتهم إلى ١٢،٤ ٪. وقد نزح الفلسطينيون إليه عبر الحدود الشمالية وانتشروا في مناطق صور وصيدا وبيروت وطرابلس والبقاع.

– وتضم سوريا ١١،٥ ٪ من سكان المخيمات الذين نزحوا إليها عام ١٩٤٨ وزاد عددهم ضمن حدود الزيادة السكانية الطبيعية باستثناء من هاجر إلى الخارج وهم قليلون.

وقد أشارت دراسة قام بها الدكتور إدريس عزام على ٢٩٨٥ أسرة فلسطينية مهجرة (تقطن في معظمها في المخيمات في الضفة الشرقية «الأردن») إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسر المهجرة وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:



عائلة فلسطينية في مخيم

ــ عانت معظم الأسر من آثار الهجرة القسرية والأضرار الاقتصادية وفقدان الممتلكات ومصادر الدخل الاجتماعية (فقدان بعض أفرادها) والنفسية (زيادة الأمراض العقلية) (١٧,٦ ٪ من العينة).

ــ تشتت أفراد الأسرة الواحدة وفقدانها لوحدتها حيث تفرق حوالي ٥٠ ٪ من أفراد العينة وتباعدوا جغرافياً.

ــ يعاني ١٢ ٪ من الأسر من انحراف الأحداث لديها بسبب الفقر أو ظروف البيئة.

ــ احتفظ ٤٣ ٪ من أسر العينة بصلات وروابط مع أفراد مجتمعاتها المحلية من مواطن إقامتها الأصلية، وتزداد الروابط بين كبار السن بسبب الزيارة المتكررة.

ــ برزت مشكلة البطالة (ثلث أرباب أسر العينة) خاصة بين الأميين والحاصلين على تعليم بمستوى المرحلة الابتدائية.

ــ مشكلة التزاحم السكني في المخيمات بسبب الإقامة التي تضم أفراد الأسر الممتدة، فضلاً عن تخلف وسائل الإنارة والتدفئة والتجهيزات المنزلية الأساسية.

ــ بالرغم من الصعوبات التي يواجهونها، لا يزال أكثر اللاجئين مؤمنين بالعودة إلى وطنهم.

٤ ــ الفلسطينيون في العراق:

ابتدأ وجود الفلسطينيين في العراق بشكل ملحوظ في حرب ١٩٤٨، التي كان للجيش العراقي فيها دور في عمليات القتال في البلاد، وكذلك في حرب ١٩٦٧.

وحتى تتضح خصائص التجمعات الفلسطينية في العراق لا بد من تحليل الأبعاد الديمغرافية التي تُستمد من نتائج تعداد ١٩٧٧ وتقديرات عام ١٩٨٢ التي أُجريت على أساس معدل نمو سنوي قدره ٣,٣ ٪. وسوف نتناول في التحليل الجوانب التالية: الخصائص الديمغرافية، المستوى التعليمي، خصائص قوة العمل وأبواب النشاط.

(أ) **الخصائص الديمغرافية**: بلغ مجموع الفلسطينيين في العراق عام ١٩٨٢ حوالي ٢١,٢٨٤ نسمة، والغالبية العظمى منهم (٩٨ ٪) تقطن في المناطق الحضرية في منطقة بغداد الكبرى.

العرب الفلسطينيون حسب فئات العمر والجنس (بالمئات)
الجمهورية العراقية ١٩٨٢



أما بالنسبة إلى التصنيف حسب النوع، فيزيد عدد الذكور (١١,٦٥٧ نسمة) عن عدد الإناث (٩,٦٢٧ نسمة) في جميع الفئات العمرية وبالرغم من ذلك نلاحظ تفاوتاً بينهما في الفئات العمرية المختلفة، مثلاً تصل نسبة الذكور إلى ٤٣ ٪ في الفئة ٢٠ ــ ٣٩ سنة من إجمالي الذكور، بينما تصل نسبة الأناث إلى ٢٨ ٪ من إجمالي الأناث في الفئة العمرية ذاتها وهذا يعكس درجة عالية من تمركز الذكور. وتصل نسبة الجنس في هذه الفئة إلى ١٦٩ ذكراً لكل ١٠٠ أنثى في فئة السن ٢٠ ــ ٢٤ سنة، وتنخفض النسبة عند فئة السن ٣٠ ــ ٣٤ سنة حيث تصل إلى ١٣٠ ذكراً لكل ١٠٠ أنثى. أما حال النسبة في الفئة العمرية الشابة فتتراوح بين ١٠٥ ذكور و١١٣ ذكراً لكل ١٠٠ أنثى في فئة العمر أقل من ٢٠ سنة.

نستخلص من الأرقام المذكورة أن وجود الفلسطينيين في العراق يتخذ نمطين مميزين من النواحي الديمغرافية: الأول بعد أحداث عام ١٩٤٨، وكانت نسبتهم آنذاك قليلة لا تزيد عن ثلاثة آلاف شخص (الذين هم الآن يبلغون من العمر ٣٥ سنة فما فوق) على أساس الإقامة الدائمة منذ دخول البلاد. أما الفوج الثاني فهو الذي دخل البلاد بعد أحداث ١٩٦٧، حيث تقل أعمار معظم هؤلاء عن ٣٥ سنة في المتوسط، وتصل أعدادهم إلى حوالي ٧ ــ ١٠ آلاف نسمة، بالإضافة إلى الفوج الأول، ومما يؤكد ذلك أن حوالي ٧٢ ٪ من السكان تزيد أعمارهم عن ١٠ سنوات، أما الذين تقل أعمارهم عن ١٤ سنة فتصل إلى ٤١ ٪ من إجمالي السكان.

الجدول رقم (٥٣)
توزيع السكان العرب الفلسطينيين (١٠ سنوات فأكثر) حسب النوع والمستوى التعليمي عام ١٩٨٢

المستوى التعليمي	ذكور	إناث	مجموع	(٪)
أمّي	٥٦٣	١,٥٨٠	٢,١٤٣	١٤
مُلم	٢,٠٠٩	١,٦٨١	٣,٦٩٠	٢٤
ابتدائية	٢,١٦٩	١,٧٤٩	٣,٩١٨	٢٥,٤
إعدادية وثانوية	٢,٦٤٥	١,٣٥١	٣,٩٩٦	٣٠
فنية ومهنية	٣٣٣	٨٦	٤١٩	٢,٧
جامعة وما فوق	٧١٤	١٤٣	٨٥٧	٥,٥
آخر غير مبين	١٨١	١٨١	٣٦٢	٢,٤
مجموع	٨,٦١٤	٦,٧٧١	١٥,٣٨٥	١٠٠
(٪)	٦٠	٤٠	١٠٠	

(ب) **المستوى التعليمي**: توفر الحكومة العراقية فرصة التعلم لأبناء الفلسطينيين وتسمح لهم بالالتحاق بالمدارس الحكومية على اختلاف مستوياتها. ويوضح الجدول رقم (٥٣) توزيع السكان حسب المستوى التعليمي.

يتضح من الجدول الحقائق التالية:

من المتوقع أن تكون نسبة عالية من فئة السن ١٠ ــ ١٤ سنة ملتحقة في المدارس إذا كان التعليم إلزامياً حتى المرحلة المتوسطة، وقد تكون هناك عوامل مختلفة وراء ارتفاع نسبة الأميين أو الملمّين أو انخفاض نسبة الذين يحملون مؤهلاً فنياً أو مهنياً وجامعياً فما فوق.

تبلغ نسبة الأميين والملمين معاً حوالي ٣٨ ٪، أي أكثر من ثلث السكان الفلسطينيين ١٠ سنوات فأكثر، وإذا ما أضفنا إليهم نسبة الحاصلين على المستوى الابتدائي، تصل نسبة الذين هم دون المرحلة الابتدائية إلى ٥٩,٤ ٪ من مجموع السكان. وقد يرجع السبب في ذلك إلى الظروف المحيطة بهم، سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية، التي تحول دون الالتحاق بالمراحل الأولية من التعليم.

وإذا سلمنا بأن ٢٥ ٪ من السكان قد حصلوا على مستوى تعليمي ابتدائي، أو انهم ما زالوا في المرحلة الابتدائية، فإن ذلك يعني وجود ٧٥ ٪ من فئة السن نفسها لم يدخلوا المدارس قط، وبعبارة أخرى فإن نسبة الالتحاق بالمدارس ابتداء من المرحلة الابتدائية متدنية نسبة إلى مجموع السكان في سن الالتحاق بالمدارس، وهم إما متخلفون عن تعليم أبنائهم أو لأنهم غير قادرين مادياً أو لأنّ الفرص المتاحة أمامهم محدودة.

والتحصيل التعليمي على مستوى «ملمّ» يعني أن الشخص يكاد يقرأ ويكتب وغير حاصل على مستوى تعليمي نظامي، ومثل هؤلاء كثيراً ما يرتد إلى الأمية إذا لم يمارس القراءة والكتابة في أعماله وأنشطته الاقتصادية، فتصل نسبة هؤلاء إلى ٢٤ ٪ من إجمالي السكان.

كما تجدر الملاحظة بأن نسبة الأمية ترتفع بين الإناث (٢٣ ٪) عنها بين الذكور (٦ ٪).

وتصل نسبة الحاصلين على تعليم بمستوى الشهادة الإعدادية والثانوية إلى ٣٠ ٪، وهذا يدل على أن الغالبية العظمى من الفلسطينيين تقبل على التعليم حتى المرحلة الثانوية.

أما نسبة الحاصلين على مستوى تعليمي في المرحلة الجامعية والدراسات العليا فتصل إلى ٥,٥ ٪ فقط. وبعبارة أخرى فإن الشريحة التي تمثل قمة الهرم التعليمي للفلسطينيين محدودة وضيقة، في حين أن القاعدة عريضة وواسعة.

إن المستوى التعليمي يعكس جانباً هاماً من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين في مراكز تجمعهم ومواقع عملهم، حيث ان ذلك يؤثر في المستوى الثقافي والقدرة على العطاء والإنجاز، إذ كلما زادت الكفاءة العلمية من حيث الكم والنوع ارتفع مستوى الأداء والعطاء والإنجاز الحضاري والتكنولوجي، كما انعكس على مستوى العلاقات الاجتماعية والمستوى الثقافي ليس من حيث الوسط الفلسطيني فحسب بل من حيث علاقاتهم بالمحيط الاجتماعي الذي يقيمون فيه أيضاً.

(ج) قوة العمل والنشاط الاقتصادي: يوضح الجدول رقم (٥٤) توزيع قوة العمل حسب المهنة وأبواب النشاط.

يتضح من الجدول الحقائق التالية:

ــ إذا أخذنا بعين الاعتبار أن قوة العمل تشمل جميع السكان في فئة السن بين ١٥ ــ ٦٤ سنة من الذكور والإناث، فإن مجمل قوة العمل يشكل ٥٦ ٪ من مجموع السكان (أو ما يعادل ١١,٩١٩ شخصاً) عام ١٩٨٢. أما نسبة القوى

الجدول رقم (٥٤)

العرب الفلسطينيون ذوو النشاط الاقتصادي حسب المهنة والنشاط الاقتصادي في العراق (١٩٨٢)

المهنة	الزراعة والغابات والصيد	المناجم والمحاجر	الصناعات التحويلية	الكهرباء والماء	البناء والتشييد	تجارة الجملة والمفرق والمطاعم والفنادق	النقل والتخزين والمواصلات	المال والتأمين والخدمات	الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية	غير مبين	متعطلون لم يسبق لهم العمل	المجموع
المهنيون والفنيون ومن يرتبط بهم	٢٤	٦٩	١٠٦	٨	٩٠	١٨	١٨	٤١	٤٥٠	١٣	ــ	٨٣٧
المديرون والمشتغلون بالأعمال الإدارية	١	١	٥٧	ــ	٧	٦	٣	٦	١٦	٥	ــ	١٠٢
المشتغلون بالأعمال الكتابية ومن يرتبط بهم	١٣	١٢	٨٣	٥	٥٥	١٥٢	٤٤	٥١	٢٢٩	٢	ــ	٦٤٦
المشتغلون بالبيع والشراء	٢	ــ	١٩	ــ	٨	٣٠٥	ــ	٥	٥	١	ــ	٣٤٥
المشتغلون بالخدمات	١	٦	٢١	ــ	١٥	١٩٢	٢	١	١٣٩	٩	ــ	٣٨٦
المشتغلون بالزراعة وتربية الحيوان والغابات والقنص والصيد	١٨	ــ	ــ	ــ	ــ	٢	ــ	ــ	٢	ــ	ــ	٢٢
المشتغلون بالإنتاج ومن يرتبط بهم	٣٣	٦١	٧٩٠	٢٦	٥٥٦	١٢١	١٨٣	٨	٢٥١	٢٠	ــ	٢٠٤٩
المقاولون	ــ	ــ	٢	ــ	٣٨	ــ	٢	ــ	ــ	ــ	ــ	٤٢
غير مبين	٣٢	٧	٩	ــ	١٢	٣	ــ	١	٣١	٨٧	ــ	١٨٢
متعطلون لم يسبق لهم العمل	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	١٦٥	١٦٥
المجموع	١٢٤	١٥٦	١٠٨٧	٣٩	٧٨١	٧٩٩	٢٥٢	١١٣	١,١٢٣	١٣٧	١٦٥	٤,٧٧٦

العاملة النشطة اقتصادياً، أي تلك التي تعمل بأجر، فتقل عن ذلك بكثير بسبب وجودهم في مجالات أخرى، مثل الدراسة أو التفرغ للأعمال المنزلية (خاصة الإناث المتزوجات) فضلاً عن الأسباب الصحية التي تعيق مزاولة النشاط الاقتصادي.

ـ إن أكثر من نصف المهنيين والفنيين (٥٣ ٪) يعملون في قطاع الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية، ويشمل ذلك خدمات التعليم والصحة والإعلام والخدمات الترويحية والرعاية الاجتماعية. وتتوزع النسبة المئوية المتبقية على الصناعات التحويلية (١٢,٦ ٪) والتشييد والبناء (١٠,٧ ٪) والمناجم والمحاجر (٨,٢ ٪) ثم القطاعات الأخرى. هذا ويشكل المهنيون والفنيون ما نسبته ١٧,٥ ٪ فقط من مجمل قوة العمل.

ـ وتشكل فئة المديرين والمشتغلين بالأعمال الإدارية (أي مدراء في المنشآت والخدمات) ٢,١ ٪ فقط يعمل معظمهم في الصناعات التحويلية.

ـ ويمثل المشتغلون بالأعمال الكتابية والسكرتارية حوالي (٩,٧ ٪) من مجمل قوة العمل، يعمل حوالي ثلثهم (٣٥ ٪) في قطاع الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية، وحوالي الربع (٢٤ ٪) في قطاع التجارة بالجملة والمفرق والمطاعم والفنادق. ويتوزع الباقون على القطاعات المختلفة بنسب متقاربة.

ـ وتعمل في البيع والشراء نسبة قليلة من قوة العمل حيث تصل إلى ٧,٢ ٪ تعمل الغالبية العظمى في الخدمات العامة والمطاعم والفنادق.

ـ أما المشتغلون في الخدمات العامة فإن نسبتهم تصل إلى ٨,٤ ٪، وتشمل الخدمات العامة التنظيف والوظائف غير الحرفية. ويعمل معظمهم في قطاع البيع بالجملة والمفرق والمطاعم والفنادق.

ـ وتعمل أعلى نسبة من قوة العمل (٤٣ ٪) في مجالات الإنتاج (المصانع التحويلية المختلفة ـ الأعمال الفنية أو غير الحرفية) والتشييد والبناء ثم الخدمات الاجتماعية والجماعية بصورة رئيسة. أما عدد المقاولين فقد وصل إلى ٤٢ مقاولاً يعملون في مجالات العمران.

ـ إن غالبية قوة العمل تعمل في قطاع الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية (٢٣ ٪)، يليها قطاع الصناعات التحويلية (٢٢,٧ ٪)، ثم قطاع تجارة الجملة والمفرق والمطاعم والفنادق (١٧ ٪)، ثم قطاع التشييد والبناء (١٦ ٪)، وتتوزع النسبة المئوية المتبقية على باقي القطاعات.

نستخلص مما سبق أن النخبة المثقفة التي تتمتع بمستوى تعليمي جامعي، والتي تشكل قمة الهرم التعليمي (لا تزيد عن ٢,١ ٪) تعمل في مجالات الإدارة العليا والمراكز المتقدمة في عملية اتخاذ القرارات، أما الشريحة العريضة من قوة العمل فتعمل في المجالات الإنتاجية في المهن التي تتطلب التعليم المتوسط والثانوي، أما باقي قوة العمل فإنها تنتشر على باقي القطاعات وتمثل المهن ذات المستوى دون المتوسط التي لا تتطلب الشهادة العلمية، وتشمل المجالات الخدمية العامة أو الأعمال المساعدة.

ونخلص مما سبق إلى أن معظم الفلسطينيين في العراق، يقيمون في مدينة بغداد وهم ينتشرون في المناطق المختلفة دون تمركز محدد أو في مخيمات. وقد مُنحت الجنسية العراقية للكثير ممن قدّموا طلبات بذلك. والفلسطينيون في العراق يتمتعون بمركز متقدم في انخفاض معدلات الجريمة وتعاطي المخدرات أو السلوك الانحرافي. كما يشاركون في قوة العمل الوطنية في القطاعات المختلفة، وتتوفر لهم فرص التعليم والعمل بدون تمييز.

٥ ـ الفلسطينيون في المملكة العربية السعودية:

تعتبر المملكة العربية السعودية ملتقى الشعوب العربية والإسلامية في المواسم الدينية، وقد فتحت أبوابها عبر القرون، وازدهرت في القرن الأخير بعد اكتشاف النفط وتسويقه، وقد أدى ذلك إلى أن يقصدها للعمل فيها مئات الآلاف من الأيدي العاملة العربية والأجنبية من مختلف البلاد. أما هجرة الفلسطينيين إلى السعودية فقد اتخذت نمطاً مميزاً، حيث ان الحكومة قد أولت اهتماماً خاصاً لقضايا الشعب الفلسطيني ونصرة قضيته والدفاع عن حقوقه، واحتضان فئاته بأعداد متزايدة بعد النكبات المتتالية التي مُني بها. وقد قدمت كل التسهيلات لمنح الإقامة الطويلة والجنسية وعقود العمل. وانتشر الفلسطينيون في المدن السعودية، وبخاصة جدة والرياض والدمام، وكذلك في القرى بجميع أنحاء المملكة للعمل في التدريس والخدمات الأخرى.

وسوف نتناول في هذا العرض الموجز بعض الخصائص الاجتماعية والديمغرافية للعرب الفلسطينيين في المملكة العربية السعودية لعام ١٩٨٢، وقد اعتمدت على التقديرات للتعداد السكاني الذي أُجري عام ١٩٧٤.

(أ) السن والجنس: عند تحليل الخصائص الديمغرافية حسب الجنس والسن، لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤدية إلى نمط العلاقة الخاصة بالوجود الفلسطيني، ذلك أنه يمكن التمييز بين الفئات التي أقامت في البلاد لفترات طويلة (٢٠ سنة

فأكثر) وتلك التي ترتبط بالدولة بعقود عمل تتجدد حسب الحاجة، وفي هذه الحالة تتفاوت خصائص العمالة الوافدة من حيث السن والجنس، وإذا كان الوافد منفرداً أو مع مرافقين من أفراد أسرته. إن هذه العوامل تؤثر في البناء الهرمي للسكان وتعكس أنماط البناء الاجتماعي للوسط الفلسطيني وعلاقته ببناء المجتمع السعودي.

ويوضح الجدول رقم (٥٥) خصائص السن والجنس للعرب الفلسطينيين:

الجدول رقم (٥٥)
توزيع العرب الفلسطينيين في المملكة العربية السعودية حسب الجنس والسن ونسبة الجنس عام ١٩٨٢

الفئة العمرية	ذكور	إناث	المجموع	(٪)	متوسط نسبة الجنس
أقل من ١٤ سنة	٣٨,٦٧٥	٣٣,٠١٢	٧١,٦٨٧	٤٩,٤	١١٠
١٥ ــ ٢٩	١٥,٨٩٥	٢٠,١٦٤	٣٦,٠٥٩	٢٤,٤	٧٨
٣٠ ــ ٤٤	٢٠,٤٣٦	٨,٩٢٠	٢٩,٣٥٦	٢٠,٣	٢٣٢
٤٥ ــ ٦٤	٤,٠٥٦	١,٩٨٩	٦,٠٤٥	٤,٥	٢١٤
٦٥ سنة فما فوق	٧٠٥	٦٤٤	١,٣٤٩	٠,٩	١٠٩
المجموع	٨٠,٢٦٧	٦٤,٧٢٩	١٤٤,٩٩٦	١٠٠	١١٩
(٪)	(٥٤,٤)	(٤٥,٦)	(١٠٠)		

يتضح من الجدول الحقائق التالية:

ــ يبلغ مجموع الفلسطينيين العرب المقيمين في السعودية ١٤٤,٩٩٦. ومن الصعب أن نعتبر أن هذه الأرقام ثابتة أو مستقرة، نظراً لأن الحركة السكانية للوافدين عموماً ترتبط بطبيعة النشاط الاقتصادي للدولة أو بأية إجراءات أخرى تؤثر في استيراد العمالة الوافدة أو إعادة تهجيرها.

ــ تزيد نسبة الذكور على الإناث في فئات السن المختلفة. وصلت نسبة الذكور إلى ٥٤,٤ ٪ والإناث إلى ٤٥,٦ ٪، كما تتفاوت النسبة في فئات السن المختلفة تفاوتاً ملحوظاً. ففي حين نجد أن متوسط نسبة الذكور لكل ١٠٠ أنثى في فئة السن التي هي أقل من ١٤ سنة يصل إلى ١١٠ ذكور لكل ١٠٠ أنثى، نلاحظ أن المتوسط ينخفض بصورة مفاجئة في فئة السن من ١٥ ــ ٢٩ حيث يصل إلى ٧٨ ذكراً لكل ١٠٠ أنثى، ثم يعود إلى الارتفاع المفاجىء في فئة السن من ٣٠ ــ ٦٤ ليصل إلى حوالي ٢٢٣ ذكراً في المتوسط لكل ١٠٠ أنثى، ويزيد بصورة خاصة في فئة السن ٤٥ ــ ٤٩ حيث يصل إلى ٢٧٤ ذكراً لكل ١٠٠ أنثى. ويرجع السبب في هذا التذبذب في التوزيع إلى عدة عوامل مرتبطة بالواقع الوظيفي والاجتماعي والتربوي، حيث تزداد فئة الطالبات اللواتي يدرسن في الجامعات والمدارس، فضلاً عن زيادة الذكور على الإناث في فئات السن من ٣٠ ــ ٦٤ سنة، تلك الفئة التي تعتبر من ضمن ذوي النشاط الاقتصادي. أي أن تمثيل الذكور يعتبر أعلى بكثير من تمثيل الإناث في قوة العمل النشطة اقتصادياً، وخاصة الذين يفدون إلى المملكة من أجل العمل بدون اصطحاب عائلاتهم.

وبعبارة أخرى، فإن الشعب الفلسطيني بالرغم من أنه يمثّل الشعب الفتي ذا القاعدة الهرمية العريضة، فهو لا يمثل الهرم المتوازن الشكل حيث يمتد في فئة السن الوسطى باتجاه الذكور بدرجة أكبر من اتجاه الإناث، ثم لا يلبث أن يتوازن في مستوى القمة الهرمية بين الجنسين. وتقل نسبة الذين يبلغون سن الستين سنة فما فوق، نظراً للرغبة في العودة إلى الأهل في فلسطين أو مناطق اللجوء، خاصة بعد الإحالة على التقاعد.

(ب) **الحالة الاجتماعية**: تعكس الحالة الاجتماعية نمط الواقع الاجتماعي وكذلك العلاقات الاجتماعية بصورة محدودة، إذ ان تحليل العلاقات يجب أن يشمل خصائص الزواج والطلاق ومؤشرات أخرى ترتبط باختيار شريك الحياة والإقامة والمستوى التعليمي والديانة وغيرها.

ويوضح الجدول رقم (٥٦) بعض الخصائص الكمية للحالة الاجتماعية:

الجدول رقم (٥٦)
توزيع العرب الفلسطينيين (١٢ سنة فأكثر) حسب الحالة الاجتماعية والجنس في المملكة العربية السعودية عام ١٩٨٢

حالة الزواج	ذكور	إناث	المجموع	(٪)
لم يتزوج أبداً	١٥,١٦٨	٩,١٣٨	٢٤,٣٠٦	٢٩,٨
متزوج	٣٠,٣٥٤	٢٥,٠٢٣	٥٥,٣٧٧	٦٧,٩
مطلّق	٩٤	١٧٤	٢٦٨	٠,٣
أرمل	١٥٣	١,١٨١	١,٣٣٤	١,٦
غير مبين	٢٠٦	١٠٣	٣٠٩	٠,٤
المجموع	٤٥,٩٧٥	٣٥,٦١٩	٨١,٥٩٤	١٠٠

يتضح من الجدول الحقائق التالية:

– تبلغ نسبة الذين لم يتزوجوا أبداً من فئة السن ١٢ سنة فأكثر ٢٩,٨ ٪ من مجموع السكان، وتزيد نسبة الذكور على الإناث، فتصل إلى ٦٧ ٪، مما يعني زيادة احتمال زواج الإناث في سن مبكرة.

– تبلغ نسبة المتزوجين ٦٧,٩ ٪ إذ ان نسبة عالية من المتعاقدين أو العاملين يفدون إلى البلاد عادة مع زوجاتهم وأولادهم، أو أن بعضاً منهم يدخل البلاد للعمل بمفرده ويترك أسرته لدى الأهل في الأردن أو الضفة الغربية.

– تبلغ نسبة المطلّقين والأرامل حوالي ٢ ٪ فقط، وتقل معدلات الطلاق بين الفلسطينيين، وهو ما يؤكد درجة تماسك الأسرة والتخطيط السليم في مراحل الزواج والعلاقات الزوجية. كما تزيد نسبة الأرامل بين الإناث بسبب ارتفاع معدلات الوفيات بين الذكور.

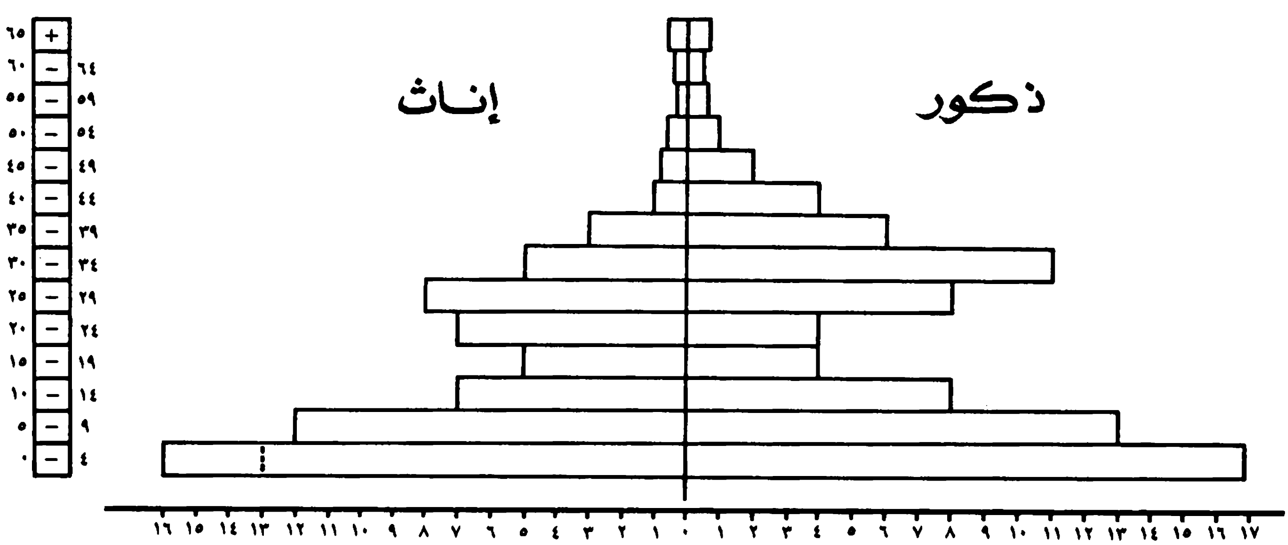
(ج) **الحالة التعليمية والجنس**: تتأثر الحالة التعليمية بعدة عوامل منها ما هو مرتبط بالوسط الفلسطيني (دوافع التعلم، الإمكانيات المادية، إدراك الفرص المتاحة، وطبيعة العلاقة

الجدول رقم (٥٧)

توزيع العرب الفلسطينيين (١٠ سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليمية في المملكة العربية السعودية عام ١٩٨٢

الحالة التعليمية	ذكور	إناث	المجموع	(٪)
أمّي	٣,١٣٥	٦,٩٧٣	١٠,١٠٨	١١,٣
مُلمّ	٥٩٥	٥٣٧	١,١٣٢	١,٣
يقرأ فقط	١٠,٦٤٧	٩,٢١٦	١٩,٨٦٣	٢٢,٣
غير مبين	١٠٩	١٣٦	٢٤٥	٠,٣
ابتدائية	٦,٩٥٨	٧,٢٥٧	١٤,٢١٥	١٦,٠
إعدادية	٤,٩١٩	٥,٧٩٤	١٠,٧١٣	١٢
معهد متوسط	٢٦٨	٢٣٠	٤٩٨	٠,٥
ثانوية	٨,٩٦٥	٧,٢٥٧	١٦,٢٢٢	١٨,٢
معهد ثانوي	٢,١٢٦	٦١٥	٢,٧٤١	٢,٨
دبلوم	٧٤٦	٢٧	٧٧٣	٠,٨
معهد (بعد الثانوية)	١,١٧٣	١٨٥	١,٣٥٨	١,٥
جامعة	٩,٨٠٩	٨١٩	١٠,٦٢٨	١٢,٠
غير مبين	٥١٥	١٠٢	٦١٧	٠,٧
المجموع	٤٩,٩٦٥	٣٩,١٤٨	٨٩,١١٣	١٠٠

العرب الفلسطينيون حسب فئات العمر والجنس (بالآلاف)
المملكة العربية السعودية ١٩٨٢



الرسمية مع الدولة) ومنها ما هو مرتبط بالنظم التربوية والقانونية والفرص المتاحة في نطاق التعليم النظامي والتعليم الموازي والتعليم الخاص والسياسة الخاصة بتعليم الوافدين.

ويوضح الجدول رقم (٥٧) خصائص المستوى التعليمي.

يتضح من الجدول الحقائق التالية:

ــ تصل نسبة الحاصلين على تأهيل علمي على مستوى المرحلة الابتدائية فأقل حوالي ٥١٪ من السكان، وتصل نسبة الأميين والذين يقرأون فقط حوالي ثلث السكان في فئة السن ١٠ سنوات فأكثر. وهذا يعكس تدني المستوى التعليمي. وقد يرجع ذلك إلى أسباب متفاوتة. ولكن المهم معرفة مستوى التعليم لدى فئات السن المختلفة للتعرف على نسبة الالتحاق بالمدارس وللتحصيل العلمي.

ــ تبلغ نسبة الحاصلين على مستوى الإعدادية (٨ سنوات من التعليم) ١٢٪ بينما يقل الإقبال على المعاهد المتوسطة، حيث تصل نسبتهم إلى ٠,٠٥٪ فقط. ويرجع السبب في ذلك إلى شروط الالتحاق، أو إلى عدم الرغبة في التعليم المتوسط أو المهني من جانب الفلسطينيين أنفسهم.

ــ وترتفع نسبة الحاصلين على الثانوية العامة إلى أعلى حد لها من بين الملتحقين بالمدارس، فتصل إلى ١٨,٢٪. وهذا يعكس زيادة الإقبال على مراحل التعليم المتقدمة أي الثانوية وما بعدها.

ــ تصل نسبة الطلبة الملتحقين بالجامعات المختلفة في المملكة العربية السعودية إلى ١٢٪. وهذه أعلى نسبة في الوسط الفلسطيني خارج الضفة الغربية والقطاع والأردن. وهذا يشير إلى عاملين هامين: الأول أن الفرص للتعليم الجامعي للفلسطينيين متاحة بأعداد كبيرة، ومن ناحية أخرى فإن الشباب الفلسطيني يعتبر التعليم الجامعي مرحلة أساسية في حياته واستقراره المهني والوظيفي.

ويتفوق عدد الذكور على الإناث في التعليم الجامعي حيث تصل نسبتهم إلى ٩٢٪، أي أن الإناث لا يقبلن على التعليم الجامعي بدرجة إقبال الذكور. وإذا نظرنا إلى توزيع الطلبة الجامعيين على الجامعات عام ١٩٧٨ نلاحظ التوزيع التالي:

ــ الجامعة الإسلامية	١٤٦ طالباً
ــ الرياض	٦٣٨ طالباً
ــ الملك عبدالعزيز	٦٦٤ طالباً
ــ الإمام محمد بن سعود	١٢٢ طالباً
ــ الملك فيصل	٣٢ طالباً
ــ البترول والمعادن	٣٣ طالباً
المجموع	١,٦٣٥ طالباً

ويبلغ معدل الطلبة الملتحقين بكليات الآداب والاقتصاد والتجارة ٥٠٪ من مجموع الطلبة، أما باقي الطلبة فيلتحقون بكليات العلوم والتربية والشريعة والهندسة.

نستنتج مما تقدم أن المجتمع الفلسطيني في المملكة العربية السعودية يتميز بخصائص اجتماعية وتربوية وأسرية مميزة. فمن ناحية البناء الديمغرافي فإنه لا يمثل البناء الهرمي المتوازن خاصة بين الذكور والإناث في فئات السن ٣٠ ــ ٦٥ سنة، حيث ترتفع نسبة النوع بدرجة كبيرة لصالح الذكور. كما تتميز الأسرة بدرجة عالية من التماسك والإقامة في المناطق الحضرية وفي مراكز المدن المختلفة، ولا يتمركز الفلسطينيون في مجتمعات أو مخيمات بل يتجمعون في المناطق المخصصة للوافدين ذوي الدخل المتوسط والمتدني. ويمكن القول بأن الغالبية العظمى من الفلسطينيين تمثل الطبقة الوسطى فأقل، إذ تشكل نسبة الطبقة العليا نسبة قليلة. ويتمتع الوسط الفلسطيني بدرجة عالية من التحصيل العلمي، فترتفع نسبة الحاصلين على مستوى التعليم الثانوي فما فوق. وهذا يؤكد الاتجاه المتزايد نحو التعليم والتحصيل العلمي في الوسط الفلسطيني، إلا أن ارتفاع نسبة الحاصلين على مستوى تعليمي أقل من الابتدائية يتطلب إعادة النظر في العوامل والأسباب المؤدية إلى ذلك واتخاذ التدابير لزيادة الوعي التربوي.

٦ ــ الفلسطينيون في الكويت:

تعود إقامة الفلسطينيين في الكويت إلى أواخر الثلاثينات حين وفد إليها مجموعة من المدرسين عام ١٩٣٨، ثم توالت بعد ذلك أعداد الوافدين إليها، وزادت بصورة خاصة بعد نكبة ١٩٤٨ وأحداث حرب ١٩٦٧. ويبين الجدول رقم (٥٨) أعداد الفلسطينيين في السنوات ما بين ١٩٦١ و ١٩٧٥ مستقاة من التعدادات السكانية الرسمية:

الجدول رقم (٥٨)
عدد السكان الفلسطينيين في الكويت ونسبتهم لمجموع السكان عامة وللعرب (١٩٦١ ـ ١٩٧٥)[٩٩]

السنة	عدد الفلسطينيين	نسبتهم إلى السكان بشكل عام (٪)	نسبتهم لغير الكويتيين (٪)	نسبتهم للعرب (٪)	نسبتهم للكويتيين (٪)	نسبة الزيادة (٪)
١٩٦١	٣٧,٣٢٧	١١,٦	٣٠,٥	٤٤,٣	٢٣,٥	١٠٠
١٩٦٥	٧٧,٧١٢	١١,٦	٤٥,٨	٧٠,٥	٣٥,٣	١٠٨,١٩
١٩٧٠	١٤٧,٦٩٦	٢٠	٦٠,٦	٨٩,٤	٤٢,٥	٩٥,٠
١٩٧٥	٢٠٤,١٧٨	٢٠,٥	٦٢,١	٩٠,٠	٤٣,٢	٣٨,٠

يتضح من الجدول الحقائق التالية:

ـ امتدت حركة الهجرة الفلسطينية إلى الكويت في ضوء التطورات الاقتصادية واكتشاف النفط وتسويقه واستثمار العائدات في العمران والتنمية الاقتصادية، الأمر الذي استدعى الأيدي العاملة الوافدة، نظراً لضعف البنى الهيكلية للقوى العاملة المحلية (الكويتية)، وفتح أبواب الهجرة للعرب والآسيويين والأجانب من الجنسيات الأخرى الذين أخذ عددهم يزداد تدريجياً حتى زاد عن عدد السكان الكويتيين. وكانت الهجرة الواسعة الفلسطينية للكويت قد بدأت في مطلع الخمسينات، وأخذت أعدادهم في الزيادة التي بلغت أوجها خلال عقد الستينات وتضاعف العدد حوالي ثلاث مرات خلال الفترة ما بين ١٩٦١ و ١٩٧٠.

ـ ارتفعت نسبة الفلسطينيين إلى مجموع السكان بالكويت من ١١,٦ ٪ في عام ١٩٦١ إلى ٢٠,٥ ٪ عام ١٩٧٥، وهذا يعني أنهم أصبحوا يشكلون أعلى تمثيل ديمغرافي بين الأقليات الأخرى (الآسيوية والأوروبية والافريقية). أما فيما يتعلق بنسبة الفلسطينيين إلى غير الكويتيين من السكان فقد كانت عام ١٩٦١ أقل من الثلث، بينما بلغت عام ١٩٧٥ حوالي الثلثين (٦٢,١ ٪).

ـ أما بالنسبة إلى الجاليات العربية فإنها تشكل الغالبية العظمى من الجنسيات العربية كما جاء في التعداد السكاني لعام ١٩٦٥ وبلغت النسبة أعلى حدتها عام ١٩٧٥ حيث بلغت نسبة الفلسطينيين ٩٠ ٪ من إجمالي السكان العرب، وأخذت تتناقص النسبة تدريجياً حتى وصلت إلى حوالي ٦٠ ٪ في أوائل الثمانينات، وما زالت تشكل أعلى نسبة بين الجاليات العربية حتى ١٩٨٧.

ـ وإذا نظرنا إلى نسبة الفلسطينيين إلى الكويتيين، فقد حدثت تغيرات في زيادة النسبة: شكّل الفلسطينيون حوالي ٢٣,٥ ٪ من مجموع السكان الكويتيين عام ١٩٦١ وتضاعفت النسبة عام ١٩٧٥، حين وصلت إلى ٤٣,٢ ٪.

ـ وبالرغم من زيادة عدد الفلسطينيين خلال الفترة ما بين ١٩٧٠ و ١٩٧٥ فإن نسبة زيادتهم قد حققت ٣٨ ٪، أي أقل من السنوات السابقة.

ويرجع السبب في زيادة عدد الفلسطينيين، وارتفاع معدلات تمثيلهم في البناء الديمغرافي للمجتمع الكويتي إلى عدة عوامل منها:

ـ ان موقف الكويت تجاه القضية الفلسطينية كان موقفاً إيجابياً ومسانداً ومؤيداً على الصعيد المحلي والعربي والدولي، ومن هذا المنطلق فقد فتحت الكويت أبوابها للمهاجرين سواء في قوة العمل أو من المرافقين من أفراد أسرهم، وقد وفدوا إلى الكويت من الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة أو من الأردن.

ـ لقد أسهم الفلسطينيون إسهاماً إيجابياً في العمران وبناء الاقتصاد وفي تكوين المؤسسات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية وتطويرها في القطاعات والميادين المختلفة، ونالوا بذلك الثقة على الصعيدين الرسمي والشعبي وهو ما ساعد على السماح لأعداد كبيرة منهم لدخول البلاد، وهذا بالتالي زاد من ارتباطهم وإخلاصهم لجهة العمل وللدولة حيثما دعت الحاجة إلى الكفاءات المتخصصة في الميادين المختلفة. وقد تم توظيفهم في الشرطة والحرس وفي قطاعات الصحة والتجارة والتعليم والتشييد والبناء والإعلام بصورة خاصة.

ـ أما بالنسبة للعوامل التي أسهمت في الهجرة من المصدر فإن ارتفاع مستوى المعيشة في الضفة الغربية والضغط على الموارد وتضاؤل فرص العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين وارتفاع معدلات المتعلمين وخريجي المعاهد المهنية التي تشرف عليها وكالة غوث اللاجئين، وكذلك ضخامة عدد الفلسطينيين المقيمين في الضفة الشرقية للأردن منذ عام ١٩٤٨، التي كانت سبباً في الضعف الاقتصادي العام الذي عجز عن استيعاب القوة البشرية العاملة وضعف الخطط الرامية لزيادة الإنتاج وتنويعه، كل ذلك أثر في زيادة تدفق الفلسطينيين الى الكويت.

(أ) الخصائص الديمغرافية: تختلف مميزات الهجرة ومركزها واتجاهاتها بين الشعوب المختلفة التي وفدت إلى الكويت والدول الخليجية. والسمات المشتركة بين الوافدين إلى هذه الدول هي فئات العمر الشابة، والهجرة الأسرية المحدودة،

والمهن غير الفنية، وبصورة خاصة في المراحل الأولى من الهجرة خلال عقدي الخمسينات والستينات حين كانت دولة الكويت الحديثة في مرحلة النشأة والتكوين. وكذلك الأمر كان بالنسبة للفلسطينيين. وقد نجم عن هذا الاتجاه ارتفاع في معدلات هجرة الذكور في المراحل الأولى حتى أصبح من الممكن لدى الوافدين طلب عائلاتهم وأولادهم للإقامة معهم. ويوضح الجدول رقم (٥٩) توزيع نسبة الذكور والإناث للفلسطينيين في الكويت.

الجدول رقم (٥٩)

توزيع السكان الفلسطينيين في الكويت حسب الجنس

خلال الفترة ما بين ١٩٦١ و ١٩٧٥

السنة	مجموع الفلسطينيين	الذكور	(٪)	الإناث	(٪)	نسبة الزيادة للذكور
١٩٦١	٣٧,٣٢٧	٢٥,٥٨٦	٦٨,٥	١١,٧٤١	٣١,٥	١١٧,٩
١٩٦٥	٧٧,٧١٢	٤٩,٧٤٤	٦٤	٢٧,٩٦٨	٣٦	٧٧,٩
١٩٧٠	١٤٧,٦٩٦	٧٩,٩٣٤	٥٤,١	٦٧,٧٦٢	٤٥,٩	١٨
١٩٧٥	٢٠٤,١٧٨	١٠٧,٧٧٠	٥٢,٧	٩٦,٤٠٨	٤٧,٣	١١,٧٩

يتضح من الجدول الحقائق التالية:

ـ لقد اختلف الوضع الديمغرافي للفلسطينيين خلال عقدي الستينات والسبعينات: كانت نسبة الذكور في الستينات حوالي ٦٦ ٪ (في المعدل) أي بمعدل يراوح بين الثلث والثلثين. وهذا يعكس ارتفاع نسبة الذكور بين الوافدين الفلسطينيين خلال الموجة الأولى من الهجرات المتعاقبة خلال هذا العقد. ثم ما لبثت نسبة الذكور أن انخفضت ليعادلها ارتفاع في نسبة الإناث، بحيث تقاربت النسبتان إلى التوازن النسبي. ويرجع ذلك إلى: زيادة حالات الزواج؛ ارتفاع معدلات الإنجاب بالنسبة للمقيمين خلال هذه الفترة؛ تهيئة الظروف المساعدة على لمِّ شمل الأسر ودعوة المرافقين (الزوجة والأولاد)، ومن يرتبط بهم وفق القنوات الشرعية وتصاريح الزيارة الرسمية.

ـ أما بالنسبة إلى عقد السبعينات فقد سجلت الإحصاءات ارتفاعاً ملحوظاً في العدد المطلق، إلا أن نسبة زيادة الذكور تضاءلت إلى أدنى حد لها ١١,٧ ٪. ويرجع ذلك إلى الأسباب المذكورة أعلاه. ويتضح ذلك لدى مقارنة الوافدين كمرافقين خلال الفترة المشار إليها. فقد دلت الإحصاءات عام ١٩٦٥ أن نسبة المرافقين إلى مجموع الفلسطينيين بلغت ٥٢,٤ ٪، بينما ارتفعت هذه النسبة في إحصاء ١٩٧٠ إلى ٧١,٢ ٪، وهذا يؤكد اتجاه الهجرة في هذه المرحلة في أنها تتخذ طابع الهجرة الجماعية (الأسرية) بعد أن كانت هجرة «أفراد»، وكان لها آثار متفاوتة تسبَّبت في ظهور مشكلات منها ما يتعلق بالمعيشة والعمل والتعليم، ليس على مستوى الفلسطينيين فحسب، بل على مستوى الدولة أيضاً.

(ب) فئات السن: إن تحليل السكان حسب فئات السن يعكس صورة صادقة لخصائص الهجرة الفلسطينية إلى الكويت في عقدي الستينات والسبعينات كما يوضح طبيعة البناء الاجتماعي للأسرة الفلسطينية.

ويوضح الجدول رقم (٦٠) بعض الخصائص العمرية.

الجدول رقم (٦٠)

توزيع الفلسطينيين بدولة الكويت حسب

الفئات العمرية خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٥

فئات السن	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥
حتى سن ١٤ سنة			
المجموع	٢٧,٤٦٨	٧٤,٤١٩	١٧٨,٦٢٢
ذكور	١٤,١٢٦	٣٨,٢٢١	٩٠,٠٤١
إناث	١٣,٣٤٢	٣٦,١٩٨	٨٨,٥٨١
(٪) إلى إجمالي الفلسطينيين	(٣٥,٣)	(٥٠,٣٨)	(٧٣,٥)
١٥ سنة فما فوق			
المجموع	٩٧,٨٤٢	٥٩,١٣٠	٣٨,٧١٢
ذكور	٧٢,٢٨٦	٤١,٤٠١	٣٠,٨٨٥
إناث	٢٥,٥٥٦	١٧,٧٢٩	٧,٨٢٧
(٪) إلى مجموع الفلسطينيين	(٦٤,٧)	(٤٩,٧)	(٢٦,٥)

يتضح من الجدول الحقائق التالية:

ـ تعتبر فئة السن ممن هم أقل من ١٤ سنة عنصراً هاماً في البناء السكاني لأنها مجموعة بشرية من فئة المعالين، وتضم الأطفال من الذكور والإناث، ومن الجدير بالملاحظة أن عدد المعالين قد تضاعف حوالي ٦ مرات خلال فترة عشر سنوات، أما نسبتهم إلى مجموع الفلسطينيين فقد انخفضت من ٣٥,٣ ٪ عام ١٩٦٥ إلى ١٩,٣٥ ٪ عام ١٩٨٢.

أما العوامل الكامنة وراء هذه الزيادة الكبيرة في نسبة المعالين فهي ثلاثة عوامل رئيسية منها ارتفاع معدلات الخصوبة لدى المرأة الفلسطينية، وانخفاض معدلات الوفيات

وخاصة (الرضع والأطفال) فضلاً عن الهجرة من الضفة الغربية والأردن إلى الكويت على شكل جماعي أسري.

ــ أما فئة السن (من هم ١٥ سنة فما فوق) فإنه بالرغم من الزيادة العددية التي حصلت في الفترة الممتدة من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٥ فإن نسبتهم إلى مجموع الفلسطينيين قد تضاءلت بشكل ملحوظ من ٦٤ ٪ إلى ١٢,٥ ٪، وهذا يعني أن قوة العمل الفلسطينية أقل بكثير من مجموع السكان وهو أمر يترتب عليه أوضاع ديمغرافية غير متوازنة بالنسبة للدولة المضيفة، وبالنسبة للفلسطينيين أنفسهم، حيث تزداد أعباء النفقات المعيشية كما يزداد الضغط على الخدمات الصحية والتربوية والإسكان، فضلاً عن المشكلات الأخرى التي تنجم عن عدم التوازن الديمغرافي.

(ج) **أسباب الإقامة بالكويت**: ومن الخصائص الديمغرافية الهامة التعرف على الأسباب الموجبة للإقامة بالكويت بالنسبة للفئات السكانية. ومن المعروف أن الوافدين يدخلون البلاد للعمل في القطاعين الحكومي والأهلي أو في التعليم أو للزيارة القصيرة أو كمرافقين.

إن الهدف الرئيسي من توجه الوافدين إلى الكويت هو لأغراض العمل والمشاركة في المشروعات الإنمائية والاقتصادية وفق المعطيات الاقتصادية، وخاصة معدلات الدخل من النفط والنشاط الاقتصادي الإنتاجي والاستهلاكي. ويمكن تصنيف الفلسطينيين في الكويت إلى ثلاثة أصناف: الأول مرافقون، والثاني في سن قوة العمل، والثالث ذوو النشاط الاقتصادي في القطاعات المختلفة.

الجدول رقم (٦١)
توزيع الفلسطينيين حسب غرض الإقامة
وطبيعة العمل والجنس عام ١٩٧٥

الغرض	فئة السن أقل من ١٩ سنة			فئة السن ٢٠ سنة فما فوق		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
عمل حكومي	٧٧	٣١	١٠٨	٢٠,٣٧٤	٢,٥٦٢	٢٢,٩٣٦
عمل خاص	٧٢٧	١٣٦	٨٦٣	٢٢,٠٥٩	١,٣٩١	٢٣,٤٥٠
مرافقون	٦١,٨٩١	٦٠,٣٣٥	١٢٢,٢٢٦	١,٥٥٤	٣١,١٨٣	٣٢,٧٣٧
للتعلم	٧٠	١٣	٨٣	١٨٦	٢١	٢٠٧
أخرى(*)	١٠٦	٦٨	١٧٤	٧٢٥	٦٨٧	١,٤١٢

(*) تشمل الهيئات الدبلوماسية والعلاج والزيارات السياحية.

ويوضح الجدول رقم (٦١) غرض الإقامة حسب فئة السن.

يتضح من الجدول الحقائق التالية:

ــ ان الغالبية العظمى من فئة العمر لمن هم أقل من ١٩ سنة (٩٩ ٪) قد دخلت البلاد مرافقة لأولياء الأمور الذين حصلوا على أذونات للعمل في القطاعات المختلفة. أما بالنسبة إلى العاملين منهم فإن الغالبية تعمل في القطاعات الخاصة (غير الحكومية) في نطاق الخدمات التجارية والصناعية والمهن الأخرى، أما الذين يعملون في القطاع الحكومي فيشكلون أقل من ١٠ ٪ من مجموع العاملين. أما الباقون فقد دخلوا البلاد بقصد الزيارة العائلية أو للسياحة أو للعلاج.

ــ أما بالنسبة لفئة السن ٢٠ سنة فما فوق فتصل نسبتهم إلى ٤٠ ٪ فقط، معظمهم من الإناث المرافقات لأولياء الأمور وتضم الزوجة والأبناء. ويتوزع الذين قدموا للبلاد من أجل العمل في القطاعين الحكومي والخاص بنسب متقاربة حيث تصل نسبة العاملين في الأجهزة الحكومية إلى حوالي ٤٤ ٪ بينما تصل نسبة العاملين في القطاع الخاص إلى ٥٦ ٪ من مجموع العاملين في القطاعين المذكورين. وترتفع نسبة العاملين في القطاعات الخاصة (التجارية والإنشائية وغيرها). أما الوافدون لأسباب أخرى فمنهم من دخل البلاد من أجل متابعة الدراسة في جامعة الكويت والمعاهد التطبيقية، وهم من الطلبة الذين يحصلون على المنح

الجدول رقم (٦٢)
توزيع الفلسطينيين حسب الجنس وسبب الإقامة
عام ١٩٨٢

سبب الإقامة	ذكور	إناث	المجموع	(٪)
عمل حكومي	٣١,١٧٠	٣,٨٧١	٣٥,٠٤١	١١,٣
عمل خاص	٣٤,٧٢٩	٢,٢٨٠	٣٧,٠٠٩	١٢,٠
هيئات دبلوماسية	٩٢	١٥	١٠٧	—
مرافقة	٩٦,٧٠١	١٣٦,٦٢١	٢٣٣,٣٢٢	٧٥,٧
التعلّم	٣٩٠	٥٠	٤٤٠	—
العلاج	١٥	٢	١٧	—
السياحة أو الزيارة	١,١٦٠	١,٠٧٩	٢,٢٣٩	٠,٧
أخرى	٢	—	٢	—
المجموع	١٦٤,٢٥٩	١٤٣,٩١٨	٣٠٨,١٧٧	٩٩,٧

والمساعدات ومنهم من دخل البلاد للزيارة العائلية أو للعلاج خاصة من فئة كبار السن. ومن المهم التعرف على خصائص مجالات العمل للقوى العاملة الفلسطينية بالكويت.

أما الجدول رقم (٦٢) فيوضح خصائص الإقامة حسب الجنس في عام ١٩٨٢.

يتضح من الجدول أن نسبة الملتحقين بعائل تصل إلى ٧٥,٧ ٪، أي ثلاثة أرباع السكان. وبعبارة أخرى ان حوالي ربع السكان يعيلون ثلاثة أرباعهم، أي أن كل شخص في قوة العمل مسؤول عن إعالة ٣ أشخاص آخرين علاوة على نفسه، وهذه نسبة عالية. ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع حجم الأسرة الفلسطينية وانخفاض نسبة مشاركة قوة العمل (وخاصة النسائية) في النشاط الاقتصادي، وربما كان ذلك عائداً إلى عوامل ترتبط بالقيم الاجتماعية للأسرة من ناحية، ومدى توفر فرص العمل التي تتناسب مع الواقع الاجتماعي من ناحية أخرى.

وإذا نظرنا إلى ذوي النشاط الاقتصادي حسب نوع العمل (١٥ سنة فأكثر) عام ١٩٨٢ نلاحظ ما يلي: تصل نسبة أصحاب العمل إلى ٢,١ ٪، وتصل نسبة الذين يعملون لحسابهم ٨,٤ ٪، وتصل نسبة الذين يعملون بأجر نقدي ٨٩,٥ ٪، أي أن الغالبية العظمى تعمل بأجر نقدي في القطاعات المختلفة، سواء الحكومية منها أو التابعة للقطاع الخاص.

(د) المستوى التعليمي: يتأثر المستوى التعليمي بالكثير من العوامل، منها القوانين المعمول بها في البلاد والإمكانيات المادية للأسرة، والفرص المتاحة للتعليم في المستويات المختلفة. وتجدر الإشارة إلى أن القوانين الصادرة بعد عام ١٩٨٤ تؤكد على ضرورة وجود ولي أمر الوافد قبل عام ١٩٦٢، حتى يمكنه أن يدخل أبناءه المدارس الحكومية حيث التعليم مجّاني. وهناك استثناءات لفئات مهنية معينة مثل الأطباء والقضاة وأساتذة الجامعة وأبناء المدرّسين. أما بالنسبة إلى تعليم الكبار فإن ذلك يقتصر على المواطنين (فلا يشمل الوافدين) ويؤثر المستوى التعليمي في الإنتاجية والإنجاز وفي المستوى الاقتصادي وفي طبيعة التطور الاجتماعي والتنمية الشاملة في الدولة.

ويبين الجدول رقم (٦٣) توزيع الفلسطينيين حسب المستوى التعليمي.

يتضح من الجدول أن نسبة الحاصلين على تعليم بمستوى الشهادة الابتدائية فأقل تصل إلى ٦٥,٢ ٪ أي أن حوالي ثلثي الفلسطينيين الذين تزيد أعمارهم عن ١٠ سنوات حاصلون على مستوى تعليمي منخفض. وتزيد نسبة الذكور (الضعف) على نسبة الإناث. وكذلك الأمر في الثانوية.

أما نسبة الحاصلين على مستوى الإعدادية فتصل إلى ١٥,١ ٪ لكل منهما وتنخفض نسبة الحاصلين على مستوى جامعي وما فوق الجامعي إلى ٣,٧ ٪. وهذا يعني أن المستوى التعليمي للفلسطينيين لدى الغالبية العظمى هو بمستوى الثانوية العامة فأقل، وتزداد بينهم فئة الحاصلين على تعليم بمستوى الابتدائية فأقل. ويرجع السبب في انخفاض المستوى التعليمي الجامعي إلى صعوبة الالتحاق بجامعة الكويت والمعاهد والكليات المتخصصة بالرغم من السياسة الإيجابية التي تنتهجها الدولة تجاه الفلسطينيين والقضية الفلسطينية.

وقد أشارت إحصائية عام ١٩٧٧/١٩٧٨ إلى توزيع التلاميذ الفلسطينيين في المدارس الحكومية على المراحل التعليمية المختلفة وبينت أن مجموع المسجلين في المرحلة الابتدائية بلغ ٣٢,٣٦٠ طالباً وطالبة وفي المرحلة المتوسطة ١٩,٧١٨ طالباً وطالبة وفي المرحلة الثانوية ١١,٨٤٨ طالباً وطالبة، وبعبارة أخرى فإن مقابل كل ٣ طلاب ملتحقين في المرحلة الابتدائية هناك طالب واحد يدخل المرحلة الثانوية، أي أن حوالي ثلثي الطلبة والطالبات لا يواصلون الدراسة لأسباب مختلفة.

(هـ) الحالة الاجتماعية: يقصد بالحالة الاجتماعية ــ حالة الزواج. وتصنف عادة حالة الفرد: أعزب أو متزوج أو أرمل أو مطلّق.

الجدول رقم (٦٣)

توزيع الفلسطينيين (١٠ سنوات فأكثر) حسب المستوى التعليمي في الكويت عام ١٩٨٢

الحالة التعليمية	ذكور	إناث	المجموع	(٪)
أمّي	٥,٥٧٤	٢٦,٠٩٣	٣١,٦٦٧	١٨
مُلمّ	٢٩,٦٩٦	١٦,٦٤٦	٤٦,٣٤٢	٢٦,٢
الابتدائية	٢٠,٣٧٣	١٦,٧٩٢	٣٧,١٦٥	٢١
الإعدادية	١٦,٤٣٤	١٠,٤١٣	٢٦,٨٤٧	١٥,٢
الثانوية	١٧,٢٩٩	٩,٤٤٦	٢٦,٧٤٥	١٥,١
شهادة فنية أو مهنية	٧٦٨	٤٣٦	١,٢٠٤	٠,٧
جامعية	٥,٥٧٤	٨٠٦	٦,٣٨٠	٣,٥
فوق الجامعية	٢٨٨	١٨	٣٠٦	٠,٢
غير مبينّ	٩٥	٨٦	١٨١	٠,١
المجموع	٩٦,١٠١	٨٠,٧٣٦	١٧٦,٨٣٧	١٠٠

ويتم تحليل كل صنف من هذه الحالات من خلال الإحصاءات والسجلات الرسمية وتحديد العوامل التي تؤثر في الاتجاهات المختلفة من أجل الوقوف على الخصائص السكانية وحالة الأفراد وتحديد الخدمات الاجتماعية اللازمة للفئات المختلفة.

ويوضح الجدول رقم (٦٤) الحالة الاجتماعية عام ١٩٨٢.

الجدول رقم (٦٤)
توزيع الفلسطينيين (١٥ سنة فأكثر) حسب حالة الزواج والجنس عام (١٩٨٢)

حالة الزواج	ذكور	إناث	المجموع	(٪)
لم يتزوج أبداً	٢٥,٦٧٠	٩,٩٢٢	٣٥,٥٩٢	٢٤,٦
متزوج	٥٢,٣٠٥	٥٣,٣٥٨	١٠٥,٦٦٣	٧٣,٠
مطلّق	٨٥	١٩١	٢٧٦	٠,٢
أرمل	٢١٠	٢,٨٦٦	٣,٠٧٦	٢,١
غير مبين	١٩	٢٢	٤١	—
المجموع	٧٨,٢٨٩	٦٦,٣٥٩	١٤٤,٦٤٨	٩٩,٩

يتضح من الجدول أن الغالبية العظمى من الذكور والإناث (٧٣٪) متزوجة. وترتفع نسبة الإناث على الذكور نظراً لارتفاع نسبة الذكور العزّاب حيث يبلغ عددهم ٢٥,٦٧٠، أي ما يعادل ٧٢٪، بينما تشكل الإناث ٢٨٪ من العزّاب، أي أن الغالبية العظمى من الفئة العمرية التي تندرج ضمن قوة العمل هي من المتزوجين والذين يصطحبون أسرهم معهم.

كما نلاحظ أن نسبة إجمالي الذكور تبلغ ٥٣٪، بينما نسبة الإناث ٤٧٪ من إجمالي السكان ١٥ سنة فأكثر.

تنخفض نسبة المطلقين إلى حدها الأدنى. ويرجع ذلك إلى تماسك الأسرة الفلسطينية والقيم المرتبطة بالاختيار السليم والطقوس المرتبطة بالخطة والزواج بحيث تعكس نسبة عالية من التوافق الأسري.

(و) خصائص قوة العمل: تتأثر قوة العمل بعدة عوامل ومتغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية، حيث تخضع لمعايير التنمية الاقتصادية المحلية من ناحية وإلى الصفات المميزة في الأقلية الوافدة، وحسب حاجة القطاعين الحكومي والخاص إلى مثل هذه الصفات، حيث ان المتغيرات الاقتصادية بالكويت تؤثر بدرجة كبيرة في نمط العمالة المستوردة وخصوصياتها أكثر من أية عوامل أخرى. وقد أثبت الفلسطينيون الجدارة في مواقع العمل في القطاعات المختلفة وهو ما زاد في استقرارهم (النسبي) في مجمل قوة العمل بالكويت مقارنة مع الأقليات العربية والأجنبية الأخرى.

تعتبر فترة السبعينات فترة الازدهار العمراني بسبب زيادة أسعار النفط وارتفاع معدلات الدخل القومي واستثماره في استكمال البناء الهيكلي للاقتصاد والخدمات والقيام بمشروعات تنموية شاملة، ولهذا فقد فتحت الكويت أبواب الهجرة الوافدة للعمالة الآسيوية والعربية والأوروبية على اختلاف مستوياتها.

أما بالنسبة إلى توزيع الفلسطينيين حسب أبواب المهنة التي يمارسونها فقد تتفاوت نسبة التوزيع في مجالات العمل المختلفة كما هو مبين في الجدول رقم (٦٥).

الجدول رقم (٦٥)
توزيع الفلسطينيين (١٥ سنة فأكثر) حسب أبواب المهنة التي يمارسونها (عام ١٩٧٥)

المهنة	ذكور	إناث	مجموع
المشتغلون بالمهن العلمية والفنية ومن يرتبط بهم	٩,٠٤٠	٣,٠١٢	١٢,٠٥٢
المديرون الإداريون ومديرو الأعمال	٥٦٠	٢	٥٦٢
الموظفون التنفيذيون في الحكومة والمشتغلون بالأعمال الكتابية	٧,٧٢٩	٥٩٨	٨,٣٢٧
المشتغلون بأعمال البيع	٣,٧٤٠	٥٥	٣,٧٩٥
المشتغلون بأعمال الخدمات	٣,٦٥٣	٤٣٣	٤,٠٨٦
عمال الإنتاج ومن يرتبط بهم وعمال تشغيل معدات النقل والعمال العاديون	١٧,٨٩٤	٤٤	١٧,٩٣٨
المشتغلون بالزراعة وتربية الحيوان والصيد في البر والبحر	٨٩٣	—	٨٩٣
المجموع	٤٣,٥٠٩	٤,١٤٤	٤٧,٦٥٣

يتضح من الجدول الحقائق التالية:

بالنسبة إلى توزيع العمالة الفلسطينية على القطاعات المختلفة يحظى قطاع المشتغلين بأعمال الإنتاج ومن يرتبط بهم،

وعمال تشغيل معدات النقل والعمال العاديين بأعلى نصيب من العمالة الفلسطينية (الذكور)، حيث تصل نسبتهم إلى ٣٧,٦ ٪ ويشمل هذا القطاع أعمال البناء والتشييد وأعمال الصناعة والورش والتشغيل والتجميع وغيرها. ويلي هذا المشتغلون بالمهن العلمية والفنية وما يرتبط بها، حيث تصل نسبتهم إلى ٢٥ ٪ من مجمل العمالة الفلسطينية، ويشمل نشاط هذا القطاع التعليم والصحة والاعلام والجامعات والمراكز والكليات المهنية في المجالين الحكومي والخاص.

أما القطاع الثالث فيضم العاملين في الوظائف التنفيذية في الحكومة والمشتغلين بالأعمال الكتابية في وزارات الدولة المختلفة، وتصل نسبتهم إلى ١٧,٤ ٪ من مجمل العمالة الفلسطينية، يلي ذلك العاملون في مجال الخدمات، حيث تصل نسبتهم إلى حوالي ٨,٥ ٪، ثم المشتغلون بأعمال البيع في القطاع الخاص، حيث تصل نسبتهم إلى ٧,٩ ٪. ويعمل الباقون في مجالات الزراعة وتربية الحيوان والصيد في البر والبحر، فضلاً عن العاملين الإداريين ومديري الأعمال.

ـ أما بالنسبة إلى توزيع العمالة على المهن المختلفة حسب الجنس، فإن الغالبية من الذكور (٤١,١ ٪)، منهم يعملون في قطاع الإنتاج وتشغيل المعدات، يليها المشتغلون في المهن العلمية والفنية ٢٠,٧ ٪، ثم فئة الموظفين التنفيذيين في الحكومة والمشتغلين في الأعمال الكتابية ١٧,٧ ٪. وتتوزع النسبة المئوية المتبقية على باقي القطاعات.

أما الإناث فإن توزيعهن على المهن المختلفة يختلف تماماً عن توزيع الذكور، حيث نجد أن الغالبية العظمى (٧٢,٦ ٪) منهن تتمركز في المهن العلمية والفنية وما يرتبط بها، وتتوزع النسبة المئوية الباقية على القطاعات الأخرى، وأهمها قطاع العاملات التنفيذيات في الحكومة والمشتغلات بأعمال الكتابة (١٤,٤ ٪)، ثم العاملات في نطاق الخدمات المتنوعة (١٠,٤ ٪).

أما المجالات التي لا تمثل نقاط جذب بالنسبة للإناث من العمالة الفلسطينية فيمكن تحديدها في قطاعات الإدارة العليا وأعمال البيع وأعمال الإنتاج والزراعة وتربية الحيوان والصيد في البر والبحر، ويرجع ذلك إلى أسباب ترتبط بالقيم الاجتماعية التي ترتبط بمجالات عمل المرأة بالإضافة إلى ضعف التأهيل العلمي والخبرات المكتسبة.

وتقل نسبة العاملات من الإناث بالنسبة إلى مجمل العمالة الفلسطينية إذ تصل نسبتهن إلى ٨,٦ ٪ فقط، بينما تبلغ نسبة العاملين من الذكور ٩١,٤ ٪، أي أن الغالبية العظمى من الإناث في مرحلة السبعينات قد حضرت إلى البلاد كمرافقات أو ملتحقات بالعائل نظراً لضعف مشاركتهن في القوى العاملة النشطة اقتصادياً بدولة الكويت في مرحلة أواسط السبعينات.

(ز) خصائص العمالة في الثمانينات: تشير الإحصاءات المحلية إلى أن مجموع عدد الفلسطينيين (ومنهم حَمَلة جوازات السفر الأردنية) قد بلغ ٣٤٦,٧٦٨. أما التقدير الفعلي فيصل إلى حوالي ٤٠٠,٠٠٠ نسمة من الذكور والإناث.

أما بالنسبة إلى توزيعهم حسب التعليم في المراحل التعليمية المختلفة عام ١٩٨٤ فهو كالتالي:

عدد الطلبة الموزعين على مختلف المراحل التعليمية في المدارس الحكومية ٧٩,١٧٦ طالباً وطالبة، وعدد الطلبة الموزعين على مختلف المراحل التعليمية في المدارس الخاصة ٢٠,٢٤١ طالباً وطالبة، وعدد الطلبة الذين يدرسون بجامعة الكويت والتعليم التطبيقي في ذلك العام ٢,١٢٠ طالباً وطالبة، أي ما مجموعه ١١٩,٥٣٧ طالباً وطالبة ومعدله ٣٤,٤ ٪ من مجموع السكان المقيمين المسجلين رسمياً بالكويت، وحوالي ٢٩,٨ ٪ من مجمل التقدير الفعلي للسكان. وتعتبر هذه النسبة ذات مكانة عالية إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الدول النامية أو الدول المتقدمة. ويعكس ذلك حرص الفلسطينيين على تعليم أبنائهم وإلحاقهم بالمدارس، بالرغم من الطبقة الاجتماعية التي ينتمون إليها أو مستوى الدخل الأسري، وفق القوانين المتبعة في التعليم.

والتعليم بالكويت مجاني في مراحل التعليم المختلفة. وكانت الدولة تقدم الملابس والأحذية ووجبة صباحية لجميع الطلبة في المدارس الحكومية، إلا أن ذلك قد توقف منذ عام ١٩٨٤. أما فيما يتعلق بشروط الالتحاق في المدارس الحكومية فتشمل المقيمين بدولة الكويت قبل عام ١٩٦٢، وأبناء العاملين بالتدريس الجامعي وأبناء الأطباء والعاملين في الجيش والقوات المسلحة والقضاء، ولذلك نجد أن عددهم في المدارس الخاصة مرتفع نسبياً.

أما فيما يتعلق بتوزيع العاملين على ميادين العمل المختلفة فإن الجدول رقم (٦٦) يوضح توزيع العمالة الفلسطينية:

الجدول رقم (٦٦)
توزيع العمالة الفلسطينية على بعض القطاعات
(من الذكور والإناث) عام ١٩٨٤

المهنة	العدد	(٪)
القطاع الصناعي	١٥,٦٤٠	٢٨,٤
القطاع التجاري	٦,٨٧٢	١٢,٤
البنوك والتأمين	٢,٣٦١	٤,٣
العاملون في المؤسسات الحكومية	٢٢,٤٢٣	٤٠,٦
الأساتذة والموظفون بجامعة الكويت	٤٦٤	٠,٨
الهيئة العامة للتعليم التطبيقي	١٢٨	٠,٣
المدرسات والمدرسون في مراحل التعليم	٣,٥٥٨	٦,٤
الكوادر الطبية	٣,٧٩٠	٦,٨
المجموع	٥٥,٢٣٦	١٠٠

يتضح من الجدول الحقائق التالية:

ان الغالبية العظمى من العمالة الفلسطينية عام ١٩٨٤/ ١٩٨٥ تعمل في المؤسسات الحكومية (الأشغال والصحة والتربية والتعليم والإعلام والاقتصاد والإسكان والشؤون الاجتماعية والعمل والكهرباء والماء والأشغال العامة) حيث تبلغ النسبة ٤٠,٦ ٪ من إجمالي القوى العاملة الفلسطينية النشطة اقتصادياً، ويلي ذلك القطاع الصناعي (حيث تبلغ النسبة ٢٨,٤ ٪) ثم القطاع التجاري (١٢,٤ ٪) وتتوزع النسبة المئوية المتبقية على القطاعات الأخرى وهي (على الترتيب): الكوادر الطبية (٦,٨ ٪) والمدرسون في مراحل التعليم المختلفة (٦,٤ ٪) ثم البنوك والتأمين (٤,٣ ٪) ثم التعليم ما بعد الثانوية العامة (١,١ ٪). أما بالنسبة للعاملين في الكوادر الطبية فإن الإحصاءات تشير إلى أن الغالبية العظمى منهم تعمل في القطاع الحكومي ٩٢,٢ ٪ بينما يعمل ٧,٨ ٪ فقط في القطاع الخاص. وفيما يتعلق بطبيعة العمل فإن أكثر من الثلث بقليل منهم (٣٧,٨ ٪) يعملون في أعمال التضميد والتمريض وغالبيتهم في المستشفيات الحكومية، يليهم فئة الفنيين والوظائف المعاونة المختلفة (٣٧,٦ ٪)، ثم فئة الأطباء البشريين، ويمثلون ١١,٩ ٪، وتتوزع النسبة المئوية المتبقية على المهن الطبية الأخرى من مساعد صيدلي (٥,٤ ٪) ثم الصيدلة (٥ ٪) ثم طب الأسنان (١,٨ ٪) وأخيراً الطب البيطري (٠,٣ ٪).

مدة الإقامة الفلسطينية بالكويت:

تراوح فترة الإقامة الفلسطينية كأية جنسية أخرى من الوافدين الأجانب في المجتمع الكويتي حسب المعطيات الاقتصادية والقوانين المنظمة للإقامة والخدمة المدنية والقوانين الجزائية. ومن المعروف أن معدل فترة الإقامة بين الفلسطينيين يعتبر من أعلى معدلات فترات الإقامة بين الفئات الأخرى من الوافدين. ويرجع ذلك إلى عوامل تتعلق بموقف الدولة الرسمي وسياستها تجاه الفلسطينيين وقضيتهم من ناحية، وإلى تمسك القطاع الخاص بهم بسبب ارتفاع معدلات العطاء والإنتاج علاوة على الولاء والإخلاص وهي من السمات المفضلة لدى أصحاب الأعمال بالكويت ودول الخليج.

ونقصد بالإقامة سواء القادمين للكويت من أجل العمل والنشيطين اقتصادياً أو الوافدين إليها بسبب الالتحاق بعائل أو للزيارة والسياحة والاستشفاء. ويعكس الجدول رقم (٦٧) توزيع الفلسطينيين حسب فترة الإقامة حسب تعداد ١٩٧٥.

يتضح من الجدول الحقائق التالية:

ــ أن الغالبية من الفلسطينيين تقضي فترة إقامة تراوح بين ٥ ــ ٩ سنوات، حيث تصل النسبة إلى (٣٦,٥ ٪)، أما بالنسبة للذين يقضون فترة إقامة طويلة، تزيد عن ١٠ سنوات فتصل نسبتهم إلى ٣٥,٥ ٪. وتراوح فترة إقامة النسبة المتبقية منهم (٢٨ ٪) ما بين ٨ سنوات وأقل من سنة واحدة. ومن

الجدول رقم (٦٧)
توزيع الفلسطينيين حسب فترة الإقامة بالكويت عام ١٩٧٥

الفترة (سنوات)	العدد	(٪)
أقل من سنة	١,٥١٣	٠,٨
١	١٢,١٠١	٦,٣
٢	١٢,٩٣٥	٦,٨
٣	١٢,٩٦٤	٦,٩
٤	١٣,٦٧٥	٧,٢
٥ ــ ٩	٦٩,٥٢٢	٣٦,٥
١٠ ــ ١٤	٤٢,٢٩٥	٢٢,٢
١٥ ــ ١٩	١٩,٠٤٧	٩,٩
٢٠ ــ ٢٤	٦,١٦٥	٣,٢
٢٥ فأكثر	٣٢٥	٠,٢
غير مبين	١٩	٠,٠٠١
المجموع	١٩٠,٥٦١	١٠٠

الطبيعي أن تنتهي فترة إقامة المعالين الملتحقين بعائل مع المعيل الذي يغادر البلاد، وبذلك فإن المغادرة تكون في معظم الحالات جماعية أكثر منها فردية.

أما الذين يغادرون الكويت، فإن معظمهم يعود إلى الأردن أو إلى الضفة الغربية المحتلة (ممن يحملون هويات الإقامة) أو إلى دول أخرى حيث تتوفر فرص العمل. وقد عاد إلى الأردن خلال عامي ١٩٨٤ و١٩٨٦ أكثر من ٥٠,٠٠٠ فلسطيني بسبب ضيق فرص العمل أو إنهاء الخدمة أو ضعف الأحوال الاقتصادية التي تواجه الكويت في هذه المرحلة.

التكيف الاجتماعي للأسرة الفلسطينية:

إن الوافدين إلى المجتمع الكويتي لا يعدون مسبقاً للدور الاجتماعي الذي يقومون به في المجتمع الجديد، وتعني الهجرة الانتقال إلى مجتمع جديد له خصائص مميزة تختلف عن تلك التي اعتادوا عليها في المجتمع الفلسطيني الأصلي أو المجتمعات التي أقاموا فيها لفترات مؤقتة.

وأشارت الدراسة التي قام بها وجيه ياسين حول تكيف الأسرة الفلسطينية بالكويت إلى أن درجة تكيف الفلسطينيين مع المهنة عالية بسبب رضائهم عن مجال العمل وإن انخفض الأجر مقابل المسؤولية، وتزداد درجةُ الرضا والتكيف كلما ارتفع المستوى المهني، كما تزداد درجة الرضا والتكيف المهني كلما ارتفع المستوى التعليمي ومقدار الدخل الذي يوفره العاملون في القطاعات المختلفة. كما أشارت الدراسة إلى أن الدافع الرئيسي لهجرتهم إلى الكويت هو اقتصادي يتمثل في الرغبة في تحسين مستوى المعيشة. وتزداد عملية التكيف في نطاق العمل والمسكن كلما طالت فترة الإقامة. وغالبية الفلسطينيين لا تخطط للإقامة الدائمة بالكويت، بل تفضل الإقامة الدائمة في أماكن إقامتها الأصلية ريثما تتحقق أمنية العودة إلى وطنها فلسطين.

كما أثبتت الدراسة أن معظم الفلسطينيين يقضون إجازتهم في الوطن الأصلي وتربطهم بالأهل ارتباطات مالية واجتماعية ويقيمون العلاقات الدائمة مع ذويهم ويمتلكون مسكناً خارج الكويت. كما أن علاقة الفلسطينيين ببني جنسيتهم قوية في نطاق الجوار والعمل والزواج والشراكة في العمل والتعاون في التغلب على الصعوبات التي تواجههم. أما بالنسبة لعلاقتهم مع الآخرين من الكويتيين والوافدين من الجنسيات الأخرى فهي ضعيفة نسبياً ولا تتعدى فترات العمل الرسمية، خاصة أن معظم الفلسطينيين يتجمعون في أحياء معينة ويصرفون معظم الوقت مع مواطنيهم، وقد يكون التفاعل بين الجنسيات المختلفة ضعيفاً.

وقد ساهمت عملية الاغتراب في المجتمع الفلسطيني في تغيير عدد من القيم الاجتماعية التقليدية التي كانت سائدة في المجتمع الفلسطيني، ومن هذه القيم قبل النكبة:

- التخفيف من أهمية النسب والحسب كمعيار للتقييم الاجتماعي والمكانة والتفاعل الاجتماعي بين الأسر والجماعات، وأصبح الكسب والعمل والتعليم من المعايير السائدة.

- علاقات الجيرة (غير القرابية) غالباً ما تكون سطحية، وهذا ما يؤكد طبيعة العلاقات الثانوية السائدة.

- ازدياد نسبة الذين يقرأون الصحف والمجلات ويستمعون للإذاعة ويشاهدون التلفزيون أكثر من السابق.

- محاولة معالجة المشكلات التي تواجههم بالطرق السلمية وتقل أعمال العنف والعصبية القبلية والعائلية.

- المحافظة على الهوية الفلسطينية في النشاطات والجمعيات والخدمات الاجتماعية ومساعدة الأسر المنكوبة وذوي الدخل المحدود. ويزداد التفاف الأهل من القرية الواحدة أو المدينة الواحدة الفلسطينية بعضهم حول بعض ويكوّنون الروابط والجمعيات بغرض مساندة أهلهم في الوطن المحتل وإقامة المشاريع السكنية وجمع التبرعات لإقامة المدارس والمساجد وتحسين الطرق وبناء المساكن فيها وإعانة المحتاجين وتعليم الأبناء في الخارج.

وقد تغيرت مكانة المرأة الفلسطينية والقيم المرتبطة بها حيث أصبحت تدخل ميدان العمل وتواصل التعليم حتى المرحلة الثانوية والجامعية وتساعد الأهل مادّياً، ويبرز نشاطها في الجمعيات والمنظمات الفلسطينية مثل الهلال الأحمر الفلسطيني واتحاد المرأة الفلسطينية بالكويت.

أما بالنسبة للتنظيم الطبقي فإن الظروف المتغيرة الاقتصادية وزيادة حركة المال والأعمال قد أتاحت ظهور طبقات اجتماعية، والحراك الاجتماعي في الوسط الفلسطيني يختلف عمّا كان عليه في فلسطين من حيث المضمون والبناء وليس من حيث الشكل. إذ ان البناء الطبقي حافظ على هويته في وجود الطبقات العليا والوسطى والدنيا، أما المضمون فيختلف، فقد أصبحت الطبقة العليا في المجتمع الفلسطيني (المؤقت، في الاغتراب، سواء

في الكويت أو أية دولة أخرى) تتشكل من أولئك الأفراد والأسر الذين تمكنوا من جمع ثروة كبيرة خلال فترة إقامتهم (وعادة ما تزيد عن ١٠ سنوات). وتضم هذه الطبقة أفراداً من المدن والقرى من مختلف المستويات للتنظيم الاجتماعي التقليدي الفلسطيني، ولذلك نجد من أسماء الذين يندرجون في هذه الطبقة من لم يكونوا معروفين بانتمائهم للطبقة العليا سابقاً وأصبحوا في عدادها بالنسبة للتجمع الفلسطيني في الكويت. أما الطبقة الوسطى فتضم في صفوفها أفراداً من الطبقة العليا سابقاً ومن العمال والفلاحين الذين حصلوا على قسط من التعليم الجامعي وأصبحوا في عداد المثقفين والعاملين في المهن الطبية والهندسية والقضائية والتعليمية، ويعتبرون من أصحاب الدخل المتوسط. وأما الطبقة الدنيا فما زالت تضم الفئات التقليدية من المزارعين والعمال والفلاحين الذين قدموا إلى البلاد ولم يطرأ تغيير كبير على مكانتهم الاجتماعية بالرغم من ارتفاع معدل حجم الأسرة وتدني مستوى المهنة والدخل في المجتمع الكويتي.

والجدير بالذكر أن التنظيم الطبقي والخصائص الطبقية التي تشكل البناء الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني اتخذت طابعاً مغايراً للطابع الذي كان سائداً في فلسطين في مرحلة الانتداب البريطاني وما قبلها. فبالرغم من الخصائص المشار إليها أعلاه نلاحظ أن التجمعات التي كانت سائدة في المجتمع الفلسطيني التقليدي يتوقع أن تتلاشى بدرجة كبيرة. إذ ان التجمعات التي تجمع الفلسطينيين في الكويت، كما هو الواقع في جميع التجمعات السكنية الفلسطينية داخل فلسطين وخارجها، في المناسبات والاحتفالات والأعياد تضم مختلف الطبقات والمهن والمستويات التعليمية، حيث ان العامل الرئيسي الذي يجمعهم هو كونهم فلسطينيين وكونهم مغتربين، يعانون ألم الفرقة والابتعاد وتراهم يتعاونون ويتساندون في مساعدة بعضهم بعضاً في نطاق العمل والتعليم والأعمال الخيرية، وتتجلى فيما بينهم روح الأخوة والمودة.

٧ ــ الفلسطينيون في قطر:

لقد أقام الفلسطينيون في دولة قطر بشكل مكثّف بعد أحداث عام ١٩٤٨ وبشكل خاص بعد حرب ١٩٦٧، إذ وجدت القوى العاملة والفئات القادرة على المشاركة في أبواب النشاط الاقتصادي المختلفة ترحيباً. ولا تتوافر الإحصاءات الدقيقة حول الأعداد المطلقة للعرب الفلسطينيين لأن التعدادات السكانية المنشورة تبين إحصاءات عامة حول المواطنين والوافدين وهي قديمة ترجع إلى عام ١٩٧٠. ولذلك سوف نتناول بعض المؤشرات الديمغرافية والتربوية والاقتصادية المتفرقة:

(أ) **المؤشرات التربوية**: بلغ مجموع الطلبة في العام الدراسي ١٩٦٣/١٩٦٤ حوالي ٤٩٣ طالباً منهم ٢٨٦ ذكراً و٢٠٧ إناث، وأصبح العدد ٥,٠٨٣ طالباً موزعين مناصفة بين الذكور والإناث في عام ١٩٧٧/١٩٧٨.

أما بالنسبة إلى توزيعهم حسب المستويات المختلفة في عام ١٩٧٧/١٩٧٨ فهو كالتالي:

- المرحلة الابتدائية: ٣,٢٧٧ طالباً وطالبة (٦٤ ٪).
- المرحلة الإعدادية: ١,١٠٤ طلاب وطالبات (٢١,٧ ٪).
- المرحلة الثانوية: ٧٣٢ طالباً وطالبة (١٤,٣ ٪).

وبعبارة أخرى، فإن نسبة التسرب مرتفعة في مستويات التعليم المختلفة، إذ ان من بين كل ١٠٠ طالب ينهي المرحلة الابتدائية حوالي ٣٣ يدخلون أو ينهون المرحلة الإعدادية، ومن كل ١٠٠ طالب ينهون المرحلة الإعدادية حوالي ٦٣ فقط يدخلون أو ينهون المرحلة الثانوية. أما نسبة هؤلاء إلى الذين يدخلون المرحلة الابتدائية فتصل إلى الخُمس، أي من كل ١٠٠ طالب يلتحقون بالمرحلة الابتدائية ٢٠ طالباً يلتحقون بالمرحلة النهائية سواء من الذكور أو الإناث. وإذا أخذنا نسبة أولئك الذين يصلون إلى نهاية المرحلة الثانوية (أي الثالث الثانوي) فإن من بين كل ١٠٠ طالب يبدأ في المرحلة الثانوية ٥ طلاب فقط يصلون إلى الثالث الثانوي.

وقد يرجع السبب في الانخفاض التدريجي لمعدلات الالتحاق بالمراحل التعليمية المختلفة إلى عدة عوامل منها اقتصادية ترتبط بظروف الأسرة المالية (ارتفاع معدل حجم الأسرة مع انخفاض الدخل)، ومنها الحاجة إلى عمل الأبناء في مرحلة مبكرة قبل الانتهاء من الدراسة الثانوية.

يقل عدد الطلبة في المعاهد التجارية والدينية والصناعية. كما يقلّ عددهم في الجامعات، إذ وصل إلى ٨٨ طالباً وطالبة فقط (معظمهم من الإناث) في العام الدراسي ١٩٧٦/١٩٧٧.

(ب) **المؤشرات الاقتصادية**: تشير إحصاءات عام ١٩٨٤ حول قوة العمل في بعض القطاعات والمهن المتخصصة إلى ما يلي:

- في القطاع الحكومي، وصل عدد العاملين إلى ٢,٢٤٧ شخصاً منهم ٧٤ ٪ من الذكور و ٢٦ ٪ من الإناث.

- تعمل غالبية قوة العمل في القطاع الحكومي (٦٩ ٪) في

الوظائف المهنية والفنية والأعمال المرتبطة بها في أبواب النشاط الاقتصادي المختلفة، أي تلك المهن التي تتطلب قدراً من التعليم والخبرة، ويلي ذلك فئة المشتغلين بالأعمال الكتابية والإدارية (في مجال المحاسبة والإشراف الإداري والسكرتاريا)، حيث تصل نسبة هؤلاء إلى حوالي (١٨ ٪)، وتتوزع النسبة المئوية المتبقية (١٣ ٪) على المهن غير الحرفية والخدمات. أما الذين يعملون في المستوى الإداري العالي، مثل مدراء دوائر أو نظار مدارس أو مدراء إدارات أو أقسام فتصل نسبتهم إلى حوالي ١,٥ ٪ فقط.

ـ يعمل في المهن الطبية ٧٣ طبيباً (٨٢ ٪ ذكور) أكثر من ٧٥ ٪ منهم في الأمراض العامة وحوالي ١٥ ٪ في طب الأسنان والباقون موزعون على التخصصات الطبية الأخرى، هذا علاوة على العاملين في الصيدلة الذين تصل نسبتهم إلى حوالي ٨ ٪ من مجموع العاملين في المهن الطبية.

(ج) **المؤشرات الاجتماعية**: تشير الإحصاءات لعام ١٩٨٠ حول الحالة الاجتماعية إلى أن ٨٥ ٪ منهم متزوجون، والباقون (١٥ ٪) هم من غير المتزوجين.

أما بالنسبة إلى الإقامة فإن الغالبية العظمى من قوة العمل الفلسطينية هي في منطقة العاصمة الدوحة.

٨ ـ الفلسطينيون في الإمارات العربية المتحدة:

يرتبط الوجود الفلسطيني في دولة الإمارات العربية المتحدة منذ الخمسينات حينما كانت تسمى الإمارات المتصالحة. وقد رحبت بالفلسطينيين الوافدين للعمل بصورة تدريجية. ثم ازداد العدد في الستينات والسبعينات بعد اكتشاف النفط وتسويقه والاتساع العمراني الذي أدى إلى اجتياح قوة العمل الوافدة من العالم العربي والآسيوي والأفريقي والبلدان الأخرى.

تشمل دولة الإمارات العربية المتحدة سبع إمارات هي: أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القوين، رأس الخيمة، والفجيرة. أما مجموع السكان في الدولة فيصل إلى ١,٠٤٢,٠٩٩ نسمة، وذلك عام ١٩٨٠ منهم ٧١٩,٧١٢ نسمة من الذكور (٦٩ ٪) و٣٢٢,٣٨٧ نسمة من الإناث (٣١ ٪). ويرجع السبب في زيادة عدد الذكور عن الإناث إلى عوامل اقتصادية منها الحاجة إلى القوى العاملة الوافدة بعد اكتشاف النفط وتسويقه من أجل تحقيق الأهداف التنموية الاقتصادية والصناعية، فضلاً عن القوانين المنظمة لحركة الهجرة الوافدة وشروط الإقامة فيها. أما بالنسبة للحالة الاجتماعية فإن نسبة غير المتزوجين من فئة سن ١٥ سنة فما فوق تصل إلى ٢٦,٢ ٪، وهذا يؤكد ارتفاع معدّل العزّاب من السكان، كما تصل نسبة المشتغلين من هذه الفئة إلى ٧٤,٣ ٪ من مجمل قوة العمل، منهم ٥٢٦,٠٠٣ من الذكور (ويشكلون ٩٥ ٪) من مجموع المشتغلين والباقي ٢٧,٣٣٧ من الإناث (أو ٥ ٪) فقط. وبعبارة أخرى فإن حوالي ٥٣ ٪ من مجموع السكان يعملون فعلاً بينما ٤٧ ٪ من السكان من المعالين أو خارج قوة العمل الفعلية يعمل أكثر من ٩٠ ٪ منهم في قطاع الخدمات.

أما بالنسبة إلى الجنسيات المقيمة في دولة الإمارات فإنها تشمل رعايا من الدول العربية والهند والباكستان ودول آسيوية أخرى فضلاً عن رعايا دول أفريقية وأوروبية وأمريكية. وقد منحت دولة الإمارات المتحدة عام ١٩٨٢ حوالي ١١٩,٦٦٨ تأشيرة عمل لمختلف الجنسيات منها ٤١,٣ ٪ للوافدين من الهند و١٩,٥ ٪ من الباكستان و٢١ ٪ من الدول العربية و١٠,٤ ٪ من دول آسيوية أخرى، والباقي ٧,٨ ٪ من دول مختلفة أخرى.

وقد نال الفلسطينيون من الذين يحملون الوثائق الفلسطينية ٢٥٤٥ تأشيرة منها ١٦٩١ فردية و٨٥٤ جماعية (أسرية)، أما الذين يحملون جوازات سفر أردنية فقد بلغ عددهم ٢٢١٩ شخصاً منهم ١٣٩١ نالوا تأشيرة فردية و٨٢٨ تأشيرة جماعية، وبذلك يصل مجموع الفلسطينيين وحملة جوازات السفر الأردنية ٤,٧٦٤ وذلك في عام واحد ـ ١٩٨٢.

أما بالنسبة إلى الذين كانوا يمنحون تأشيرات عمل في السنوات السابقة فيتفاوت العدد من سنة لأخرى. والأمر المهم هنا هو فترة الإقامة التي يقضيها الوافدون الفلسطينيون، لأن إقامتهم تعتبر مؤقتة مهما طالت فترتها. وتتحدد الإقامة بموجب معايير ولوائح ترتبط بمدى توقع فرص العمل وكذلك ببلوغ سن التقاعد، والاستغناء عن العمل. ويُقصد بتأشيرة العمل تلك التي تمنح للقادمين من أجل ممارسة المهنة بغض النظر عن فترتها، أي أن تصاريح العمل التي منحت سواء كانت للوافدين الجدد أم للتجديد فإنها تمثل حوالي ٢٦ ٪ من مجمل القوى العاملة.

أما بالنسبة إلى مدى الاستقرار الوظيفي بين الفلسطينيين وحملة جوازات السفر الأردنية فقد ازداد في عام ١٩٨٢ عنه قبل ٤ سنوات، ويتضح ذلك من تحويل الإقامة بحسب تغيير العمل وتغيير الكفيل، إذ بلغ عدد الذين نقلت كفالتهم عام ١٩٧٨ من عمل لآخر ١٤٤٧ شخصاً أو ما يعادل ٥,٨ ٪ من مجموع من نقلت كفالاتهم، مقابل ١٩٩ شخصاً أو ما يعادل ٥,٧ ٪ من مجموع من نُقلت كفالاتهم.

وقد بلغ مجموع أفراد الجالية الفلسطينية عام ١٩٨٢ حوالي ٣٨,٦٦٥ نسمة بناء على التعداد السكاني الذي أجري في دولة الإمارات المتحدة عام ١٩٧٥ وإجراء المعالجة الإحصائية التي تأخذ بعين الاعتبار الزيادة الطبيعية وحركة الهجرة الوافدة والخارجة.

وسوف نتناول في هذا الجزء تحليل خصائص المجتمع الفلسطيني الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية بإيجاز:

(أ) الخصائص الديمغرافية: يوضح الجدول رقم (٦٨) بعض الخصائص الديمغرافية للوسط الفلسطيني:

الجدول رقم (٦٨)
توزيع الفلسطينيين حسب فئات العمر والجنس في دولة الإمارات المتحدة حتى عام ١٩٨٢

فئة العمر	الذكور	الإناث	المجموع	(٪)	نسبة الجنس
أقل من ١٤ سنة	٧,٧٠١	٧,٣٤٨	١٥,٠٤٩	٤١,١	١٠٦
من ١٥ ــ ٢٩	٨,٤٥١	٢,٩٩٧	١١,٤٤٨	٣١,٢	١٥٦
من ٣٠ ــ ٤٤	٦,٧٤٨	١,٧٥١	٨,٤٩٩	٢٣,٣	٤٠٦
من ٤٥ ــ ٦٤	٩٩٧	٣٨٥	١,٣٨٢	٣,٧	٢٦٤
٦٥ سنة فيا فوق	٧٥	١٢٧	٢٠٢	٠,٥	٦٢
المجمـوع	٢٣,٩٧٢	١٢,٦٠٨	٣٦,٥٨٠	١٠٠	١٣٦
(٪)	٦٥,٥	٣٤,٥	١٠٠	ــ	ــ

يتضح من الجدول الحقائق التالية:

ــ يبلغ تقدير السكان الإجمالي ٣٦,٥٨٠ حتى عام ١٩٨٢ منهم ٦٢٪ ذكور و ٣٨٪ إناث، وتصل نسبة الجنس لجميع الأعمار ١٣٦ ذكراً لكل ١٠٠ أنثى.

ــ تتوازن نسبة الذكور للإناث في فئات العمر المختلفة أقل من ١٩ سنة بزيادة طفيفة لعدد الذكور. وتبدأ النسبة بالتفاوت بعد ذلك، أي أن هناك استقراراً نسبياً في الفئات الشابة للسكان.

ــ ترتفع نسبة الذكور بشكل ملحوظ ابتداء من فئة العمر ١٥ سنة حتى تصل ذروتها في سن ٤٤ سنة، وبعد ذلك تتجه إلى الهبوط المفاجىء في فئات السن الأخرى. ويرجع السبب في ذلك إلى زيادة الذكور (العزّاب) الوافدين للبلاد بسبب العمل والذين يفضلون عدم اصطحاب أسرهم بسبب ارتفاع مستوى المعيشة ومراعاة لقوانين الإقامة. كما نلاحظ أن نسبة الذكور في فئة العمر من ١٥ ــ ٤٤ سنة تصل إلى حوالي ٦٣٪ من مجمل الذكور، أي أن وجود الذكور في الدولة يرتبط بدرجة كبيرة بالنشاط الاقتصادي كما سوف يتضح فيما بعد.

نستخلص مما سبق أن التوزيع الديمغرافي يعكس شعباً متوسط الفتوة، أي أنه لا يتخذ شكل الهرم الطبيعي ذي القاعدة العريضة، بل شكل القارورة المخصّرة في الوسط وبنسبة أكثر بين الذكور في فئة العمر المتوسطة. كما ان طبيعة الإقامة في الدولة مؤقتة مهما طالت، إذ ترتبط بصورة رئيسية بفرص العمل وإمكانية التعايش في الأوضاع الاقتصادية المتغيرة. كما أن الغالبية تفضل قضاء مرحلة الشيخوخة خارج الدولة المضيفة خاصة بعد بلوغ سن التقاعد.

(ب) الإقامة: إن قوانين الإقامة في دولة الإمارات تحظر على الوافدين عامة امتلاك العقارات، إلا إذا كانت مسجلة باسم مواطن من السكان المحليين وكذلك الأمر بالنسبة إلى المشاركة في تملك المشروعات الاقتصادية، حيث لا يسمح للوافد بامتلاك حصة تزيد عن ٤٩٪ من الحصص، فضلاً عن أن التداول بالأسهم أو العضوية في الجمعيات التعاونية يقتصر على المواطنين فقط.

وتشير الإحصاءات إلى أن الغالبية من العرب الفلسطينيين (٥٤٪) تقيم في البلاد لمرافقة رب الأسرة (الزوجة والأولاد

الجدول رقم (٦٩)
توزيع الفلسطينيين (١٠ سنوات فأكثر) حسب المستوى التعليمي في دولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٨٢

الحالة التعليمية	ذكور	إناث	المجموع	(٪)
أمّي	٤٨٠	٩٥٧	١,٤٣٧	٥,٥
مُلم	٢,٦٤٣	١,٦٧٧	٤,٣٢٠	١٦,٥
ابتدائية	٢,٥٠٩	١,٥٠٤	٤,٠١٣	١٥,٣
إعدادية	٢,٥٦٤	١,٥٢٣	٤,٠٨٧	١٥,٥
ثانوية	٥,٣٦٩	٢,١٣٢	٧,٥٠١	٢٨,٧
أقل من شهادة جامعية	٨١٧	٤٣٠	١,٢٤٧	٤,٧
شهادة جامعية	٣,٠٥١	٣٤١	٣,٣٩٢	١٣,٠
شهادة عليا	١٨٤	١١	١٩٥	٠,٧
غير مبين	١٢	١٥	٢٧	٠,١
المجموع	١٧,٦٢٩	٨,٥٩٠	٢٦,٢١٩	١٠٠

والكبار في السن) والنسبة المئوية المتبقية للعمل في القطاعات الحكومية (٢٢٪) أو للعمل في القطاع الخاص (٢٣٪)، أما الأقلية الباقية فإنها موجودة للسياحة أو الزيارة أو لأسباب أخرى.

(ج) **المستوى التعليمي**: يتفاوت المستوى التعليمي للفلسطينيين في دولة الإمارات العربية على النحو المبين في الجدول رقم (٦٩).

يتضح من الجدول الحقائق التالية:

- تبلغ نسبة الأميين والملمين ٢٢٪ من مجموع السكان الذين هم في سن ١٠ سنوات فأكثر، وإذا ما أضفنا إليهم الحاصلين على تعليم بمستوى المرحلة الابتدائية تصل النسبة إلى أكثر من ثلث السكان (٣٧,٣٪).

- تبلغ نسبة الحاصلين على تعليم بمستوى الإعدادية ١٥,٥٪ فقط، بينما ترتفع نسبة الحاصلين على تعليم بمستوى الثانوية وأقل من الشهادة الجامعية إلى ٣٣,٤٪، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة إذا ما قورنت بمعدلات التحصيل العلمي للفلسطينيين في بلدان عربية أخرى.

- تبلغ نسبة الحاصلين على تعليم بمستوى المرحلة الجامعية والعليا حوالي ١٣,٧٪ فقط، وهذه أيضاً تعتبر نسبة مرتفعة بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى.

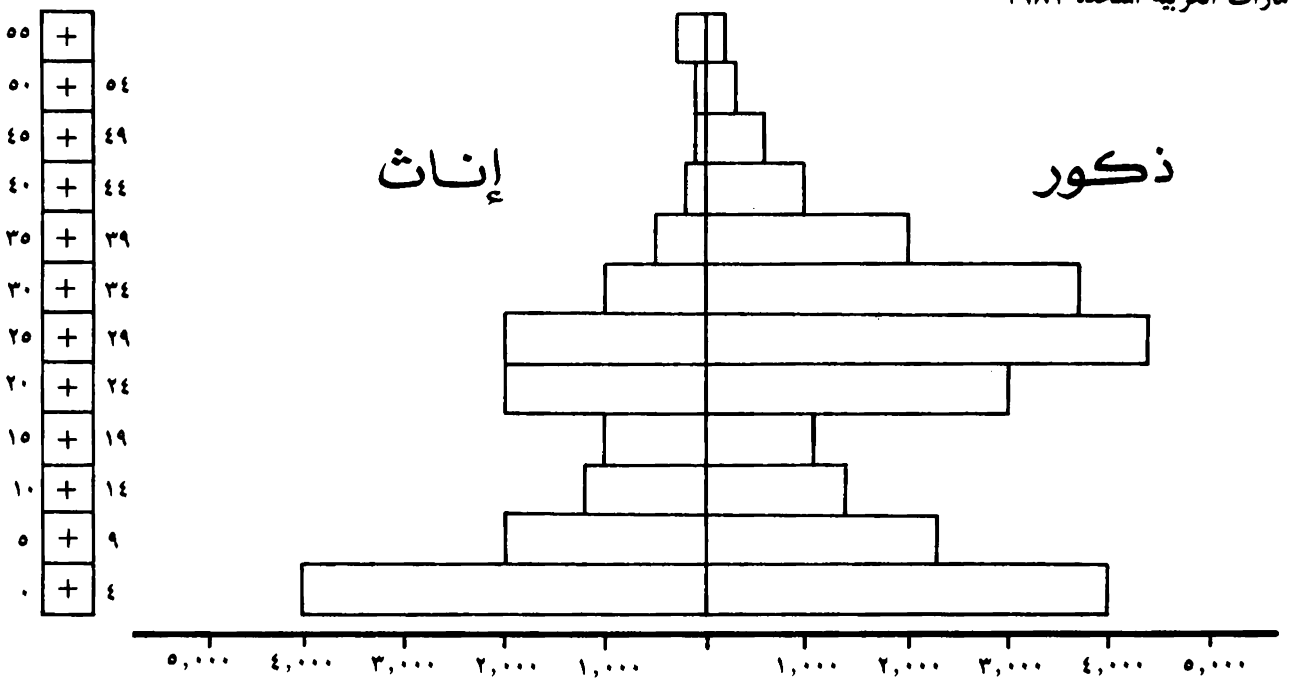
نستخلص مما تقدم أن الفلسطينيين العاملين في دولة الإمارات يتمتعون بنسبة تعليم (على المستوى الثانوي والجامعي حيث تصل نسبتهم إلى ٤٥٪) تفوق مستويات التعليم لدى الفلسطينيين في الدول العربية الأخرى، وهذا يؤثر في البناء الوظيفي للعمالة وبالتالي في درجة العطاء والإنتاجية. وحتى نتعرف على خصائص العمالة الفلسطينية في دولة الإمارات، لا بد من التعرف على توزيعهم حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة.

(د) **النشاط الاقتصادي لقوة العمل**: تتوزع الشريحة السكانية من قوة العمل (١٠ سنوات فأكثر) على القطاعات المختلفة كما هو مبين في الجدول رقم (٧٠).

يتضح من الجدول الحقائق التالية:

- يبلغ مجموع العرب الفلسطينيين من ذوي النشاط الاقتصادي ١٧,٠٨٤ شخصاً، أو ما يعادل ٦٥٪ من مجموع السكان، أي أن حوالي ثلثي الفلسطينيين يُعتبرون من ذوي النشاط الاقتصادي، أي أن جميع السكان البالغين ١٥ سنة فأكثر

العرب الفلسطينيون حسب فئات العمر والجنس
الإمارات العربية المتحدة ١٩٨٢



الجدول رقم (٧٠)

العرب الفلسطينيون ذوو النشاط الاقتصادي (١٠ سنوات فأكثر) حسب النشاط الاقتصادي والجنس في دولة الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٨٢

النشاط الاقتصادي	ذكور	إناث	المجموع	(٪)
الزراعة والغابات والصيد	١٢٥	—	١٢٥	٠,٧
المناجم والمحاجر	٥١٠	٩	٥١٩	٣,٠
الصناعات التحويلية	٩٢٦	٤	٩٣٠	٥,٤
الكهرباء والغاز والمياه	١٧٩	٢	١٨١	١,١
التشييد والبناء	٣,٩٤٨	٧	٣,٩٥٥	٢٣,٢
تجارة الجملة والمفرق والمطاعم والفنادق	١,٦٧٨	٢٦	١,٧٠٤	٩,٩
النقل والتخزين والمواصلات	٦١٢	١٦	٦٢٨	٣,٧
التمويل والتأمين والخدمات المتعلقة بالعقارات والأعمال	٧١٨	٧٣	٧٩١	٤,٧
الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية	٦,٤١٤	١,٤٣٠	٧,٨٤٤	٤٥,٩
غير مبين	٩	—	٩	٠,٠
متعطلون لم يسبق لهم العمل	٣٢٤	٧٤	٣٩٨	٢,٤
المجموع	١٥,٤٤٣	١,٦٤١	١٧,٠٨٤	١٠٠

داخلون في قوة العمل النشطة اقتصادياً من الذكور والإناث وهذا الوضع يُعتبر من الحالات النادرة.

ـ تعمل الغالبية من ذوي النشاط الاقتصادي في الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية (حوالي ٤٦ ٪) أي المجالات الاستهلاكية (في قطاعات التعليم والصحة والبلديات والإعلام).

ـ تتمركز الفئة التالية في قطاع التشييد والبناء (٢٣,٢ ٪) وتمارس الأعمال المرتبطة بالعمران في المستويات المختلفة.

ـ أما النسبة المئوية المتبقية فتعمل في القطاعات الأخرى بالترتيب: تجارة الجملة والمفرق والمطاعم والفنادق (١٠ ٪) والقطاعات الاستهلاكية الأخرى.

ـ أما الفئة العاملة في الصناعات التحويلية ومعظمها صناعات الأغذية والبلاستيك والألمنيوم فتبلغ نسبتها ٥,٤ ٪ فقط.

أما بالنسبة إلى توزيع ذوي النشاط الاقتصادي حسب طبيعة العمل والمسؤولية التي تناط بهم فإن معظمهم يعملون في ثلاث مجموعات رئيسة من المهن: الأولى ـ المهنيون والفنيون والمشتغلون المرتبطون بهم (٣٢ ٪)، والثانية ـ مجموعة المشتغلين بالأعمال الكتابية والإدارية والسكرتاريا وما يرتبط بها (٢١ ٪)، والثالثة تضم المشتغلين في الإنتاج وعمال تشغيل وسائل النقل والفعلة (٣٠ ٪).

أما البقية فيعملون في مهام أخرى مثل المديرين والمشتغلين بالأعمال الإدارية (٥,٧ ٪) والعاملين في البيع والشراء (٥,٧ ٪) والعاملين بالخدمات في المطاعم والفنادق والعاملين في الزراعة.

نستخلص مما سبق أن مستوى الأداء والمسؤولية لقوة العمل الفلسطينية في دولة الإمارات العربية المتحدة يتسم بالمستوى المتوسط المرتفع الذي يتركز في القطاعات الاستهلاكية والخدمات أكثر من القطاعات الإنتاجية، أي أن فئة الفنيين والمديرين تشكل نسبة مرتفعة (٣٧ ٪) إذا ما قيست بمثلها لذوي النشاط الاقتصادي من الفلسطينيين في الدول العربية المختلفة. هذا ولا بد من العمل على تطوير مستوى الأداء المهني عن طريق التدريب والتأهيل لزيادة إنتاجية القوى العاملة الفلسطينية.

٩ ـ الفلسطينيون في البحرين وسلطنة عُمان:

ابتدأ الوجود الفلسطيني في كل من البحرين وسلطنة عُمان أصلاً في الثلاثينات وازداد في الخمسينات، إلا أن أعداداً متزايدة منهم قد سمحت لهم السلطات الحكومية باصطحاب عائلاتهم معهم من أجل العمل. على أن الإحصاءات الحديثة عن الفلسطينيين غير متوافرة بصورة وافية وسوف نورد ما توافر منها:

(أ) **البحرين**: تشير الإحصاءات لعام ١٩٧٨ / ١٩٧٩ أن مجموع الطلاب المسجلين في مدارس الحكومة يصل إلى ٤١٨ طالباً وطالبة بنسب متعادلة بين الذكور والإناث. وإن أكثر من نصفهم (٥٢ ٪) مسجلون في المرحلة الابتدائية وحوالي ٢٢ ٪ في المرحلة الإعدادية و٢٢ ٪ في المرحلة الثانوية، والنسبة المئوية المتبقية في الثانوي التجاري والصناعي.

(ب) **سلطنة عُمان**: تشير الإحصاءات لعام ١٩٧٥ / ١٩٧٦ أن مجموع الطلبة بلغ ٩٤ طالباً وطالبة، والغالبية منهم (٩٥ ٪) في المرحلة الابتدائية. ويعكس ذلك ضعف الوجود الفلسطيني في تلك الفترة وهو ما يدل على أن حركة عمل الفلسطينيين في سلطنة عُمان قد بدأت في مرحلة أواسط السبعينات.

١٠ ـ الفلسطينيون في مصر:

يعود وجود الفلسطينيين العرب في مصر إلى أكثر من مئة سنة، وذلك حين كانت الحركة السكانية عبر البلاد العربية تتم بسهولة ويسر، لدوافع تجارية وسياحية وتربوية، وقد ازداد هذا الوجود عقب حرب ١٩٤٨ حينما قامت مصر بالإشراف على منطقة غزة وربطها بالإدارة المصرية حتى عام ١٩٦٧. وتستمر العلاقات بين سكان غزة ومصر من ناحية وبين الفلسطينيين في الدول الأخرى من ناحية ثانية، وقد قامت الحكومة المصرية بمنح وثائق سفر للفلسطينيين المقيمين على أراضيها (وللمقيمين في قطاع غزة)، كما منحت الجنسية لمن يستحقها وفق القوانين المعمول بها.

وسوف نتناول تحليل بعض الجوانب الديمغرافية والنشاط الاقتصادي للفلسطينيين المقيمين في مصر حتى عام ١٩٨٢.

يوضح الجدول رقم (٧١) توزيع الفلسطينيين في مصر حسب الجنس والسن.

الجدول رقم (٧١)
توزيع العرب الفلسطينيين في مصر
حسب الجنس والسن عام ١٩٨٢

السن	ذكور	إناث	مجموع	(٪)
أقل من ١٤ سنة	٦,٢٣١	٥,٧٥١	١١,٩٨٢	٣٣,٨
١٥ ـ ٣٤	١٠,٥٤٥	٥,٤٦٧	١٦,٠١٢	٤٥,٢
٣٥ ـ ٦٤	٣,٦٠٢	٢,٦٣٦	٦,٢٣٨	١٧,٦
٦٥ فما فوق	٦٣٧	٥٥٧	١,١٩٤	٣,٤
المجموع	٢١,٠١٥	١٤,٤١١	٣٥,٤٢٦	١٠٠
(٪)	(٥٩,٣)	(٤٠,٧)	(١٠٠)	

يتضح من الجدول أن مجموع السكان في مصر حتى عام ١٩٨٢ وصل إلى ٣٥,٤٢٦ نسمة غالبيتهم من الذكور (٥٩,٣ ٪) وحوالي الثلث ٣٣,٨ ٪ في فئة العمر أقل من ١٤ سنة (أي فئة المعالين). وتصل نسبة فئة العمر في سن العمل (قوة العمل) ما بين ١٥ ـ ٦٤ سنة إلى ٦٢,٨ ٪ أو حوالي ثلثي مجموع السكان، أي أن توزيع السن حسب النوع لا يعكس هرماً سكانياً طبيعياً، حيث تكون القاعدة ضيقة بينما تكون عريضة في منطقة الوسط (فئة السن ١٥ ـ ٣٤)، ثم تتقلص تدريجاً حتى تصل إلى قمة رفيعة تماماً. ويرجع السبب في ذلك إلى العوامل المحيطة والمؤثرة في نمط التوزيع، ومنها زيادة وجود الذكور للعمل أو للدراسة، إذ نلاحظ أن نسبة الذكور في فئة العمر ١٥ ـ ٣٤ سنة تبلغ ضعف نسبة الإناث، وهي الفئة التي يزداد فيها الطلبة والوافدون من أجل العمل. وتبدأ الزيادة عند الذكور في فئة العمر ١٥ ـ ١٩ سنة، حيث تصل نسبة الذكور إلى حوالي ٦٠ ٪ من إجمالي هذه الفئة العمرية.

كما تعكس الإحصاءات أن العرب الفلسطينيين يمثلون الشعب الفتي المتجدد، بالرغم من أن القاعدة (فئة السن من ١ ـ ٤ سنوات) تمثل ١٠ ٪ فقط من إجمالي السكان، ولكن طبيعة الوجود المؤقت بالرغم من طول الفترة التي يقضيها الفلسطينيون تجعل خصائص البناء السكاني لا تتخذ شكلاً ثابتاً.

وإذا نظرنا إلى بعض الخصائص الاجتماعية الأخرى نلاحظ ما يلي:

ـ من حيث الإقامة، نلاحظ أن الغالبية العظمى من الفلسطينيين العرب تقيم في المدن (القاهرة والإسكندرية بصورة رئيسة) حيث تصل نسبتهم إلى ٩٤ ٪، أما الذين يقيمون في الريف فنسبتهم ضئيلة (٦ ٪). ويرجع السبب في ذلك إلى أن الفرص المتاحة للتعليم والعمل في المدن أكثر منها في الريف.

ـ ومن حيث الحالة الاجتماعية تشير الإحصاءات إلى أن حوالي النصف (٥٣,٦ ٪) من بين الذين هم في سن الزواج (٢٢,١٢٩ نسمة) لم يتزوجوا قط (وتبلغ نسبة الذكور ضعف نسبة الإناث). أما المتزوجون فتصل نسبتهم إلى ٤٢,٢ ٪ والمترملون ٣,٥ ٪، الغالبية العظمى منهم إناث. ويرجع سبب عدم الزواج إلى الانهماك في الدراسة والعمل. وتعتبر سن الزواج القانونية في مصر سن ١٨ سنة فما فوق للذكور و١٦ سنة فما فوق للإناث. وتبلغ نسبة الذين هم دون سن الزواج ٣٧ ٪ من إجمالي السكان.

ـ ومن حيث المستوى التعليمي (للفئة العمرية ١٠ سنوات فأكثر)، تؤكد الإحصاءات ما يلي:

(أ) تبلغ نسبة الأميين ١٥,٦ ٪ الغالبية العظمى من الإناث.

(ب) تبلغ نسبة الذين يقرأون ويكتبون ١٨,٢ ٪ بنسب متعادلة بين الجنسين.

(ج) تبلغ نسبة الحاصلين على الشهادة الابتدائية ١١,٦ ٪ بتفوق طفيف للذكور.

(د) تبلغ نسبة الحاصلين على مؤهل أقل من المتوسط ٩,٢ ٪ بنسب متعادلة بين الجنسين.

(هـ) تبلغ نسبة الحاصلين على مؤهل متوسط ٣٧ ٪ بتفوق كبير للذكور على الإناث.

(و) تبلغ نسبة الحاصلين على الشهادة الجامعية الأولى ٥,٦ ٪ بتفوق ساحق للذكور.

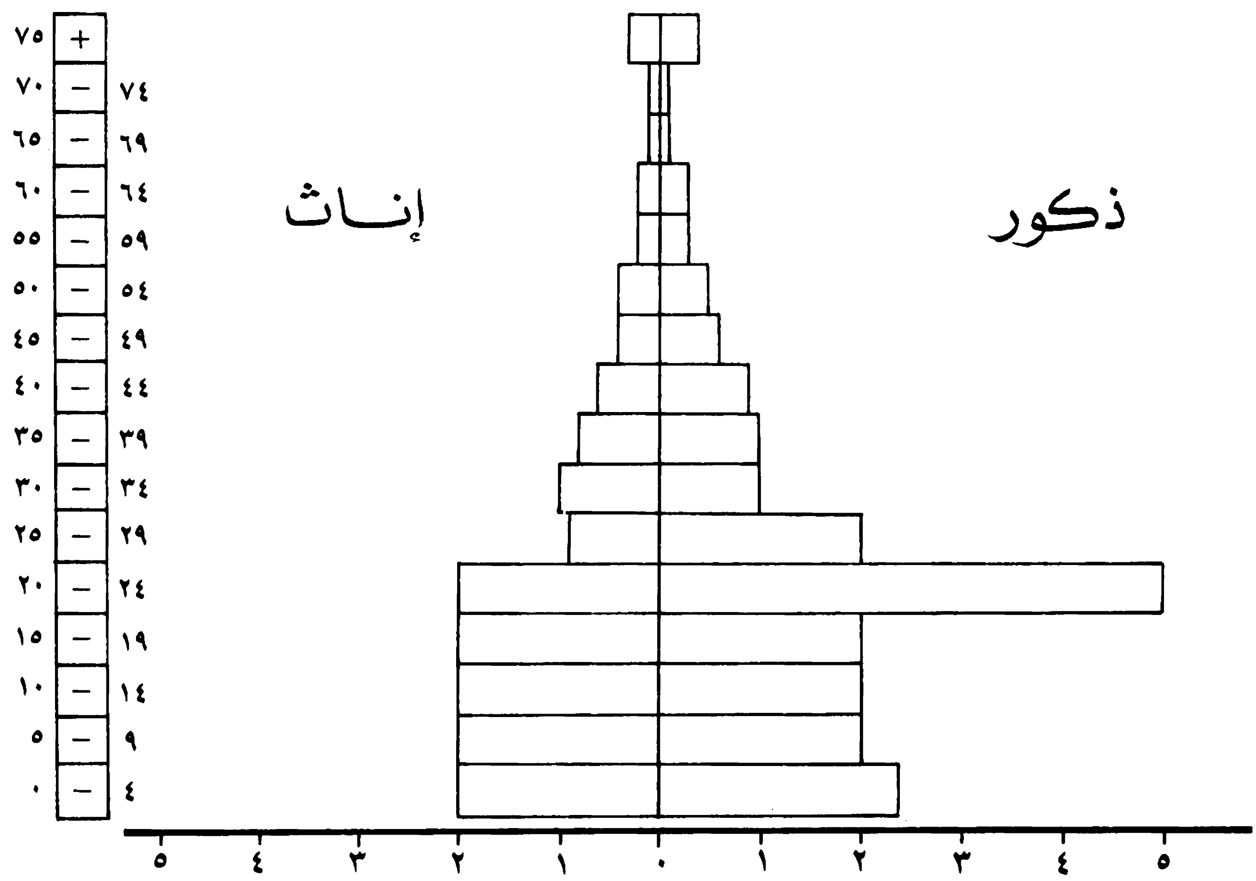
(ز) يبلغ عدد الحاصلين على الماجستير ٥٩ والدكتوراه ١٢، والغالبية العظمى من الذكور من بين المقيمين في مصر.

وبعبارة أُخرى فإن مستوى تعليم الإناث ينحصر ما بين المؤهل المتوسط فما دون (حوالي ٩٧ ٪) من مجمل الإناث، أما الذكور فتتوزع نسبتهم على الدرجات المختلفة، إلا أن حوالي نصفهم (حوالي ٤٩ ٪) من ذوي المؤهلات المتوسطة فما دون، أي أن المستوى التعليمي للفلسطينيين بحاجة إلى تطوير بشكل ملحوظ، خاصة بين الإناث، إذ ان ذلك ينعكس على وضعهم الاقتصادي والاجتماعي.

– تشير الإحصاءات من حيث توزيع القوة البشرية (فئة العمر ١٠ سنوات فأكثر) إلى أن ذوي النشاط الاقتصادي يمثلون ٢٤ ٪ فقط من مجمل قوة العمل، أما النسبة المتبقية (٧٦ ٪) منهم فهي من غير ذوي النشاط الاقتصادي، أي خارج قوة العمل، ويرجع السبب في ذلك إلى أنهم:

(أ) طلاب ونسبتهم ٦٤ ٪ من مجموع من هم خارج قوة العمل.

العرب الفلسطينيون حسب فئات العمر والجنس (بالآلاف)
جمهورية مصر العربية ١٩٨٢



(ب) متفرغات للتدبير المنزلي ونسبتهن ٢٥,٥ ٪ من مجموع من هم خارج قوة العمل.

(ج) غير قادرين على العمل ونسبتهم ٥,٢ ٪ من مجموع من هم خارج قوة العمل.

(د) آخرون (متقاعدون ومكتفون وغير مبيّن) ونسبتهم ٥,٣ ٪.

يتضح من ذلك أن الغالبية العظمى ممن لا يمارسون أي نشاط اقتصادي هي من الطلاب ومن المتفرغين للعمل المنزلي (ربات بيوت). وبعبارة أخرى فإن ربع قوة العمل مسؤولة عن إعالة ثلاثة أرباع السكان في قوة العمل، وإذا ما أضفنا أبناء فئة العمر الذين هم أقل من عشر سنوات فإن ذلك يعني أن كل واحد من العاملين يعيل حوالي ٥ أشخاص غير عاملين، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة، أي أن نسبة المستهلكين تفوق بكثير نسبة المنتجين.

ـ أما بالنسبة للحالة العلمية للمشتغلين (١٠ سنوات فأكثر) فقد أشارت الإحصاءات أن الغالبية العظمى منهم (٦٧ ٪) تعمل بأجر نقدي، وأن ٢١,٥ ٪ يعملون لحسابهم ولا يستخدمون أحداً. وتراوح طبيعة العمل ما بين البيع بالجملة أو المفرق أو المحلات التجارية أو المحلات الصغيرة التي لا تتطلب استخدام أيدٍ عاملة مساعدة. وبالرغم من أهمية هذا النشاط لأصحابه، فإنّه لا يسهم في تشغيل قوة العمل البشرية وتحريك العمالة. ويلجأ أصحاب العمل إلى هذا النمط من الملكية بسبب توفير الدخل الشخصي والقدرة على الإشراف المباشر على العمل وتحمل المسؤولية تجاهه.

أما بالنسبة إلى خصائص العاملين من ذوي النشاط الاقتصادي فإن الجدول رقم (٧٢) يوضح أبواب نشاط العمل.

يتضح من الجدول الحقائق التالية:

ـ يعمل أكثر من نصف (حوالي ٥٢ ٪) ذوي النشاط الاقتصادي (البالغ عددهم ٦,٨١٩ شخصاً) في نوعين من النشاط الاقتصادي ـ الأول هو غير الإنتاجي الذي يتضمن تجارة الجملة والمفرق والمطاعم والفنادق والخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية أي العاملين لحسابهم الشخصي أو بأجر نقدي وطبيعة هذه المهن لا تتطلب المستوى العلمي العالي، بل تؤمن الدخل المنتظم للفرد وأسرته.

ـ أما النصف الثاني من قوة العمل النشطة اقتصادياً فيتوزع بالتساوي تقريباً على أبواب النشاط الأخرى على النحو التالي

الجدول رقم (٧٢)
توزيع العرب الفلسطينيين على أبواب النشاط الاقتصادي (١٠ سنوات فأكثر)
حسب الجنس في مصر ١٩٨٢

النشاط الاقتصادي	ذكور	إناث	المجموع	(٪)
الزراعة والغابات والصيد البري وصيد الأسماك	٢٩١	١٤	٣٠٥	٤,٥
المناجم والمحاجر	٢٣	٢	٢٥	٠,٤
الصناعات التحويلية	٥٤٤	٥٠	٥٩٤	٨,٧
الكهرباء والغاز والمياه	١٣	ـ	١٣	٠,٢
التشييد والبناء	٣٢٦	٤	٣٣٠	٤,٨
تجارة الجملة والمفرق والمطاعم والفنادق	١,٣١٨	٣٦	١,٣٥٤	١٩,٨
النقل والتخزين والمواصلات	٨١٢	١٤	٨٢٦	١٢,٢
المال والتأمين والخدمات المتصلة بالعقارات والأعمال	٨٢	٨	٩٠	١,٣
الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية	١,٩٨٤	٢٠٧	٢,١٩١	٣٢,٢
أنشطة غير كاملة التوصيف	٣٩٩	٣٠	٤٢٩	٦,٢
متعطلون لم يسبق لهم العمل	٤٧٦	١٨٦	٦٦٢	٩,٧
	٦,٢٦٨	٥٥١	٦,٨١٩	١٠٠

بالترتيب: قطاع النقل والتخزين والمواصلات ١٢,٣ ٪، قطاع الصناعات التحويلية ٨,٧ ٪، قطاع التشييد والبناء ٤,٨ ٪، قطاع الزراعة وصيد الأسماك ٤,٥ ٪.

أما الباقون فإن مساهمتهم في النشاط ليس لها تمثيل يُذكر. وفيما يتعلق بطبيعة تمثيل الإناث في قوة العمل، فإن أقل من النصف بقليل يعملن في الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية.

أما بالنسبة إلى أقسام المهنة والمهامّ التي يزاولها النشطون اقتصادياً فإنهم الغالبية العظمى موزعة على ثلاثة أصناف من المسؤوليات وهي:

(أ) عمال الإنتاج وعمال تشغيل وسائل النقل والفعلة بنسبة ٢١ ٪.

(ب) والمشتغلون بأعمال البيع (١٥,٦ ٪).

(ج) والمصنفون كمهنيين وفنيين وعمال وما يتصل بهم (١٥,٤ ٪).

أما المشتغلون في مستوى الإدارة والأعمال الإدارية (التنفيذيون) فتصل نسبتهم إلى ٣٪ فقط.

وتتأثر علاقة الفلسطينيين العاملين والمقيمين في مصر بالعلاقات الرسمية مع منظمة التحرير الفلسطينية، والقوانين المنظمة لهذه العلاقة، مثل القانون الأخير الذي منع الفلسطينيين، من شراء أراضٍ زراعية، وأن يكون أحد الشركاء من المواطنين ويتمتع بنسبة ٥١٪ من المصلحة ـ قانونياً.

وبعبارة أخرى فإن معظم الفلسطينيين المشاركين في قوة العمل والنشطين اقتصادياً يعملون في القطاعات الاستهلاكية التي لا تتطلب التدريب العالي أو التأهيل العلمي العالي وفي المهن ذات المكانة الاجتماعية دون المتوسط في السلّم المهني، وتقل نسبة مشاركة المرأة الفلسطينية في أبواب النشاط الاقتصادي الفنية، وينحصر معظمها في قطاع الخدمات الجماعية والاجتماعية.

وهناك حاجة إلى تطوير الكفاءة الإنتاجية للعاملين في القطاعات المختلفة بأجر نقدي من أجل زيادة إنتاجيتهم ومشاركتهم في الإنتاج القومي والدخل القومي في جمهورية مصر العربية.

١١ ـ الفلسطينيون في ليبيا:

لقد رحبت الجماهيرية العربية الليبية بالفلسطينيين على أراضيها وفتحت أبوابها أمام قوة العمل من العاملين في قطاع التعليم وقطاع التشييد والبناء، ولذلك فقد انتشروا في مختلف المناطق التعليمية في الدولة.

ويوضح الجدول رقم (٧٣) توزيع الفلسطينيين في هذا البلد العربي حسب تعداد ١٩٧٣.

يتضح من الجدول الحقائق التالية:

١ ـ بلغ إجمالي الفلسطينيين حوالي ١٥,٨٢٣ نسمة في عام ١٩٧٣ أما بالنسبة إلى الزيادة فإنها ترتبط بعدد من العوامل التي تؤثر في دوافع التواجد وطبيعة القوانين التي تنظم الإقامة والتنقل.

٢ ـ تزيد نسبة الذكور من إجمالي المقيمين (٦١,٢٪) عن نسبة الإناث (٣٧,٨٪) في الفئات العمرية المختلفة ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع معدلات الشرائح الاجتماعية من الذكور الذين وفدوا إلى ليبيا من أجل العمل في قطاع التدريس أو الخدمات الصحية والإعلامية أو في مجالات الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

الجدول رقم (٧٣)
توزيع الفلسطينيين في ليبيا حسب النوع
وفترة الإقامة عام ١٩٧٣

مدة الإقامة	ذكور	إناث	المجموع
أقل من سنة	٢٠٦٤	١١١٤	٣١٧٨
١	٢٤٩١	١٥٠١	٣٩٩٢
٢	١٦٣٤	١٠٥٩	٢٦٩٣
٣	٨٨٦	٦٣٩	١٥٢٥
٤	٦٢٥	٤٥٤	١٠٧٩
٥	٥٣٦	٣٨٩	٩٢٥
٦	٣٧٧	٢٧٤	٦٥١
٧	٢٧٤	١٣٦	٤١٠
٨	١٣٥	٦٩	٢٠٤
٩	٧٦	٥٢	١٢٨
١٠ ـ ١٤	٢٣٠	١٦٣	٣٩٣
١٥ ـ ١٩	٥٥	٧٤	١٢٩
٢٠ ـ ٢٩	٧٠	٤٧	١١٧
٣٠ +	١٣	١١	٢٤
غير مبين	٢٢٧	١٤٨	٣٧٥
المجموع	٩٦٩٣	٦١٣٠	١٥٨٢٣

المصدر: منظمة التحرير الفلسطينية ـ المجموعة الإحصائية السنوية، ص ٣٠٠.

أما بالنسبة إلى الأناث فإن إقامتهن في معظم الحالات ترتبط بأزواجهن ومنهنّ من يعملن في القطاعات التربوية بناء على تعاقد مع الحكومة. أما الباقي من السكان الفلسطينيين ممن هم دون سن العشرين فمعظمهم في المدارس أو الجامعات أو في مرحلة الطفولة.

٣ ـ ومن حيث فترات الإقامة، فإن الغالبية العظمى ٨٤,٦٪ امتدت فترة إقامتها إلى ٥ سنوات فأقل، ويمكن أن تكون نسبة عالية منها دخلت البلاد بعد حرب ١٩٦٧.

وبلغت نسبة الذين امتدت فترة إقامتهم ما بين ٥ ـ ١٠ سنوات ٨,٨٪ من إجمالي الفلسطينيين ذكوراً، وإناثاً، وأما بالنسبة إلى الفئة التي وفدت إلى ليبيا قبل عام ١٩٦٣ فقد بلغت ٦,٦٪ فقط.

كما نلاحظ تفاوتاً بين أعداد الذكور والإناث في فترات الإقامة القصيرة، فقد بلغت نسبة الذكور الذين وفدوا إلى ليبيا ما بين ١٩٧٠ و١٩٧٣، أي الذين قضوا فترة ٣ سنوات، حوالي ثلاثة أرباع إجمالي الذكور ٧٣٪، بينما بلغت نسبة الأناث اللواتي امتدت إقامتهن إلى نفس الفترة ٧٠,٣٪ من إجمالي الإناث.

كانت نسبة الذكور الذين أقاموا في البلاد أقل من ٣ سنوات إلى إجمالي الفلسطينيين ٦٢,١٪، وهذا يؤكد طبيعة الحراك السكاني الذي يتسم بزيادة نسبة الذكور عن الاناث الذين يفدون من أجل العمل أو الالتحاق بعائل.

وينتشر معظم الفلسطينيين في طرابلس (العاصمة)، حيث يصل عددهم إلى أكثر من النصف (حوالي ٨٠٠٠ نسمة) في حين ينتشر العدد الباقي في المدن الأخرى مثل بنغازي (٢٠٠٠ نسمة) والجبل الأخضر (٥٠٠ نسمة) والبيضا (حوالي ٣٥٠ نسمة) والمرج (حوالي ٣٥٠ نسمة) ودرنة (حوالي ٢٠٠ نسمة) وكذلك في المناطق النائية من القرى والبوادي حيث يعمل غالبيتهم كمدرسين متعاقدين مع الحكومة.

وتوضح الإحصاءات أن إجمالي المدرسين العاملين عام ١٩٧٤/١٩٧٥ قد بلغ ٢٨٥٩ مدرساً ومدرسة منهم ٩٢,٥٪ من الذكور و٧,٥٪ من الإناث، أي أن الغالبية العظمى من المدرّسين العاملين في حقل التدريس في المناطق المختلفة هي من الذكور، ومن المرجح أن تكون فئة الإناث زوجات المدرسين. أما فيما يتعلق بتوزيع المدرسين على مراحل التدريس المختلفة فإن الغالبية العظمى منهم (٩٢٪) تعمل في المدارس الابتدائية، بينما يعمل ٨٪ منهم في المدارس الثانوية حيث ترتفع نسبة الذكور العاملين في المدارس الثانوية على الإناث اللواتي يعملن بصورة رئيسية في المرحلة الابتدائية.

هذا ويلتحق معظم أبناء المدرسين والعاملين في مدارس المرحلة الابتدائية (٧٦٪) والإعدادية (١٦,٨٪) والثانوية (٥,٤٪) والنسبة المتبقية في المرحلة الجامعية (١,٨٪).

وقد قام المدرّسون بتنظيم اتحاد لهم عام ١٩٧٠ يعرف باتحاد المعلمين واتحاد عمال يضم جميع العاملين بأجر ومنهم المدرسون فضلاً عن موظفي الهلال الأحمر الفلسطيني. وتقوم هذه المؤسسات برعاية شؤون الفلسطينيين المقيمين هناك ومساعدتهم في توثيق الروابط والعلاقات فيما بينهم.

نستخلص مما تقدم أن الوجود الفلسطيني المدني في الجماهيرية العربية الليبية يتمركز حول استخدام قوة العمل والمرافقين من أبنائهم وعائلاتهم وهم يقيمون منذ عام ١٩٧٠ حتى الآن. ومن المتوقع أن يكون عددهم قد وصل إلى ٢٠,٠٠٠ نسمة، وترتبط الإقامة بطبيعة التعاقد بين المدرّس أو العامل والحكومة وتتحدد وفق الحاجة ووفق قواعد الخدمة المدنية.

١٢ ـ الفلسطينيون خارج الوطن العربي:

لقد ابتدأ الفلسطينيون بالاتصال مع دول العالم منذ العشرينات والثلاثينات من القرن الحالي بعد أن كان كثيرون منهم قد هاجروا إلى القارتين الأمريكيتين منذ القرن التاسع عشر. إلا أن الشرائح الاجتماعية التي كانت تشكل الأفواج الأولى من المهاجرين كانت من العمال أو الفلاحين ذوي الدخل المحدود. وكان هؤلاء دائماً يبحثون عن فرص عمل جديدة، وظروف حياة أفضل في مناطق جديدة من العالم، وفي تلك الفترة كانت الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، واستراليا، وكندا تفتح أبوابها للمهاجرين من دول العالم الثالث بقصد زيادة عدد السكان وجذب قوة العمل للمساهمة في تعمير الأراضي الصالحة للزراعة واستغلالها، أو المشاركة في العمران وبناء المدن والمرافق العامة. أما الشرائح الاجتماعية الفلسطينية التي كانت تتوفر لها أسباب الاستقرار مثل امتلاك الأراضي والعقارات والمؤسسات الاقتصادية التي كان لها مردود اقتصادي، فلم تفكر في الهجرة للخارج من أجل الاستقرار. وكانت الأعداد القليلة من أفرادها تبعث بأبنائها للدراسة في الجامعات والمعاهد العلمية ثم العودة إلى البلاد.

وقد سافر الكثير من الأسر بكامل أفرادها إلى الولايات المتحدة من محافظة القدس وقضاءي رام الله وبيت لحم وبخاصة من أهالي رام الله والبيرة والقرى التابعة للقضاءين.

وأشار عزيز شحادة أثناء مقابلة شخصية معه عام ١٩٨٠ إلى أن حوالي ٨٠٪ من ملاكي الأراضي في عام ١٩٧٨ في مدينة رام الله يقيمون في الولايات المتحدة الأمريكية، معظمهم يعملون في التجارة (الأغذية والأقمشة والبقالات والبيع بالجملة والمفرق) فضلاً عن أن هناك عدداً من البارزين في مجالات التعليم والصناعة والتجارة.

كما قُدر عدد السكان الفلسطينيين في تشيلي عام ١٩٧٠ بحوالي ٨٠,٠٠٠ نسمة، ٤٥٪ منهم هاجروا من مدينة بيت لحم وحدها، علماً بأن الوجود الفلسطيني هناك بدأ في أوائل القرن العشرين هرباً من الضرائب العثمانية والاضطهاد آنذاك(١٠٠).

وفي مناطق أخرى في دول أمريكا اللاتينية، ثمة مجتمعات فلسطينية ذات أحجام متفاوتة تزيد عن ٥ آلاف نسمة في مدن مثل سان باولو، وبيونس أيرس، وكذلك في أورغواي وغيرها.

أما في بريطانيا فإن الوجود الفلسطيني قد اتخذ سمة مميزة، حيث يقيم مجموعة من رجال الأعمال وعدد من أصحاب المهن المدنية مثل المحاماة والاقتصاد والتعليم.

أما بعد حرب عام ١٩٤٨ فقد اختلف الأمر بالنسبة لهجرة الفلسطينيين من حيث الكم والنوع والاتجاه والدوافع وطبيعة الاستقرار وفترات الإقامة. ذلك لأن العوامل النفسية والاجتماعية التي كانت تدفع المهاجرين إلى مسافات بعيدة مثل الولايات المتحدة الأمريكية أوكندا أوأستراليا تختلف عن تلك الدوافع والأهداف والعوامل التي كانت تحيط بالمهاجرين إلى الدول العربية. إن معظم الهجرات للمسافات الطويلة كانت بهدف الإقامة شبه الدائمة أو الدائمة إذ سعى هؤلاء المهاجرون إلى الحصول على جنسيات البلدان التي حصلوا منها على تأشيرات للإقامة الدائمة عند الوصول، أو بعد سنوات من الإقامة المتواصلة. وقد فتحت هذه الدول أبوابها لأسباب سياسية واقتصادية وإنسانية، منها لتخفيف حدة التوتر والإحساس بالعداء تجاه الدول التي ساهمت في إنشاء الكيان الصهيوني، ومنها اجتذاب العقول وذوي الكفاءات من ناحية أخرى.

وقد ابتدأت هجرة الفلسطينيين العرب إلى خارج فلسطين بأعداد قليلة في مطلع القرن كان معظمها إلى الولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا الجنوبية، وأخذت أعداد المهاجرين بالزيادة التدريجية في الثلاثينات والأربعينات حيث سمحت قوانين الهجرة في الدول المضيفة لأقارب الذين حصلوا على الجنسية بالالتحاق بذويهم، وقد وصلت هجرة الفلسطينيين العرب ذروتها بعد حرب ١٩٤٨ حيث كانت حركة الهجرة تزداد في الاتجاه نحو البلدان التي تفتح أبوابها أمامهم مثل الولايات المتحدة وكندا ودول أمريكا الجنوبية وبعض الدول الأوروبية.

إلا أن هؤلاء المهاجرين لم يفقدوا صلتهم بذويهم ولا بقضيتهم، بل حافظوا على التراث الشعبي الفلسطيني، وأسسوا الأندية والروابط التي كانت تُسمى باسم القرية أو المدينة التي ولدوا فيها من أجل توثيق العلاقات بعضهم مع بعض ومع الوطن، شأنهم شأن الأقليات العرقية والثقافية التي استقرت في المجتمعات الجديدة.

وفي الآونة الأخيرة زادت حركة هجرة الشباب الفلسطيني إلى الولايات المتحدة والدول الأوروبية بقصد الدراسة الجامعية. وقد تطول الإقامة فتدوم إلى حين توفر فرص عمل أفضل في البلاد العربية التي أخذت تعاني فائض العمالة (خاصة دول الخليج والأردن والضفة الغربية وقطاع غزة).

أما بالنسبة إلى حجم الوجود الفلسطيني في بعض الدول الأجنبية فقد أشارت إحدى الدراسات إلى توزيع قوة العمل الفنية أو ذات المستوى التقني والتعليم المتقدم في عام ١٩٧٠ على النحو التالي: ألمانيا الغربية: ١٥,٠٠٠، الولايات المتحدة: ٧,٠٠٠، أمريكا اللاتينية: ٥,٠٠٠. والمجموع: ٢٧,٠٠٠ شخص.

ويشكل هذا العدد ١ ٪ من مجموع السكان الفلسطينيين، حيث كان التوزيع آنذاك على النحو المبين في الجدول رقم (٧٤)[١٠١].

وإذا افترضنا أن هذه الأعداد مستقرة في مواقعها (ومن الصعب أن نقبل هذا الافتراض) فإن الزيادة السكانية تكون بحدود ٢,٥ ٪ سنوياً، والعدد الإجمالي يصل إلى أكثر من ٤ ملايين نسمة. وقد نصل إلى العدد التقريبي الواقعي بالنسبة

الجدول رقم (٧٤)

تقدير توزيع قوة العمل الفنية الفلسطينية (ذات المستوى التقني والفني المتنوّع) في الدول والقارات عام ١٩٧٠

الدولة	العدد	النسبة المئوية
الكويت	١٤٠,٠٠٠	
السعودية	٢٠,٠٠٠	
العراق	١٤,٠٠٠	
دول خليجية أخرى	١٥,٠٠٠	٦,٥ ٪
ليبيا	٥,٠٠٠	
الأردن	٩٠٠,٠٠٠	
لبنان	٢٤٠,٠٠٠	٤٤,٤ ٪
سوريا	١٥٥,٠٠٠	
مصر	٣٣,٠٠٠	
الضفة الغربية	٦٧٠,٠٠٠	
قطاع غزة	٣٦٤,٠٠٠	٤٥,٩ ٪
فلسطين المحتلة ١٩٤٨	٣٤٠,٠٠٠	
المجموعة الأوروبية	٢٧,٠٠٠	٠,٩ ٪
أمريكا اللاتينية	٨٠,٠٠٠	٢,٣ ٪
المجموع الكلي	٣,٠٠٣,٠٠٠ شخص	

إلى مجموع الفلسطينيين في العالم، إلا أن النسبة تتفاوت من دولة لأخرى وفي مجموعة من الدول.

أما بالنسبة إلى الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية للفلسطينيين المقيمين خارج البلاد العربية فإن الملاحظات التالية قد تنطبق عليهم بدرجة كبيرة:

ـ إن الغالبية العظمى من أبناء الجيل الأول قد نالت قسطاً من التعليم يصل إلى مستوى الثانوية فما دون، من أجل مساعدة الآباء في العمل وإعانة الأسرة على الاستقرار المادي والاجتماعي.

ـ أما بالنسبة إلى الجيل الثاني فإن معظمه قد تمكن من تحقيق التعليم العالي والاندماج في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما ان المكانة في نطاق العمل تُعتبر أعلى من جيل الآباء والأجداد بسبب الظروف المتغيرة التي وجدوا أنفسهم يعيشون فيها. ويقصد بذلك جيل الآباء الذين هاجروا في الثلاثينات من هذا القرن.

أما أولئك الذين هاجروا في الخمسينات والستينات فإن الأبناء يمرون في المرحلة التي تتطلب التكيف والتمثل للقيم الاجتماعية الجديدة وإلى النظم الاقتصادية والتعليمية والسياسية. وفي هذه المرحلة كثيراً ما تحدث المشكلات النفسية والاجتماعية التي تنشأ خلال عملية التكيف الاجتماعي بسبب التصادم والصراع الثقافي.

ويقيم هؤلاء المغتربون الفلسطينيون علاقات وطيدة مع ذويهم سواء المقيمين تحت الاحتلال أو النازحين في الوطن العربي، وسواء عن طريق التحويلات المالية المنتظمة أو عن طريق الزيارات الموسمية وتبادل الرسائل والمكالمات الهاتفية أو الاستثمار في مشروعات أسرية محدودة النطاق.

ويمكن القول بصورة عامة ان الفلسطينيين المغتربين في المهجر يمثلون «برجوازية» صغيرة، سواء بالنسبة للمجتمع الفلسطيني عامة أو في البلدان التي يقيمون فيها.

أما الشريحة التي تمكنت من الوصول إلى قمة الهرم الوظيفي أو الهرم الطبقي من حيث الدخل والمكانة الاقتصادية، سواء في البلاد العربية أو في الخارج، فلا يزيد عددها عن بضع مئات تمكنوا بفضل العمل الجاد والمثابرة والتضحيات من جمع ثروة مادية مميزة، وهؤلاء لا يترددون في المساهمة في المشروعات الخيرية والبرامج لدعم صمود الشعب الفلسطيني على أرضه ووطنه، بمثلما يسعون في التطوير الاقتصادي والعمراني للدول التي ينشطون فيها.

الخاتمة

لقد حاولت الدراسة مناقشة الأبعاد الاجتماعية والايكولوجية والديمغرافية لتركيب المجتمع الفلسطيني خلال فترة القرنين الماضي والحالي. وقد اشتملت الدراسة على الأوضاع الاجتماعية في فلسطين قبل عام ١٩٤٨، والأوضاع في فترة ما بعد الحرب وحتى عام ١٩٨٥ واشتملت المعالجة على الخصائص الديمغرافية والاجتماعية للفلسطينيين في فلسطين المحتلة ١٩٤٨ والضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين. كما تناولت الدراسة الأبعاد الديمغرافية للفلسطينيين في الأقطار العربية الشقيقة، والخصائص الديمغرافية للفلسطينيين خارج الوطن العربي. وقد توصلت الدراسة إلى الحقائق التالية:

أولاً ـ من حيث الأوضاع الاجتماعية للفلسطينيين منذ الحكم العثماني والانتداب البريطاني، فقد اتضح أن عرب فلسطين كانوا من الناحية الديمغرافية، يشكلون الأغلبية المطلقة في بداية الفترة وقبل الحرب العالمية الأولى، أما بعد حرب عام ١٩٤٨ فقد أصبحوا يشكلون الأقلية في وطنهم. إذ أخذ عدد اليهود يتزايد تدريجاً خلال فترة نصف قرن بفضل تواطؤ حكومة الانتداب البريطاني وعدد من الحكومات الأوروبية، وقد تزايدت وتنوعت أعداد المهاجرين اليهود وخصائصهم خلال الموجات المتتابعة، وكونت فرق الإرهاب، وتملكت الأراضي، وأقامت المستوطنات على اختلاف أنواعها. وقد تمركز اليهود خارج المدن في المراحل الأولى من الهجرة الاستيطانية في شكل مستعمرات زراعية بهدف استثمار موارد البيئة لتوفير الاكتفاء الغذائي الذاتي.

تحول نمط الاستيطان الريفي الحضري من التمركز الريفي في العشرينات إلى التمركز الحضري في أواخر الأربعينات، وتميزت المدن الفلسطينية بالوظائف المتعددة التي كانت تؤديها ومنها الدينية والاقتصادية والتجارية والثقافية والسياحية، كما ان البناء الاجتماعي للمجتمع الحضري تميز عن المجتمع الريفي من حيث المستوى الثقافي والحضاري والقيم والعادات والتنظيم الطبقي وتأسيس الجمعيات ذات الأنشطة المتعددة. أما المجتمع الريفي فقد حافظ على أصالته وهويته وتراثه الشعبي، وساهم بشكل فعال في التطوير الزراعي والاقتصادي والمقاومة الوطنية.

أما المجتمع البدوي الذي تمتد جذوره إلى آلاف السنين فقد أخذ يفقد هذه الجذور بعد الحرب العالمية الأولى بسبب عمليات الملاحقة من حكومة الانتداب بحجة تطبيق قوانين الملكية للأراضي، وانحصر البدو في جنوب فلسطين وتقلص وجودهم في تجمعات سكانية شبه مستقرة بعد الاحتلال الإسرائيلي.

وتميز النظام الطبقي الريفي بطبقتين مميزتين: طبقة الأغنياء وملاكي الأراضي، وتمثل شريحة تصل إلى ٥٪ من سكان الريف، وطبقة التجار (المتوسطة) ثم القطاع الأوسع من الفلاحين والعاملين بأجر. أما في الحضر فإن النظام الطبقي تميز بوجود الطبقة العليا والوسطى والطبقة العمالية والطبقة الفقيرة، ولكل منها خصائص اقتصادية وارتباطات قرابية.

ثانياً ــ أما بالنسبة إلى أوضاع الفلسطينيين بعد حرب ١٩٤٨، فقد شهدت تغيراً جذرياً ذا آثار سلبية على الكيان الاجتماعي الفلسطيني والهوية الفلسطينية، إذ أصبح العرب أقلية يشكلون ١٣٪ بعد الحرب مباشرة، ثم زادت نسبتهم إلى حوالي ١٧٪ في الثمانينات. وقد تمركز العرب في المنطقة الشمالية حوالي الناصرة، وقطن من بقي منهم في المناطق القديمة (المتردية) في المدن (مثل يافا واللد والرملة وعكا وحيفا)، وقد استولى اليهود على معظم الأراضي الفلسطينية العربية وغيّروا معالمها واغتصبوا الأراضي الصالحة للزراعة، وعاملوا العرب كمواطنين من الدرجة الثانية، وحددوا حركتهم وتنقلاتهم. وبالرغم من زيادة عدد الطلبة والخدمات التي تقدمها البلديات والجمعيات فإن الأوضاع الاجتماعية ما زالت متردية ومتخلفة، سواء في النظام الطبقي أو السلّم الوظيفي أو المستوى التعليمي والصحي.

وعانت القرى والمدن في الضفة الغربية أعباء الهجرة الأولى (١٩٤٨)، حيث كان للضغط السكاني أثر سيىء على خدمات المواطنين والسكان الأصليين على حد سواء، فقد أقام مئات الآلاف في الخيام ثم بعد سنوات في المساكن المؤقتة ثم المخيمات من الاسمنت أو الطوب في مناطق نابلس ورام الله والقدس والخليل، وأصبحوا «لاجئين» ترعاهم المنظمات الدولية والمؤسسات الخيرية العالمية فضلاً عن إنشاء ٩٥ قرية (من اللاجئين الاقتصاديين حسب تسمية الأمم المتحدة) الذين حرمهم خط الهدنة من معظم أراضيهم الزراعية.

وقد تغيرت الخصائص الديمغرافية للضفة الغربية وقطاع غزة، إذ ضُمت الأولى إلى المملكة الأردنية الهاشمية ووضعت الثانية تحت الإدارة المصرية، وأخذ السكان بالتأقلم مع الحياة الجديدة بعيداً عن أملاكهم وأراضيهم ووطنهم. وعاش معظمهم في المخيمات والبعض الآخر في المدن والقرى. وقد انضموا إلى المدارس والمؤسسات، وشاركوا في النشاط الاقتصادي، وقد واجه المجتمع الأردني ــ الفلسطيني الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية في الخمسينات وأخذ الوضع يتحسن في الستينات حتى نشبت الحرب عام ١٩٦٧.

ونأمل أن يتم التخطيط لمزيد من الدراسات الاجتماعية والنفسية والانثروبولوجية التي تتناول أبعاد التغير الاجتماعي وآثاره، فضلاً عن الآثار الصحية والنفسية والتربوية المترتبة على الحياة في المهجر، والتعرف على المشكلات الاجتماعية التي يواجهها الفلسطينيون في الداخل وفي الخارج ومن أجل انتهاج سياسات تنموية تساعد على تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والصحية.

الحــواشي

(١) تقرير شو، «اضطرابات فلسطين»، ص ٣٠ ــ ٣١.
(٢) United Nations Report, «Report about the Demography of Palestine», p. 328.
(٣) يوسف صايغ، **الاقتصاد الاسرائيلي**، ص ١٢٠ ــ ١٣٠؛ ومحمد عرابي نخلة، **تطور المجتمع في فلسطين**، ص ١٨٨.
(٤) سمير أيوب، **البناء الطبقي للفلسطينيين**، ص ٢٧٠.
(٥) سعيد حمادة، **النظام الاقتصادي في فلسطين**، ص ١٨٠.
(٦) سامي هداوي، **إحصاءات القرى لعام ١٩٤٥**، ص ٩٤ ــ ١٠٩.
(٧) Government of Palestine, *Statistical Abstracts*, p. 86.
(٨) مصطفى الدباغ، **بلادنا فلسطين**، ج ١، ق ١، ص ١٤٤ ــ ٣١٩.
(٩) جامعة الدول العربية، **الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين**، ص ١٤.
(١٠) انظر المراجع التالية لجميع المدن الواردة في هذا الجزء: أنيس صايغ، **بلدانية فلسطين المحتلة**، وعارف العارف، **تاريخ غزة**، وحمادة، **النظام الاقتصادي**. . .، وياقوت الحموي، **معجم البلدان**، ج ٢، والدباغ، **بلادنا فلسطين**، ج ٧، ق ٢، ومحمد عدنان بخيت، **حيفا في العهد العثماني الأول**.
(١١) الدباغ، **بلادنا**. . .، ج ١، ق ١، ص ١٧٧ ــ ١٩٢.
(١٢) محمد سليمان، **أرضنا**، ص ٩٨ ــ ١٢٠.
(١٣) صبري جريس، **العرب في اسرائيل**، ص ١٤٤.
(١٤) حسن أمنون وآخرون، **العرب الفلسطينيون في اسرائيل**، ص ١٢.
(١٥) يوسف حداد، «الاحتفالات الدينية والمعتقدات الشعبية في قرية البصة الفلسطينية»، ص ٩٢ ــ ١١٠.
(١٦) المصدر نفسه.
(١٧) أيوب، **البناء**. . .، ص ٢١٥.
(١٨) أوري ديفس، **المجتمع البدوي في النقب**، ص٢٢.
(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٩.
(٢٠) كيرت جونج، «إسرائيل وبدو النقب»، ص ١٨ ــ ٣٥.
(٢١) المصدر نفسه، ص ٦٤.
(٢٢) المصدر نفسه، ص ٦٩.
(٢٣) المصدر نفسه، ص ٧٢.
(٢٤) مصطفى الدباغ، **القبائل العربية وسلائلها**، ص ٨٥ ــ ١٢٠.
(٢٥) عارف العارف، **القضاء بين البدو**، ص ١٨ ــ ٣٥.
(٢٦) عبد الجليل الطاهر، **البدو والعشائر البدوية في البلاد العربية**، ص ٦٧ ــ ٩٥.
(٢٧) محمد يونس الحسيني، **التطور الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين العربية**، ص ٢٥ ــ ٣٢.
(٢٨) العارف، **القضاء**. . .، ص ٣٨.
(٢٩) نخلة، **تطور**. . .، ص ٢٢٩ ــ ٢٣٢.
(٣٠) محمد السيد غلاب، **سكان فلسطين ودراسة تاريخهم الجنسي**، ص ٩٠.
(٣١) جانيت أبو لغد، «الطبيعة الديمغرافية للشعب الفلسطيني»، ص ١٥٥.
(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٦٠ ــ ١٦٢.
(٣٣) سعيد تيم، «البعد الديمغرافي في الصراع العربي الإسرائيلي»، ص ٦٨.
(٣٤) منذر عنبتاوي وآخرون، **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية**، ص ٤٨٠.
(٣٥) Jewish Agency for Palestine, *Economic Annual Report for Palestine*, p. 85.
(٣٦) أيوب، **البناء**. . .، ص ٢١٥.
(٣٧) Pamela Ann Smith, *Palestine and the Palestinians*, p. 8.
(٣٨) ناجي علوش، **المقاومة العربية في فلسطين**، ص ١١ ــ ١٥.
(٣٩) عمر صالح البرغوثي وخليل طوطح، **تاريخ فلسطين**، ص ٢٦٥.
(٤٠) Sami Hadawi, *Bitter Harvest: Palestine 1914-1967*, pp. 48-70.
(٤١) Sami Hadawi, *Land Ownership in Palestine*, p. 86.
(٤٢) حمادة، **النظام**. . .، ص ٢٧٤.
(٤٣) إحسان النمر، **تاريخ جبل نابلس والبلقاء**، ص ٢٠.
(٤٤) أيوب، **البناء**. . .، ص ٢١٧.
(٤٥) نبيل بدران، **التعليم والتحديث في المجتمع الفلسطيني**، ص ١٧.
(٤٦) Fannie Andrews, *The Holy Land under the Mandate*, p. 189.
(٤٧) سامي الجندي، **عرب ويهود**، ص ٥٧.
(٤٨) هاني الحوراني، «ملاحظات حول أوضاع الطبقة العاملة في فلسطين أيام الانتداب».
(٤٩) خليل السكاكيني، **يوميات خليل السكاكيني**، ص ١٦٦.
(٥٠) كامل محمود خلة، **فلسطين والانتداب البريطاني**، ص ٦٩.
(٥١) أيوب، **البناء**. . .، ص ١٠١ ــ ١١٢.
(٥٢) علوش، **المقاومة**. . .، ص ١٨ ــ ٢٠.
(٥٣) نزيه قورة، **تعليم الفلسطينيين ــ الواقع والمشكلات**، ص ١٠١.
(٥٤) Simcha Bahiri, *Peaceful Separation or Enforced Unity*, pp. 79-86.

(٥٥) أمنون وآخرون، **العرب...**، ص ١٢.

(٥٦) *Statistical Abstract of Israel, 1983*, p. 56.

وانظر أيضاً: جريس، **العرب...**، ص ١٤٤.

(٥٧) استثني عدد سكان الجولان في المنطقة الشمالية بالنسبة للعرب (١٢,٩٠٠) واليهود (٦,٨٠٠) توزيع عدد اليهود على الضفة والقطاع — استخراج رياضي.

(٥٧) كما ورد في الكتاب الإحصائي السنوي الإسرائيلي ٣٥، (١٩٨٤)، فإن الرقم الإجمالي لتعداد اليهود في الضفة الغربية والقطاع ٢٣,٧٠٠ يهودي مستوطن علماً أن تعداد اليهود في الضفة وحدها ٢٧,٥٠٠ يهودي مستوطن في عام ١٩٨٣ «والتوقعات» لعام ١٩٨٥نحو ٥٢,٥٠٠ يهودي حسبما جاء في كتاب: Meron Benvenisti, *A Survey of Israeli Policies*, p. 61.

المصدر: **الكتاب الاحصائي السنوي الاسرائيلي**، رقم ٣٥ — ١٩٨٤، ص ٣٤، عدد العرب في الضفة والقطاع، ص ٧٤٤.

(٥٨) سليمان، «التطور الديمغرافي...»، ص ٩٤ — ١٠٣.

(٥٩) *Statistical Abstract of Israel*, 1983, p. 60.

(٦٠) المصدر نفسه، ص الجدول التجميعي.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٤٧٥.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٤٨٥.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٤٨٧.

(٦٤) المصدر نفسه، ص ٤٩٠.

(٦٥) Rustum Bastuni, «The Arab Israelis», pp. 409-418.

(٦٦) *Statistical Abstract of Israel*, 1983, p. 42.

(٦٧) المصدر نفسه.

(٦٨) حسبت الزيادة الطبيعية في سنة ١٩٦٧ فقط من شهر حزيران/يونيو الى شهر كانون الأول/ديسمبر.

المصدر: **الكتاب السنوي ٣٥**، لسنة ١٩٨٤، ص ٧٤٢.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٧٤٥.

(٧٠) عدة مصادر إحصائية أصدرها مركز الدراسات الاحصائية في القدس **والمجموعة الاحصائية الفلسطينية سنة ١٩٨٣**.

(٧١) جمعية الدراسات العربية، مركز الدراسات العربية، **مناطق عربية محتلة، حقائق وأرقام**، ص ٧٧ — ٧٩.

(٧٢) منظمة التحرير الفلسطينية، **المجموعة الاحصائية الفلسطينية**، العدد الخامس، ص ٩٩ — ١١٥.

(٧٣) المصدر نفسه، ص ٨٠ — ٨٤.

(٧٤) **الكتاب الاحصائي الاسرائيلي لسنة ١٩٨٣**، وتشمل الأرقام غير اليهود فقط.

(٧٥) جمعية الدراسات العربية، **مناطق...**، ص ١٥٠ — ١٥٤.

(٧٦) المصدر نفسه، ص ١٥٦.

(٧٧) المصدر نفسه، ص ١٥٧.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ١٥٨.

(٧٩) غازي الخليلي، **المرأة الفلسطينية والثورة**، ص ٣٧.

(٨٠) المصدر نفسه.

(٨١) عنان العامري، **التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني ١٩٠٠ — ١٩٧٠**، ص ٤٥ — ٧٣.

(٨٢) صبري جريس، **الفلسطيني في القوانين الإسرائيلية**، ص ٤٩.

(٨٣) العامري، **التطور الزراعي...**، ص ٧٥.

(٨٤) *Statistical Yearbook of Israel*. 1983.

(٨٥) عواد الأسطل، «سياسة التحطيم النفسي الإسرائيلية»، ص ٥٣ — ٦٧.

(٨٦) *Statistical Yearbook of Israel*. 1983.

(٨٧) إن الجداول تشمل الخصائص الديمغرافية للفلسطينيين في الأردن وسوريا والعراق والكويت والسعودية وقطر ودولة الامارات العربية المتحدة ومصر وليبيا، فقد اعتمد الباحث على المرجع الاحصائي الذي أصدرته منظمة التحرير الفلسطينية / العدد الخامس عام ١٩٨٥.

(٨٨) الجمهورية العربية السورية — رئاسة مجلس الوزراء — المكتب المركزي للاحصاء — **كتاب المجموعة الاحصائية لعام ١٩٨٥**، ص ٧٩.

(٨٩) المصدر نفسه، ص ٨٠.

(٩٠) المصدر نفسه، ص ٨١.

(٩١) منظمة التحرير الفلسطينية، **كتاب المجموعة الاحصائية السنوية**، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٨. وكذلك الجداول رقم ٤٧، ٤٨، ٤٩.

(٩٢) ليلى الحر، **الفلسطينيون في لبنان**، ص ١٠ — ١٥.

(٩٣) المصدر نفسه.

(٩٤) الهيئة العربية العليا لفلسطين، **مجلة فلسطين**، ص ١٨ — ٣٠.

(٩٥) جانيت أبو لغد، **الطبيعة الديمغرافية للشعب الفلسطيني**، ص ٧٩.

(٩٦) الأونروا — دائرة التعليم، **كتاب الاحصاء السنوي لعام ٧٣/٧٤**، ص ٣٧ — ٣٨.

(٩٧) وزارة التصميم العام اللبنانية — مديرية الاحصاء المركزي، **الاحصاء الصناعي**، ص ١٠٢.

(٩٨) الاتحاد العام لعمال فلسطين، **بيان إحصائي لليد العاملة في لبنان**، ص ٨٨.

(٩٩) الاحصاءات من التعدادات السكانية لدولة الكويت في السنوات المشار إليها. انظر بلال الحسن، **الفلسطينيون في الكويت**، ووجيه ياسين، **تكيف الأسرة الفلسطينية بالكويت**.

(١٠٠) Nabil Sháath, «High Level Palestinian Manpower», p. 81.

(١٠١) Smith, *Palestine...*, pp. 115-120.

المـراجـع

أولاً ـ المراجع العربية:

الاتحاد العام لعمال فلسطين، **بيان أحصائي لليد العاملة في لبنان**، بيروت، ١٩٧٧.

إحسان النمر، **تاريخ جبل نابلس والبلقاء**، ج ٢، نابلس، ١٩٦١.

أحمد سوسة، **العرب واليهود في التاريخ**، دمشق، المكتب العربي للاعلان والطباعة والنشر، ١٩٧٥.

إدريس عزّام، «أثر التهجير على الأسرة الفلسطينية، دراسة استطلاعية وصفية على عينة من المهجرين الفلسطينيين المقيمين في الأردن»، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد ١٤، العدد ١، الكويت، جامعة الكويت، ١٩٨٦.

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة فلسطين)، **الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين**، المجموعة الأولى، ١٩١٥ ـ ١٩٤٦، القاهرة، ١٩٥٧.

أنيس صايغ، **بلدانية فلسطين المحتلة**، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٨.

أوري ديفس، المجتمع البدوي في النقب، سلسلة دراسات **صامد الاقتصادي**، بيروت/ عمان، ١٩٨٥.

الأونروا ـ دائرة التعليم، **كتاب الاحصاء السنوي للعام الدراسي ١٩٧٣/١٩٧٤**، بيروت، ١٩٧٤.

تقرير شو، تقرير لجنة التحقيق عن اضطرابات فلسطين التي وقعت في شهر آب/أغسطس ١٩٢٩ رفعه وزير المستعمرات الى البرلمان بأمر من حكومة جلالته في آذار/مارس ١٩٣٠.

جامعة بير زيت، **تقرير مبدئي عن الأوضاع الاقتصادية في المناطق المحتلة**، بيروت، ١٩٧٨.

جانيت ابو لغد، **الطبيعة الديمغرافية للشعب الفلسطيني**، بيروت، ١٩٨٠.

جمعية الدراسات العربية، مركز الدراسات الاحصائية، **مناطق عربية محتلة ـ أرقام وحقائق**، القدس، ١٩٨٥.

جميل هلال، **الضفة الغربية: التركيب الاقتصادي والاجتماعي ١٩٤٨ ـ ١٩٧٤**، بيروت، ١٩٧٥.

حسن أمنون وآخرون، **العرب الفلسطينيون في اسرائيل**، بيروت، دار الكلمة، ١٩٧٩.

حسن عبد القادر صالح، **سكان فلسطين ديمغرافياً وجغرافياً**، عمان، ١٩٨٥.

خليل السكاكيني، **يوميات خليل السكاكيني**، القدس، ١٩٥٥.

سامي هداوي، **احصاءات القرى لعام ١٩٤٥**، بيروت، ١٩٧٠.

سعيد تيم، «البعد الديمغرافي في الصراع العربي الاسرائيلي»، **شؤون فلسطينية**، العددان ١٥٦ و ١٥٧، بيروت، نيسان/ابريل ١٩٨٦.

سعيد حمادة، **النظام الاقتصادي في فلسطين**، بيروت، الجامعة الأميركية في بيروت، ١٩٣٦.

سمير أيوب، **البناء الطبقي للفلسطينيين**، بيروت، دار الحداثة للطباعة والنشر، ١٩٨٤.

صبري جريس، **العرب في اسرائيل**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٣.

ـــــ، «الفلسطيني في القوانين الاسرائيلية»، **شؤون فلسطينية**، عدد ١٣، بيروت، نيسان/ابريل ١٩٨١.

عارف العارف، **تاريخ غزة**، القدس، ١٩٤٣.

ـــــ، **القضاء بين البدو**، القدس، ١٩٤٩.

عبد الجليل الطاهر، **البدو والعشائر البدوية في البلاد العربية**، القاهرة، ١٩٥٥.

عمر الصالح البرغوتي وخليل طوطح، **تاريخ فلسطين**، القدس، ١٩٢٢.

عنان العامري، **التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني ١٩٠٠ ـ ١٩٧٠**، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٤.

عواد الأسطل، «سياسة التحطيم النفسي الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين»، **شؤون فلسطينية**، العددان ١٦٠ و ١٦١، بيروت، تموز/يوليو ١٩٨٦.

عيسى السفري، **فلسطين بين الانتداب والصهيونية**، يافا، ١٩٣٧.

غازي الخليلي، **المرأة الفلسطينية والثورة**، بيروت، ١٩٧٧.

كامل محمود خلة، **فلسطين والانتداب البريطاني**، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٤.

كيرت جورنج، «اسرائيل وبدو النقب»، **مجلة الثقافة العالمية**، عدد ١٢، الكويت، ١٩٨٢.

ليلى الحرّ، **الفلسطينيون في لبنان**، ج ١، بيروت، دار النهار، ١٩٧٠.

محمد سليمان، **أرضنا**، بيروت، ١٩٧٧.

ـــــ، «التطور الديمغرافي العربي في اسرائيل، واقع وتوقعات، ١ ـ مؤشرات الزيادة الطبيعية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١١٦، بيروت، تموز/يوليو ١٩٨١.

محمد السيد غلاب، **سكان فلسطين ودراسة تاريخهم الجنسي**، القاهرة، ١٩٥٦.

ـــــ، **تقرير عن الهجرة اليهودية من دول أوروبا إلى إسرائيل**، القاهرة، جامعة الدول العربية، ١٩٦٢.

محمد عدنان بخيت، **حيفا في العهد العثماني الأول**، دمشق، ١٩٧٨.

محمد عرابي نخلة، «تطور المجتمع في فلسطين»، **ذات السلاسل**، الكويت ١٩٨٣.

مصطفى الدباغ، **بلادنا فلسطين**، ج ١ و ٧، ق ١ و ٢، بيروت، ١٩٦٦.

ـــــ، **القبائل العربية وسلائلها في بلادنا فلسطين**، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٩.

منذر عنبتاوي وآخرون، **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥**، بيروت.

ناجي علوش، **المقاومة العربية في فلسطين**، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٧.

ناصر الدين الأسد، **الاتجاهات الأدبية الحديثة في فلسطين والأردن**، القاهرة، ١٩٥٧.

نبيل بدران، **التعليم والتحديث في المجتمع الفلسطيني**، ج ١، بيروت، ١٩٦٩.

نزيه قورة، **تعليم الفلسطينيين ـ الواقع والمشكلات**، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٥.

هاني الحوراني، «ملاحظات حول أوضاع الطبقة العاملة في فلسطين أيام الانتداب»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٥، بيروت، ١٩٧١.

الهيئة العربية العليا لفلسطين، **مجلة فلسطين**، العدد ٦، بيروت، ١٩٦١.

وجيه ياسين تكيف **الأسرة الفلسطينية بالكويت** (رسالة ماجستير)، الكويت، جامعة الكويت، ١٩٧٩ (غير منشورة).

وزارة التصميم العامة اللبنانية ــ مديرية الاحصاء المركزي، **الاحصاء الصناعي عام ١٩٧١**، بيروت، ١٩٧٢.

ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، ج ٢، بيروت، ١٩٦٨.

يوسف حداد، «الاحتفالات الدينية والمعتقدات الشعبية في قرية البصّة الفلسطينية»، **شؤون فلسطينية**، العددان ١٤٢ و ١٤٣، بيروت، شباط/فبراير ١٩٨٥.

يوسف صايغ، **الاقتصاد الاسرائيلي**، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٦.

ثانياً ــ المراجع الأجنبية:

Jewish Agency for Palestine, *Economic Annual Report for Palestine*, London, 1945.

Shaàth, Nabil, «High Level Palestinian Manpower», *Journal of Palestine Studies*, I, 2, Winter, 1972.

Smith, Pamela Ann, *Palestine and the Palestinians (1976-1983)*, London, Croom Helm, 1984.

Statistical Yearbook of Israel, 1983.

United Nations, C.O. 821/14/07405, «Report about the Demography of Palestine».

Andrews, Fannie, *The Holy Land under the Mandate*, Boston, 1931.

Bahiri, Simcha, «Peaceful Separation or Enforced Unity», *International Centre for Peace in the Middle East*, Tel Aviv, Feb., 1984.

Bastuni, Rustum, «The Arab Israelis», in M. Curtis, M. Chetoff (eds.), *Israel: Social Structure and Change*, N.J., Transaction Books, 1973.

Benvenisti, Meron, *The West Bank Data Project*, Jerusalem, 1984.

Government of Palestine, *Statistical Abstracts*, Jerusalem, 1942-1944.

Hadawi, Sami, *Bitter Harvest: Palestine 1914-1967*, N.Y., 1967.

———, *Land Ownership in Palestine*, N.Y., 1957.